عالم المعرفة

319
سبتمبر
2005

المجتمع العربي الإسلامي

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

تأليف: د.الحبيب الجنحاني

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

VISIT…

LANZAROTE Caliente.COM

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

319

المجتمع العربي الإسلامي

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

تأليف: د. الحبيب الجنحاني





سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	**15** د.ك
للمؤسسات	**25** د.ك

دول الخليج

للأفراد	**17** د.ك
للمؤسسات	**30** د.ك

الدول العربية

للأفراد	**25** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**50** دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	**50** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**100** دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: *28613* ـ الصفاة ـ الرمز البريدي*13147*
دولة الكويت
تليفون : ٢٤٣١٧٠٤ (٩٦٥)
فاكس : ٢٤٣١٢٢٩ (٩٦٥)
الموقع على الإنترنت:
www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 171 - 2

رقم الإيداع (٢٠٠٥/٠٠٠١٩)

المجتمع العربي الإسلامي

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

رجب ١٤٢٦ ـ سبتمبر ٢٠٠٥

المحتوى

تقديم

«وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه»

ابن خلدون

إن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لتاريخ المجتمع العربي الإسلامي في العصر الوسيط لا تزال قليلة، فقد اهتم بعض المؤرخين العرب المعاصرين بهذه الجوانب من التاريخ العربي الإسلامي، ولكن هذا الاتجاه بقي في الأقطار العربية حتى اليوم ضعيفا، بل قل نادرا، وما زلنا نعتمد أساسا في ميدان الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية للتاريخ الإسلامي على أعمال بعض المستشرقين والمؤرخين الأجانب، وأود في هذا الصدد أن أشيد بإسهام بعضهم إسهاما إيجابيا في تسليط أضواء جديدة على جوانب شتى من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي - الإسلامي، ولكن عدد هؤلاء لا يزال ضئيلا، ويشكو نوعا من الغربة في الأوساط الاستشراقية ذاتها، على الرغم من التطور الكبير الذي عرفته مدرسة الاستشراق في النصف الثاني من القرن العشرين.

وإذا حاولنا تعرف أهم ما نشر حول هذه الموضوعات منذ الحرب العالمية الثانية فإننا نجد أغلبه يتناول المشرق الإسلامي، أما المغرب الإسلامي الوسيطي فقد حظي بدراسات جدية

خلال السنوات الأخيرة كشفت عن قضايا مهمة، ذات شأن كبير في تاريخ المغرب العربي، وأجابت عن أسئلة بقيت مطروحة سنوات طويلة، ولكن طابع التاريخ السياسي هو الذي يطغى على أكثرها، وهو عمل خطير الشأن لابد منه للدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

قد يتساءل المرء هنا عن قضية المصادر؟

ونبادر بالإجابة ملاحظين أن مصادر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي التي نُشرت في السنوات الأخيرة والمتعلقة بالعصر الوسيط قليلة جدا. وقد اعتمدنا أولا وعلى وجه الخصوص:

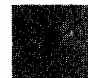
أ ـ على المصادر المعروفة، لا سيما كتب الجغرافيين العرب، ولكننا حاولنا أن نقرأها «قراءة» أخرى.

ب ـ على دراسة المدينة الإسلامية المغربية حسب أساليب المنهجية الحديثة في دراسة المدن بصفة عامة، وسيلاحظ القارئ استعمالنا لهذه الأساليب خلال فصول الكتاب.

إن جملة «فرنر سومبارت»: «ليست هناك نظرية، فليس هناك ـ إذن ـ تاريخ» قد أصبحت شهيرة على الرغم من أنها لا تزال تقابل باحتراز، إن لم نقل بامتعاض، ورفض في أوساط عدد كبير من المؤرخين، وفي طليعتهم أولئك الذين ينحصر التاريخ عندهم في الحياة السياسية للمجتمعات، أو يكاد.

إن المرء يشعر فعلا بشيء من التحديد حين يقرأ: «ليست هناك نظرية، فليس هناك ـ إذن ـ تاريخ». إننا نميل إلى تعويض كلمة نظرية برؤية، انطلاقا من أن كل عمل تاريخي ذي طابع علمي شمولي يحتاج إلى رؤية ما، قد تكون رؤية صائبة نتفق معها، وقد نعتبرها مخطئة نفترق معها، ولكن وجود الرؤية أمر أساسي في نظرنا، لأن الاطلاع على المصادر لا يكفي وحده، مهما بلغت هذه المصادر من كثافة وتنوع[1]، خصوصا إذا كانت المحاولة تتسم بطابع التجديد في كثير من القضايا التي تطرحها، فتصبح الأسئلة عندئذ أهم من الأجوبة، والطريقة أشد خطورة من النتائج[2]، وهل يمكن أن يتم ذلك خارج نطاق رؤية متكاملة لقضايا المجتمع؟

إن الصعوبات التي اعترضت سبيلنا متعددة، نذكر منها بعض النماذج لإبراز نوعية القضايا المتعلقة بالخصوص بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي:



أولا ـ جزئية المعرفة، فالتاريخ العمراني الذي يشغل بالنا في هذه الدراسة يكاد ينحصر في حياة المدينة، ولكن سكان المدن لا يمثلون إلا نسبة قليلة من مجموع سكان المجتمع العربي الإسلامي، وهي قضية لا تهم العصر الإسلامي فحسب، بل اعترضت الدارسين للعصور القديمة مشرقا ومغربا[٣].

إن التاريخ الجزئي هذا، وهو ما تسمح به المصادر المعروفة حتى اليوم قد جعل بعض المراجع تقع في خطأ منهجي واضح يتمثل في الحكم على الكل من خلال الجزء. ومن المعروف أن هذه الأمثلة الجزئية الدقيقة تطرح اليوم على جميع المؤرخين في شتى مجالات أبحاثهم قضية نظرية تتصل بنسبية حقل اختصاصهم: علم التاريخ.

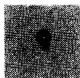
ثانيا ـ المدينة مرتبطة بالريف ارتباطا عضويا، ولكن معلوماتنا عن ريف المجتمع العربي الإسلامي في العصر الوسيط قليلة، وما نعرفه عن الريف نعلمه ـ في أكثر الأحيان ـ عن طريق المدينة.

إن هذه المعرفة الجزئية نجدها داخل المدينة نفسها، فالجغرافيون العرب يتحدثون عن أحياء معينة حين يشيرون إلى المنازل الرفيعة، والمباني الحسنة في سجلماسة، أو في أودغست، أو إلى قصور الفئات الجديدة وبساتينها في تاهرت، أما أحياء طبقة العامة، والنازحين من الريف فلا نعرف عنها شيئا يذكر.

ثالثا ـ إن للتيارات المذهبية والفكرية في حياة المدينة العربية الإسلامية شأنا كبيرا في التاريخ الثقافي، وهي تمتُّ في الوقت نفسه بصلة وثيقة إلى التاريخ الاجتماعي، ولكن ما نعرفه من تيارات يعكس ـ في نظرنا ـ مذهبية الفئات الاجتماعية المسيطرة بالدرجة الأولى. وقد حاولنا في الفصل الخاص بالتجارة المغربية الربط بين فئات اجتماعية جديدة، وبخاصة فئة التجار، وانتشار تيارات مذهبية في فترة معينة.

إننا واعون أن هذا العمل المتواضع لا يخلو من هنات، ولا تزال كثير من القضايا التي عرضنا لها في حاجة إلى المزيد من البحث والتدقيق، ولكننا نكون قد بلغنا هدفنا، أو نكاد، حين نسهم بقطع خطوة جديدة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربي الإسلامي في العصر الوسيط.

و أود في خاتمة هذا التقديم الموجز الإلماع إلى النقاط التالية:



أ ـ قد حرصت على أن يتناول القسم الأول من هذه الدراسة مرحلة صدر الإسلام، والعصر الراشدي بصفة أدق، فهي مرحلة التأسيس التي اتخذها المسلمون ـ ولا يزالون ـ قدوة، ونموذجا يحتذى، آملا أن تسهم في إلقاء أضواء جديدة على القضايا الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة (*).

إنني أومن عميق الإيمان بأنه لا يمكن فهم القضايا السياسية الكبرى التي عاشها مجتمع صدر الإسلام من دون التعرف على التطور الذي عرفته الحياة الاقتصادية، وما رافق هذا التطور من تحول عمراني، سكاني، اجتماعي كان له أثر بيِّن في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي.

ب ـ يتناول القسم الثاني المدينة العربية الإسلامية، ولم يول عناية تذكر بهندستها، وفنونها المعمارية، فالدراسات حول هذا الجانب في حياتها متعددة، وإنما جرى التركيز على حياة الناس فيها، أي على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، إذ إننا نؤكد في هذا الصدد أن المدينة العربية الإسلامية تنهار، وتفقد أهميتها، وتتحول إلى قرية، أو مجرد معبر تجاري عندما تفقد ديناميتها العمرانية، وحيويتها الاقتصادية، ودُرس نموذج خاص من المدن العربية الإسلامية، نموذج يتسم بميزات كان فيها للعامل الجغرافي والديموغرافي شأن بعيد المدى.

تناولت ثلاث دراسات هذا النموذج، وقد مثلته المدن المغربية التالية:

تاهرت، وسجلماسة، وأودغست، وقد كان لها دور حاسم في التحام الواجهة الصحراوية بالواجهة البحرية في عصور ازدهار العمران ببلاد المغرب عبر شبكة من المسالك التجارية النشطة بين الشمال والجنوب، واعتمدت التجارة الكبرى الكامنة وراء ازدهار المدن، وسرعة تطورها على بضاعتين ثمينتين من بضائع العصر: الذهب والرقيق، وقد أبرزنا هذه الظاهرة في فصول متعددة من هذا الكتاب.

ومن مميزات هذه المدن ارتباطها ارتباطا وثيقا بالعصبية القبلية سياسيا ودينيا واقتصاديا، وعندما نقول: إن نموذجا معينا من المدن العربية الإسلامية مرتبط بالعصبية القبلية، كما هو الشأن في عدد من المدن المغاربية، فإن ذلك يطرح إشكالية العلاقة الجدلية بين المدينة والريف، ومن

(*) نشرت أقسام من هذا الكتاب في شكل أبحاث مستقلة ويحتوي أيضا على دراسات أخرى منشورة في مجلات علمية، وأدخلت تعديلات على جميع فصول الكتاب.

هنا كان البحث الأخير في القسم الثاني من هذه الدراسة عن العلاقة الجدلية بين المدينة والمجتمع الريفي، منطلقا من المقولة الشهيرة لابن خلدون في المقدمة:

«ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر، ومتقدم عليه، أنا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر، وفي قراه، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر، وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر، وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة، وأنها أصل لها، فتفهمه».

ج ـ إنه من المعروف أن ظاهرة الانحسار العمراني في بلاد المغرب قد بدأت تبرز سماتها في القرن الخامس للهجرة لتبلغ أوجها في القرن الثامن، أي في عصر ابن خلدون، وقد حاول تفسيرها ليس كمؤرخ فحسب، بل كشاهد عيان، فقد تفطن إلى ظاهرة انتقال الثقل الحضاري إلى فضاء جغرافي جديد، هو فضاء الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وقد برزت في القرن الثامن الهجري ـ الرابع عشر الميلادي بوادر النهضة الأوروبية، وازدهار المدن الإيطالية بصفة خاصة قائلا: «فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفههم، واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف...».

إن النخب تدرك جيدا قديما وحديثا ظاهرة التدهور التي تعيشها بلدانها، ولكنها تذهب مذاهب شتى في تفسيرها.

تحاور الناس أيام ابن خلدون حول أسباب الظاهرة فأعطى المنجمون السبب النجومي، ولا نغفل عن التذكير هنا بأن القرن الثامن الهجري ينتسب إلى عصر تدهور الفكر العربي الإسلامي. وابن خلدون هو العلامة المضيئة فيه، ويمثل حالة نادرة، إن لم نقل فريدة، دحض بلباقة السبب النجومي الذي تناوله حوار النخبة يومئذ ليعطي السبب الأرضي فصدع بمقولته الشهيرة «وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه».

لما فقدت بلاد المغرب الدينامية العمرانية تدهورت أحوالها، وخف سكانها، وتناقص عمرانها، وتلاشت أحوال أهلها، «وانتهوا إلى الفقر والخصاصة، وضعفت جبايتها، فقلت أموال دولها، بعد أن كانت دول الشيعة وصنهاجة بها



على ما بلغك من الرفه، وكثرة الجبايات، واتساع الأحوال في نفقاتهم وأعطياتهم، حتى لقد كانت الأموال ترفع من القيروان إلى صاحب مصر لحاجاته ومهماته، وكانت أموال الدولة بحيث حمل جوهر الكاتب في سفره إلى فتح مصر ألف حمل من المال يستعد بها لأرزاق الجند، والأعطيات، ونفقات الغزاة» كما جاء في المقدمة.

هكذا أصبحت أحوال المغرب العربي «بعد أن كان عمرانه متصلا من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوس الأقصى وبرقة، وهي اليوم كلها أو أكثرها قفار، وخلاء، وصحارى إلا ما هو منها بسيف البحر، أو ما يقاربه من التلول»، كما يقول صاحب المقدمة، وذهبنا في بحثنا عن الإقطاع في المجتمع العربي الإسلامي مذهبا آخر في تفسير ظاهرة تدهور المدينة العربية الإسلامية في المشرق، وقد أدى هذا التدهور إلى انهيار المجتمع كله ابتداء من القرن السادس الهجري بصفة خاصة، ورأينا أن طغيان ظاهرة الإقطاع العسكري مع استيلاء السلاجقة على السلطة يمثل عاملا حاسما من عوامل التدهور، ويمدنا تلميذ ابن خلدون المقريزي في كتابه الخطط بنص ثمين يربط فيه بين كثرة الخوف من العسكرية والخراب الذي أصاب مصر في منتصف القرن الخامس الهجري فيقول: «ثم دخل أمير الجيوش بدر الجمالي مصر في سنة ست وستين وأربعمائة، وهذه المواضع خاوية على عروشها، خالية من سكانها وأنيسها قد أبادهم الوباء والتباب، وشتتهم الموت والخراب، ولم يبق بمصر إلا بقايا من الناس كأنهم أموات قد اصفرت وجوههم، وتغيرت سحنهم من غلاء الأسعار، وكثرة الخوف من العسكرية...».

الحبيب الجنحاني

تونس ـ أكتوبر ٢٠٠٤



القسم الأول

التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام

I

التنظيم الاقتصادي والمالي في العصر الراشدي

«لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول أموال الأغنياء، فقسمتها على فقراء المهاجرين»
عمر بن الخطاب
رضي الله عنه

أود أن أمهد في مطلع هذه الدراسة بملاحظات عامة، ذات طابع تنظيري:

أولا: إن الدراسات الحديثة عن العصر الراشدي عديدة، ومتنوعة، ولكن جلها يتناول الجوانب الدينية، والسياسية العسكرية، والاجتماعية، أما الدراسات التي تعالج قضايا التنظيم الاقتصادي عامة، والمالي خاصة للمجتمع الإسلامي في هذه الفترة المبكرة فهي قليلة.

ثانيا: إنني أميل إلى الاعتقاد أنه من الصعب فهم كثير من القضايا الخطيرة التي واجهت الدولة العربية الإسلامية الناشئة في المدينة، وما نتج عن ذلك من تحول جذري في هياكل المجتمع العربي الإسلامي من دون التعرف بدقة على أساليب التنظيم الاقتصادي والمالي التي برزت في المدينة غداة هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إليها، وما مرت به هذه الأساليب من تطور وتحول.

إن المصادر الأولى المعروفة مثل «أنساب الأشراف» للبلاذري، و«تاريخ الطبري»، وكتب الطبقات، ومصادر السياسة المالية في الإسلام



تحتاج إلى قراءة جديدة لمزيد التعمق في البحث عن أسس المجتمع الإسلامي، وهناك نوع آخر من المصادر لم تعتمد في دراسة نشأة الهياكل الاقتصادية اعتمادا كافيا، وأعني بذلك كتب الأصول، وتصانيف فقه المعاملات[1].

ثالثا: إن المعرفة العلمية الموضوعية لهذه الجوانب بالذات في التراث العربي الإسلامي تجعلنا ندرك عمق التجربة، وروح الاجتهاد، ونجاعة الشورى، والعمل الجماعي في مواجهة المسلمين لقضايا عصرهم في هذه المرحلة الرائدة من التاريخ العربي الإسلامي.

وتنطلق محاولة التعرف هذه من دراسة سمات المجتمع التجاري القرشي، وتناقضاته الاقتصادية والاجتماعية.

ونود في هذا الصدد إبراز أهمية العامل الجغرافي في فهم الحياة الاقتصادية في الجزيرة العربية أولا، ثم في الأقاليم الإسلامية الجديدة ثانيا، فقد كانت الحياة الاقتصادية في الجزيرة العربية في صدر الإسلام تقوم أساسا على الأنشطة التالية:

- نشاط المزارعين المستقرين في الواحات في الشمال والوسط مثل المدينة، وخيبر، وفدك، ومدائن صالح، وتبوك، أو في منطقة اليمن، والمناطق الخصبة على سواحل البحر الأحمر، وبحر عمان.

- النشاط الرعوي، ويشمل تربية الماشية، والمساهمة أيضا في نشاط قوافل النقل.

- تجارة القوافل - وكان القرشيون سادتها - وهي تجارة بعيدة المدى تربط بين التجارة البحرية في الموانئ الجنوبية للجزيرة والمناطق الساسانية والبيزنطية في الشمال، أي بين منطقتين خطيرتين من مناطق التجارة الدولية يومئذ: منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة المحيط الهندي.

وهكذا، فقد أصبح العالم الإسلامي بعد حركة الفتح يشكل وحدة دينامية بين هذين المجالين الاقتصاديين الكبيرين: المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط اللذين اتحدا في العصر الهليني، ثم انفصلا إلى عالمين متنافسين، وقد انصهرت المنطقتان من جديد بفضل الفتح الإسلامي، وأصبحتا تمثلان منطقة اقتصادية موحدة، متكاملة تحت راية الإسلام[2]، وبذلك أضحى المجتمع الإسلامي يمثل قلب تقاطع المسالك الكبرى للتجارة الدولية عصرئذ.

وبرزت نوى مدينية في المناطق البيزنطية والساسانية المفتوحة يحيط بها حزام زراعي يسد الحاجات الاستهلاكية الجديدة للأمصار الناشئة، ولمدن الحجاز، لا سيما عاصمة الدولة الناشئة: المدينة.

ولقد عزز مخزون الذهب الآتي من القصور الساسانية، ومن الكنائس البيزنطية القوة الاقتصادية للعالم الإسلامي إثر الفتوحات، ومن المعروف أن معالم هذا التطور قد بدأت تبرز منذ العصر الراشدي.

ولا مناص من التساؤل في نهاية هذه الملاحظة عن السمة الأساسية لاقتصاد الجزيرة العربية خلال الفترة التي ندرسها هنا (١ ـ ٤٠ هـ/٦٢٢ ـ ٦٦١ م).

إنني أميل إلى الاعتقاد أنه اقتصاد رعوي على الرغم من أهمية النشاط التجاري، ولا نغفل عن الإشارة هنا إلى أن النشاط التجاري اقتصر في هذه المرحلة على أسواق المدن الرئيسية في الحجاز مثل مكة والمدينة، وعلى أسواق الأمصار الإسلامية الجديدة.

رابعا: إن لسمات المرحلة التأسيسة لنواة المجتمع العربي الإسلامي في المدينة، وتنظيم شؤون الناس في مختلف مجالات الحياة اليومية في هذا المجتمع، شأنا وأي شأن في إرساء قواعد الدولة العربية الإسلامية الناشئة، فقد كانت هياكلها ـ على رغم بساطتها ـ دقيقة، واضحة، وأصبحت قدوة للمسلمين في جميع العصور، ولا غرو فقد وضعت أسس مفاهيم، وقيم ثابتة للمجتمع الإسلامي.

وتمثل المفاهيم الاقتصادية الجديدة أصلا من أصول الرؤية الإسلامية للمجتمع. إنه من الطبيعي أن تتأثر هذه المفاهيم بالمعطيات الاقتصادية لمجتمع الجزيرة قبيل ظهور الدعوة، أو للأقاليم الجديدة قبيل الفتح، ولكنها تعتبر جديدة ـ في نظرنا ـ لأنها أصبحت تمثل أسا راسخا من أسس نظرة شمولية متكاملة.

ونذكر من هذه المفاهيم الغنيمة؛ «فكانت أول غنيمة غنمها أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم» هي غنيمة سرية عبد الله بن جحش سنة ٢ للهجرة[٣]، وأثناء معركة غزوة بدر في السنة نفسها خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس فحرضهم، ونفل كل امرئ منهم ما أصاب[٤]، ونزلت إثر ذلك سورة «الأنفال» (مدنية رقم ٨)، فقد روي عن أبي أمامة الباهلي، قال: «سألت عبادة بن الصامت عن الأنفال، فقال: فينا معشر أصحاب بدر نزلت، حين اختلفنا في النفل، وساءت فيه أخلاقنا، فنزعه الله من أيدينا، فجعله إلى رسوله، فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسلمين عن بواء ـ يقول على السواء ـ فكان في ذلك تقوى الله



وطاعة رسوله، وصلاح ذات البين»[٥]، ثم قسمت الغنائم حسب الآية الكريمة ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله...﴾[٦]، وكان أول خمس قبضه رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني قينقاع سنة ٢ للهجرة[٧].

ومنها مفهوم الصدقة، فقد فرضت الصدقات في السنة التاسعة للهجرة، وفرق فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عماله على الصدقات، وحددها في رسالته إلى ملوك حمير قائلا:

« ... وما كتب على المؤمنين من الصدقة من العقار عشر ما سقت العين، وما سقت السماء، وكل ما سقي بالغرب نصف العشر، وفي الإبل في الأربعين ابنة لبون، وفي ثلاثين من الإبل ابن لبون ذكر، وفي كل خمس من الإبل شاة، وفي كل عشر من الإبل شاتان، وفي كل أربعين من البقر بقرة، وفي كل ثلاثين من البقر تبيع، جذع أو جذعة، وفي كل أربعين من الغنم سائمة وحدها شاة»[٨].

ومنها مفهوم العشر، والفيء، والجزية، والخراج، وغيرها من المفاهيم الاقتصادية الأساسية[٩].

خامسا: إن تنظيم شؤون الاقتصاد في المجتمع الإسلامي ينطلق من ضرورة التوفيق بين احترام ثمرة المجهود الشرعي للفرد، ومصلحة المجتمع، وما تقتضيه هذه المصلحة من القضاء على جميع مظاهر الاستغلال، والثراء الفاحش، وأسباب الانتفاضات الاجتماعية الناتجة عن اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية.

إن الدارس للحياة الاقتصادية في عصر الخلفاء الراشدين يقف على نظرة واضحة في تحقيق العدل الاجتماعي، وتضامن جميع فئات المجتمع الإسلامي. ولا غرابة في ذلك، فقد بادرت فئات الضعفاء والمساكين بنصرة الدعوة الجديدة، سأل هرقل ملك الروم أبا سفيان بن حرب عن أتباع الرسول صلى الله عليه وسلم قال:

«فأخبرني عن أتباعه منكم، من هم؟ قال: قلت الضعفاء والمساكين والأحداث من الغلمان والنساء، وأما ذوو الأسنان والشرف من قومه، فلم يتبعه منهم أحد»[١٠]، وقد كان عامة المسلمين الأوائل من الفقراء، قال الرسول صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم:

«يا عدي بن حاتم، إنما يمنعك من الدخول في هذا الدين ما ترى من حاجتهم! (يعني المسلمين) فو الله ليوشكن المال أن يفيض فيهم حتى لا يوجد من يأخذه...»[١١].

فقد جاءت الدعوة الجديدة تقاوم مظاهر الثراء الفاحش في نطاق رؤيتها الاقتصادية، وذلك على الرغم من احترامها للملكية الخاصة، فقد روى إبراهيم بن عبد الرحمان بن عوف عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:

«يا بن عوف إنك من الأغنياء، ولن تدخل الجنة إلا زحفا، فأقرض الله يطلق لك قدميك، قال ابن عوف: وما الذي أقرض الله يا رسول الله؟ قال: تبدأ بما أمسيت فيه قال: أمن كله أجمع يا رسول الله؟ قال :نعم .قال: فخرج ابن عوف وهم بذلك فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن جبريل قال: مر ابن عوف فليضف الضيف، وليطعم المسكين وليعط السائل ويبدأ بمن يعول، فإنه إذا فعل ذلك كان تزكية ما هو فيه» [١٢].

واتخذ الإسلام من الصدقة وسيلة إلى توزيع الثروة توزيعا أقرب ما يكون إلى العدل الاجتماعي، فقد سُمع يزيد بن شريك الفزاري يقول: «أنا في زمن عمر بن الخطاب أرعى البهم، قلت من كان يبعث عليكم؟ قال مسلمة بن مخلد وكان يأخذ الصدقة من أغنيائنا فيردها على فقرائنا»[١٣].

وتتبوأ مصلحة الجماعة والأمة المرتبة الأولى أيام الأزمات والمحن، فقد فكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام مجاعة الرمادة في إسكان المعوزين والجائعين النازحين من البادية في بيوت من حالته أحسن من أهل المدينة، فقد حدث عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: «أن عمر قال لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم إلا أن أدخل على كل أهل بيت عدتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بحيا فعلت فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم»[١٤].

ولما لاحت بوادر الثراء بعد بداية الفتوحات قلق الخلفاء الراشدون، وخشوا ان يؤدي اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية إلى الفتنة والاضطراب؛ فقد روي عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال:

«دخلت يوما على أبي بكر الصديق، رحمة الله عليه، في علته التي مات فيها، فقلت له: أراك بارئا يا خليفة رسول الله، فقال أما أني على ذلك لشديد الوجع، ولما لقيت منكم يا معشر المهاجرين أشد علي من وجعي.

إني وليت أموركم خيركم في نفسي، فكلكم ورم أنفه أن يكون له الأمر من دونه، والله لتتخذن نضائد الديباج وستور الحرير، ولتألمن النوم على الصوف الأذربي كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان، والذي نفسي بيده لأن يقدم أحدكم فتُضرب عنقه في غير حد خير له من أن يخوض غمرات الدنيا، يا هادي الطريق جرت، إنما هو والله الفجر، أو البجر» [١٥].

ويبلغ الأمر حدا في نهاية خلافة عمر رضي الله عنه يجعله يقول جملته الشهيرة:

«لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول أموال الأغنياء، فقسمتها على فقراء المهاجرين».

يميل كثير من الدارسين لفترة صدر الإسلام إلى إبراز المشاكل السياسية والصراع بين مفاهيم جاهلية مثل مفهوم القبيلة، ومفاهيم إسلامية جديدة مثل مفهوم الأمة في تحليلهم لبداية التحول الذي عرفه نظام الدولة العربية الإسلامية ابتداء من خلافة عثمان، رضي الله عنه، ولكننا نعتقد أن أشد مظاهر ذلك التحول خطورة ما يتصل منه بالتحول في الرؤية الاقتصادية، والتجاوز في تطبيق كثير من المفاهيم الاقتصادية التي تمثل أسس تلك الرؤية، فلا غرابة ـ إذن ـ أن يكون الإصلاح المالي، الذي حاول إدخاله عمر بن عبد العزيز على هياكل الدولة الأموية اقتداء بتجربة العصر الراشدي، أعمق الأعمال التي قام بها، وأخطرها شأنا[١٦].

لنحاول ـ بعد هذه الملاحظات التمهيدية ـ التعرف عن كثب على أبرز مظاهر الحياة الاقتصادية والمالية في العصر الراشدي.

إن اتساع نطاق الدولة الإسلامية الفتية بعد بداية مرحلة الفتوحات، وهجرة القبائل إلى الأمصار الجديدة، فرض التفكير في إنشاء هياكل إدارية، ومالية تضبط شؤون الدولة والرعية، فأنشأ عمر رضي الله عنه الدواوين، «وهو أول من دون للناس في الإسلام الدواوين، وكتب الناس على قبائلهم وفرض لهم العطاء»[١٧]، وكانت هذه الهياكل بسيطة جدا يشرف عليها الخليفة بنفسه فقد رفض عمر أن يتخذ كاتبا قارا يقوم له بشؤون الديوان، حدث أبو الدهقانة قال: «قيل لعمر بن الخطاب: إن ها هنا رجلا من الأنبار له بصر بالديوان، لو اتخذته كاتبا! فقال عمر: لقد اتخذت إذا بطانة من دون المؤمنين»[١٨]، ولم يكن الديوان في هذه المرحلة المبكرة يعني هيكلا إداريا أو ماليا، كما تطور فيما بعد، بل يُفهم من

النصوص أنه كان مجرد سجل يتضمن أسماء المسلمين الذين لهم الحق في العطاء، فقد حدث حزام بن هشام الكعبي، عن أبيه قال: «رأيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يحمل ديوان خزاعة حتى ينزل قديدا فنأتيه بقديد، فلا يغيب عنه امرأة بكر ولا ثيب، فيعطيهن في أيديهن، ثم يروح فينزل عسفان، فيفعل مثل ذلك أيضا حتى توفي»[١٩]. أما في الأمصار الجديدة حيث قسمت الخطط على قبائل مختلفة فقد كان العطاء يوزع عن طريق العرفاء والنقباء والأمناء بعد أن تمت عملية تعريف الناس[٢٠]. قال عطية بن الحارث: «قد أدركت مائة عريف، وعلى مثل ذلك كان أهل البصرة، كان العطاء يدفع إلى أمراء الأسباع وأصحاب الرايات، والرايات على أيادي العرب، فيدفعونه إلى العرفاء والنقباء والأمناء، فيدفعونه إلى أهله في دورهم»[٢١]، وقد تطور مفهوم العطاء وأسلوب توزيعه من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عهد عمر، رضي الله عنه، ولكن هدفه الأساسي لم يتغير، أولا: هو مال لله، يجب أن يوزع على المسلمين، فلكل مسلم الحق فيه، ولذا يجب أن يصله، وإن بقي في بيته[٢٢]، وثانيا: فقد فرضت الأعطية والأرزاق لأهل المدينة، وللقبائل التي هاجرت إلى الأمصار الجديدة لئلا يشغل المسلمين أي شيء عن الجهاد والقتال في سبيل الدعوة الجديدة، وقد فكر عمر، رضي الله عنه، في آخر خلافته في تغيير طريقة التوزيع، فقد روي عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول والله لئن بقيت إلى هذا العام المقبل لألحقن آخر الناس بأولهم، ولأجعلنهم رجلا واحدا»[٢٣].

وعلى الرغم من بساطة هذا التنظيم المالي فقد كان دقيقا، يهدف إلى تحقيق العدالة في التوزيع، فقد قال عمر رضي الله عنه: «والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه»[٢٤].

وروى سلمان أن عمر رضي الله عنه قال له: «أملك أنا أم خليفة؟ فقال له سلمان: إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهما أو أقل أو أكثر، ثم وضعته في غير حقه، فأنت ملك غير خليفة، فاستعبر عمر»[٢٥].

إن السياسة المالية هي - إذن - محك الحكم على طبيعة النظام السياسي؛ فلا غرابة أن نجد خليفتي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يوليان السياسة المالية عناية كبرى، ويضعان مقاييس دقيقة لأساليب التصرف في أموال الأمة، وقد أصبح التساهل في تطبيقها سببا رئيسيا في التململ والنقمة، كما سنرى ذلك لاحقا.



لم ينشئ الرسول صلى الله عليه وسلم أي تنظيم مركزي مالي حتى بعد فتح مكة، واتساع نفوذ المدينة، بل ترك للقبائل كيانها، واكتفى بإرسال ممثلين عنه إلى مختلف أقاليم الجزيرة لنشر مبادئ الدعوة الجديدة، ولجباية الزكاة والعشور، ولكنه وضع مبدأ أساسيا من مبادئ المحاسبة المالية، فقد استعمل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رجلا من الأزد على صدقات بني سليم يدعى ابن الليتية، «فلما جاء حاسبه فقال هذا ما لكم وهذا هدية؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهلا جلست في بيت أبيك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا، ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه، وقال أما بعد فإني أستعمل الرجل منكم على العمل فيأتيني فيقول هذا ما لكم وهذا هدية لي؛ أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقا، والله لا يأخذ أحد منكم منها شيئا بغير حقه...»[٢٦]، ويبدو أن بعض الصحابة قد تحرجوا من هذه المراقبة المالية الشديدة في عهدي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقد قدم معاذ من اليمن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بكر فقال: «ارفع حسابك فقال له أحسابان حساب الله، وحساب عندكم والله لا ألي لكم عملا أبدا»[٢٧]. وقد تطورت أساليب المحاسبة في عهد عمر، رضي الله عنه، فكان إذا بعث عاملا له على مدينة كتب ماله، وقد قاسم غير واحد منهم ماله إذا عزله منهم: سعد بن أبي وقاص، وأبو هريرة[٢٨]، وقصته مع عتبة بن أبي سفيان، وتأثيرها فيما بعد معروفة؛ فقد استعمله على كنانة، فقدم معه بمال؛ «فقال: ما هذا يا عتبة؟ قال مال خرجت به معي واتجرت فيه، قال: ومالك تخرج المال معك في هذا الوجه! فصيَّره في بيت المال، فلما قدم عثمان قال لأبي سفيان: إن طلبت ما أخذ عمر من عتبة رددته عليه، فقال أبو سفيان: إنك إن خالفت صاحبك قبلك ساء رأي الناس فيك، إياك أن ترد على من كان قبلك فيرد عليك من بعدك»[٢٩]، ثم تطورت طرق المحاسبة، فأصبح عمر رضي الله عنه يرسل مراقبين لمحاسبة العمال في الأقاليم، فأرسل محمد بن مسلمة لمحاسبة عمرو بن العاص والي مصر، وكتب إليه: «أما بعد فإنكم معشر العمال قعدتم على عيون الأموال فجبيتم الحرام وأكلتم الحرام وأورثتم الحرام، وقد بعثت إليك محمد بن مسلمة الأنصاري ليقاسمك مالك فأحضره مالك والسلام»[٣٠].

وقد لمحنا إلى أن الحرص على الأموال العامة، وسدّ جميع الأبواب أمام استغلال المنصب والنفوذ للإثراء يكمنان وراء هذه السياسة المالية الدقيقة، ومحاسبة كل من يتولى عملا من أعمال الدولة الناشئة محاسبة شديدة، وإن كان من كبار الصحابة مثل أبي هريرة، فقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «لو مات جمل ضياعا على شط الفرات لخشيت أن يسألني الله عنه»[٣١].

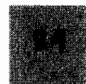
وكان عمر رضي الله عنه يحمي النقيع لخيل المسلمين، ويحمي الربذة، والشرف لإبل الصدقة، وكانت خيل المسلمين موسومة في أفخاذها «حبيس في سبيل الله»، وكذلك الشأن بالنسبة إلى إبل الصدقة فقد كانت لها علامة تميز ملكيتها لبيت المال[٣٢]، وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يشرفان بأنفسهما على مراقبة كل ما يمت بصلة إلى الملكية العامة، ولم يستطيعا فرض هذه المقاييس الشديدة على المسؤولين عن هياكل الدولة الناشئة، وعلى جميع المسلمين، وفي مقدمتهم كبار الصحابة إلا بفضل السيرة المثالية التي سارا عليها في حياتهما الشخصية رضي الله عنهما. والقضية الأولى التي واجهها الصحابة بعد بيعة أبي بكر بالخلافة هي كيفية الإنفاق على أسرة الخليفة كي يتفرغ لتسيير شؤون المسلمين، فقد كان أبو بكر، رضي الله عنه «رجلا تاجرا، فكان يغدو كل يوم إلى السوق، فيبيع ويبتاع، وكانت له قطعة غنم تروح عليه، وربما خرج هو بنفسه فيها، وربما كفيها فرعيت له، وكان يحلب للحي أغنامهم... فمكث كذلك بالسنح ستة أشهر، ثم نزل إلى المدينة، فأقام بها، ونظر في أمره، فقال: لا والله ما تصلح أمور الناس التجارة، وما يصلحهم إلا التفرغ لهم، والنظر في شأنهم، ولا بد لعيالي مما يصلحهم، فترك التجارة، واستنفق من مال المسلمين ما يصلحه، ويصلح عياله يوما بيوم، ويحج ويعتمر، وكان الذي فرضوا له في كل سنة ستة آلاف درهم»[٣٣].

وعلى الرغم من أن هذا الحد الأدنى الذي فرضه له الصحابة بعد التشاور ليتفرغ لتسيير شؤون المجتمع لا يكفي إلا لسد الحاجات الاستهلاكية الضرورية، وهو مال حلال أقره المسلمون مقابل تفرغ الخليفة لمباشرة شؤون الدولة، فقد تحرج منه أبو بكر رضي الله عنه، وكأنه خشي أن يكون قد أحدث سابقة ربما يُتوسع من بعده في فهمها؛ «فلما حضرته الوفاة، قال: ردوا ما عندنا من مال المسلمين، فإني لا أصيب من هذا المال شيئا، وإن أرضي التي بمكان كذا للمسلمين بما أصبت من أموالهم، فدفع ذلك إلى عمر، ولقوحا وعبدا صيقلا، وقطيفة ما تساوي خمسة دراهم، فقال عمر: لقد أتعب من بعده»[٣٤].

ولما بويع عمر رضي الله عنه جمع الناس بالمدينة، واستشارهم في ما يحل له من بيت المال للإنفاق على عياله فقال: «إني كنت امرأ تاجرا، يغني الله عيالي بتجارتي وقد شغلتموني بأمركم، فماذا ترون أنه يحل لي من هذا المال فأكثر القوم وعلي كرّم الله وجهه ساكت، فقال: ما تقول يا علي؟ فقال: ما أصلحك وأصلح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره، فقال القوم: القول قول ابن أبي طالب»[٣٥]. وكان المبلغ الذي فرض له يساوي ما فرض المسلمون لأبي بكر، وهو مبلغ يمثل حدا أدنى للانفاق على الضروريات، واشتدت الحاجة بعمر رضي الله عنه، وشعر كبار الصحابة بذلك، وفكروا في زيادة يزيدونها إياه في رزقه، ولكنهم لم يجرؤوا على مخاطبته في الموضوع فعهدوا بالأمر إلى ابنته حفصة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم فاشتد غضبه عندما بلغه الاقتراح، واتخذ من تقشف الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته الخاصة مثالا وقدوة[٣٦]، ولكن الدرهمين اللذين كان ينفقهما يوميا على نفسه، وعلى عياله لم يفيا بتسديد الحاجات الضرورية، فاضطر الخليفة عمر رضي الله عنه إلى التجارة، ولكن ليس له رأس مال يتجر به فلجأ إلى الاستقراض من الخواص، ورفض الاستقراض من بيت المال للتجارة، وقد رأينا أنه سمح به لإحدى المسلمات[٣٧]، ولكن الخصاصة اضطرته إلى السلفة من بيت المال وكان يعيدها عندما يستلم عطاءه مثل بقية المسلمين[٣٨]، وقد اتبع عمر رضي الله عنه هذه السياسة المالية في الوقت الذي بدأت فيه الأموال والغنائم تتدفق على المدينة من الأقاليم الغنية التي فتحها المسلمون، وأصبحت خاضعة لسلطة المدينة، فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: «كان عمر يقوت نفسه وأهله، ويكتسي الحلة في الصيف، وربما خرق الإزار حتى يرقعه فما يبدل مكانه حتى يأتي الأبان، وما من عام يكثر فيه المال إلا كسوته فيما رأى أدنى من العام الماضي فكلمته في ذلك حفصة فقال: «إنما أكتسي من مال المسلمين، وهذا يبلغني»[٣٩].

ولابد هنا من إبداء الملاحظات التالية:

أولا: إن شدة عمر، رضي الله عنه، في سياسته المالية والاقتصادية بصفة عامة تخضع لنظرته إلى مال الله، وهو مال عامة المسلمين، فقد قال: «إني أنزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيم إن استغنيت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف»[٤٠].



ثانيا: كان يدرك جيدا أهمية استقامة المسؤول، وتأثيرها في حياة المجتمع، فقد كان يقول: «إن الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم أيمتهم وهداتهم»[٤١]. إن هذه الاستقامة هي التي جعلت أبا عثمان النهدي يقول: «والذي لو شاء أن تنطق قناتي نطقت لو كان عمر بن الخطاب ميزانا ما كان فيه ميط شعرة»[٤٢].

ثالثا: إن السياسة المالية الشديدة التي طبقها عمر رضي الله عنه على نفسه قد فرضها على أهله وعشيرته، وأقرب الناس إليه[٤٣].

قد أشرنا إلى أن الحاجة قد كانت تضطره إلى الاستسلاف من بيت المال، وقد شغلته هذه القضية، وهو مطعون يصارع آلام الموت، ولم يهدأ باله إلا بعد أن ضمنها ابنه عبد الله[٤٤].

إن محاولة تقديم بعض أسس السياسة المالية في هذه الفقرة تهدف إلى الكشف عن الأصول الثابتة لهذه السياسة من جهة، وإلى التأثير العميق في مجرى الأحداث السياسية والاجتماعية التي عرفتها المدينة ابتداء من مرحلة التحول في خلافة عثمان رضي الله عنه من جهة ثانية، كما سنرى فيما بعد.

أما الإمام علي، كرم الله وجهه، فقد حاول أن يسير في الدرب نفسه الذي سار فيه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فاشتد على قريش بعدما استراحت من شدة عمر في خلافة عثمان رضي الله عنهما، وكانت لشدته نتائج سياسية واقتصادية، ولكن تغير الأوضاع واضطرابها لم يسمحا له بتطبيق سياسة اقتصادية تحتاج إلى استقرار سياسي لتؤتي أكلها، فلا غرابة أن يحاول علي كرم الله وجهه اقتفاء خطوات عمر رضي الله عنه فقد أخذ المسلمون برأيه في فرض ما يحل لعمر رضي الله عنه من بيت مال المسلمين، وكان أمير المؤمنين حريصا على معرفة رأي علي كرم الله وجهه بذاته فسأله: ما تقول أنت في ذلك؟ قال غداء وعشاء فأخذ عمر رضي الله عنه بذلك.

ولما توفي الإمام علي كرم الله وجهه خطب ابنه الحسن في مسجد الكوفة فقال: «... ما ترك صفراء ولا بيضاء إلا سبعمائة درهم فضلت من عطائه أراد أن يشتري بها خادما»[٤٥].

إن الحديث عن السياسة المالية في المجتمع العربي الإسلامي، التي وضعت أصولها في العصر الراشدي، يؤدي حتما إلى التساؤل عن جهاز بيت المال ووظيفته في هذه المرحلة المبكرة من نشأة الدولة الإسلامية.

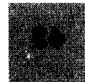


كان الجهاز المالي بسيطا جدا في البداية، شأنه في ذلك شأن بقية هياكل الدولة، وكانت وظيفة بيت المال جمع أموال المسلمين لتوزيعها، وليس لخزنها، فقد كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى قائلا: « أما بعد فاعلم يوما من السنة لا يبقى في بيت المال درهم حتى يكسح اكتساحا حتى يعلم الله أني أديت إلى كل ذي حق حقه»[٤٦].

وترجع مسؤولية الإشراف عليها إلى الخليفة نفسه في المدينة، أو إلى العمال في الأمصار، وقد أُحدث منصب عامل بيت المال، «وكان أبو كرب عاملا على بيت مال عثمان»[٤٧]، وكان عبد الله بن مسعود على بيت مال الكوفة، والعامل سعد بن أبي وقاص، ولابد من الملاحظة هنا أن عامل بيت المال يشعر باستقلاله في ضبط شؤون البيت، والمطالبة بإعادة ما اقترض منه، ولو كان المقترض الخليفة أو العامل، فقد رأينا صاحب بيت المال يأتي الخليفة عمر رضي الله عنه يتقاضاه ما استقرض، وأتى ابن مسعود سعدا، فقال له: «أدِّ المال الذي قبلك» فغضب العامل سعد بن أبي وقاص من طلب ابن مسعود، ولما لم يتيسر له قضاء القرض عزل الخليفة عثمان سعدا وأقر ابن مسعود [٤٨].

ويتضح من المصادر أن بيت المال يقوم بعمليات القرض في حالات معينة، وكان مكان بيت المال في دار الخليفة بالمدينة، أو في دور العمال في الأمصار، فلما حصر عثمان رضي الله عنه، وأحرق المحاصرون باب الدار أمر عثمان أبا كرب ـ رجلا من همذان ـ وآخر من الأنصار: «أن يقوما على باب بيت المال، وليس فيه إلا غرارتان من ورق»[٤٩]، وأمر عمر رضي الله عنه سعدا، عامله على الكوفة، أن ينزل من القصر منزلا مما يلي بيوت الأموال، ويغلق البقية[٥٠]، وقد فرضت أحداث معينة اجتهادا حول التصرف في توزيع ما في بيت المال، وقد يكون الاجتهاد من أحد الصحابة، وليس بالضرورة من الخليفة، فقد أخبرتنا المصادر بأمر علي كرم الله وجهه بكسر باب بيت المال، وتوزيع ما فيه على الناس عندما كان عثمان رضي الله عنه محاصرا[٥١].

أما موارد بيت المال فهي خُمس الغنائم، وأنواع الضرائب المعروفة في النظام الجبائي الإسلامي، والموظفة على المسلمين من صدقة وأعشار، أو على أهل الذمة من جزية وخراج[٥٢]، وقد ذكرنا فيما سبق المفاهيم الاقتصادية الجديدة التي تعكس الرؤية الاقتصادية للإسلام[٥٣].



ومن الخطط المالية التي استقلت منذ عهد عمر رضي الله عنه خطة عامل الخراج [٥٤]، فقد «ولى عمر سعد بن مالك صلاة ما غلب عليه وحربه، فولي ذلك، وولى (يعني عمر رضي الله عنه) الخراج النعمان وسويدا ابني عمرو بن مقرن، سويدا على ما سقى الفرات، والنعمان على ما سقت دجلة...»[٥٥]، وكان ذلك سنة ١٦ للهجرة، وولى في نفس السنة حرب الموصل ربعي بن الأفكل، والخراج عرفجة بن هرثمة، وقد كان جابر بن عمرو المزني على خراج السواد حين قتل عثمان [٥٦].

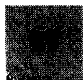
* * * *

إن تطور الأسواق في مكة والمدينة أولا، ثم في الأمصار ثانيا أدى إلى إحداث خطة دينية ـ اقتصادية وهي خطة المحتسب، وقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة، واستعمل عمر رضي الله عنه على سوق المدينة، وكان الخلفاء الراشدون يشرفون بأنفسهم على شؤون السوق، فقد روي عن الشعبي: «أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يطوف في الأسواق، ويقرأ القرآن، ويقضي بين الناس حيث أدركه الخصوم»[٥٧]، ولما مصرت الأمصار، وكثر سكانها، وتعددت أسواقها اضطر عمر إلى أن يضع قاعدة عامة يسير عليها أهل الأسواق فقال: «الأسواق على سنة المساجد، من سبق إلى مقعد فهو له، حتى يقوم منه إلى بيته، أو يفرغ من بيعه»[٥٨].

ولم يكتف عمر بمراقبة الأسواق في النهار، بل حرس القوافل التجارية التي وصلت ليلا إلى سوق المدينة، ومن المعروف أنه أول من عس في عمله بالمدينة[٥٩].

ونشير هنا الى أن الأسواق رتبت حسب المهن مثل سوق البزازين بالمدينة، وكان لأهل السوق وزان يضع في كفة الميزان البضاعة، وفي الكفة الأخرى الدراهم، وقد كان أهل مكة يزنون، وأهل المدينة يكيلون[٦٠].

ومن المهن المالية المرتبطة بالأسواق مهنة الصراف، وقد وجدت منذ عصر النبوة، واكتسبت شأنا كبيرا بعد الفتوحات، ودخول ما كان مخزونا من ذهب في القصور الساسانية، والكنائس البيزنطية في الدورة الاقتصادية. ونشير في هذا الصدد إلى أن المشاكل الاقتصادية التي أثارت الناس على الخليفة عثمان بن عفان تعيينه ـ بعد اتساع السوق ـ الحارث بن الحكم مراقبا لسوق المدينة ليراعي أمر المثاقيل والموازين فتسلط بعد يومين، أو ثلاثة على باعة النوى واشتراه لنفسه، فلما رُفع ذلك لعثمان أنكره عليه وعزله، وقد روي أنه جعله على سوق المدينة، وجعل له كل يوم درهمين [٦١].



ويمكن تقسيم الأسواق في العصر الراشدي إلى صنفين: أسواق موسمية، وأسواق يومية قارَّة، وكانت أسواق المدينة والأمصار الجديدة تمثل قطب جذب لهجرة سكان البادية إلى الأمصار من جهة، وعنصرا حساسا في العلاقة الجدلية بين المدينة والريف من جهة ثانية.

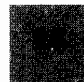
* * * *

إن الحديث عن الأسواق يطرح مسألتين متصلتين بالتنظيم المالي في عصر الخلفاء الراشدين:

المسألة الاولى تتعلق بالأسعار، فمعلوماتنا عنها نادرة، مشتتة لا تسمح بالمقارنة بين أثمان مختلف البضائع، أو بمحاولة بسيطة للمقارنة بين الأسعار، وأجور العاملين في المهن المختلفة، ولكننا نعتقد أن معرفة أسعار بعض البضائع، التي ذكرت عرضا هنا وهناك في مصادر الفترة المبكرة من نشأة المجتمع العربي الإسلامي، قد تسمح في بعض الحالات بالتعرف إلى القوة الشرائية، وتطورها لدى فئة اجتماعية معينة على الأقل.

حديث أبي حثمة عن أبيه، قال: «أول فرس ملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم فرس ابتاعه بالمدينة من رجل من بني فزارة بعشر أواق...»[٦٢]، وحدث موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه قال «كانت القصواء من نعم بني الحريش، ابتاعها أبو بكر وأخرى معها بثمانمائة درهم، وأخذها منه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربعمائة، فكانت عنده حتى نفقت وهي التي هاجر عليها...»[٦٣]، واشتُري لعائشة رضي الله عنها جمل بثمانين دينارا، وفي رواية أخرى بمائتي دينار، وقد طلب فيه صاحبه ألف درهم[٦٤]، واشترى لها ـ بعد وقعة الجمل ـ الأشتر مالك بن الحارث من سوق البصرة جملا بسبعمائة درهم[٦٥].

ولنا بعض المعلومات المتفرقة عن سعر الملابس مثلا، فقد اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من سوق البزازين بالمدينة سراويل بأربعة دراهم[٦٦]، وابتاع الإمام علي كرم الله وجهه قميصا سنبلانيا بأربعة دراهم، ولبس عثمان بن عفان بردا يمانيا ثمنه مائة درهم، ورأى محمد بن ربيعة بن الحارث على عثمان مطرف خز بمائتي درهم، وكان عبد الرحمن بن عوف يلبس البرد أو الحلة تساوي أربعمائة أو خمسمائة، ويبدو أنها من المنسوجات الحريرية، وقد رخص له في لبس الحرير[٦٧].



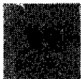
ونلاحظ في نهاية هذه الفقرة عن الأسواق أن أصحاب الحرف في المدينة كانوا من الموالي والفئات الاجتماعية الضعيفة، وأن الأيدي المهرة في الصنائع كانت قليلة بها في العصر الراشدي[٦٨].

أما المسألة الثانية، فهي قضية العملة المتداولة في الأسواق في العصر الراشدي، ونبادر إلى القول:

أولا: إن قضية العملة بالذات تبرهن على التسامح الديني الذي عرف به صدر الإسلام من جهة، وعلى الروح العملية في تنظيم حياة الناس، فعلى الرغم من القوة العسكرية والسياسية للدولة الفتية في المدينة، وخضوع مناطق شاسعة لها كانت تابعة للساسانيين والبيزنطيين، وتدفق معدني الفضة والذهب على بيت المال، فلم تُضرب عملة جديدة في العصر الراشدي[٦٩]، بل استعمل المسلمون العملة الساسانية والبيزنطية المتداولة إلى خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦ هـ)، وهو الذي ضرب لأول مرة عملة إسلامية، فقد استعمل المسلمون ـ إذن ـ في عصر النبوة، وفي أثناء العصر الراشدي دراهم ساسانية عليها صور الفرس، أو دنانير عليها صور ونقوش بيزنطية، وقد كان الحكم المركزي في المدينة قادرا على إنشاء دار للضرب بها، وسك عملة إسلامية بحتة، ولكن هذه الخطوة تأخرت عقودا عديدة من الزمن احتراما لمنافع الناس الاقتصادية، واتقاء لحدوث اضطراب في الدورة التجارية يمكن أن يسببه أي تجديد في المجال النقدي.

ومن المعروف في تاريخ الحركة النقدية العالمية أن سيطرة الدولة الإسلامية الناشئة على الأقاليم الساسانية والبيزنطية إثر الفتوحات قد غير الخريطة النقدية، وطرح في السوق التجارية العالمية ابتداء من منتصف القرن الأول الهجري الكميات الذهبية الضخمة من الذهب المكنوز في الخزائن الساسانية بعد أن اتجه الذهب قبيل الفتوحات الإسلامية من الغرب (بيزنطة) إلى الشرق الساساني [٧٠].

ثانيا: إن المحاولة الأولى لإدخال تغيير جزئي على العملة المتداولة في العصر الراشدي هو ضرب عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، الدراهم على الطراز الساساني في السنة الثامنة من خلافته، أي سنة ٢٠ للهجرة، ونقشت عليه صور يزدجرد الثالث، وكسرى الثاني، وكتب عليها اسم الملك ومدينة الضرب والتاريخ بالحروف البهلوية، ولكنه نُقش في الوقت نفسه بالحروف



الكوفية «بسم الله» و«بسم الله ربي»، وكُتب على بعضها «جيد». ومن الواضح أن الهدف من هذا التغيير ضبط الدرهم الشرعي[٧١]، ليكون أساس التعامل بين الناس، خصوصا أن أنواع الدراهم وأوزانها كانت مختلفة، والدراهم التي ضربها عمر رضي الله عنه هي الدراهم التي أطلق عليها اسم الوافية لاستيفائها الوزن الأساسي للدرهم، وسميت كذلك بالدراهم البغلية، وتزن مثقالا، أي وزن الدينار الذهب، ٨ دوانق، وهي ٢٠ قيراطا، والدانق ٢/٥ قيراط، ويساوي الدينار الشرعي الذهب ٤,٢٥٠ غرام (أو ٤,٢٦٥ غرام)[٧٢].

ثالثا: تدل النصوص على أن العملة الفضية أو الذهبية وهي الدنانير الهرقلية كانت تعتبر بضاعة، وتستعمل عدا ووزنا، وكيلا، فقد جاء في صحيح مسلم عن جابر قال: «اشترى مني النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا بأوقيتين وبدرهم أو درهمين فلما قدم المدينة وزن لي ثمن البعير فأرجح»[٧٣]؛ ولكننا نقرأ في طبقات ابن سعد أن أبا هريرة قدم على عمر رضي الله عنه من البحرين بخمسمائة ألف درهم، فقال عمر رضي الله عنه للناس: «إنه قدم علينا مال كثير فإن شئتم أن نعد لكم عدَدْنا، وإن شئتم أن نكيله لكم كيلا»[٧٤]، وكانت مهنة الصياغة منتشرة في المدينة، ولا سيما بين السكان اليهود، فقد أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة بني قينقاع من اليهود سلاحا كثيرا، وآلة صياغتهم، ولم يكن لليهود أرضون، وإنما كانوا صاغة[٧٥].

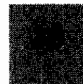
ونلاحظ أن مصطلح الفلوس كان معروفا في العصر الراشدي، ويبدو أن الفلوس كانت تمثل العملة المتداولة في أيدي الفئات الفقيرة.

لما أخرج معاوية أهل أبي ذر إلى الربذة خرجوا ومعهم جراب يثقل يد الرجل، فقال: «انظروا إلى هذا الذي يزهد في الدنيا ما عنده! فقالت امرأته: أما والله ما فيه دينار ولا درهم، ولكنها فلوس كان إذا خرج عطاؤه ابتاع منه فلوسا لحوائجنا»[٧٦].

* * * *

إن القاعدتين الأساسيتين للتنظيم الاقتصادي والمالي الذي حاولنا حتى الآن إبراز بعض أصوله الثابتة هما التجارة والزراعة.





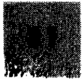
2 التجارة في مجتمع صدر الإسلام

إن للتجارة تقاليد عريقة في الجزيرة العربية، لا سيما في المجتمع القرشي قبيل ظهور الدعوة الإسلامية، «وكانت قريش قوما تجارا»[١]، ومن المعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد شارك قبل النبوة في النشاط التجاري للمجتمع المكي، فقد خرج إلى الشام في مال خديجة بنت خويلد بن أسد تاجرا [٢].

إننا نميل إلى الاعتقاد أن سيطرة قريش على المسالك التجارية الرابطة بين الجزيرة من جهة، خصوصا الحجاز، وبين الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط عن طريق بلاد الشام، وبحر العرب عن طريق المرافئ الجنوبية من جهة أخرى، وخشية فقدان امتيازاتها، وموارد ثرائها المرتبطة بدور وسيط ذي شأن في الدورة التجارية الدولية يومئذ، يمثلان العامل الحاسم والفعال في مقاومتها للدعوة الإسلامية، وقد رأينا في ما تقدم أن جل أنصارها الأوائل كانوا من فئة الضعفاء والمساكين العائشين على هامش

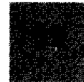
«هذه دجلة ليس بيننا وبين الصين شيء، يأتينا فيها كل ما في البحر»

الخليفة المنصور



مجتمع الأرستقراطية التجارية المكية، وقد هددت الدعوة الجديدة فعلا مصالحها، خاصة بعد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الناشئة في المدينة، فقد أصبحت قريش عاجزة عن تحقيق أمن مسالك قوافلها التجارية، حدث أبو سفيان بن حرب قال: «كنا قوما تجارا، وكانت الحرب بيننا وبين رسول الله قد حصرتنا حتى نهكت أموالنا، فلما كانت الهدنة بيننا وبين رسول الله لم نأمن ألا نجد أمنا، فخرجت في نفر من قريش تجار إلى الشام، وكان وجه متجرنا منها غزة، فقدمناها حين ظهر هرقل على من كان بأرضهم من فارس، وأخرجهم منها...» [٣]، وقد عقد الرسول، صلى الله عليه وسلم، في السنة الأولى للهجرة لعمه حمزة بن عبد المطلب لواء أبيض ليتعرض لعيرات قريش، وغزا الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية للهجرة في مائتين من أصحابه يعترض لعيرات قريش، ونلاحظ في هذا الصدد أن هذه القوافل قد كان يتولاها جهاز متخصص من الحراس والأدلاء، والتجار، ومجهزي القوافل، فقد بلغت عيرات قريش المشار إليها ألفين وخمسمائة بعير، وكان معها مائة رجل من قريش بالإضافة إلى الأدلاء والحراس[٤]، وقد خافت قريش بعد غزوة بدر طريقها التي كانت تسلك إلى الشام فسلكوا طريق العراق، «فخرج منهم تجار فيهم أبو سفيان بن حرب، ومعه فضة كثيرة وهي عظم تجارتهم... وانتهى إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، خبر العير، وفيها مال كثير، وآنية من فضة حملها صفوان بن أمية فخرج زيد بن حارثة فاعترضها، فظفر بالعير، وأفلت أعيان القوم، فكان الخُمس عشرين ألفا فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقسم الأربعة الأخماس على السرية»[٥]، وكانت تحمل هذه القوافل أنواعا شتى من البضائع مثل الآنية، والسلاح، والمنسوجات، والمواد التموينية، فقد مرت بعبد الله بن جحش وبقية أصحابه بنخلة بين مكة والطائف عير لقريش تحمل زبيبا وأدما وتجارة من تجارة قريش[٦].

ونقف في دراستنا لفئة التجار في المجتمع القرشي المكي على أسماء بارزة من التجار الأثرياء، فمنهم من بقي على شركه مثل أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم، زوج ابنته زينب، «وكان أبو العاص من رجال مكة المعدودين مالا وأمانة



وتجارة»[٧]، ومنهم من أسلم مثل العباس بن عبد المطلب، رضي الله عنه، فقد قال أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد كان غلاما للعباس بن عبد المطلب متحدثا عن العباس: «وكان ذا مال كثير متفرق في قومه»[٨]، وكان عثمان، رضي الله عنه، رجلا تاجرا في الجاهلية والإسلام، وكان يدفع ماله قراضا، أو مضاربة على النصف، وقد جهز في إحدى المرات قافلة تتألف من ألف بعير، وسبعين فرسا[٩]، وكان أبو بكر، رضي الله عنه، معروفا أيضا بالتجارة، وبلغت غلة طلحة بن عبيد الله من حرفة البزازة ألفا وافية كل يوم[١٠].

إن سيطرة الدولة الاسلامية على المسالك التجارية الدولية بعد فتح المناطق الساسانية والبيزنطية قد نشطت التجارة في الفترة التي ندرسها، وأكسبتها ديناميكية جديدة، وأصبحت أسواق الأمصار الجديدة تنافس أسواق مكة في منطقة الحجاز.

ولا نغفل عن الإشارة هنا إلى المسألتين التاليتين:

أولا: إن الإسلام ـ على رغم احترامه للملكية الفردية، وللنشاط التجاري الشرعي ـ قد حاول أن يضع حدا لمظاهر الثراء الفاحش، وأن يحافظ على وحدة المجتمع بالقضاء على عوامل الاضطراب والفتنة، وفي طليعتها اتساع هوة الفروق الاجتماعية، وقد كانت هذه المحاولة دقيقة واضحة في عصر النبوة، وفي عهد الخليفتين أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، ثم في عهد الإمام علي، كرم الله وجهه.

ثانيا: قد كان للتجارة ـ إلى جانب ملكية الأراضي الواسعة ـ دور كبير في بروز فئة «أرستقراطية» إسلامية في العصر الراشدي كانت علامة بارزة في درب التحول الجذري الذي عاشه المجتمع العربي الإسلامي ابتداء من خلافة عثمان، رضي الله عنه.

* * * *

دور عمان في النشاط التجاري العالمي في مرحلة صدر الإسلام[١٠أ]

إن الأبحاث الجديدة، ونتائج بعض الحفريات قد أثبتت بوضوح أن دور منطقة الخليج العربي عامة، وعمان خاصة، في الملاحة والتجارة البحرية دور عريق يرجع إلى ما قبل الإسلام بعصور طويلة.



إن هذا الدور مرتبط وثيق الارتباط بالتقاليد الراسخة للعرب في الملاحة، سواء كان ذلك انطلاقا من الضفة الغربية للخليج، أو من مرافئ غرب الجزيرة العربية على شواطئ البحر الأحمر، أو من جنوبها خلافا لما ذهب إليه البعض من «أن المسلمين كانوا بصورة عامة يخافون البحر»[١١].

إن شهرة الملاحة الحميرية تعود إلى عصور قديمة، وكان للعمانيين ـ بالخصوص ـ من سكان منطقة الخليج دور نشط في التجارة البحرية، وحتى في فترة نفوذ الإمبراطورية الساسانية على منطقة الخليج فإنها لم تتمكن من السيطرة إلا على الشريط الساحلي، أما داخل البلاد فقد كان تحت الحكم العربي، ويشير إلى ذلك ألازكوي قائلا:

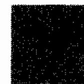
«فكانت الفرس في السواحل، وشطوط البحر والأزد ملوكا
في البادية والجبال وأطراف عمان، وكل الأمور منوطة بهم» [١٢].

وقد عجز الساسانيون في فترات ضعف الإمبراطورية عن حماية سواحلهم، إذ إنها كانت عرضة لغارات عرب الخليج.

أما أهم تحول في تاريخ التجارة البحرية العمانية فقد حدث بعد الفتح الإسلامي[١٣]، فقد أكسب فتح بلاد فارس، والقضاء على الدولة الساسانية، ثم فتح بلاد السند[١٤]، من جهة، وظهور أمصار جديدة في منطقة الخليج مثل البصرة[١٥] من جهة ثانية، منطقة عمان أهمية تجارية جديدة، وأصبحت مساهمة مدنها المرفئية في التجارة ذات بعد عالمي، وفي طليعة هذه المدن نجد: صحار عاصمة عمان القديمة.

وقد أصبحت عمان، بفضل هذه المكانة الجديدة في الدورة التجارية العالمية، مضرب الأمثال في سعة الرزق، ورواج التجارة، فقد قيل: «من تعذر عليه الرزق فعليه بعُمان» وهناك من ينسب هذا القول إلى الرسول صلى الله عليه وسلم[١٦] وإذا لم تثبت نسبته فإنه يدل على صدق توافر وسائل الكسب في عمان، وقد قال الأصمعي: «الدنيا ثلاث عمان، والأبلة، وسيراف»[١٧]، وجاء في «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» للجغرافي المقدسي «من أراد التجارة فعليه بعدن، أو عمان، أو مصر» (ص٣٥).

وينبغي ألا نغفل هنا عن الإشارة إلى أن سهولة الرزق بعمان في العصر الإسلامي لا تعود إلى النشاط التجاري فحسب، وذلك على الرغم من أهميته في النشاط الاقتصادي العماني عصرئذ، بل تعود إلى التطور الزراعي أيضا، وذلك لسببين رئيسيين:



أولا: إن السهول الزراعية الخصبة التي كانت قبل الإسلام بيد المرازبة والأساورة قد عادت إلى العرب المسلمين.

ثانيا: إن تطور التجارة، لا سيما التجارة الكبرى، جعل من بعض المنتوجات الزراعية بضائع ثمينة في قائمة التبادل التجاري مثل التمور، والتين المجفف، والصموغ واللبان وغيرها.

ويتحدث الجغرافيون العرب عن الإنتاج الزراعي لعُمان فيقول الحميري: «وبلاد عمان مستقلة في ذاتها، عامرة بأهلها، وهي كثيرة النخل والفواكه والموز والرمان والتين والعنب»[١٨]، وقد بلغ خراج أهل عمان على المقاطعة ثمانين ألف دينار[١٩]، وجمع في العصر العباسي من الجباية مبلغ ثلاثمائة ألف دينار.

ويربط بعض الجغرافيين العرب بين الحياة الزراعية في عمان والنشاط التجاري، فبعد الحديث عن المياه والإنتاج الفلاحي يقول الحميري صاحب «الروض المعطار»:

> «وهي فرضة الصين، وبها مرفأ الصين، وتُحمل من سيراف الأمتعة إليها، والحمولة في قوارب ثم توقر السفينة العظيمة حتى تلجلج في البحر العظيم فتسير بالريح الطيبة مقدار أربعين يوما إلى خمسين يوما حتى تنتهي إلى مدينة تسمى الشحر»[٢٠].

ومن المعروف أن التحول الخطير في الحياة التجارية، بعد الفتح الإسلامي، قد جرى تدريجيا ليبلغ أوجه ابتداء من النصف الثاني للقرن الثاني الهجري إلى القرن الخامس الهجري، فقد ساهم انتقال مركز الخلافة من بلاد الشام إلى العراق في تحول التبادل التجاري من المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي، وإلى ما يرتبط به من مسالك برية وبحرية متفرعة عنه.

* * * *

وقبل الحديث عن تفاصيل هذا النشاط التجاري، وعن مسالكه البحرية، وعن مراكزه في عمان، وعن البضائع المتبادلة، وعن ملامح التأثير الحضاري لهذا التبادل أود إبداء الملاحظات الأساسية التالية:

أولا: إن الموقع الجغرافي لموانئ عمان جعلها مراكز مهمة لتجارة العبور توريدا وتصديرا بين منطقة الشرق الأقصى (الهند، والصين، وجزر الهند الشرقية) من جهة وداخل مناطق شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، فضلا عن علاقاتها مع أفريقيا الشرقية، ولكي تتضح أهمية هذا الموقع فلا بد من وضعه في نطاق واجهات التبادل التجاري في العصر الإسلامي، ونعني بذلك الواجهة الشمالية الشرقية، وهي واجهة الطرقات القارية للواحات، وتقود مما بين النهرين إلى بلاد فارس وآسيا الوسطى، ثم إلى بلاد الترك، وإلى الصين الشمالية، أو إلى الهند الشمالية الغربية، أما واجهة الجنوب الشرقي التي تتبوأ فيها عمان المكانة الأولى، فهي واجهة المسالك البحرية للمحيط الهندي التي تقود مما بين النهرين والخليج العربي من جهة، ومن البلاد المصرية والبحر الأحمر من جهة أخرى إلى السواحل الغربية لشبه القارة الهندية، ثم إلى سيلان وأندونيسيا والهند الصينية، وجنوب الصين، وهي مسالك رحلة السندباد العربي من الخليج إلى ميناء كانتون، إو إلى بلاد الزنج، وجزيرة مدغشقر.

أما الواجهة الجنوبية الغربية فهي واجهة مسالك القوافل في الصحراء انطلاقا من بلاد المغرب الإسلامي حتى بلاد السودان، وأخيرا الواجهة الشمالية الغربية، أي واجهة المسالك البحرية والنهرية والقارية التي تقود مما بين النهرين وأرمينيا إلى بلاد الخزر، والأنهار الروسية، ومن هنالك إلى بلاد بحر البلطيق وأوروبا الوسطى، أو من الموانئ الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى مرافئ جنوب إيطاليا واليونان، وجزر البحر الأبيض المتوسط، أو من الأندلس إلى الممالك الإسبانية في الشمال، ومنها عبر ممرات البرانس إلى بلاد الإفرنج (الغرب الأوروبي) أو في النهاية من الأندلس بطريق المحيط إلى الجزر البريطانية [٢١].

ونلمح هنا إلى تضاؤل أهمية البحرين في العهد الإسلامي[٢٢] في ميدان التجارة البحرية لفائدة عمان، وقد أهَّلها موقعها الجغرافي لتصبح المركز الرئيسي للساحل الغربي من الخليج العربي.

ثانيا: لابد ـ إذن ـ من النظر إلى أهمية عمان في التجارة العالمية في القرون الإسلامية الأولى ضمن الوحدة الاقتصادية التي أصبح يمثلها العالم الإسلامي ابتداء من القرن الأول إلى القرن الرابع الهجري،



فشبكة المسالك التجارية لهذه الوحدة الجغرافية والاقتصادية تمتد ـ كما رأينا ـ من الجنوب الغربي من بلاد السودان إلى بلاد الإفرنج، أي أوروبا الغربية اليوم، ومن الجنوب الشرقي من سواحل أفريقيا الشرقية إلى الصين وبلاد الترك، والأورال ومنطقة بحر قزوين، وتمتد من المغرب إلى المشرق من شواطئ المحيط الأطلسي إلى بغداد وكابول، ومنها إلى منطقة المحيط الهندي(٢٣).

ثالثا: إن التطور العمراني الكبير، الذي نلاحظه خلال فترة ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، يعتمد أساسا على الازدهار الاقتصادي، وليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن هذا الازدهار الاقتصادي يكاد ينحصر عصرئذ في النشاط التجاري، وهو نشاط يكمن وراء تطور المدن، وانتشار شبكة المسالك التجارية والبحرية، وقد كان لهذا أثر بالغ في ازدهار المدن الساحلية العمانية، وتطور المسالك البرية التي تربط بينها، وبين مناطق داخل الجزيرة العربية، كما كان له تأثير في تطور مستوى معيشة سكان إقليم عمان، يقول عبد الرحمن بن خلدون:

> «فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا، وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة وأصله كله العمران وكثرته»(٢٤)، وأشار قبل هذه الفقرة بقليل إلى العلاقة بين التطور العمراني، وما يرافقه من تأثير مباشر في حياة السكان والازدهار الاقتصادي حيث يقول: «ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر»(٢٥).

رابعا: العلاقة العضوية بين تطور التجارة ونشر الإسلام في اتجاهين: اتجاه شواطئ المحيط الهندي وبحر الصين وقد استقرت جاليات إسلامية في مدن ساحلية كثيرة، وبنيت المساجد وأصبح للمسلمين قضاتهم، وسنرى ـ بعد قليل ـ أهمية انتشار الإسلام في هذه المناطق عن طريق التجارة، واتجاه سواحل أفريقيا الشرقية.

خامسا: رافقت هذه العلاقات التجارية النشطة بين عمان من جهة، والشرق الأقصى وأفريقيا الشرقية (بلاد الزنج) من جهة أخرى ظاهرة حضارية مميزة تمثلت في عملية التأثر والتأثير العميقين في شتى مجالات النشاط البشري من زراعة وصناعة، وملاحة، وثقافة، ولغة، وعادات.

سادسا: تتصل الملاحظة الأخيرة في هذا التمهيد ذي الطابع التنظيري بدور الوحدة النقدية الإسلامية في النشاط التجاري لمنطقة الخليج بصفة عامة، وعمان بصفة خاصة.

إنه من المعروف أن عملتين أساسيتين كانتا متداولتين في العالم القديم إلى القرن الثامن الميلادي: الدرهم الساساني، والدينار البيزنطي، ولقد استمر التعامل بهما في العصر الإسلامي الأول، ولكن هنالك تحولا جذريا حدث ابتداء من نهاية القرن الأول الهجري/ بداية الثامن الميلادي عندما سخرت الذخائر الذهبية التي كانت مخزونة لفائدة الدورة الاقتصادية العالمية في مناطق النفوذ الفارسي والبيزنطي، وقد أصبحت في ظل الحكم الإسلامي تمثل وحدة جغرافية واقتصادية، ثم طرأ حدث جديد ابتداء من نهاية القرن الثاني الهجري/ الثامن ميلادي لا يقل شأنا عن ذلك التحول، وهو اكتشاف العالم الإسلامي لمصدر جديد وثري لتوريد هذا المعدن الثمين: بلاد السودان[٢٦].

وسيبقى ذهب السودان طوال ستة قرون يغذي مصانع ضرب العملة الذهبية الإسلامية، ويدعم حركة التبادل التجاري بين المغرب والأندلس والبحر الأبيض المتوسط من جهة، والمشرق الإسلامي من جهة أخرى.

إن ذلك التحول وهذا الاكتشاف الجديد جعلا من المسلمين خلال حقب طويلة سادة الذهب في العالم على حد تعبير م. لومبار، ومكنا العالم الإسلامي من بلوغ درجة تفوق اقتصادي تجاه الشرق والغرب معا بفضل امتلاكه ثروات ذهبية ضخمة، ولما تتمتع به العملة الإسلامية من اعتراف عالمي[٢٧].

إن دور عمان كان بعيد الأثر في التقاء كميات الذهب الموردة عن طريق المسالك البحرية من الشرق الأقصى، وأفريقيا الشرقية (بلاد الزنج) إلى العالم الإسلامي بالثروة الذهبية المستجلبة بواسطة بلاد المغرب عن طريق المسالك الصحراوية الرابطة بينه وبين أفريقيا الغربية (بلاد السودان).

إن امتلاك هذه الثروات الذهبية داخل منطقة جغرافية شاسعة جعل الفتوحات الإسلامية، وبالتالي خضوع أجزاء تلك المنطقة للحكم الإسلامي تتبوأ أولا مكانة بارزة في التاريخ الاقتصادي العالمي بين غزوات الإسكندر التي فتحت للعالم اليوناني ذخائر مملكة فارس، ومنجم آسيا والغزوات

الإسبانية التي مكنت أوروبا من ذهب وفضة القارة الأمريكية، وتبرز ثانيا ظاهرة جديدة في تاريخ الدورة النقدية، إذ لم تُسجل قبل الدينار الإسلامي عملة شملت دورتها الشرقين الأقصى والأوسط، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا في الوقت نفسه(٢٨).

العلاقات التجارية بين عمان والشرق الأقصى:

إن موقع عمان في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية مطلا على الخليج العربي من جهة والبحر العربي من جهة ثانية جعل له أهمية استراتيجية وتجارية كبرى في مختلف العصور، وإذ حاولنا التعرف إلى تاريخ علاقات عمان مع منطقة الشرق الأقصى فإننا نجد جذورها تمتد إلى العصور القديمة، إذ إنه على الرغم من الفتح المقدوني لمنطقة البحر الأحمر ومنطقة الخليج، ووقوعها تحت سيطرة البطالسة، بعد اليونان لمدة طويلة فإن عرب الجنوب من حضارمة، وحميريين، وعمانيين قد سيطروا على التجارة البحرية مع الهند طول الوقت(٢٩)، وكانت لهم جاليات في السواحل الهندية، وفي جزر الملايو، وإندونيسيا وهنالك من يذهب إلى أن «أوفيرا» هي ظفار عند ميناء مربط في أرض اللبان، وكانت منذ أقدم العصور مركزا لتبادل السلع مع الشرق الفسيح(٣٠).

إن هذه العلاقات القديمة التي أصبحت تدعمها نتائج الحفريات الجديدة في عمان، وفي منطقة الخليج عامة تفند القول بأن خبرة العرب الملاحية ضعيفة، فقد كانت لعرب الجنوب خبرة بالملاحة تعود إلى حوالي ألف سنة قبل الإسلام، ويرجح بعض الدارسين أن السفن العربية قد وصلت إلى الصين في حوالي النصف الأول من القرن الخامس الميلادي(٣١)، وقد كان الطريق البحري الممتد من الخليج إلى كانتون أطول طريق استعمله الإنسان على نحو منتظم قبل التوسع الأوروبي في القرن السادس عشر الميلادي، ونستطيع أن نقول - من دون مبالغة - إن زمام البحر في منطقة الخليج ومنطقة البحر العربي، والمحيط الهندي، كان بيد العرب إلى القرن الخامس عشر الميلادي، ولكن السيطرة العربية على البحر مرت بمراحل متفاوتة، فقد ذكرنا أن هذه السيطرة بلغت أوجها إستراتيجيا وتجاريا في عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وبخاصة بين القرنين الثاني والخامس للهجرة /الثامن والحادي



عشر للميلاد، وقد أصبحت الموانئ العمانية خلال هذه الفترة تمثل أكبر المراكز التجارية مع بلدان الشرق الأقصى، وقد ركز الجغرافيون العرب على دور عمان التجاري في اتجاه الشرق الأقصى، فقد ذكر السيرافي أن «كله مجتمع الأمتعة من العود، والكافور، والصندل، والعاج، والرصاص، والأبنوس والنقم، والأفاويه كلها، وغير ذلك مما يتسع، ويطول شرحه، والجهاز من عمان في هذا الوقت ومنها إلى عمان واقع»[٣٢]، وقد كان لفتح إقليم السند دور فعال في تدفق أنواع جديدة من البضاعة إلى مرافئ الخليج، ومنها إلى بقية أجزاء العالم الإسلامي، ويصف المقدسي هذه السلع قائلا: «هذا إقليم الذهب، والتجارات والعقاقير، والآلات، والفانيذ والخيرات، والأرزاز، والموز والأعجوبات به رخص وسعة...»[٣٣].

وينقل لنا كل من ابن الفقيه والمسعودي عن «التاجر سليمان» وصفا للمسالك الرابطة بين سواحل الخليج وسواحل السند والهند وإندونيسيا حتى الصين، يقول ابن الفقيه:

> «وذكر سليمان أن السفن الصينية تُحمل من البصرة وعمان، وتعبأ بسيراف، وذلك لكثرة الأمواج في هذا البحر، وقلة الماء في مواضع منه، فإذا عبئ المتاع استعذبوا الماء في موضع منها يقال له مسقط، وهو آخر عمان، وبين سيراف وهذا الموضع نحو مائتي فرسخ، وفي شرقي هذا البحر فيما بين سيراف ومسقط من البلاد سيف (ساحل) وفي غربي هذا البحر جبل عمان»[٣٤].

وتحدثنا المصادر عن رحلة تاجر إباضي عماني إلى الصين حوالي منتصف القرن الثامن الميلادي وكان يدعى أبا عبيدة، وقد اشترى في الصين بعض خشب الند[٣٥].

وفي نهاية هذه الفقرة عن العلاقات التجارية بين عمان والشرق الأقصى أود إبداء الملاحظتين التاليتين:

أولا: إن ازدهار هذه العلاقات التجارية مرتبط بالتطور الديموغرافي والعمراني السريع للأمصار الإسلامية، وما استلزمه من حاجات استهلاكية جديدة، وذلك مثل البصرة والكوفة وواسط، وسامراء لا سيما حاجات العاصمة العباسية الكبرى: بغداد. ومن الطريف الإشارة هنا إلى أن مؤسسها



الخليفة المنصور كان واعيا بميزاتها الاقتصادية، فقد كان يقول:

«هذه دجلة ليس بيننا وبين الصين شيء، يأتينا فيها كل ما في البحر»[٢٦].

ثانيا: إن العلاقات التجارية بين عمان والصين تأثرت بطبيعة الحال بالأحداث السياسية التي عاشتها الإمبراطورية الصينية في عهد حكم أسرة «تانغ»، وتدهور سلطتها إثر ثورة (هوانغ تشاو) السنة ٨٧٨ للميلاد، ثم سقوط حكم هذه الأسرة السنة ٩٦٠ ميلادية.

كما تأثرت أيضا بالأحداث الخطيرة التي عاشتها الخلافة العباسية، وما أدت إليه من مظاهر التفكك والضعف ابتداء من منتصف القرن التاسع للميلاد، فقد انطلقت في العقد السابع من هذا القرن ثورة الزنج في جنوب العراق، وبعض مناطق الخليج، فخربوا الأبلة والبصرة، وقطعوا بغداد عن سواحل الخليج، ثم اندلعت في نهاية القرن نفسه حركة القرامطة.

العلاقات التجارية بين عمان وأفريقيا الشرقية

أما الهدف الثاني لتجارة السواحل العمانية فهو شرق أفريقيا، وكانت هذه العلاقات قديمة، لكنها اكتسبت بعدا جديدا في العصر الإسلامي لأسباب متعددة أُشيرَ إلى أهمها.

وتمتد الرحلة إلى شواطئ أفريقيا الشرقية حوالي شهرين، وقد اهتم الجغرافيون العرب بوصف هذا المسلك البحري، ذلك أن سكان جنوب الجزيرة وشرقيها يكادون يحتكرون التجارة مع هذه المنطقة الشاسعة والغنية، يقول المسعودي:

«... وأرباب المراكب من العمانيين يقطعون هذا البحر إلى جزيرة قنبلو من بحر الزنج، وفي هذه الجزيرة مسلمون بين الكفار من الزنج.

والعمانيون ـ الذين ذكرنا ـ من أرباب المراكب يزعمون أن هذا الخليج المعروف بالبربري، وهم يعرفونه ببحر بربرا وبلاد حفوني، أكثر في المسافة مما ذكرناه...

وهؤلاء القوم الذين يركبون هذا البحر من أهل عمان عرب من الأزد...



وينتهي هؤلاء في بحر الزنج إلى جزيرة قنبلو على ما ذكرنا، وإلى بلاد سفالة والواق واق من أقاصي أرض الزنج، والأسافل من بحرهم، ويقطع هذا البحر السيرافيون، وقد ركبت هذا البحر من مدينة صحار من بلاد عمان...

وآخر مرة ركبت فيه سنة أربع وثلاثمائة من جزيرة قنبلو إلى عمان ...»[٣٧].

وقد استقرت جاليات إسلامية في الساحل الشرقي لأفريقيا ونشرت الإسلام عن طريق التجارة في مناطق شاسعة من القارة الأفريقية، فقد وجدت كتابات كوفية ترجع إلى القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد، ويرجع تاريخ بناء المسجد في زنجبار إلى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وبلغ الاستيطان العربي على الساحل الأفريقي الشرقي حتى سفالة وموزمبيق.

وكذلك جزيرة مدغشقر منذ القرن الرابع الهجري، وحكم هذا الساحل سلاطين من الشحر، واليمن، وحضرموت، وظلت سلطنة زنجبار تحت الحكم العربي إلى بداية الاحتلال الأوروبي.

وتثبت المصادر العربية أن الأزديين قد قاموا بدور خاص في دعم العلاقات التجارية بين منطقة الخليج وشرق أفريقيا، فقد كانوا يسافرون بمراكبهم من سيراف، وعمان إلى زيلع، وعيذاب، وسواكن، وبربر، وزنجبار، ويتابعون سيرهم جنوبا حتى جزيرة قنبلو (مدغشقر)، ويعودون ومعهم العنبر والذهب من بربر، كما كانوا يعودون بكميات كبرى من العاج ومن الرقيق، فقد أكد الإصطخري أن حريقا حدث بعمان سنة ٣٢٤ هـ «فاحترقت لرجل يعرف بابن مروان من العبيد السود سوى البيض اثنا عشر ألف نسمة »[٣٨]. لا شك أن هذا الرقم مبالغ فيه، ولكنه يدل على أهمية تجارة الرقيق بين منطقة الخليج وسواحل أفريقيا الشرقية، فإنه من المعروف أن العبيد أصبحوا يمثلون القوة المنتجة الأساسية في جميع ميادين النشاط الاقتصادي، فهم العاملون في المناطق الزراعية الكبرى، وفي المعادن، وفي حراسة القوافل التجارية، وفي البناء والصناعات التي نشأت في مراكز العمران، وفي الأعمال المنزلية، وفي الجند أيضا، لا سيما في فئة الحرس الخاص[٣٩].

البضائع المتبادلة

إن الحديث عن البضائع المتبادلة عنصر أساسي في تاريخ العلاقات التجارية بين منطقة وأخرى، وأود البدء بالحديث عن نقطة طالما أهملت في الكتابة عن تاريخ التجارة، وأعني هنا المنتوجات الزراعية لعمان التي أوليها عناية خاصة للأسباب التالية:

أولا: إن قسما من هذه المنتوجات يتحول إلى بضاعة تصدير ثمينة في دورة تجارية مزدهرة، وإن كان الإنتاج الزراعي ضعيفا لا يكاد يفي بحاجة الاستهلاك المحلي.

ثانيا: إن العلاقات التجارية تجلب معها الخبرة الفلاحية، وتجارب نقل المزروعات والأشجار.

ثالثا: إن المدن التجارية الثرية مثل مدينة صحار تحتاج إلى حزام زراعي يوفر لسكانها أمنهم الغذائي، مهما نشطت حركتها التجارية، وتجمعت فيها الثروات.

إن المؤرخين الاقتصاديين يقدرون أن تجمعا سكانيا يبلغ أفراده ٣٠٠٠ ساكن يحتاج ـ ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي ـ لمده بالمواد الغذائية إلى عشر مناطق ريفية خصبة، أي مساحة ٨,٥ كيلومتر مربع «نظرا إلى ضعف إنتاجية الفلاحة». إن الضواحي الريفية يجب أن تمد المدينة ـ إذن ـ بالحد الأدنى من المواد الغذائية حتى لا تبقى مهددة في معيشة سكانها كل لحظة، إن التجارة الكبرى لا يمكن الاعتماد عليها في تموين المدن إلا بصفة استثنائية، جزئية، وهذا بالنسبة إلى المدن المحظوظة فقط مثل البندقية، وروما، وإسطنبول، ومكة[٤٠].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن خلدون قد تنبه إلى هذه النقطة في حياة المدن قبل النظريات الحديثة فكتب فصلا في المقدمة سماه: «فصل فيما يجب مراعاته في المدن وما يحدث إذا أغفل عن تلك المراعاة» فأشار إلى ضرورة ضمان مناطق زراعية حول المدينة قائلا: «ومما يراعى أيضا المزارع، فإن الزروع هي الأقوات، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه، وأقرب إلى تحصيله»[٤١].

ونعود إلى التعرف على المنتوجات الزراعية العمانية من خلال كتب الجغرافيين العرب. ينقل الإمام نور الدين السالمي عن الأندلسي قائلا:

«وهي كثيرة النخل والبساتين وضروب الفواكه والحنطة والشعير، والأرز، وقصب السكر قال: وفي الأمثال من تعذر عنه الرزق فعليه بعمان فقال: وفي أحوازها مغاص اللؤلؤ. قال: وعمان من أحواز اليمن قلت ولعله أراد بمدينة عمان قلهات، وهي الآن عارية من هذه الصفات لانتقال العمارة عنها إلى مسكد، وكون عمان ثلاثين فرسخا فيه نظر، بل هي أكثر من ذلك بأضعاف مضاعفة، والأرز لا يوجد فيها، وإنما يجلب إليها من الهند، اللهم إلا أن يكون قد زرع في أيام الأئمة ثم انقطع بانقطاع ذلك الخير، فإنه سيأتي أن الإمامين سلطان بن سيف وولده قيد الأرض قد جلبا لعمان أشجارا كثيرة من البحر، وغرسا فيها تلك الأشجار حتى الورس والزعفران، ومن عجائب الدنيا مملوءة بالفواكه مثل الرمان والعنب والجوز والخوخ والمشمش والبوت والنمث وغيرها من أشجار الجبل، وفيه من الرياحين كالورد والزعفران والآس والنرجس وغيرها، وسئل بعض أهله عن وصفه فقال: هو جبل عظيم الارتفاع، صعب الامتناع في وسط عمان، أهله في رفاهة وأمان لا يخافون جور الشيطان ولا سطوة سلطان، ذو نهور وقصور، وحياض ورياض، وبساتين، بها كروم وتين وتوت وجوز ومشمش ورمان وفواكه ألوان، محصنة حدائقها بالورد والياسمين، وحشيشها الزعفران الثمين والفوذنج، والشذاب، والنرجس المشبه بعيون الكعاب، محفوفة بالآس كأنها الجنة في القياس، اغتصت بالكرم والتفاح والشجر المعطر النفاح قال: « وإن حللت في أقفارها اكتفيت عن جني أثمارها بكمثل النمث والبوت شفاء، وقوت تسفح من هذا الجبل تسعة أودية، وكل واد به له طريق مؤدية، وعلى أبوابها قرى لبني ريام أحاطوا كالأكمام بالثمر والهالة بالقمر حامين لأبوابه عن طلابه، انتهى وصف صاحب الجبل له والله أعلم»[٤٢].

وبالإضافة إلى المنتوجات الزراعية الواردة في نص مؤلف «تحفة الأعيان» فإننا نجد منتوجات أخرى مثل شجر الكندر الذي ينبت بمنطقة الشحر، يقول الحميري: «والشحر مدينة كبيرة، وليس بها زرع ولا ضرع، ويكون بها العنبر

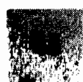


وشجرها الكندر، ومنها يحمل إلى الآفاق، والملاك بها كثير»، وتذكر المصادر العربية المنتوجات التالية: المقل، وهو يشبه الكندر، ويستعمل في الأدوية، وينبت بجبال عمان[٤٣]، والضجاج وينبت في جبل قهوان، وينتج صمغا أبيض، والتامول، والزنجبيل والتمر الهندي، ومن المنتوجات الزراعية ذات الأهمية الكبرى في قائمة التبادل التجاري بين عمان، وبقية أنحاء العالم اللبان المشار إليه، ينقل ابن البيطار عن أبي حنيفة الدينوري أنه قال: «أخبرني أعرابي من أهل عمان أنه قال: اللبان لا يكون إلا بالشحر، شحر عمان، وهي شجرة مشوكة لا تنمو أكثر من ذراعين، ولا تنبت إلا بالجبال ليس في السهل منها شيء، ولها ورق مثل الآس، وثمر مثل ثمره له مرارة في الفم، وعلكه الذي يمضغ ويسمى الكندر»[٤٤].

ومن أبرز المنتوجات البحرية العمانية المصدرة اللؤلؤ، فقد عرف إقليم عمان منذ القديم مغاصات اللؤلؤ، ولا سيما عند مسقط، وصور، ومن لآلئ عمان المشهورة الدرة اليتيمة التي استخرجت من عمان في بداية العصر العباسي، واشتراها هارون الرشيد بسبعين ألف درهم، كما اشترى لؤلؤة أخرى استخرجت معها، وكانت أصغر بثلاثين ألف درهم[٤٥].

ولا نغفل بصدد الحديث عن صادرات عمان عن الإشارة إلى الإنتاج الحرفي، وما عرفه من تطور وازدهار نتيجة نشاط التبادل التجاري، وقد كان للعمانيين دور كبير في ازدهار الحرف في العاصمة التجارية الكبرى لمنطقة الخليج: البصرة [٤٦].

أما أهم واردات المدن العمانية، سواء كان ذلك للاستهلاك المحلي، أو لإعادة التصدير في نطاق الدور النشط الذي أدته المدن الساحلية العمانية في ازدهار تجارة العبور خلال الفترة الإسلامية فهي كثيرة ومتنوعة نذكر منها استيراد الحديد من الهند لصنع الأسلحة، واستيراد السيوف الهندية جاهزة من الهند، أو من سيلان، والصندل من الهند والصين، وتوريد أنواع من المنسوجات، فعلى الرغم من أن العالم الإسلامي كان ينتج الكثير من النسيج، واشتهرت صحار بأنسجتها المتنوعة، فإنه كان يستورد المنسوجات الحريرية والديباج من الصين، ويستورد من الهند الثياب القطنية المخملة، وتحتل الأخشاب في قائمة الواردات مكانة بارزة نظرا إلى فقر العالم الإسلامي بصفة عامة في مادة الخشب، فقد كان يستورد الساج من الهند لاستعماله



في بناء البيوت، أو في صناعة السفن، ويجلب الخيزران من السند والهند والصين ليستعمل في صناعة الرماح، وخشب جوز الهند يورد من جنوب الهند وإندونيسيا وسيلان وجزر مالديف لاستعماله في صناعة السفن، فقد كان عرب الخليج يسافرون إلى موطن جوز الهند لصناعة السفن من هذه الشجرة. تبنى منها هياكلها، وصواريها، وخيوطها المغروزة وحبالها وكانت السفن بعد بنائها تشحن بخشب جوز الهند وثماره، ويؤتى بها إلى عمان، ومنطقة الخليج عامة (٤٧). أما الأبنوس فتشير المصادر العربية إلى أنه كان يستورد من بلاد الزنج، ونجد في قائمة التبادل التجاري العماني العاج من بلاد الزنج والهند ومن جزيرة أندمان، وشتى أنواع البهارات والأصناف الرفيعة من العطور مثل المسك المستورد من الهند، والتبت، والصين، والعنبر المجلوب من بلاد الزنج، ومن الهند وسرنديب، وجزر لنجيالوس، والزابج والعود المستورد من الهند وجاوة وفنصور والصين، والكافور المجلوب من سفالة والهند وفنصور والصين وغيرها من مناطق الشرق الأقصى.

ويعدد الجغرافي العربي المقدسي أنواع السلع المصدرة إلى عمان قائلا:

> «... فإلى عمان يخرج آلات الصيادلة، والعطر كله حتى المسك، والزعفران، والبقم، والساج، والسمسم، والعاج واللؤلؤ، والديباج، والجزع، واليواقيت، والأبنوس، والنارجيل، والقند، والإسكندروس، والصبر، والحديد، والرصاص، والخيزران، والغفار، والصندل والبلور، والفلفل، وغير ذلك» (٤٨).

ويبقى الذهب أهم بضاعة وأثمنها - من دون ريب - في قائمة التبادل التجاري العماني، وقد كانت عمان تستورد الذهب من شرق أفريقيا، ومن بلاد الهند والشرق الأقصى عامة، يحدثنا المسعودي عن استيراد الذهب من منطقة الصين قائلا:

> «بلاد الواق واق، وجزائرها في مشارق الصين، وهي كثيرة الذهب حتى أن مقاود دوابهم وسلاحهم وسلاسل كلابهم ذهب يعملون القصب المنسوجة بالذهب ذات التماثيل العجيبة» (٤٩).

أما الدمشقي فإنه يتحدث عن قنبلو قائلا:

> «إنها من جزائر الزنج عامرة بهم، وبها الأبنوس والبهار، ومعادن الذهب» (٥٠).

صحار: دهليز الصين، وخزانة الشرق والعراق

إن مدن المرافئ ذات الشأن في الدور التجاري العالمي لعمان في القرون الإسلامية الأولى متعددة ومتنوعة تمتد على كامل سواحل الخليج شرقا، وعلى شواطئ بحر العرب جنوبا وسنقف قليلا في خاتمة هذه الدراسة عند صحار: عاصمة عمان، فقد كان لهذه المدينة دور بالغ الأثر في تاريخ التجارة الخليجية منذ عصر ما قبل الإسلام، ويذكر المؤرخون العرب تأسيسها على يد صحار بن إبراهيم بن سام بن نوح، ولا شك في أنها خضعت للإمبراطورية الساسانية أيام نفوذها في منطقة الخليج، وتظهر المدينة في العصر الإسلامي منذ السنة الثامنة للهجرة (٦٢٩/٣٠ م)، أي سنة وصول مبعوثي الرسول، صلى الله عليه وسلم، وهما عمرو بن العاص، وأبو زيد الأنصاري، إلى ملك عمان عبد بن الجلندي، وأخيه جيفر[٥١]، وسرعان ما تطور دورها، ومكنها ازدهار التجارة مع بلدان الشرق الأقصى وشرق أفريقيا أن تصبح مركزا تجاريا حساسا في علاقات التجارة البعيدة المدى، على الرغم من تحول البصرة إلى مركز اقتصادي مهم في منطقة الخليج فإن ذلك لم يؤثر في مركز صحار في العلاقات التجارية الدولية عهدئذ، وأصبحت تعد أهم ميناء في عمان، وأجمل مدينة في منطقة الخليج، وكانت أقرب المرافئ العربية لرسو السفن القادمة من الهند والصين وأفريقيا الشرقية إلى خليج البصرة يصفها ابن حوقل قائلا:

> «... وقصبتها (يعني ناحية عمان) صحار، وهي على البحر وبها من التجار والتجارة ما لا يحصى كثرة، وهي أعمر مدينة بعمان، وأكثرها مالا، ولا يكاد يعرف على شط بحر فارس بجميع الإسلام مدينة أكثر عمارة ومالا من صحار...» [٥٢]
>
> ويصفها المقدسي بقوله: «صحار هي قصبة عمان ليس على بحر الصين اليوم بلد أجل منه عامر، آهل، حسن، طيب، نزه، ذو يسار وتجار، وفواكه، وخيرات أسرى من زبيد وصنعاء، أسواق عجيبة وبلدة ظريفة ممتدة على البحر، دورهم من الآجر والساج، شاهقة نفيسة والجامع على البحر له منارة حسنة طويلة في آخر الأسواق، ولهم آبار عذيبية، وقناة حلوة، وهم في سعة من كل شيء، دهليز الصين، وخزانة الشرق والعراق، ومغوثة اليمن...» [٥٣].

وقد اشتهرت صحار بأحيائها الثرية وقد سكنها أهل اليسار من التجار، لا سيما المختصين منهم في التجارة الكبرى، وتشير النصوص إلى أن بناء بيوت الأحياء الغنية كان بالآجر وخشب الساج.

وقد ساعد دورها التجاري النشط على تطور الصناعات اليدوية بها، واختصاص أسواقها بأنواع الحرف المختلفة مثل الحياكة، والحدادة، وصناعة الجلد، والذهب والفضة وصناعة الصموغ (٥٤).

أما أشهر صناعة عرفت بها صحار في الجزيرة العربية، وفي مناطق أخرى نائية فهي صناعة المنسوجات، وقد كانت تسمى الصحارية، وهي صناعة قديمة في المدينة سبقت ظهور الإسلام من دون ريب، حيث إننا نجد صحار تصدر منسوجاتها إلى الحجاز في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم (٥٥).

وقد بدأ يتقلص الدور التجاري لمدينة صحار منذ القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي لما ضعفت علاقاتها مع الشرق الأقصى، وذلك لفائدة عدن، ولعله هو التحول في حياة المدينة الذي يتحدث عنه الحميري قائلا:

«وهي أقدم مدن عمان، وأكثرها أموالا قديما وحديثا، ويقصدها في كل سنة من تجار البلاد ما لا يحصى عددهم، وإليها تجلب جميع بضائع اليمن، ويجهز منها بأنواع التجارات، وأحوال أهلها واسعة، وبها النخيل والموز، والرمان، والسفرجل، وكثير من الثمار الطيبة، وكانت في قديم الزمان تسافر منها مراكب الصين فانقطع ذلك، لأن عامل جزيرة كيش أنشأ أسطولا فغزا به بلاد اليمن الساحلية، فأضر بالمسافرين والتجارة، ولم يترك لأحد مالا، وأضعف البلاد وانقطع السفر عن عمان، وعاد إلى عدن، وكان بصحار مجتمع للتجارة، ومنها يتجهز لكل بلدة، وإلى بلاد الهند والصين» (٥٦).



3

الزراعة في مجتمع صدر الإسلام

«من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»
حديث شريف
رواه الترمذي

إن الدعوة الإسلامية قد ظهرت في «واد غير ذي زرع»، وفي المجتمع القرشي المكي الذي اشتهر بالنشاط التجاري، وليس للنشاط الزراعي فيه كبير شأن، وللعامل الجغرافي في هذا الوضع أثر بين، ولكن على الرغم من ذلك فإن القرآن الكريم حافل بعشرات الآيات التي تتحدث عن الأرض، والماء، والزرع، والزراع، داعية الإنسان إلى التدبر في ملكوت الله والتأمل في قدرة خالق هذا الكون، ﴿وفي الأرض قطع متجاورات، وجنات من أعناب، وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان، يسقى بماء واحد، ونفضل بعضها على بعض في الأكل، إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾ [١]، ويقول تعالى في آية أخرى ﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات، والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان، متشابها وغير متشابه، كلوا من ثمره إذا أثمر، وآتوا حقه يوم حصاده، ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ [٢] وجاء في آية ثالثة ﴿الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون﴾ [٣]، ﴿ألم تر أن



الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه...﴾ [٤]، وغيرها من الآيات العديدة الداعية إلى التدبر في ملكوت الله، وفي مظهرين بارزين من هذا الكون: الأرض والماء [٥].

ونجد في كتب السيرة النبوية أحاديث كثيرة تحث على إصلاح الأرض وخدمتها، وتعطي العمل الزراعي قيمة كبرى في حياة المجتمع [٦]، فقد جاء في مسند عمر بن عبد العزيز أن ابن شهاب قال: «أرسل إلي عمر بن عبد العزيز، وهو خليفة فقال جاء سعد بن خالد بن عمر بن عثمان فقال: يا أمير المؤمنين: أقطعني الشديد، فإنه بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما من رجل غرس غرسا إلا أعطاه الله من الأجر عدد الغرس والثمر. وأخذ بنفسي، أسمعت هذا؟ قلت: نعم، وأشهد على عطاء بن يزيد أنه سمعه من أبي أيوب يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » [٧]، وقد أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم (القدوة في مساعدة الضعفاء على عملهم الزراعي، وذلك أنه حرص على مساعدة مسلم جديد ليحرر نفسه بعمل يديه في خدمة الأرض، فقد حدث سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال: « ... وشغلني الرق وما كنت فيه حتى فاتني بدر وأحد، ثم قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب فسألت صاحبي ذلك فلم أزل حتى كاتبني على أن أحيي له بثلاثمائة نخلة وأربعين أوقية من ورق، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعينوا أخاكم بالنخل فأعانني كل رجل بقدره بالثلاثين والعشرين والخمس عشرة والعشرة، ثم قال: يا سلمان اذهب ففقر لها فإذا أنت أردت أن تضعها فلا تضعها حتى تأتيني فتؤذني فأكون أنا الذي أضعها بيدي فقمت في تفقيري فأعانني أصحابي حتى فقرنا شربا ثلاثمائة شربة، وجاء كل رجل بما أعانني به من النخل، ثم جاء رسول الله فجعل يضعها بيده، وجعل يسوي عليها شربها ويبرك حتى فرغ منها رسول الله جميعا، فلا والذي نفس سلمان بيده ما ماتت منه ودية وبقيت الدراهم...» [٨].

وتقوم الرؤية الإسلامية إلى العمل الزراعي على تشجيع العمل والاكتساب، فما يكتسبه الزارع من عمل يديه تصل منفعته إلى الجماعة عامة، ومصلحة الجماعة تمثل مكانة مرموقة في الرؤية الاقتصادية الإسلامية، فقد ذهب بعض العلماء إلى تفضيل الاشتغال بالكسب على التفرغ للعبادة، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «خير الناس من ينفع الناس». وقال: «الجهاد عشرة أجزاء، تسعة منها طلب الحلال» [٩]، وقال: «من أحيا أرضا ميتة فهي

له، وليس لعرق ظالم حق» [١٠]، مبررا أهمية العمل اليدوي لاكتساب الحق في الانتفاع بالأرض، فليس من المبالغة في شيء إذا أكدنا هنا على اعتبار الإسلام العمل الزراعي مهنة شريفة، فقد روي عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع استقبله سعد بن معاذ الأنصاري فقال: ما هذا الذي أرى بيدك فقال: أثر المسحاة أضرب وأنفق على عيالي فقبل النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال: هذه يد لا تمسها النار» [١١].

وقد اقتفى الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم أثر الرسول صلى الله عليه وسلم (في التشجيع على العمل الزراعي، وإبراز دوره في حياة المجتمع الإسلامي الجديد، فقد روي عن معاوية بن قرة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقي ناسا من أهل اليمن فقال: «من أنتم فقالوا متوكلون قال كذبتم ما أنتم متوكلون، إنما المتوكل رجل ألقى حبه في الأرض وتوكل على الله» [١٢]، وقد أساء البعض فهم نهي عمر رضي الله عنه المقاتلة من العرب المهاجرين من الجزيرة العربية إلى الأمصار الجديدة عن ملكية الأرض، والاشتغال بالزراعة مستنتجين من ذلك احتقار العرب النشاط الفلاحي!

إن عدم تشجيع العرب النازحين إلى البلاد المفتوحة على الاهتمام بالزراعة وقع ضمن سياسة جديدة تهدف إلى جعل العرب أمة للجهاد، ووضع لهم الأعطيات والأرزاق ليتفرغوا لهذا الدور السياسي الإستراتيجي في حياة الدولة الناشئة [١٣].

ولنحاول الآن التعرف على التجربة التاريخية التي عاشها مجتمع صدر الإسلام في مواجهة قضية الأرض [١٤]. إن الدعوة الإسلامية لم تواجه الموضوع في عالم الفعل والتطبيق إلا بعد تأسيس الدولة العربية الإسلامية، وبداية الفتوحات انطلاقا من غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم فقد صالح بنو النضير سنة ٤ هـ الرسول صلى الله عليه وسلم، على أن يخرجوا من بلده، ولهم ما حملت الإبل إلا السلاح والآلة، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم نخلهم وأرضهم، فقد كانت أموالهم له خالصة، وفي ذلك نزلت الآية ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم، فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير﴾ [١٥].

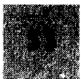
أما أراضي خيبر فقد كانت فيئا بين المسلمين، ومن هنا فقد قدمت مثالا للمسلمين في توزيع أرض الفيء، واعتمده الصحابة، رضي الله عنهم، في المطالبة بتقسيم الأراضي المفتوحة عنوة، وخصوصا أرض السواد، وقدمت أيضا

مبدأ ذا شأن في فهم نظرة الإسلام إلى الأرض، ألا وهو إعطاء الأولوية للإنتاج واستمرار الأرض في عطائها، واتقاء أي تحول من شأنه أن يعرقل الإنتاج الزراعي ويعطله، فلما كان المسلمون غير قادرين في هذه الفترة على زراعة الأرض وخدمتها تركت الأرض بأيدي أصحابها الأصليين، ولهم النصف من كل ما يخرج منها من زرع، أو ثمر، «فلما صارت الأموال في يد النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه لم يكن لهم من العمال ما يكفون عمل الأرض فدفعها النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليهود يعملونها على نصف ما يخرج منها، فلم يزاولوا على ذلك حتى كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكثر في يدي المسلمين العمال، وقووا على عمل الأرض فأجلى عمر رضي الله عنه اليهود إلى الشام، وقسم الأموال بين المسلمين إلى اليوم» [١٦]، ولكن قبل إجلاء اليهود عن خيبر، وتقسيم الأرض أي من سنة ٧ للهجرة إلى وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومدة خلافة أبي بكر، وعامة فترة خلافة عمر رضي الله عنهما، فقد استمر أصحابها يزرعون الأرض مساقاة بالنصف، وقد خيروا أي النصفين شاؤوا أو الخرص بأنفسهم، وترك الخيار لنائب المسلمين قال: «أبو يوسف: حدثنا مسلم الخزاعي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع خيبر إلى اليهود مساقاة بالنصف، وكان يبعث إليهم عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم، ثم يخيرهم أي النصفين شاؤوا أو يقول لهم: اخرصوا أنتم وخيروني فيقولون: بهذا قامت السماوات والأرض» [١٧].

وصالح أهل فدك على مثل ذلك، «فكانت خيبر فيئا بين المسلمين، وكانت فدك خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنهم لم يجلبوا عليها بخيل ولا ركاب» [١٨]، وأخذت قضية الأرض بعدا جديدا في العصر الراشدي بعد فتح أراض شاسعة، ومناطق زراعية خصبة مثل أرض السواد، وأرض بلاد الشام ومصر، وهذا ما أجبر مركز الخلافة على تحديد موقفها من موضوع ملكية الأرض فبرزت أصناف الأرض، وبالتالي تنوع في صيغة ملكها واستغلالها، فهناك الملكية الخاصة، وهنالك الملكية العامة مثل الصوافي، فهي ملك للأمة [١٩]، شأنها في ذلك شأن الماء والمعادن والوقود والكلأ، وهنالك ملكية أراضي الفيء، فقد كانت القبائل ترى أن البلاد التي فتحتها عنوة تعود لها بحق الفتح، وإن كانت الأراضي لم توزع على الفاتحين، كما قررته المدينة فإن إنتاجها يجب أن يقسم على الفاتحين ولا يرسل منه أي جزء إلى عاصمة الخلافة.

وقد حاول الخليفة عمر رضي الله عنه إرساء قواعد ثابتة لإحياء الأرض الموات بصفة خاصة، فاشترط أن يكون إقطاع الأرض متوقفا على إصلاحها وزراعتها، وأن تملك الأرض الموات يتوقف على إحيائها لا مجرد تحجيرها، وأن تعطيل الأرض من دون زرع ثلاث سنين يسقط حق المحتجر [٢٠]، وقد روي عنه، رضي الله عنه، قوله: «من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنوات لا يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها». وقد أورد ابن سعد رواية عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون تلفت الجملة الأخيرة المنسوبة إلى عمر، رضي الله عنه، النظر، وتدعو إلى التساؤل: هل فكر في نهاية خلافته في إدخال إصلاح جذري على وضع الملكية العقارية؟

قال عمرو بن ميمون: «جئت فإذا عمر واقف على حذيفة وعثمان بن حنيف، وهو يقول: تخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق، فقال عثمان لو شئت لأضعفت أرضي، وقال حذيفة لقد حملت الأرض أمرا هي له مطيقة، وما فيها كبير فضل، فجعل يقول انظرا ما لديكما أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق ثم قال والله لئن سلمني الله لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى أحد بعدي أبدا، قال فما أتت عليه إلا رابعة حتى أصيب» [٢١]، ولقد أولى عمر رضي الله عنه عناية خاصة للأراضي المفتوحة، فدقق في ضبط مساحتها، وأصناف خراجها، والجزية على العاملين فيها ممن لم يدخل الإسلام، ويلمس الدارس لسياسة عمر رضي الله عنه في أرض السواد تقنيات جديدة في أساليب ضبط الأرض، وضبط أصناف إنتاجها، وما يوظف على كل صنف من الخراج [٢٢]، بل نجده يعين عثمان بن حنيف مسؤولا على مساحة السواد، فلما شكا أهل الكوفة سعد بن مالك إلى عمر رضي الله عنه سنة ٢١ هـ عزله، وولى عمار بن ياسر الصلاة، وابن مسعود بيت المال، وعثمان بن حنيف مساحة الأرض [٢٣]، ويقدم لنا أبو يوسف في كتاب «الخراج» نصين حول سياسة المدينة تجاه أرض السواد أيام عمر رضي الله عنه، يوضح النص الأول اجتهاد عمر رضي الله عنه في الموضوع، وموقف الصحابة، أما النص الثاني فإنه يعكس المرحلة الجديدة التي بلغتها دقة ضبط أنواع الجباية الموظفة على الأرض الجديدة، وعلى العاملين فيها، قال أبو يوسف: «فلما افتتح السواد شاور عمر رضي الله تعالى عنه الناس فيه فرأى عامتهم أن يقسمه، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك، وكان رأي عبد الرحمن بن عوف أن يقسمه، وكان رأي عثمان وعلي وطلحة رأي عمر رضي الله تعالى عنهم، وكان رأي عمر أن يتركه، ولا يقسمه حتى قال عند إلحاحهم عليه في قسمته: اللهم اكفني بلالا وأصحابه،



فمكثوا بذلك أياما حتى قال عمر رضي الله تعالى عنه لهم: قد وجدت حجة في تركه، وألا أقسمه قول الله تعالى: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا﴾ فتلا عليهم حتى بلغ قوله تعالى ﴿والذين جاؤوا من بعدهم﴾، قال: فكيف أقسمه لكم، وأدع من يأتي بغير قسم؟ فأجمع على تركه وجمع خراجه وإقراره في أيدي أهله، ووضع الخراج على أرضيهم، والجزية على رؤوسهم» (٢٤). ويبدو أنه أراد أن يذهب أبعد من ذلك في تنظيم الأراضي العامة كما تدل جملته المذكورة عن أرامل أهل العراق.

أما النص الثاني فهو قول أبي يوسف: «وحدثني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجاز قال: بعث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عمار بن ياسر على الصلاة والحرب، وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال، وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرضين، وجعل بينهم شاة كل يوم ـ شطرها وبطنها لعمار بن ياسر، وربعها لعبد الله بن مسعود، والربع الآخر لعثمان بن حنيف ـ وقال: إني أنزلت نفسي وإياكم من هذا المال بمنزلة والي اليتيم فإن الله تبارك وتعالى قال ﴿ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف﴾، والله ما أرى أرضا يؤخذ منها شاة في كل يوم إلا استسرع خرابها، قال: فمسح عثمان الأرضين، وجعل على جريب العنب عشرة دراهم، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم، وعلى جريب القصب ستة دراهم، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم، وعلى جريب الشعير درهمين، وعلى الرأس اثني عشر درهما، وأربعة وعشرين درهما، وثمانية وأربعين درهما، وعطل من ذلك النساء والصبيان. قال سعيد: وخالفني بعض أصحابي فقال: على جريب النخل عشرة دراهم، وعلى جريب العنب ثمانية دراهم» (٢٥)، ونميل إلى الاعتقاد أن التنظيم الضريبي الجديد لأراضي السواد قد استفاد من التجارب السابقة في المنطقة، ولكنه صهرها ضمن الرؤية الإسلامية للأرض خاصة، وللسياسة المالية عامة.

* * * *

وأود قبل التعرف إلى أساليب الزراعة ومشكلة المياه، وتطور التقنيات الزراعية إبراز الملاحظات التالية:

أولا ـ إن التطور الديموغرافي في عاصمة الدولة الإسلامية الناشئة: المدينة، وفي الأمصار الجديدة وما أدى إليه من زيادة الاحتياج إلى المواد الغذائية قد غير النظرة إلى العمل الزراعي، وجعل المنتوجات الزراعية تصبح بضاعة ثمينة ضمن بضائع الدورة التجارية.

ثانيا ـ إن الفتوحات الإسلامية قد وفرت المال من جهة، واليد العاملة الرخيصة من جهة ثانية، لإحياء الأراضي الموات، ولإدخال أساليب جديدة على النظام الزراعي [٢٦].

ثالثا ـ يكاد ينحصر النشاط الزراعي في الجزيرة العربية في مرحلة صدر الإسلام:

أ ـ في نشاط المزارعين المستقرين في الواحات في الشمال، والوسط، أو في منطقة اليمن، والمناطق الخصبة على سواحل البحر الأحمر، وبحر عمان.

ب ـ وفي النشاط الرعوي.

رابعا ـ كان لنشاط الأسواق الموسمية، والأسواق اليومية القارة دور ذو شأن في الحياة الزراعية، وكانت أسواق المدينة، والأمصار الجديدة تمثل قطب جذب لهجرة سكان البادية إلى الأمصار من جهة، وعنصرا حساسا في العلاقة الجدلية بين المدينة والريف من جهة ثانية.

أما أساليب الزراعة فقد كانت تختلف من منطقة لأخرى حسب المعطيات المناخية، وكان إنتاج الثمار، ولا سيما التمور، وتربية الماشية تتميز بهما الزراعة في منطقة المدينة، وكانت تنتج الحبوب أيضا، فقد كثرت الغلال بأراضي المدينة في زمن معاوية، وكان يحرث بها «مائة ألف وسق وخمسين ألف وسق، ويحصد مائة ألف وسق حنطة» [٢٧].

وتشير بعض النصوص إلى أزمة في مراعي المدينة، وقلة العلف بها لما تكاثر سكانها، ونزح إليها كثير من العرب، فقد حدث إبراهيم بن محمد عن أبيه قال: «اتخذ عبد الله بن أبي ربيعة أفراسا بالمدينة فمنعه عمر بن الخطاب، فكلموه في أن يأذن له، قال: «لا آذن له إلا أن يجيء بعلفها من غير المدينة»، فارتبط أفراسا، وكان يحمل إليها علفا من أرض له باليمن [٢٨]، فقد كانت الأولوية تعطى لإبل الصدقة، وخيل المسلمين، والمدينة واحة لا تتجاوز أراضيها الخصبة حدودا معينة، فهي في مقدار نصف مكة، «وهي في حرة سبخة الأرض، ولها نخيل كثيرة، ومياه، ونخيلهم وزروعهم تسقى من الآبار عليها العبيد» [٢٩]، وكانت الزراعة السقوية تعتمد على الآبار، وعلى عيون كثيرة تجددت بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وتأسيس الدولة الإسلامية، وما رافقه من تطور سكاني وعمراني، ومن المعروف أن ملكية النخل كانت تمثل مصدر الثروة الأساسية في المدينة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إليها، وكان مخيريق «رجلا غنيا كثير الأموال من النخل» [٣٠].

وينقسم نشاط الفلاحين إلى نوعين أساسيين: مباشرة الزراعة في الأراضي المنتجة، أو تربية الحيوانات، وإذا بحثنا عن اهتمام سكان المدينة بالذات بالزراعة، فإننا نجد الأنصار قد شغلتهم الزراعة بالدرجة الأولى، أما المهاجرون فقد ركزوا جهودهم على التجارة، ولكنهم لم يهملوا الزراعة، وللعامل الجغرافي تأثير ـ دون ريب ـ في النشاط الاقتصادي لهاتين الفئتين الرئيسيتين من الفئات السكانية في المدينة، فقد روي عن أبي هريرة أنه كان يقول:

«ليقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون بمثل حديثي فسأخبركم أن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أراضيهم، وأن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق» [٣١]. وروى البلاذري في «أنساب الأشراف» أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يزرع تحت النخل الذي غنمه من بني النضير، أما في المناطق ذات الحصون الكثيرة مثل خيبر فإن النشاط الزراعي كان مركزا في الأحزمة المحيطة بالحصون، وقد تطور النشاط الزراعي نتيجة اتساع مساحات الملكيات الخاصة، فلم يكن ما أشير إليه عن دخل معاوية من الإنتاج الزراعي من الأراضي المحيطة بالمدينة يمثل حالة نادرة، بل تطورت الملكية العقارية لعدد كبير من الصحابة في العصر الراشدي، لا سيما بعد بداية مرحلة الفتوحات، وقد أوقف بعضهم أراضي شاسعة حبا للصدقة في سبيل الله من جهة وخشية أن يكونوا في زمرة الأثرياء الجدد من الصحابة ـ حسب رأينا ـ من جهة أخرى. ورد في مسند أحمد بن حنبل أن الإمام عليا كرم الله وجهه، قال: «رأيتني، وأنا رابط الحجر على بطني من الجوع وأن صدقتي لتبلغ في اليوم أربعة آلاف دينار، وفي رواية أربعين ألف دينار» [٣٢]، وهو يعني أراضي أوقفها، وجعلها صدقة جارية، وكان الحاصل من غلتها يبلغ هذا القدر، وروي عن ابن عمر قال: «أصاب عمر أرضا بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأمره فيها فقال: أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمر به قال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، قال فتصدق بها عمر قال إنه لا يباع أصلها، ولا توهب، ولا تورث، وتصدق بها في الفقراء، والقربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم صديقا غير مشمول فيها» [٣٣].

أما القوة المنتجة في الحقل الزراعي فقد كانت تتألف من المزارعين الصغار، والرعاة، ومن العبيد في أراضي كبار الملاكين، وقد لمحنا إلى دور تدفق الرقيق على المدينة والأمصار في مجال النشاط الزراعي، خصوصا في إحياء الأرض الموات، وتطوير أساليب الري، وكذلك من أهل الذمة في الأراضي المفتوحة عنوة، والتي تركت بأيدي أصحابها الأصليين، ولكننا نجد بين كبار الصحابة من كان يقوم بالعمل الزراعي في ضيعته بنفسه [٣٤]، كما كان يكلف أصحاب الأراضي قيمين على أرضهم، ورعاة يرعون ماشيتهم. وعلى الرغم من تنوع القوى العاملة في الحقل الزراعي، فإن فئة العبيد تبقى هي القوة الأساسية، وقد أصبحت تمثل غداة الفتوحات فئة اجتماعية بارزة في مجتمع المدينة، فقد روي عن عبد الله بن عباس أنه قال: «أعتق العباس عند موته سبعين مملوكا»[٣٥]، واستعمل سعيد بن عثمان بن عفان الغلمان السغد في حائط له بالمدينة[٣٦]، وروى ابن شهاب قال: «وفد أبو أيوب الأنصاري على معاوية فقضى حوائجه، ثم قال أبو أيوب: يا أمير المؤمنين لي مال ولا غلمان فيه يقومون به، فأعطني مالا أشتري به غلمانا...» [٣٧]، وجعل معاوية بن أبي سفيان أربعة آلاف من الرقيق وأسرهم في الخضارم من إقليم اليمامة لاستصلاحها واستثمارها [٣٨]، واستخدم ثور بن الصمة القشيري رقيقا للعمل بأرضه الزراعية في ضواحي المدينة، وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي تبرهن بوضوح على الدور الفعال الذي قامت به فئة الرقيق في تطوير الزراعة الإسلامية في مجتمع صدر الإسلام.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ذكر بعض النصوص لمهنة الأجير في حقل العمل الزراعي في هذه الفترة، فلما خرج أبو سفيان ومن معه في غزاة السويق سنة اثنتين للهجرة لقي «رجلا من الأنصار في حرث له، فقتله، وقتل أجيرا له كان معه» [٣٩]، ويبدو أن مفهوم «الأجير» لا يعني هنا العبد، بل العامل الزراعي الحر الذي يعمل مع صاحب الأرض بشروط «الأجير» حسب المفهوم التقليدي المعروف في تاريخ الزراعة الإسلامية.

ولا مناص في نهاية هذه الفقرة عن النشاط الزراعي من التلميح بإيجاز:

أ - إلى محاولة الدولة الإسلامية الناشئة التغلب على مشكل المياه، وتطوير نظام الري، فقد كان السقي في المدينة يعتمد على الآبار [٤٠]، كما أقيمت السدود لتخزين مياه الأمطار، والاستفادة منها في تحويل أراض بعلية إلى

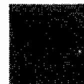


أراض سقوية، منها سد معاوية بن أبي سفيان على الطريق بين المدينة المنورة ومعدن بني سليم، وأنشئ عدد من السدود في العقيق لتخزين مياه السيول، ومن أشهر هذه السدود ذلك السد الذي بني في عهد معاوية بن أبي سفيان شرقي الطائف، وما زالت آثاره تشهد بعبقرية المهندس الذي شيده، كما ساهمت العيون مساهمة فعالة في تطور أساليب الزراعة، واتساع المناطق السقوية، فقد كان في وادي ساية أكثر من سبعين عينا، وكان في ينبع مائة عين غزيرة، واعتنت سياسة الري بحفر العيون اعتناءها بحفر الآبار [٤١].

ب ـ إلى تنوع الإنتاج الفلاحي، فنجد في طليعة قائمة المحاصيل الزراعية التمور، خصوصا في المدينة [٤٢]، فقد تعددت فيها أنواع التمور حتى تجاوزت مائة وثلاثين نوعا، وكان طعام عامة الناس بالمدينة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم الشعير والتمر [٤٣]، وقد كان معاوية بن أبي سفيان يجد من أمواله في المدينة مائة وخمسين ألف وسق من التمور سنويا.

ومن المناطق المجاورة للمدينة التي عرفت بإنتاجها للتمور القف، وهو واد من أودية المدينة، والصفراء، والرحضية، ومن واحات الحجاز التي اشتهرت بإنتاج التمور: وادي القرى، وفدك، وتيماء، والبردان، وعرفت خيبر بإنتاجها الوفير لأصناف مختلفة من التمور، واشتهر تمرها المعروف بالصيحاني في الأسواق التجارية. واشتهرت منطقة اليمامة في إقليم نجد بتصديرها لكميات كبيرة من التمور إلى أسواق الجزيرة العربية، وخارجها. ويحتل إنتاج الحبوب المرتبة الثانية في قائمة المحاصيل الزراعية بالجزيرة العربية، واشتهرت منطقتا الحجاز واليمامة بإنتاج الحبوب، ويبدو أن زراعة الشعير أكثر انتشارا في ضواحي المدينة، ومن هنا جاءت الإشارة المذكورة إلى أن طعام عامة الناس بالمدينة كان الشعير والتمر، وكان الموسر منهم يبتاع من الدرمك ما يخص به نفسه [٤٤].

إن النصوص تشير إلى أن منطقة اليمامة هي التي تمون أساسا مدن الحجاز بالحبوب، لا سيما مدينة مكة، ومن المعروف في كتب السيرة أن زعيما من زعماء اليمامة: ثمامة بن أثال الحنفي قد أعلن المقاطعة الغذائية ضد قريش بمكة بعد أن اتبع الدعوة الإسلامية فقال: «ولا والله لا تصل إليكم حبة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم خرج إلى اليمامة فمنعهم أن يحملوا إلى مكة شيئا، فكتبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،



أنك تأمر بصلة الرحم، وأنك قد قطعت أرحامنا، وقد قتلت الآباء بالسيف، والأبناء بالجوع، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه أن يخلي بينهم وبين الحمل» (٤٥). وعُرفت مدينة الطائف بزراعة الكروم، وقد أصبح يحول أغلب الإنتاج إلى زبيب في العهد الإسلامي، «وكان لعمرو بن العاص بستان للعنب بقرية الوهط في الطائف، يعرش على مليون خشبة، وكان ينتج كميات هائلة من العنب لدرجة أن سليمان بن عبد الملك لما زاره، ورأى بيادر الزبيب مجتمعة في وسطه ظن أنها حرار سوداء» (٤٦).

ومن المحاصيل الزراعية التي تتحدث عنها كتب الجغرافيين العرب نجد أنواع الخضر، والفواكه مثل الرمان، والتين والبطيخ، وغيرها.

ونود الإشارة هنا إلى أن أصنافا من الإنتاج الزراعي قد أصبح يمثل بضاعة ثمينة في أسواق المدن التجارية بالجزيرة العربية، وفي الأمصار الجديدة نتيجة ارتفاع الطلب للمواد الاستهلاكية بعد التطور الديموغرافي الذي عرفته هذه المدن من جهة، وبداية دينامية جديدة في حركة الاقتصاد الإسلامي من جهة ثانية، وهكذا أصبحت الزراعة موردا ثريا من موارد الثراء في مجتمع صدر الإسلام، فلا غرو - إذن - أن يولي عدد من الصحابة الملكية الزراعية عناية خاصة.

* * * *

إن الحديث عن النظام الزراعي في مجتمع صدر الإسلام يطرح بالضرورة موضوع الإقطاع في الإسلام، وعلى الرغم مما كتب عنه من المختصين في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، عربا وأجانب، فإنه ما يزال - في نظرنا - حريا بمزيد البحث والتمحيص، وليس هدفنا هنا معالجة الموضوع بما يستحقه من دقة وتفصيل (٤٧)، وإنما سنقتصر هنا على الإشارة إلى أبرز ملامحه، مبتدئين بالملاحظات الأولية التالية:

أولا: إنه من الخطأ فهم مفهوم الإقطاع في المجتمع الإسلامي، خصوصا في مجتمع صدر الإسلام بمثل ما يفهم به النظام الاقطاعي الذي عاشه المجتمع الأوروبي، فهذا يعكس نظاما متكاملا دعامته الأساسية طبقة اجتماعية لها مميزاتها المعروفة في التاريخ الأوروبي، وهي طبقة برزت بعد ان تطور المجتمع الأوروبي، وأفرزها على أنقاض طبقة سابقة، وقد مهدت هي نفسها في خضم صراع طبقي عنيف لميلاد طبقة اجتماعية جديدة قادت

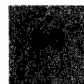


مرحلة تاريخية جديدة من مراحل تاريخ المجتمع الأوروبي، أما الإقطاع في المجتمع الإسلامي فهو مصطلح فقهي، ومفهوم اقتصادي يعكس - دون ريب - تجربة تاريخية معينة عرفها المجتمع الإسلامي [٤٨].

ثانيا: إن مفهوم الإقطاع في المجتمع الإسلامي عرف معاني، وتجارب تطبيقية مختلفة، باختلاف الزمان والمكان، فهو - إذن - ليس مفهوما واضحا وقارّا طُبق بأساليب موحدة في كل العصور، وفي مختلف مناطق العالم الإسلامي.

ثالثا: إن للإقطاع في الإسلام شروطا دقيقة وضعت في عصر دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعصر الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، ولكن التطبيق تجاوز هذه الشروط ابتداء من المرحلة الثانية في خلافة عثمان رضي الله عنه، خصوصا أيام معاوية ابن أبي سفيان، وكان لهذا التجاوز أثر واضح في الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه صدر الإسلام، قد لمحنا قبل قليل إلى أن مفهوم الإقطاع قد تطور، واتخذ في التطبيق أشكالا مختلفة حسب طبيعة النظام السياسي القائم، وحسب البيئة الجغرافية. والقاعدة الأساسية التي اتضحت معالمها في عصر النبوة والعصر الراشدي أن الإقطاع يقع من الصوافي، أو من الأرض الموات التي لم يحيها أحد، ولا يجوز إقطاع أرض هي على ملك مسلم، أو معاهد، ولم تضبط مقاييس منح القطائع، فقد تركت لاجتهاد الإمام [٤٩]، والأرض المقطعة تكون لعقبة المقطع بخلاف الطعمة فإنها ترتجع منهم، ومن الشروط التي وضعها عمر رضي الله عنه ألا ينشأ عن الإقطاع أي ضرر لأحد المسلمين، أو لأهل الذمة، وألا تكون الأرض مما فرض عليها الخراج، وأن يقوم من تقطع له الأرض الموات بتعميرها، وإلا استرجعت منه، فقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع رجلا أرضا، فلما كان عمر ترك في يده منها ما يعمره، وأقطع بقيتها غيره [٥٠].

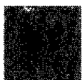
ويفهم من المصادر القديمة أن ظاهرة الإقطاع بدأت مع إقطاع الخطط في المدن لبناء الدور، ثم تطور هذا المفهوم، وكانت القطائع الأولى تلك التي وزعها الرسول صلى الله عليه وسلم، لما قدم من مكة إلى المدينة مهاجرا [٥١]، ثم أقطع أراضي أخرى لعدد من كبار الصحابة، منهم أبو بكر، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وفرات بن حيان العجلي، وغيرهم، وأقطع أبو بكر عائشة أرضا بالبحرين [٥٢]، وأقطع



عمر رضي الله عنه عددا من الصحابة، حذرا في ذلك حتى لا يكون الإقطاع سببا للإثراء، فقد كتب إلى عثمان بن حنيف مع جرير ابن عبد الله: «أما بعد فأقطع جرير بن عبد الله قدر ما يقوته لا وكس ولا شطط» (٥٣)، وأقطع علي كرم الله وجهه كردوس بن هاني الكردوسية، وأقطع سويد بن غفلة الجعفي.

وقد كان الإقطاع من أبرز العوامل الكامنة وراء كثير من حركات المعارضة السياسية، والانتفاضات الاجتماعية عندما وقع تجاوز القواعد التي حاول عمر سنها، وأصبح وسيلة إثراء في صفوف الأنصار والأقارب، فقد جاء في رواية عن سحيم بن حفص، قال: «كان ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شريك عثمان في الجاهلية، فقال العباس بن ربيعة لعثمان: اكتب إلى ابن عامر (يعني عبد الله بن عامر والي البصرة) يسلفني مائة ألف، فكتب فأعطاه مائة ألف وصله بها، وأقطعه داره، دار العباس بن ربيعة اليوم» (٥٤)، ومن المعروف أن عمر رضي الله عنه أبقى صدقة الرسول صلى الله عليه وسلم بخيبر وفدك بيده، ولم يدفعها لغيره، ثم بقيت بيد عثمان رضي الله عنه، إلى أن أقطعها لمروان فبقيت بيد ولده (٥٥).

إن الدارس للنصوص الواردة حول موضوع الإقطاع في مصادر التاريخ الإسلامي، لا سيما كتب الخراج والفقه، يلمس تباين وجهة النظر في فهم الأحاديث، أو الروايات القديمة المتصلة بهذا المفهوم، ويشعر المرء بمحاولة الفقهاء، ومصنفي كتب الخراج والأموال التأكيد على تجربة العصر الراشدي، وخصوصا على الشروط التي يجب أن يتقيد بها الإمام فيما يقطعه من الأراضي لأنهم أدركوا أن الواقع قد تجاوز كثيرا تجربة عصر دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعصر الخلفاء الراشدين، فبعد أن روى أبو عبيد القاسم بن سلام الأحاديث المختلفة علق قائلا: «ولهذه الأحاديث التي جاءت في الإقطاع وجوه مختلفة، إلا أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه في عادي الأرض هو عندي مفسر لما يصلح فيه الإقطاع من الأرضين، ولما لا يصلح والعادي كل أرض لها ساكن في آباد الدهر فانقرضوا فلم يبق منهم أنيس، فصار حكمها إلى الإمام، وكذلك كل أرض موات لم يحيها أحد، ولم يملكها مسلم ولا معاهد، وإياها أراد عمر رضي الله عنه بكتابه إلى أبي موسى «إن لم تكن أرض جزية ولا أرضا يجر إليها ماء جزية، فأقطعها إياه» فقد بين أن الإقطاع ليس يكون إلا فيما ليس له مالك، فإذا كانت الأرض كذلك فأمرها إلى



الإمـام، ولهـذا قـال عـمـر رضي الله عنه: «لنا رقـاب الأرض» [٥٦] ويذهب أبو يوسف هذا المذهب فيقول: «فأما القطائع من أرض العراق فكل ما كان لكسرى ومرازبته وأهل بيته مما لم يكن في يد أحـد» [٥٧]، فالإقطـاع ـ إذن ـ من أرض الصوافي، ومن الأرض الموات، ولا يجوز الإقطاع من أرض الخراج كما تم ذلك فعلا بعد عصر الخلافة الراشدة، والإقطاع هو السماح للفرد باستثمار الأرض المقطعة، ولا يكتسب صفة التملك إلا بسبب العمل، فهو ـ إذن ـ عملية تمليك في الأساس، ولم يعتبر الإسلام الإقطاع سببا لتملك الفرد المقطع المصدر الطبيعي الذي أقطعه الإمام إياه لأن هذا مما يحرفه عن وصفه أسلوبا من أساليب الاستثمار، وتقسيم الطاقات العملية [٥٨].

وقد لمحنا قبل قليل إلى تطور مفهوم الإقطاع، وتعدد أصنافه فبرز نوعان منه: إقطاع تمليك، وإقطاع استغلال، وصنفت الأرض مقطعة إلى ثلاثة أقسام: موات، وعامر، ومعادن، وقسمت أراضي الموات والأراضي العامرة إلى أقسام، ثم ظهر الإقطاع العسكري في مرحلة متأخرة عن صدر الإسلام [٥٩]، واختلف أئمة المذاهب في كثير من تفاصيل ظاهرة الإقطاع [٦٠]، وقد تحولت إلى ظاهرة بارزة في المجتمع الزراعي الإسلامي تجاوزت أبعادها الحياة الاقتصادية فأصبحت أسا متينا من أسس النظام السياسي والعسكري.

إن هذه اللمحة الموجزة عن بعض جوانب الحياة الزراعية في مجتمع صدر الإسلام تقيم الدليل مرة أخرى على أهمية دراسة المجتمع الزراعي الإسلامي، وما يرتبط بذلك من مزيد التعرف إلى العلاقة الجدلية بين المدينة والريف، وأبعاد هذه العلاقة في المستوى الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، والعسكري أيضا.

إن معلوماتنا عن المدينة الإسلامية في ازدياد مطرد بفضل الدراسات الجديدة، وتكاد تكتمل الصورة، أما معرفتنا بالريف الإسلامي فما تزال محدودة، ولذا فإن الرؤية الشمولية المتكاملة لمراحل تطور المجتمع الإسلامي تبقى تعاني من الضبابية، والثغرات ما لم يقطع البحث التاريخي خطوة نوعية جديدة في مجال دراسة المجتمع الزراعي العربي الإسلامي.



4 مظاهر التحول الاقتصادي ـ الاجتماعي

«يا أهل المدينة استعدوا واستمسكوا فقد دبت إليكم الفتن»

عثمان بن عفان
رضي الله عنه

إن إخضاع مناطق شاسعة معروفة بنشاطها التجاري والزراعي لسلطة الخلافة الإسلامية الناشئة، وما رافق هذه الفتوحات من تطور سريع في المجالين التجاري والزراعي باعتبارهما يمثلان الدعامتين الأساسيتين للحياة الاقتصادية عصرئذ أدى إلى تحول اقتصادي اجتماعي برزت معالمه بوضوح في أواخر العقد الثاني من الهجرة.

فما هي يا ترى أبرز سمات هذا التحول؟

ونشير قبل الإجابة عن هذا التساؤل:

أولا: إلى اعتقادنا أن للمعطيات الاقتصادية الاجتماعية الجديدة التي واجهها المجتمع العربي الإسلامي بعد بداية مرحلة الفتوحات دورا أساسا، ومحددا للتحول المذكور.

ثانيا: إلى أننا نرى أن تراكم المشاكل بعد اتساع أرجاء الدولة الإسلامية الناشئة، وسيطرتها في مدة زمنية قصيرة جدا لا تتجاوز ربع قرن على مناطق عريقة حضاريا، وثرية اقتصاديا، ومتنوعة سكانيا، وتحكمها في شبكة مسالك خطيرة وحساسة بالنسبة للدورة التجارية العالمية قد حال دون تطور الأصول التي

وضعها كل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في ميدان التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربة عصر النبوة لتبلغ حدا من التنظيم الهيكلي المركزي في عالم الفعل ينسجم مع التحول السريع الذي عرفه المجتمع العربي الإسلامي الجديد.

ثالثا: إلى أننا لا نهدف هنا إلى معالجة عوامل التحول، ونتائجه الخطيرة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، بل إلى إبراز بعض مظاهر هذا التحول من خلال النصوص، وحسبما شعر به المسلمون إبانه.

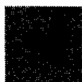
قد رأينا في بداية هذا البحث إشارة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذا التحول، ورسم معالمه من طرف أبي بكر رضي الله عنه، وهو على فراش الموت. وهو ما حذر منه عمر، منشغلا بقضية الخلافة حين توجه إلى عثمان رضي الله عنه قائلا: «يا عثمان إن عرف لك أصحابك سنك فاتق الله، ولا تحمل بني أبي معيط على رقاب الناس»، وكرر نفس النصيحة لعلي كرم الله وجهه قائلا: «إن وليت من أمر المسلمين شيئا فلا تحملن بني عبد المطلب على رقاب الناس»[1]، وهو الحذرَ الذي نجده في سياسة تمصير الأمصار، فلما سمح عمر بالبناء باللبن في الكوفة بعد حريقها سنة ١٧ هـ، قال: «افعلوا ولا يزيدن أحدكم على ثلاث أبيات، ولا تطاولوا في البنيان، والزموا السنة تلزمكم الدولة»[2].

ولم تمر مدة طويلة على وفاة عمر رضي الله عنه حتى تغيرت السياسة وتبدلت الأوضاع، إن رواية سيف عن عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف عن أبيه قال: «أول منكر ظهر بالمدينة حين فاضت الدنيا، وانتهى وسع الناس طيران الحمام، والرمي على الجلاهقات...»[3]. وقد كان ذلك سنة ٣٥ هـ تقيم الدليل بوضوح على أن مظاهر التحول الاقتصادي والاجتماعي قد وجدت طريقها إلى المدينة نفسها، وقد حذر عثمانُ رضي الله عنه أهلها سنة ٣٠ للهجرة قائلا: «يا أهل المدينة استعدوا واستمسكوا فقد دبت إليكم الفتن»[4]، وقبل أن تدب الفتن إلى المدينة فقد اشتعلت نيرانها في الأمصار الجديدة نتيجة التطور الديموغرافي، والتحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية، فلما ولي سعيد بن العاص الكوفة سنة ٣٠ للهجرة خطب فقال: «... ألا إن الفتنة قد أطلعت خطمها وعينها، والله لأضربن وجهها حتى أقمعها أو تعييني». وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يقول: «إن أهل الكوفة قد اضطرب أمرهم،

وغلب أهل الشرف منهم والبيوتات والسابقة والقدمة، والغالب على تلك البلاد روادف ردفت، وأعراب عقت، حتى ما ينظر إلى ذي شرف ولا بلاء من نازلتها ولا نابتتها»(٥).

إن الفئات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت تمثل طبقة العامة في المدينة والأمصار الجديدة قد تمسكت بالأصول التي ركزها الرسول صلى الله عليه وسلم، ودعمها أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما من بعده، وفي طليعتها المساواة بين جميع المسلمين ومشاركتهم عن طريق تطبيق مبدأ الشورى في أخذ القرارات المصيرية التي تهم حياة الأمة فرفضت سياسة المحاباة والحظوة، والسياسة الفئوية التي تقوم على العشيرة والقبيلة، فقد روي عن سيف، عن محمد وطلحة قولهما: «... ألا إن الذين لا سابقة لهم ولا قدمة لا يبلغون مبلغ أهل السابقة والقدمة في المجالس والرياسة والحظوة، ثم كانوا يعيبون التفضيل، ويجعلونه جفوة، وهم في ذلك يختفون به، ولا يكادون يظهرونه؛ لأنه لا حجة لهم والناس عليهم، فكان إذا لحق بهم لاحق من ناشئ أو أعرابي، أو محرر استحلى كلامهم، فكانوا في زيادة، وكان الناس في نقصان حتى غلب الشر»(٦)، ولم تستطع السلطة المركزية أن تسيطر على هذا التطور الديموغرافي، وما نتج عنه من قضايا سياسية واقتصادية جديدة، فتفاقم الأمر في الكوفة، وكأنها كانت يبسا شملته نار؛ «فانقطع إلى ذلك الضرب ضربهم، وفشت القالة والإذاعة».

إن الفرق كان شاسعا بين السياسة التي طبقها عمر رضي الله عنه في نظام الحكم، وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا دقته وشدته في السياسة المالية، وبين سياسة عثمان رضي الله عنه، ولم ينكر عثمان رضي الله عنه هذه السياسة المالية التي انتهجها، والمغايرة تماما لسياسة عمر، بل حاول تبريرها قائلا: «إن عمر كان يمنع أهله وأقرباءه ابتغاء وجه الله، وإني أعطي أهلي وأقربائي ابتغاء وجه الله، ولن يلقى مثل عمر ثلاثة»(٧)، وقد أصبح أقرباء عثمان رضي الله عنه ينظرون إلى مؤسسة الخلافة التي قامت على مبدأ الشورى ملكا خاصا بهم، فقد خاطب مروان بن الحكم الناس المتجمهرين أمام دار الخليفة عثمان رضي الله عنه عند بداية الحصار قائلا: «جئتم تريدون أن تنتزعوا ملكنا من أيدينا أخرجوا عنا...»(٨).



ونشير في هذا الصدد إلى أن عددا كبيرا من الصحابة كانوا معارضين لهذا التحول الجذري الذي حدث في سياسة الدولة الناشئة آنذاك، ولكن عددا آخر قد أثرى إثراء فاحشا عن طريق ملك الأراضي الشاسعة، خصوصا في البلاد المفتوحة، أو عن طريق التجارة، ويكفي أن نذكر ثروات بعض الصحابة لندرك خطورة التحول في الميدان الاقتصادي، فقد ترك طلحة بن عبيد الله من العين ألفي ألف درهم، ومائتي ألف درهم، ومائتي ألف دينار، وكان ماله يغل كل سنة من العراق مائة ألف سوى غلاته من السراة وغيرها، ولقد كان يدخل قوت أهله بالمدينة سنتهم من مزرعة قناة كان يزرع على عشرين ناضحا. وخلف الزبير خمسين ألف دينار وألف أمة، وألف فرس عدا الدور[٩]، ولما مات زيد بن ثابت خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس، غير ما خلف من الأموال والضياع، وكانت قيمته مائة ألف دينار. ومات يعلى بن أمية، وخلف خمسمائة ألف دينار وديونا على الناس، وعقارات وغير ذلك من التركة قيمتها مائة ألف دينار، ويعلق المسعودي على هذه الأخبار بقوله «وهذا باب يتسع ذكره، ويكثر وصفه، فيما تملك من الأموال في أيامه، ولم يكن مثل ذلك في عصر عمر بن الخطاب، بل كان جادة واضحة، وطريقة بينة». وقد أوصى عبد الرحمن بن عوف في سبيل الله بخمسين ألف دينار ذهبا، «وترك ميراثا عظيما، فكان له ألف بعير وثلاثة آلاف شاة، وكان يزرع في الجرف على عشرين ناضحا، وترك أربع زوجات، وكان نصيب كل واحدة منهن من الثمن يقوم بها بين الثمانين ألفا إلى مائة ألف، قال الرواة: وترك عبد الرحمن ذهبا قطع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال منه، ولم يكن عبد الرحمن فذا في ذلك وإنما كان أمره فيه أمر غيره من كبار الصحابة وسادة قريش»[١٠].

إن سنن تطور المجتمعات تفرض أن يكون للتحول الاقتصادي والعمراني المشار إليه تأثير مباشر في البنى الاجتماعية، فما هي - يا ترى - أبرز سمات تأثير ذلك التحول في الحياة الاجتماعية؟

إن الظاهرة الاجتماعية الأولى التي يلمسها الدارس للمجتمع الإسلامي في هذه المرحلة المبكرة، وخاصة في المدينة، هي ظاهرة التطور الديموغرافي. وما يتصل بها من ظواهر اجتماعية يكمن وراءها ذلك التحول المشار إليه في البنى الاقتصادية، فقد اضطر عمر رضي الله عنه إلى

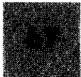


الزيادة في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم «لما كثر الناس بالمدينة»[١١]، ولما اشتدت الرعية، وتنوعت المشاكل الاجتماعية للمجتمع الجديد ابتاع بمكة دارا وجعلها سجنا[١٢].

واتخذت الظاهرة الديموغرافية طابعا خطيرا، مهددا لتوازن المدينة وانسجامها في سنوات القحط والمجاعة، وكان عام الرمادة من أشهر السنوات العجاف التي عرفها العصر الراشدي، فقد حدث زيد بن أسلم عن أبيه قال: «لما كان عام الرمادة تجلبت العرب من كل ناحية فقدوا المدينة فكان عمر بن الخطاب قد أمر رجالا يقومون عليهم، ويقسمون عليهم أطعمتهم وإدامهم؛ فكان يزيد ابن أخت النمر، وكان المسور بن مخرمة، وكان عبد الرحمن بن عبد القاري، وكان عبد الله بن عتبة بن مسعود، فكانوا إذا أمسوا اجتمعوا عند عمر فيخبرونه بكل ما كانوا فيه، وكان كل رجل منهم على ناحية من المدينة، وكان الأعراب حلولا فيما بين رأس الثنية إلى راتج، إلى بني حارثة، إلى بني عبد الأشهل، إلى البقيع، إلى بني قريظة، ومنهم طائفة بناحية بني سلمة هم محدقون بالمدينة»[١٣]، وقد تولدت عن هذه الظاهرة السكانية الجديدة بالمدينة والمشاكل الاجتماعية الملحة رؤية اجتهادية، مجددة لحل القضايا الاجتماعية المطروحة، فقد رأينا الخليفة عمر يفكر في توزيع الفقراء النازحين على بيوت سكان المدينة، فقد حدث محمد بن الحجازي عن عجوز من جهينة أدركت عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وهي جارية قالت: «سمعت أبي، وهو يقول: سمعت عمر بن الخطاب وهو يطعم الناس من الرمادة يقول نطعم ما وجدنا أن نطعم فإن أعوزنا جعلنا مع أهل كل بيت ممن يجد عدتهم ممن لا يجد إلى أن يأتي الله بالحيا»[١٤].

إن ظاهرة التطور الديموغرافي السريع لم تعرفها المدينة فحسب، بل عرفتها الأمصار الجديدة، وقد نتجت عنها مشاكل سياسية واجتماعية أصبحت تشغل بال الخليفة في المدينة؛ فقد اختطت الكوفة حين اختطت على مائة ألف مقاتل أيام عمر[١٥]، وذلك بالإضافة إلى الفئات الاجتماعية الجديدة النازحة إليها.

ومن الطريف أن نشير في هذا الصدد إلى أن التطور الديموغرافي السريع الذي عرفته عاصمة الدولة الناشئة قد أدى إلى التفكير في سياسة سكانية معينة تحمي المدينة من المظاهر السلبية للنزوح، ومما يطرحه



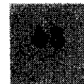
الاضطراب السكاني من مشاكل سياسية واجتماعية، وتهدف بالخصوص إلى القضاء على ظاهرة هجرة سكان بادية الجزيرة، أو ريف المناطق الإسلامية الجديدة إلى عاصمة الخلافة؛ فقد روي عن ابن شهاب قال: «كان عمر لا يأذن لسبي قد احتلم في دخول المدينة حتى كتب المغيرة بن شعبة وهو على الكوفة، يذكر له غلاما عنده صنعا، ويستأذنه أن يدخله المدينة، ويقول إن عنده أعمالا كثيرة فيها منافع للناس إنه حداد، نقاش، نجار...»[١٦]. وروي عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما «أنه كان يكتب إلى أمراء الجيوش لا تجلبوا علينا من العلوج أحدا جرت عليه المواسي، فلما طعنه أبو لؤلؤة قال من هذا؟ قالوا غلام المغيرة بن شعبة، قال: ألم أقل لكم لا تجلبوا علينا من العلوج أحدا فغلبتموني»[١٧]، وقد كان حريصا بعد نزول الغيث، وارتفاع أزمة مجاعة الرمادة أن يعيد النازحين إلى المدينة من سكان البادية إلى مناطقهم الأصلية، قائلا لهم: «الحقوا ببلادكم»[١٨].

ومما يلفت النظر في تتبع نتائج هذه الظاهرة الديموغرافية التي طرحت على الخليفة في المدينة قضايا اقتصادية واجتماعية جديدة:

أولا: التفكير في إحصاء النازحين، ومحاولة مراقبة تطور عددهم، فقد تم إحصاؤها مرتين فيما وصلنا من نصوص قديمة حول هذه النقطة الدقيقة في تاريخ نشأة المجتمع الإسلامي المديني، وقد جرى هذا الإحصاء بأمر من الخليفة عمر رضي الله عنه[١٩].

ثانيا: محاولة عمر بن الخطاب وضع أسس لسياسة تموينية تسمح للدولة بالتدخل السريع لسد الحاجات الاستهلاكية الضرورية للفئات الفقيرة من سكان المدينة، أو من النازحين إليها، فقد أسس عمر دار الدقيق، «فجعل فيها الدقيق والسويق والتمر والزبيب وما يحتاج إليه يعين به المنقطع به والضيف ينزل بعمر، ووضع عمر في طريق السبل ما بين مكة والمدينة ما يصلح من ينقطع به، ويحمل من ماء إلى ماء»[٢٠].

إن التطور الديموغرافي في المدينة قد خلق حاجات استهلاكية كبيرة، وقد عرفت تجارة المواد الغذائية نشاطا حثيثا في سوق المدينة، وأصبحت من البضائع الثمينة في تجارة القوافل مع بلاد الشام، ومصر بصفة خاصة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد يتصل بالفئات الاجتماعية التي أفرزتها البنى الاقتصادية الجديدة.

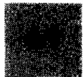


إن الفئة الأساسية التي تمثل دعامة الدولة ونواتها وهي صاحبة الرأي في شؤون المجتمع الجديد هي فئة الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهي فئة تتألف من شرائح اجتماعية متنوعة، وقد أصبحت مصالحها مع تطور الزمن متناقضة، خصوصا بعد بروز فئة «أرستقراطية» تجمعت بين أيديها ثروات ضخمة قد لمحنا إلى نماذج منها.

ولكن التطور الديموغرافي الذي عرفته المدينة بعد بداية مرحلة الفتوحات، ووفود جموع من السبي عليها، ومن العبيد والموالي، ومن أعراب الجزيرة قد أحدث تغييرا جذريا في البنية الاجتماعية فيها، وبرزت فئات اجتماعية متميزة أصبح لها دور في الحياة الاقتصادية والسياسية بعاصمة الدولة الناشئة، ونجد في طليعة هذه الفئات فئة الرقيق أو العبيد، وقد تنوع نشاطها، فمنهم من كان تابعا لهياكل الخلافة يساعد الخليفة وأعوانه على تسيير شؤون الدولة، وخدمة المسلمين، فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن عمر أوصى عند الموت أن يعتق من كان يصلي السجدتين من رقيق الإمارة، وإن أحب الوالي بعدي أن يخدموه سنتين فذلك له»[٢١]، ثم أصبحت هذه الفئة تمثل نواة هيكل عسكري جديد برز في خلافة عثمان رضي الله عنه، «وقد كان اتخذ جندا عظيما من رقيق الخمس»[٢٢] تأهب لاستعماله ضد حركة المعارضة لسياسته، «فجعل يتأهب للقتال، ويستعد بالسلاح»[٢٣].

أما في الميدان الاقتصادي فلم يكن دورهم هامشيا، بل كانوا يمثلون قوة منتجة ذات شأن في النشاط التجاري والحرفي والزراعي، سواء بالعمل مباشرة في الأعمال الاقتصادية لأسيادهم مثل تجهيز القوافل وحراستها، أو العمل في الحقول الزراعية، أو الرعي، أو يقومون بأعمال حرفية تجارية، أو يشتغلون أجراء، ولكنهم يؤدون خراجا معلوما لأسيادهم مثل الخراج الموظف على أبي لؤلؤة مولى المغيرة بن شعبة، وقد كان للزبير بن العوام ألف مملوك يؤدون إليه الخراج[٢٤].

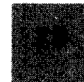
ونجد فئة أخرى احترفت النشاط التجاري بصفة خاصة، وكادت تحتكر سوق المدينة، وأعني فئة النبط، فقد ورد في المدخل لابن الحاج أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، دخل السوق في خلافته فلم ير فيه في الغالب إلا النبط فاغتم لذلك فلما أن اجتمع الناس أخبرهم بذلك، وعذلهم في ترك



السوق فقالوا: «إن الله أغنانا عن السوق بما فتح به علينا فقال، رضي الله عنه، والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم إلى رجالهم، ونساؤكم إلى نسائهم»[٢٥]، ووجدت فئة اجتماعية أخرى تتألف من الأجراء، وخدم المنازل، وهم ليسوا من فئة العبيد، بل هم من الأحرار[٢٦]، شأنهم في ذلك شأن الوكلاء الذين يشرفون على النشاط التجاري أو الزراعي لكثير من المهاجرين والأنصار المقيمين بالمدينة[٢٧].

ولا نغفل عن الإشارة هنا إلى فئة الأعراب النازحين من بادية الجزيرة إلى المدينة، وقد رأينا عمر رضي الله عنه ينتهج سياسة حازمة منعتهم من الإقامة بالمدينة، لما كثر عددهم عام الرمادة، وأمر بإعادتهم إلى مناطقهم السكنية بعد الخصب، وارتفاع المجاعة.

إن فئة العبيد بشتى أصنافها، وفئة النازحين من البادية كانتا تمثلان الدعامة الأساسية لطبقة العامة ؛ وقد سميت آنذاك بالغوغاء والأعراب، وسرعان ما أصبح لها دور فعال في تطور الأحداث السياسية والاجتماعية[٢٨]. وإذا كانت زعامة حركة المعارضة لسياسة الخليفة عثمان رضي الله عنه بأيدي فئة قليلة من قادة بعض العشائر العربية، ومن أبناء بعض كبار الصحابة، مثل محمد بن أبي بكر، رضي الله عنهما، فإن هذه المعارضة قد اعتمدت أساسا على فئة الغوغاء والأعراب، وهي الفئة التي أطلقت عليها «أرستقراطية» المدينة مفهوم «الحثالة من الناس» [٢٩]، ولكن هذه الحثالة قد سيطرت على المدينة فترة طويلة في أثناء الانتفاضة ضد الخليفة عثمان رضي الله عنه، وضد حزب العثمانية الذي برزت معالمه في النصف الثاني من مدة خلافته، وحاصرت الخليفة في داره، ومنعت عليه الماء، ولم تسمح له بالخروج إلى الصلاة في المسجد، وتفاقم الأمر مع تطور الأحداث بسرعة حتى ارتحل بعض مشاهير الصحابة خوفا من غوغاء المدينة لما أصبح هؤلاء يسومون كبار الصحابة خسفا، كما جاء في وصف علي كرم الله وجهه للوضع قائلا: «يا إخوتاه، إني لست أجهل ما تعلمون، ولكني كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم، ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم. وثابت إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شاءوا فهل ترون موضعا لقدرة على شيء مما تريدون؟ قالوا: لا، قال: فلا والله لا أرى إلا رأيا ترونه إن شاء الله...»[٣٠].



إن هذه الفئة الاجتماعية التي أصبحت تعرف في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي بطبقة العامة، أو سواد الناس قد كان لها دور خطير الشأن في مختلف العصور الإسلامية ابتداء من هذا العصر المبكر، العصر الراشدي، وخصوصا في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدن الإسلامية[٣١]، إذ كانوا يمثلون القوة الأساسية في الانتفاضات الاجتماعية بالمدن، وإن اصطبغت هذه الانتفاضات في أكثر الأحيان بصبغة دينية.

إن هذه المحاولة لإلقاء أضواء على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي من خلال العصر الراشدي، وانطلاقا من النصوص المتوافرة لدينا تقيم الدليل من جديد على خطورة التعرف على دينامية المجتمع العربي الإسلامي في فهم العوامل الجذرية والأساسية التي أثرت تأثيرا عميقا في تطور الحضارة العربية الإسلامية، وعلى مدى حاجتنا إلى إعادة قراءة تراثنا العربي الإسلامي قراءة جديدة.

وأود في هذا الصدد أن أبرز الملاحظات التالية:

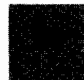
أولا: إنه من السذاجة أن نقدم الأحداث الخطيرة التي عرفها مجتمع صدر الإسلام باعتبارها صراعا على السلطة، أو عودة صراع قديم بين بني هاشم وبني أمية. إن القضية ـ في نظرنا ـ أعمق من ذلك بكثير، وما تشير إليه النصوص القديمة أحيانا من مظاهر التحالف القبلي، وغيرها من القضايا هو في رأينا يمثل عوامل ثانوية جدا أمام الاختلاف الجذري بين اتجاهين رئيسين بدأت تتبلور مميزاتهما منذ خلافة عثمان رضي الله عنه.

ثانيا: إننا نجد اتجاهين ضمن التيار المعارض لسياسة التحول السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي التي برزت ملامحها في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه، ودعمت أركانها أيام معاوية: اتجاها معارضا، ولكن معارضته سلبية، ويمثله أولئك الذين اعتزلوا المشاركة في الشؤون العامة للأمة، وتنسكوا. أما الاتجاه الثاني، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بلغة اليوم «الاتجاه الثوري» فهو الذي شهر السلاح، مدافعا عن مبادئ الإسلام، لا سيما مبدأ رفض الظلم السياسي والحيف الاجتماعي. وعلى رغم أن مفهوم الدولة، وأساليب تسيير شؤون الأمة قد تطورت تطورا كبيرا منذ عصر مجتمع صدر الإسلام إلى اليوم، فإن القيم التي دافع عنها أنصار التيار المعارض لمظاهر التحول بقيت حية، متجددة إلى يومنا هذا.

ثالثا: إن الاستفادة من هذه التجربة تنطلق ـ في نظرنا ـ من التعمق في دراسة تاريخ المجتمع الإسلامي بجميع مظاهره، وفي شتى عصوره دراسة علمية، نقدية، متعمقة، ومستفيدة، من أحدث ما بلغته المنهجية المعاصرة في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وبعيدة كل البعد عن مظاهر التعصب والانغلاق، أو الانسياق وراء العاطفة الجامحة، وإصدار الأحكام المسبقة.

إن مثل هذه الدراسة هي التي ستسمح لنا بفهم التركيبة السياسية والدينية والاجتماعية المعقدة لمجتمع صدر الإسلام من جهة، والتناقضات الكبرى التي عاشها المجتمع الإسلامي بين النظرية والتطبيق في كثير من مراحله من جهة أخرى، ونعني بالتناقضات بين النظرية والتطبيق تلك التناقضات بين أصول إسلامية واضحة وعالم الفعل، خصوصا حول قضايا أساسية ومصيرية، مثل قضية أسلوب الحكم، وقضية الحرية، وقضية العدل الاجتماعي، والديموقراطية، وغيرها من القضايا.





القسم الثاني

المدينة العربية الإسلامية:
الحياة الاقتصادية والاجتماعية

التجارة في المغرب العربي الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة

قد يستغرب البعض حين نؤكد في مطلع هذا الفصل أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع مدن بالدرجة الأولى، فقد عرف العالم الإسلامي ابتداء من القرن الثاني إلى القرن الرابع الهجري تطورا عمرانيا كبيرا يعد إنشاء المدن أبرز سماته، وقد أصبح بعضها يمثل أكبر مدن العالم[١].

إن هذا التطور العمراني الكبير الذي نلاحظه خلال فترة ازدهار الحضارة الإسلامية يعتمد أساسا على الازدهار الاقتصادي، وليس من المبالغة في شيء إذا قلنا هنا: إن هذا الازدهار الاقتصادي يكاد ينحصر عصرئذ في النشاط التجاري، وهو نشاط يكمن وراء تطور المدن، وانتشار شبكة المسالك التجارية البرية والبحرية معا. يقول عبد الرحمن بن خلدون: «فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا، وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة، وأصله كله العمران وكثرته»[٢]، وأشار قبل هذه الفقرة بقليل إلى العلاقة بين التطور

«ان عدم استثمار أرباح التجارة في الحقل الزراعي يمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الإسلامي عصرئذ»
المؤلف

العمراني، وما يرافقه من تأثير مباشر في حياة السكان والازدهار الاقتصادي لمّا قال: «ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن، ووسع المصر»[٣].

وقبل الحديث عن التجارة في المغرب الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع أود تقديم توطئة تنظيرية تهدف إلى إبراز العلاقة الجدلية بين التطور العمراني المذكور والازدهار التجاري، وأثر ذلك في المكانة البارزة التي تبوّأها المغرب الإسلامي في التجارة العالمية عصرئذ.

وتنطلق هذه المحاولة التنظيرية من الواقع التاريخي والاقتصادي، فهي تسعى جاهدة إلى إكساب أوجه النشاط العمراني والتجاري الذي تحدثنا عنه مصادر الجغرافيين والمؤرخين العرب رؤية شمولية. ونرى في هذه المحاولة ضربا من ضروب التجديد في دراسة مميزات الحضارة العربية الإسلامية، إن المعلومات المشتتة لا تكفي وحدها للتعرف على الدور الفعال الذي قامت به خلال عصور طويلة، مهما بلغت تلك المعلومات من كثافة ودقة.

ونود أن نبرز في هذا التمهيد التنظيري النقاط التالية بصفة خاصة:

أولا - إنه لا يمكن فهم أهمية دور هذه المدن التجارية التي عرفت تقدما عمرانيا واقتصاديا ذا شأن خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة إلا في حقل النظرة الشاملة لتطور المدن، وليس في نطاق النظرة الجانبية العازلة، أي النظرة إلى المدينة باعتبارها وحدة مستقلة.

إن تطبيق هذه النظرة الجديدة لتاريخ المدن وتطورها يستلزم اعتبار مظهرين أساسيين:

المظهر الأول يتمثل في ذلك التطور العمراني والديموغرافي الذي عرفه العالم الإسلامي عامة، والمغرب الإسلامي بصفة خاصة ابتداء من النصف الأخير للقرن الثاني الهجري، وبخاصة خلال القرنين الثالث والرابع، ويتصل بهذا التطور بروز شبكة من المسالك التجارية، بعضها جديد، وبعضها قديم، ولكنه اكتسب أهمية جديدة أيام عصر الازدهار العمراني في العالم الإسلامي.

أما المظهر الثاني، فهو ارتباط هذا التطور العمراني، وما يتصل به من قضايا عديدة ومتشعبة بدينامية اقتصادية في منطقة جغرافية شاسعة وحساسة تمثل عهدئذ قلب مراكز التجارة العالمية ومسالكها.

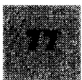
وقد خلقت هذه الدينامية حاجات اقتصادية جديدة اكتسبت، بينها بضاعتان تهمان موضوعنا بالخصوص، خطورة كبرى وهما: الذهب والرقيق (٤).

ثانيا ـ العلاقة العضوية بين تطور التجارة ونشر الإسلام، لا سيما في المناطق الصحراوية من المغرب الإسلامي، وبصفة خاصة في مناطق جنوب الصحراء إثر التطور الكبير والسريع الذي عرفته التجارة الصحراوية ابتداء من القرن الثالث الهجري، وهي تعتمد أساسا على البضاعتين الثمينتين في التجارة العالمية آنذاك: الذهب والرقيق، فقد برزت تجمعات سكانية في مختلف مراكز التجارة المؤسسة على طول المسالك الرابطة بين الصحراء جنوبا، وموانئ البحر الأبيض المتوسط شمالا من جهة، وبين الصحراء والمشرق الإسلامي من جهة ثانية. وقد كانت فئات التجار المسلمين أنشط عناصر سكان تلك المراكز التجارية ليس في الدورة الاقتصادية فحسب، بل في نشر الإسلام أيضا.

ثالثا ـ الموقع الجغرافي لبلاد المغرب، فقد سمح لها بتفتح تجاري وحضاري كبيرين، فمن المعروف أن الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتصل بأوسع منطقة جغرافية تشرف على الصحراء، فبعد الواجهة البحرية تبدأ منطقة الهضاب والسباسب الفاصلة بين الساحل والصحراء، وقد كان لهذا الموقع الجغرافي الخاص أثر بالغ ـ في نظرنا ـ في تطور المسالك التجارية جنوبا ـ شمالا، وغربا ـ شرقا، وفي ازدهار تجارة الذهب والرقيق في بلاد المغرب بصفة خاصة.

وقد أثر هذا الجانب الجغرافي من الموضوع تأثيرا واضحا في مساهمة المغرب الإسلامي في التجارة العالمية، وفي علاقاته الحضارية مع منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ولا نغفل هنا عن ميزة أخرى من ميزات هذا الموقع الجغرافي تتضح في جناحيه الغربي والشرقي، فلا تفصل سهول أفريقيا عن شواطئ البحر الأبيض، وسهول المغرب الأقصى عن سواحل المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض أيضا من جهة، وصقلية والأندلس من جهة ثانية إلا ساعات قليلة، وقد اتحدت المدن الواقعة على ضفتي المضيقين بنشاط تجاري قديم. وسنرى في حديثنا عن مراكز التجارة الصحراوية أن هذه المدن كانت مخازن لبضائع



بلاد السودان لإعادة توزيعها في اتجاه صقلية والمشرق الإسلامي انطلاقا من شواطئ أفريقيا، أو في اتجاه الأندلس، وبلاد الإفرنج من سواحل مضيق جبل طارق، وأثمن هذه البضائع، وأخطرها شأنا هي بطبيعة الحال ذهب بلاد السودان(٥).

إن تأثير ذهب السودان قد تجاوز في الحقيقة التطور العمراني للمدن المغربية خلال أربعة قرون (٢ ـ ٥ هـ/ ١١م) ليؤدي دورا حاسما في نهضة مدن غرب أوروبا وجنوبها فيما بعد. إن جميع الأبحاث الجدية الحديثة قد أثبتت هذا الدور، ويكفي أن نذكّر هنا بأعمال م. بلوك؛ ف. برودال؛ دوفروك ر. لوبز أ.م. وتسون م. لومبارك (٥أ)، وغيرهم كثير، فهذه الدراسات تقيم الدليل بصفة واضحة على تأثير توريد ذهب السودان في السياسة النقدية لأوروبا الغربية والجنوبية من جهة، وفي التحول الجذري الذي بدأت تعيشه هذه المنطقة ابتداء من القرن الثالث عشر الميلادي من جهة ثانية (٦).

رابعا ـ الوحدة العمرانية، وبصفة أخص الوحدة الاقتصادية التي أصبح يمثلها العالم الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع، فشبكة المسالك التجارية لهذه الوحدة الجغرافية والاقتصادية تمتد من الجنوب الغربي من بلاد السودان إلى بلاد الإفرنج، أي أوروبا الغربية اليوم، ومن الجنوب الشرقي من سواحل أفريقيا الشرقية إلى الصين، وبلاد الترك، والأورال، ومنطقة بحر قزوين، وتمتد من المغرب إلى المشرق من شواطئ المحيط الأطلسي إلى بغداد وكابول، ومنهما إلى منطقة المحيط الهندي(٧).

ونعود ـ بعد إبراز هذه النقاط الأساسية في هذه المحاولة التنظيرية ـ إلى إلقاء نظرة على المناطق التجارية في المغرب خلال الفترة التي ندرسها.

إن مشاهدة رسم بياني للمسالك التجارية المغربية في هذا العصر تجعلنا نقف على ثلاث مناطق تجارية أساسية:

منطقة أفريقية، وأبرز مراكزها التجارية: القيروان وما أنشئ حولها من مدن جديدة مثل القصر القديم، ورقادة: ومدن الموانئ التجارية الواقعة على الشواطئ الشرقية والشمالية لأفريقيا في العصر الأغلبي، ومن أشهرها صفاقس، وسوسة، وبنزرت، وطبرقة، وعنابة.

ولا نغفل هنا عن الإشارة إلى سيطرة الأسطول الأغلبي على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وأثر ذلك في ازدهار التبادل التجاري بين أفريقيا وجزر البحر الأبيض المتوسط، وجنوب أوروبا الغربية، ومن المراكز التجارية النشطة في أفريقيا بلاد الجريد.

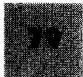
أما المنطقة الثانية فهي منطقة المغرب الأوسط، وتتصل المسالك التجارية فيها بمدينة تاهرت، عاصمة الدولة الرستمية، وهي مركز تجاري حساس يربط مسالك الصحراء بالأندلس، وجزر البحر الأبيض عن طريق ميناء مدينة تنس، وحلقة وصل أساسية في التبادل التجاري بين المغرب والمشرق.

والمنطقة الثالثة هي منطقة المغرب الأقصى بواجهتيها البحريتين: واجهة المحيط الأطلسي، أو بحر الظلمات، كما يسميه الجغرافيون العرب، وواجهة البحر الأبيض المتوسط، وأبرز المراكز التجارية خلال القرنين الثالث والرابع في هذه المنطقة مدينة أودغست الواقعة على مسلك تجارة الذهب، والملح، والرقيق بين بلاد السودان وسجلماسة، وتكرور، ومدينة سجلماسة نفسها التي يصفها البكري بأنها باب لمعدن التبر، وفاس، وأغمات، ونول لمطة على ساحل المحيط.

وتتحد هذه المناطق الثلاث في موقعها بين واجهتين تجاريتين: الواجهة البحرية المشار إليها، والواجهة الصحراوية، وهما واجهتان تقعان ضمن الوحدة العمرانية والأقتصادية للعالم الإسلامي.

بدأت عوامل التدهور العمراني والاقتصادي تدب في بلاد المغرب منذ النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي لتبلغ حد الانهيار في العصر الوندالي، ولم ينجح البيزنطيون فيما بعد في توفير عوامل التقدم الاقتصادي، بل اقتصر دورهم على السيطرة العسكرية على البلاد، وإنشاء حزام من القلاع يفصل بين داخل المغرب والمنطقة الساحلية، حيث تقلص النشاط التجاري في بعض مدنها، فقد كانت هناك شبه عزلة بين الواجهة الصحراوية والواجهة البحرية المشار إليهما(٨).

وما كادت فترة الفتح العربي الإسلامي لبلاد المغرب تنتهي، وقد امتدت طويلا (٢٧ هـ - ٨٦ هـ)، حتى اندلعت انتفاضات الخوارج ابتداء من سنة ١٢٢ هـ، واستمرت حوالي أربعين سنة، حائلة دون الاستقرار السياسي، وبالتالي دون أمن المسالك التجارية باعتباره عاملا مهما في النشاط التجاري، والتطور العمراني(٩).



وقد اتضحت معالم الخريطة السياسية لبلاد المغرب والأندلس ابتداء من النصف الثاني للقرن الثاني الهجري، فقد أسس الأمويون خلافتهم الجديدة في قرطبة، وأسس الأدارسة عاصمة دولتهم الجديدة: فاس، وسبقهم بنو مدرار المكناسيون في تأسيس عاصمة إمارتهم الصفرية: سجلماسة، وبعدهم بقليل أسس الرستميون عاصمة إمامتهم الأباضية: تاهرت، وتقلص حكم عاصمة المغرب والأندلس القديمة: القيروان إلى حدود أفريقيا في عصر بني الأغلب، وهم الوحيدون الذين بقوا مرتبطين سياسيا بمركز الخلافة العباسية في المشرق، وبعد تأسيس هذه الدول المغربية، وعدم اتباعها سياسة توسعية لبسط نفوذها السياسي والمذهبي، والسيطرة على شبكة المسالك التجارية عرف المغرب الإسلامي فترة استقرار سياسي امتدت إلى نهاية القرن الثالث الهجري، وقد أسهم هذا الاستقرار في تطور المسالك التجارية وأمنها، وقد يلوح للمرء لأول وهلة أن هنالك تناقضا بين بروز هذه النظم السياسية المختلفة والتطور العمراني والازدهار الاقتصادي.

إن الأمر الواضح الذي يلمسه الدارس لقضايا المغرب خلال القرن الثالث أن هذه النظم السياسية لم تحل دون الترابط المتين والمستمر بين مراكز التجارة المغربية، بل حاولت أن تحقق لها الأمن، وتستغلها اقتصاديا لدعم مركزها السياسي والتجاري، ولعل الأمر يعود إلى اكتفاء دول المغرب بموارد المسالك والمراكز التجارية الموجودة داخل منطقتها الجغرافية، ودون محاولة توسيع نطاقها على حساب منطقة الدول المجاورة، ومن المعروف أن الأمر سيتغير بعد انتصار الدعوة الفاطمية، وسقوط عاصمة الأغالبة: رقادة سنة ٢٩٦ هـ.

إننا نعتقد أن للاستقرار السياسي الذي عرفه المغرب خلال القرن الثالث دورا حاسما في النشاط التجاري، وبالتالي في الازدهار العمراني، ولكننا نخالف الاتجاه الذي يقتصر على هذا الجانب من القضية لتعليل ذلك الازدهار(١٠).

إن العامل الأساسي ـ في رأينا ـ هو التحول الذي طرأ على المسلك القديم لتجارة الذهب والرقيق بين بلاد السودان والمشرق ؛ فقد ترك الطريق التجاري الرابط بين غانة ومصر عن طريق بلاد النوبة لما كان يمثله من خطر على القوافل، ولكثرة العواصف الرملية به، وأصبح هذا الطريق يمر ببلاد

المغرب[١١]، جاعلا من القيروان، وبلاد الجريد، ووارجلان، وتاهرت، وتلمسان، وفاس، وسجلماسة مراكز تجارية نشطة تتفرع منها شبكة مسالك متعددة، وتجمعت عن طريق التجارة الصحراوية ثروات كبرى من الذهب في مدن المغرب، وأصبح الدينار السجلماسي مثلا عملة قوية تجاوز التعامل بها حدود الإمارة المدرارية، وبلغ الأندلس في عهد الخليفة عبد الرحمان الناصر. يحدثنا ابن عذاري عن شروع الخليفة عبد الرحمان الناصر في بناء مدينة الزهراء سنة ٣٥٢ هـ قائلا: «... وكان الناصر يصلهم (يعني التجار الذين تعهدوا بجلب الرخام من قرطاجنة وتونس) على كل رخامة بثلاثة دنانير، وعلى كل سارية بثمانية دنانير سجلماسية»[١٢].

ويتساءل المرء هنا عن أهم البضائع في قائمة التبادل التجاري بين المغرب ومراكز التجارة العالمية المتصلة به في هذا العصر، إننا نجد هنا: الحبوب - زيت الزيتون - اللحوم - القطن - الخشب - الملح - التمور - العسل - السكر - الزبدة - المرجان - الخزف - العنبر - العطور - الورق - المنسوجات - الصوف - النحاس المصنوع - الحديد - الخرز - الشمع - الجلود - الفرو.

وهنالك مادة الزئبق التي كانت تستوردها المدن المغربية التي اشتهرت بثرواتها الذهبية من الأندلس لاستعمالها في صناعة الذهب.

أما البضاعتان الثمينتان اللتان تكمنان وراء الثروات الكبرى التي تجمعت في مدن تجارية مثل أودغست، وسجلماسة، وتاهرت فهما: الذهب والرقيق، وهما محور التبادل التجاري بين بلاد السودان والمدن المغربية، فقد كانت سجلماسة تصدر إلى السودان أنواع التمور، والزبيب والنحاس المصنوع، والمنسوجات السجلماسية الشهيرة، ويعود التجار بالتبر والرقيق، يتحدث الحميري عن تكرور فيقول:

«وإليها يسافر أهل المغرب الأقصى بالصوف والنحاس والخرز، ويخرجون منها بالتبر والخدم»[١٣].

وأهم بضاعة تحملها القوافل التجارية من بلاد المغرب في اتجاه بلاد السودان هي الملح، يقول ابن حوقل: «وربما بلغ حمل الملح في دواخل بلد السودان وأقاصيه ما بين مائتين إلى ثلاثمائة دينار»[١٤].

ويحدثنا البكري عن غرائب صحراء المغرب، فيشير إلى معدن الملح الموجود بين سجلماسة وأودغست فيقول: «ومن هذا المعدن يتجهز بالملح إلى سجلماسة وغانة وسائر السودان والعمل فيه متصل والتجار إليه متسايرون، وله غلة عظيمة»[١٥].

وتستمر أهمية تجارة الملح مع بلاد السودان إلى عهد ابن بطوطة (٧٠٤ هـ/ ٧٧٩ هـ) ؛ فيخبرنا عن تغازى التي تبعد ٢٥ يوما عن سجلماسة في اتجاه الجنوب نحو بلاد السودان، يسكنها عبيد مسوفة، وهم الذين يشتغلون في مقاطع الملح بتغازى، ويضيف الرحالة المغربي قائلا: « وقرية تغازى على حقارتها يتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التبر»[١٦].

ولتأكيد ما نذهب إليه من أهمية تجارة الذهب والرقيق في ازدهار المراكز التجارية المغربية، نشير إلى ما ذكره ابن حوقل عن الفئات التجارية التي استقرت بسجلماسة لمّا قال: « ... وسكنها أهل العراق، وتجار البصرة، والكوفة، والبغداديون الذين كانوا يقطعون ذلك الطريق، فهم وأولادهم وتجاراتهم دائرة، ومفردتهم (؟) دائمة، وقوافلهم غير منقطعة إلى أرباح عظيمة، وفوائد جسيمة، ونعم سابغة، قلما يدانيها التجار في بلاد الإسلام سعد حال، ولقد رأيت صكا كتب بدين على محمد بن أبي سعدون بأودغست، وشهد عليه العدول باثنين وأربعين ألف دينار»[١٧].

ويتحدث الكبري عن سكان سجلماسة فيقول: «ومن الغرائب عندهم أن الذهب جزاف عدد بلا وزن، والكراث يتبايعونه وزنا لا عددا»[١٨].

وفي حديثه عن مدينة أودغست، وهي مركز تجاري شهير في تجارة الذهب والرقيق والملح، يقول: «ويتجهز إلى أودغست بالنحاس المصنوع، وبثياب مصبغة بالحمرة والزرقة مجنحة، ويجلب منها العنبر المخلوط الجيد لقرب البحر المحيط منهم، والذهب الإبريز الخالص خيوطا مفتولة، وذهب أودغست أجود ذهب أهل الأرض وأصحه»[١٩]. ويخبرنا أنه كان للرجل الواحد من سكانها ألف خادم وأكثر[٢٠].

إن المعلومات القليلة التي نعرفها عن التبادل التجاري لا تسمح لنا بمعرفة كميات البضائع، وحالة ميزان التبادل التجاري[٢١]، ولكن هذا الميزان لا يمكن أن يكون إلا إيجابيا لفائدة العالم الإسلامي خلال قرون الازدهار العمراني والاقتصادي الثلاثة (الثالث، والرابع، والخامس) على الأقل، أولا لوفرة عملة ذهبية، متداولة بكثرة، على نطاق واسع، وثانيا لما تتمتع به هذه العملة: الدينار الإسلامي من قيمة قارة. سنتعرض لذلك بشيء من التفصيل خلال دراستنا لبعض المدن المغربية المزدهرة، التي تمثل مراكز تجارية نشطة لبعض البضائع في قائمة التبادل التجاري بين المغرب، وبقية المناطق الاقتصادية التي كان يتعامل معها، أما هنا فسنكتفي بالتلميح إلى بعض الجوانب المتصلة بالبضاعتين الثمينتين: الذهب والرقيق.

إنه من الواضح أن البضاعتين تمثلان ميزة أساسية من ميزات الحياة التجارية المغربية أثناء المرحلة التاريخية التي نتناولها في هذه الدراسة، فقد رأينا دورهما الحاسم في الحياة الاقتصادية للمراكز التجارية المغربية، ومن هنا أصبحت العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد السودان تعكس ظاهرة اقتصادية جديدة وخطيرة في حياة المغرب خلال هذا العصر.

قد يتساءل المرء بالنسبة إلى الرقيق قائلا: إن الرقيق متوافر في المجتمع الإسلامي، وتعددت مصادر توريده، وأصبح يمثل ظاهرة اجتماعية بارزة في حياة المدن والريف معا إلى درجة جعلت بعض الدارسين للحضارة العربية الإسلامية يصفونها بأنها «حضارة رقيق» لا تختلف عن الحضارات القديمة، وعن الحضارة البيزنطية بالخصوص.

إن هذا الوصف لا يخلو من مبالغة، وهنالك فروق شتى بين ظاهرة العبيد في المجتمع الإسلامي، وفي مجتمعات الحضارات القديمة، ولكن هذا لا يمنعنا من تأكيد حقيقة تاريخية اجتماعية تتلخص في أن الرق يمثل ظاهرة أساسية بارزة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ونميل إلى الاعتقاد أن الحاجات الاقتصادية للمجتمع الإسلامي الجديد طغت على ما جاء به الإسلام من مختلف الوسائل لإعطاء هذه الفئة الاجتماعية حقوقها، وتيسير انتقالها من حالة العبودية إلى حالة الحرية.

ونذكر في هذا الصدد أن حاجة العالم الإسلامي إلى العبيد ازدادت بعد انتهاء فترة الفتوحات، وبداية عصر الازدهار العمراني، وبروز العملة الإسلامية باعتبارها عملة قوية يقوم على أساسها التبادل التجاري الدولي، فبحث التجار عن مناطق تموين العالم الإسلامي بهذه البضاعة الأساسية، فاستوردوا الرقيق من المناطق التالية:

- بلاد الترك بآسيا الوسطى،
- بلاد الصقالبة، أي من أوروبا الوسطى والشرقية،
- مناطق مختلفة في القارة الأفريقية، منها مناطق قديمة معروفة مثل بلاد النوبة، والحبشة، وسواحل أفريقيا الشرقية، ثم برز مصدر جديد وغني: بلاد السودان، وقد كان له دور ذو شأن في تاريخ التجارة المغربية، لا سيما أن بلاد السودان أصبحت تمثل المصدر الأول لتجارة الرقيق ابتداء من القرن الرابع للهجرة(٢٢).

ونريد أن نبدي هنا ملاحظتين أساسيتين:

أولا ـ إن العبيد أصبحوا يمثلون القوة المنتجة الأساسية في جميع ميادين النشاط الاقتصادي، فهم العاملون في المناطق الزراعية الكبرى، وفي المعادن، وفي حراسة القوافل التجارية، وفي البناء، والصناعات التي نشأت في مراكز العمران، وفي الأعمال المنزلية، لذا فإن ملكية عدد وافر منهم لم تصبح مقتصرة على الأمراء، والأسر الحاكمة، بل نجد عددا من المنتسبين إلى الفئات الاجتماعية الثرية، خاصة فئة التجار، يملكون عددا كبيرا من الرقيق، فقد رأينا أنه كان للرجل الواحد من سكان أودغست ألف خادم وأكثر، ومهما شككنا في هذه الرواية فإنها تكشف عن العدد الكبير من العبيد الذي أصبح يملكه أفراد الفئات الاجتماعية الثرية، ولا نستغرب من هذا العدد إذا عرفنا ما تحتاج إليه القوافل التجارية من عمال وحراس.

ثانيا ـ المكانة البارزة التي أصبح يحتلها الرق العسكري في الحياة السياسية والعسكرية في المجتمع الإسلامي ابتداء من القرن الثالث الهجري بصفة خاصة، فقد بلغ عدد العبيد في الفسطاط في العهد الطولوني ٢٤ ألف عبد تركي، و ٤٠ ألف عبد سوداني[٢٣].

وأصبح اتخاذ الحرس الخاص من عبيد السودان أمرا شائعا لدى حكام المغرب ابتداء من القرن الثاني الهجري، فقد اتخذ إبراهيم بن الأغلب، مؤسس الإمارة الأغلبية (١٨٤ هـ/ ٨٠٠ م) الحرس الخاص من العبيد السود[٢٤]، واقتفى الفاطميون أثر الأغالبة، فاتخذ عبيد الله المهدي إثر بيعته في رقادة (٢٩٧ هـ/ ٩١٠ م) العبيد من السودان والروم[٢٥].

أما البضاعة الثانية التي أردنا إبرازها في هذا الفصل عن التجارة المغربية فهي الذهب، وقد كان المنشط الأساسي للتجارة الإسلامية: العصب المحرك لدينامية التطور العالمي في العصر الوسيط[٢٦]، فلا مناص ـ إذن ـ من وضع تدفق ذهب السودان إلى المشرق الإسلامي، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بالخصوص ضمن العناصر الجديدة التي أدخلها الحكم الإسلامي على الحياة الاقتصادية في المناطق التي كانت خاضعة للفرس والروم.

عملتان أساسيتان كانتا متداولتين في العالم القديم إلى القرن الثامن الميلادي: الدرهم الساساني، والدينار البيزنطي، ولقد استمر التعامل بهما في العصر الإسلامي الأول، ولكن هنالك تحولا جذريا حدث ابتداء من نهاية



القرن الأول الهجري/ بداية الثامن الميلادي عندما سخرت الذخائر الذهبية التي كانت مخزونة لفائدة الدورة الاقتصادية العالمية في مناطق النفوذ الفارسي والبيزنطي، وقد أصبحت في ظل الحكم الإسلامي تمثل وحدة جغرافية واقتصادية[٢٧]، ثم طرأ حدث جديد ابتداء من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي لا يقل شأنا عن ذلك التحول: اكتشاف العالم الإسلامي لمصدر جديد وثري لتوريد هذا المعدن الثمين: بلاد السودان[٢٨]، وسيبقى ذهب السودان طوال ستة قرون يغذي مصانع ضرب العملة الذهبية في بلاد المغرب، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ويدعم حركة التبادل التجاري بين بلاد السودان والمغرب من جهة، وبين المغرب والمشرق الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية.

وما فتئ التجار يغامرون طيلة هذه القرون العديدة لجلب هذه البضاعة الثمينة إلى منتصف القرن السادس عشر الميلادي، عندما طويت صفحة شهيرة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد المغرب: صفحة الذهب السوداني.

إن ذلك التحول، وهذا الاكتشاف الجديد جعلا من المسلمين خلال حقب طويلة سادة الذهب في العالم على حد تعبير م. لومبارد، ومكنا العالم الإسلامي من بلوغ درجة تفوّق اقتصادي تجاه الشرق والغرب معا بفضل امتلاكه لثروات ذهبية ضخمة، ولما حظيت به العملة الإسلامية من اعتراف عالمي[٢٩].

إن امتلاك هذه الثروات الذهبية داخل منطقة جغرافية شاسعة جعل الفتوحات الإسلامية ـ وبالتالي خضوع أجزاء تلك المنطقة للحكم الإسلامي ـ تتبوأ أولا مكانة بارزة في التاريخ الاقتصادي العالمي بين غزوات الإسكندر التي فتحت للعالم اليوناني ذخائر مملكة فارس، ومناجم آسيا، والغزوات الإسبانية التي مكنت أوروبا من ذهب وفضة القارة الأمريكية، وتبرز ثانيا ظاهرة جديدة في تاريخ الدورة النقدية، إذ لم يسجل قبل الدينار الإسلامي عملة شملت دورتها الشرق، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأوروبا في الوقت نفسه[٣٠].

إن دور المغرب الإسلامي واضح في هذه السياسة الاقتصادية والنقدية التي سمحت للمجتمع الإسلامي ببلوغ التفوق الاقتصادي خلال عصور الازدهار العمراني، وقد هدفنا من إبراز هذه النقطة إلى ربط هذه الملاحظات السريعة حول الذهب والرقيق بما لمحنا إليه في بداية هذا الفصل من مميزات خاصة لتاريخ التجارة المغربية في العصر الوسيط[٣١].



قد لاحت لنا بعض القضايا أثناء بحثنا للحياة التجارية بصفة عامة، وللتطور العمراني في المدن بصفة خاصة نود تقديمها للقارئ على الرغم من أن الكثير منها لا يزال في حاجة ملحة إلى المزيد من التدقيق، وإنعام النظر:

أولا: إذا كان للصبغة القبلية والمذهبية دور واضح وفعّال في الصراع السياسي والعسكري الذي عاشه المغرب الإسلامي في القرن الثاني الهجري، فإن سياسة السيطرة على المسالك التجارية البرية والبحرية، وبخاصة ضمان توريد الذهب والرقيق من بلاد السودان هي التي تكمن وراء الصراع السياسي والمذهبي الذي عرفه المغرب في القرنين الثالث والرابع، وأبرز مثال على ذلك الصراع الأموي ـ الفاطمي، وما ارتبط به من تحالف سياسي وقبلي[٣٢].

ثانيا: إن قضية الفلاحة المغربية في العصر الوسيط[٣٣] مرتبطة بالتجارة وثيق الارتباط للأسباب الأساسية التالية:

أ ـ فقد برزت سمة مميزة للاقتصاد المغربي ابتداء من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي تتمثل في تلك الثنائية الاقتصادية: الفلاحة ـ التجارة[٣٤].

ب ـ إن كثيرا من المواد الفلاحية أصبحت بضائع أساسية في قائمة التبادل التجاري، وخصوصا بالنسبة إلى التجارة الصحراوية مثل الحبوب، والتمور، والزبيب، والصوف، وقصب السكر، وغيرها.

ج ـ إن المؤرخين الاقتصاديين يقدرون أن تجمعا سكانيا يبلغ أفراده ٣ آلاف ساكن يحتاج ـ ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي ـ إلى مده بالمواد الغذائية لعشر مناطق ريفية خصبة، أي مساحة ٨,٥ كلم ٢ «نظرا لضعف إنتاجية الفلاحة»، أن الضواحي الريفية يجب أن تمد المدينة ـ إذن ـ بالحد الأدنى من المواد الغذائية حتى لا تبقى مهددة في معيشة سكانها في كل لحظة، إن التجارة الكبرى لا يمكن الاعتماد عليها في تموين المدن إلا بصفة استثنائية، جزئية، وهذا بالنسبة إلى المدن المحظوظة فقط مثل البندقية، وروما، وإسطنبول، ومكة[٣٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن خلدون قد تنبه إلى هذه النقطة في حياة المدن قبل النظريات الحديثة حول حياة المدينة، فكتب فصلا في المقدمة سماه: «فصل فيما تجب مراعاته في المدن، وما يحدث إذا غفل عن تلك المراعاة»، فأشار إلى ضرورة ضمان مناطق زراعية حول المدينة قائلا: «ومما يراعى أيضا المزارع، فإن الزروع هي الأقوات، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه، وأقرب إلى تحصيله »[٣٦].

إننا نعتقد أن الإنتاج الفلاحي كان ضعيفا خلال الفترة التي ندرسها، وكان دوره في الحياة الاقتصادية، وبالتالي في التطور العمراني ثانويا، ولكن التقدم الديموغرافي في المدن، وبروز حاجات جديدة للاستهلاك(٣٧)، وارتفاع القدرة الشرائية لدى بعض الفئات الاجتماعية في المدن المغربية المزدهرة تجاريا كل ذلك ساهم في العناية بالفلاحة، ومحاولة توفير المياه، وتطوير زراعة البستنة، وسنرى أن هذه العناية الجديدة بالزراعة لم تبرز في المدن التي تتوافر فيها المياه مثل تاهرت فحسب، بل برزت أيضا في مدن الواحات مثل سجلماسة.

د- إن معلوماتنا عن استثمار الفئات التجارية في المدن المغربية لجزء من أرباحها في شراء الأراضي في الريف المغربي أندر من الكبريت الأحمر، كما يقول المثل العربي، ولكننا نميل إلى الاعتقاد أن هذه الظاهرة الاقتصادية لم تحدث في المغرب، ولا في المشرق الإسلامي بصورة منتشرة تسمح لنا بالاستنتاج. إن عدم استثمار أرباح التجارة في الحقل الزراعي يمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الإسلامي عصرئذ، وفي دور فئة التجار بالخصوص. أشار الأستاذ روبار منتران إلى وجود هذه الظاهرة في المشرق الإسلامي بصفة خاصة، ملاحظا تدهور حالة الفلاحين الذين يشتغلون في هذه الأراضي بعد انتقال ملكيتها إلى طبقة التجار، وقد عوضتهم تدريجيا بعبيد أفريقيا، رابطا ذلك بما عرفه جنوب العراق من انتفاضات اجتماعية(٣٨).

إن استغلال الفلاحين والرقيق في خدمة الأرض ببلاد الشام، والعراق، وفي منطقة أفريقية من بلاد المغرب أصبح اليوم أمرا معروفا، ولكننا نربط ذلك بظهور بوادر الإقطاع العسكري وتطوره أكثر من ارتباطه باستثمار أرباح النشاط التجاري في الميدان الفلاحي(٣٨أ).

ثالثا: إنه من المعروف أن طابع العمران البدوي يمثل السمة الأساسية لبلاد المغرب منذ العصور القديمة، وفي العهد الإسلامي أيضا على الرغم مما عرفته فترة طويلة منه من ازدهار عمراني، ولكن تأسيس كثير من المدن التجارية خلال القرنين الثاني والثالث للهجرة أثر تأثيرا مباشرا في عدد من مناطق العمران البدوي، وساهم أثناء حقب متعددة في انتقال فئات اجتماعية من مرحلة العمران البدوي إلى مرحلة العمران الحضري، وهذا التطور التاريخي هو الذي انطلق منه ابن خلدون فيما ذهب إليه من أن البدو أصل للمدن والحضر، وسابق عليهما حينما قال: «ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر، ومتقدم عليه أنا إذا فتشنا

أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر، وفي قراه، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر، وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر، وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة، وأنها أصل لها فتفهم»[٣٩]. وقد لمسنا هذه الظاهرة التاريخية الاجتماعية بكل وضوح في المدن التي أسست في مناطق ريفية بحتة، وكانت عواصم لدول قامت على العصبية القبلية، والدعوة الدينية مثل تاهرت، وسجلماسة، ونجد كثيرا من جوانب هذه الظاهرة في فاس، وأغمات وريكة، وأودغست.

ونقف في تتبعنا لتحول هذه الفئات من العمران البدوي إلى العمران الحضري على مظهرين يلوحان أول وهلة متناقضين: التلاحم والتكامل الاقتصادي بالخصوص بين المدينة والريف من جهة، والصراع المستمر بينهما من جهة ثانية، ذلك الصراع الذي يعده ف. برودال أول صراع طبقي عرفه التاريخ وأطوله[٤٠].

رابعا: إن العلاقة بين عناصر مختلفة في المجتمع العمراني، مثل العلاقة بين العمران، وتوزيع العمل، ووفرة الإنتاج، ودوران عملة قوية، ذات قيمة قارة في منطقة جغرافية شاسعة، عضوية، جدلية.

إن توافر الذهب، ووجود عملة ذهبية لا يكفيان لخلق حركة عمرانية، فلا بد من توافر عوامل أخرى تخلق تربة خصبة لاستغلال الثروات الذهبية في تقدم الحضارة العمرانية. إننا نميل إلى الاعتقاد ـ إذن ـ أن ظاهرة التجارة الصحراوية المغربية، وما رافقها من توريد البضاعتين النفيستين: الذهب والرقيق كان لها دور اقتصادي ذو شأن في الفترة التي عرف خلالها المغرب الإسلامي مراكز عمرانية متطورة نشطة، تربط بينها شبكة مسالك تجارية تتصل بدورها بشبكة مسالك التجارة العالمية، ولكن عندما تدهورت هذه المراكز، وتضاءل الإنتاج، وضعف توزيع العمل، وأدى كل ذلك في النهاية إلى انهيار ديموغرافي بدأ بانهيار المدن عمرانيا واقتصاديا[٤١] لم يفد ذهب السودان شيئا كثيرا، فقد استمر توريده عن طريق بعض المسالك القديمة، ولكن بعض المدن المغربية الواقعة على هذه المسالك تحولت إلى مجرد نقاط عبور من دون أن تستفيد كثيرا من تجارة العبور هذه، وذلك في الوقت نفسه الذي ساهم فيه ذهب السودان في نهضة مناطق عمرانية أخرى مزدهرة يصلها هذا المعدن النفيس عن طريق بلاد المغرب مثل بعض المناطق في المشرق الإسلامي، وأوروبا بصفة خاصة[٤٢].

خامسا: أصبح السؤال التالي يطرح في السنوات الأخيرة من طرف عدد من المهتمين بتاريخ الحضارة العربية ـ الإسلامية: ما هي يا ترى أسباب التدهور الذي بدأ يدب في هياكل المجتمع العربي ـ الإسلامي ابتداء من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي؟ سؤال دقيق، وخطير لا مناص من طرحه، وهو يتصل مباشرة بالمغرب الإسلامي، إذ إنه يمثل جزءا لا يتجزأ من الوحدة العمرانية الإسلامية عصرئذ، وعاش ظاهرة الهرم والأفول هذه ابتداء من منتصف القرن الخامس الهجري.

ونذكر ـ بادئ ذي بدء ـ أننا نعتقد أنه من الصعب جدا في الوضع الحالي للدراسات الجديدة حول القضايا التنظيرية لتاريخ الحضارة العربية ـ الإسلامية الإجابة عنه إجابة علمية دقيقة. هنالك بعض المحاولات تتسم بالجدية والطرافة، ولكنها لا تنطلق من معطيات تاريخية وحضارية بينة، بل يغلب عليها ـ في أكثر الأحايين ـ الطابع النظري[٤٣].

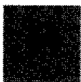
سنرى بالنسبة إلى المغرب أن التفسير التقليدي الذي يعلل ذلك القول بزحف المرابطين، واستيلائهم على المنطقة الممتدة من بلاد غانة إلى الأندلس، أو بزحف بني هلال، وما أدى إليه من فصل سلبي بين المغرب الساحلي الذي تقلص دوره، وانحصر في مدن المرافئ على شواطئ البحر الأبيض، والمغرب الداخلي، أي المغرب السباسبي والصحراوي قد تجاوزته الدراسات الجديدة[٤٤].

سادسا: إن تجمع هذه الثروات الذهبية في مراكز التجارة الشهيرة ببلاد المغرب مثل أودغست، وسجلماسة، وتاهرت، والقيروان، أدى إلى ازدهار عمراني كبير برز في الفن المعماري، وفي الترف الاجتماعي، وأصبح التجار يمثلون فئة اجتماعية جديدة في المجتمع العربي الإسلامي يومئذ.

فهل نستطيع أن نقول هنا، ربطا بالمحاولة التنظيرية في بداية هذا الفصل: إن الفئات الاجتماعية الجديدة التي ولدت في مراكز تجمع الثروات الكبرى نتيجة الازدهار التجاري تمثل الملامح الجنينية للمجتمع الرأسمالي التجاري المبكر؟[٤٥].

إنه من الواضح أننا نعتمد في هذا الرأي على القاعدة البديهية المعروفة،وهي أن النمو العمراني، لا سيما في مناطق ريفية سابقة، يتولد عنه ميلاد فئات اجتماعية جديدة.

إننا مدركون أن نقطة الضعف في هذه الفكرة قد تعود إلى تأثرها بالنموذج الأوروبي في تطور المجتمعات، وهو التأثر الذي يجعل البعض يطرح قضية زائفة فيتساءل: لماذا لم يتطور المجتمع العربي الإسلامي في عصور ازدهاره العمراني



والاقتصادي إلى مجتمع رأسمالي؟ أي كيف أن نمو المجتمع التجاري الذي خلق فئة اجتماعية جديدة هي فئة التجار، قد اشتهرت بالثروات الذهبية الضخمة التي تجمعت في أيديها، لم يقطع مرحلة جديدة فيصبح مجتمعا رأسماليا؟ وأدى طرح هذا السؤال إلى تحليل أسباب فشل «الماركانتيلية» العربية، وسلسلة من القضايا على وضع المسألة وضعا غير سليم، وهو رأي يخلط أصحابه، كما يقول سمير أمين، بين العملة ورأس المال، وبين التجارة والرأسمالية، وإلى أن تتضح المفاهيم، ويصبح للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي العربي الإسلامي مفاهيمه الخاصة، فإن ظاهرة ميلاد فئات اجتماعية جديدة في المدن المغربية المزدهرة عمرانيا ليست محل نقاش، وقد أصبح لها تنظيم مهني[٤٦]، وتساهم في الحياة السياسية والدينية بحكم نفوذها الاقتصادي.

ونريد أن نطرح قضية أخرى متصلة بتطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المدينة الإسلامية بصفة عامة، وما أدت إليه من بروز فئات اجتماعية جديدة:

ما هو - يا ترى - ارتباط هذه الفئات بالتيارات الفكرية والمذهبية ذات الطابع التحرري التي ظهرت في المجتمع الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع مثل حركة المعتزلة، وعلى الخصوص حركات القرامطة، هل كانت تعبيرا عن الهياكل العمرانية الجديدة في المدن العربية الإسلامية التي أصبحت تشعر بتناقض في خضوعها للمذاهب الأرثوذكسية؟

ولهذه القضية جانب آخر يتصل بانتفاضات اجتماعية مختلفة مثل حركات القرامطة، والزنج، والزط، والبابكية، فهل كانت تعبيرا عن ذلك الصراع الذي لمحنا إليه بين ترف المدينة الجديدة، وبؤس الريف؟ وفي هذه الحالة يكون هذا الصراع في المغرب قد اتخذ شكلا قبليا نتيجة محافظته على هياكله الاقتصادية والاجتماعية القبلية.



2

القيروان

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

«ما هي مال سلطان، ولا من تاجر، ولا من وصية، وإنما هي ثمن ثمرة بعتها، غرستها بيدي، فخذها تتقوى بها على أمر آخرتك ودنياك»

سحنون

قاضي القيروان

عرفت القيروان تطورا عمرانيا سريعا إثر مدة قصيرة من سنة التأسيس (٥٠ هـ / ٦٧٠ م)، شأنها في ذلك شأن الأمصار الإسلامية الجديدة، وقد ساعد مركزها السياسي والديني، وموقعها الجغرافي على المسلك الرئيسي بين الأندلس والمغربين: الأوسط والأقصى من جهة، والمشرق الإسلامي وموانئ المدن التجارية الواقعة على شواطئ إفريقية، من جهة ثانية، على سرعة التطور العمراني لتصبح في عصور الازدهار الاقتصادي الإسلامي مركزا نشطا في الدورة الاقتصادية المغربية خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة [١]. فلم تمض سوى مدة قصيرة على اختطاط عقبة لمسجدها الجامع، ودار الإمارة حتى «أخذ الناس في بناء الدور والمساكن والمساجد، وعُمرت، وشدّ الناس إليها المطايا من كل أفق، وعظم قدرها» [٢]، لكننا نعتقد أن العامل الأساسي الذي أفادت منه المدينة في حياتها العمرانية منذ مطلع القرن الثالث الهجري هو ذلك التحول الجذري الذي عرفته

الحياة الاقتصادية المغربية نتيجة تطور التجارة الصحراوية، وتدفق البضاعتين الثمينتين: الذهب والرقيق من بلاد السودان إلى مراكز التجارة المغربية، وهي ظاهرة عامة شملت المدن المغربية الأخرى الواقعة على المسالك التجارية الرئيسية، كما بينا ذلك في الفصل الخاص بالتجارة في المغرب العربي الإسلامي.

ولا نغفل هنا عن الإشارة إلى استفادة القيروان، ومدن إفريقية بصفة عامة، من بناء سلسلة المحارس والرباطات ابتداء من النصف الثاني للقرن الثاني الهجري من بلاد الشام إلى البحر المحيط للدفاع عن العالم الإسلامي ضد غارات الأسطول البيزنطي [٣]، ثم سيطرة الأسطول الأغلبي، والفاطمي فيما بعد، على المنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط.

وهكذا أصبحت القيروان لا تمثل بالنسبة إلى بقية مناطق المغرب نموذج المدينة العربية الإسلامية الأصيلة في حضارتها، وفنها المعماري فحسب، بل أيضا في حياتها الاقتصادية، وتطورها العمراني السريع.

ونذكر في هذا الصدد أنها كانت عاصمة منطقة جغرافية خصبة نسبيا في بلاد المغرب: إفريقية، فقد سمح هذا لحركة التبادل التجاري في أسواقها بالجمع بين بضائع التجارة الصحراوية، وخصوصا الذهب والرقيق، وبضائع غذائية أساسية مثل الحبوب، والزيت، والتمور، وأنواع البقول والثمار، واللحوم، وهي حركة تعتمد على عملة قوية، فقد أشارت المصادر إلى حرص أمراء بني الأغلب على المحافظة على جودة العملة، ثم جاءت السياسة المالية الدقيقة التي اتبعها الفاطميون بعدهم [٤]، وسيطرتهم على مسالك تجارة الذهب مدعمة لقوة العملة في القيروان على الرغم من سنوات القحط الموسمية، ومن الأحداث السياسية والعسكرية التي عرفتها المدينة في القرنين الثالث والرابع، وعلى الرغم من السياسة الجبائية الثقيلة التي وضع أسسها الخليفة الفاطمي الأول عبيد الله المهدي (٢٩٧ ـ ٣٢٢ هـ/ ٩١٠ ـ ٩٣٤ م)، ومن انتفاضة صاحب الحمار، وما أدت إليه من وضع اقتصادي ومالي متأزم في إفريقية.

وإذا حاولنا التعرف على مدى التطور العمراني الذي بلغته القيروان أثناء الفترة التي نتناولها بالدراسة، فإننا نستطيع أن نتبين ذلك من خلال بعض الملامح الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المظاهر الأخرى التي سنعالجها في مظانها من هذه الدراسة.



أولا ـ مظاهر الثراء، ومبالغ الثروات الذهبية ـ بالخصوص ـ التي جمعتها السلطة عن طريق الجباية، وأنواع المكوس، وبوسيلة التغريم أيضا، أو ما تشير إليه النصوص من ثروات تجمعت بأيدي فئة التجار بها، وسنبحث ذلك بمزيد من التفصيل.

ثانيا ـ أهمية أسواق القيروان، وتعددها، ويعكس ذلك نشاطا تجاريا مستمرا، وأصبح غلاء الأسعار بها، أو انخفاضها يؤثر في أسعار أسواق المدن الأخرى [٥]، وتؤمها يوميا، أو تغادرها قوافل تجارية عديدة حاملة لمختلف البضائع فإذا عرفنا أهمية أسواق القيروان في حركة التبادل التجاري المغربي والإسلامي عامة، والتطور الديموغرافي السريع في حياة المدينة فإننا لا نستبعد أن يؤم العدد الأوفر من تلك القوافل الضخمة التي تبلغ دوابها وإبلها الألف وأكثر، والمنطلقة من توزر حاملة أنواع تمور بلاد الجريد، أو من باجة تحمل أنواع الحبوب [٦] إلى أسواق القيروان لتسديد الحاجات الاستهلاكية الجديدة في المدينة، وللتبادل التجاري.

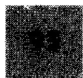
ونلاحظ هنا أن أسواق القيروان ارتبطت خلال القرنين الثالث والرابع بأسواق ثلاث مدن أنشئت حول مدينة عقبة: العباسية، ورقادة، وصبرة.

ثالثا ـ لم تمدنا المصادر المعروفة عن مبالغ المكوس الموظفة على القوافل الداخلة إلى القيروان، أو الخارجة منها، ولكننا نستطيع أن نتصور ذلك بصفة تقريبية بالمقارنة مع مكوس أبواب صبرة، فقد بلغ دخل كل باب من أبوابها الخمسة ستة وعشرين ألف درهم يوميا [٧] مع الملاحظة أن عدد أبواب القيروان وصل إلى أربعة عشر بابا.

رابعا ـ تنوع الحرف والمهن.

خامسا ـ خطط القيروان، ومنشآتها المعمارية: إن الإشارات المشتتة هنا وهناك في كتب الطبقات إلى أحياء القيروان ودروبها، وفنادقها ومساجدها تعطي فكرة واضحة عن أهمية التقدم العمراني، فقد بلغ طول الشارع التجاري الرئيسي بالقيروان: سماط القيروان ميلين وثلثا [٨]، أي ما يزيد على ثلاثة كيلومترات ونصف [٩].

سادسا ـ أما في ميدان الحياة الاجتماعية فسنكتفي بالإشارة إلى بعض المعلومات ذات الدلالة الديموغرافية الثمينة:



١ـ عدد حمامات القيروان، بلغ ثمانية وأربعين حماما إلى جانب الحمامات الخاصة في بيوت الفئات الاجتماعية الثرية.

٢ـ فقد أحصي ما ذبح في بعض المواسم من بقر فقط فبلغ ٩٥٠ رأسا. روى البكري قال: «فقد أحصي ما ذبح بالقيروان في بعض أيام عاشوراء من البقر خاصة فانتهى إلى تسعمائة وخمسين رأسا» [١٠].

٣ـ البقول والفواكه التي ترد يوميا إلى أسواق القيروان من القرى الزراعية المحيطة بها، فقد كان يرد من جلولاء «كل يوم إلى القيروان من أحمال الفواكه والبقول ما لا يحصى كثرة» [١١]، وكانت قفصة تمير القيروان بأنواع الفواكه والثمر [١٢].

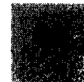
أ ـ الحياة الاقتصادية [١٣]

التجارة:

نوعان من التجارة في أسواق القيروان: تجارة محلية، وتجارة كبرى تقوم أولا وبالذات على نشاط قوافل توريد البضاعة إلى المدينة، وتصديرها منها، وهي التي أكسبت أسواقها دينامية اقتصادية ذات شأن، ونشاطا تجاريا دائبا، وهي التي تكمن ـ من دون ريب ـ وراء مظاهر الثراء في المدينة، ووراء تجمع الثروات المالية لدى بعض الفئات الاجتماعية، وفي طليعتها فئة التجار الكبار.

أما فنيات هذه المهنة، وضروب التعامل التجاري، فهي خاضعة لأبواب المعاملات في كتب الفقه الإسلامي، وبخاصة في أمهات فقه المدرستين المتنافستين في القيروان: المدرسة الحجازية والمدرسة العراقية، وهي لا تختلف عن فنيات التجارة الإسلامية [١٤].

ولكن قد يستغرب المرء هنا حين نذهب إلى أن التقاليد التجارية القديمة، والرغبة في تحقيق الربح بأسرع وأيسر ما يمكن قد تغلب كل ذلك على القواعد الفقهية الإسلامية، ونلمس هذه الظاهرة في القيروان أيضا المشهورة بطابعها الديني، وبتأثير فقهائها في شؤون الحياة العامة، فقد كان كثير من علماء المدينة المعروفين بورعهم يتحاشون أخذ مال التجارة، فقد عرض سحنون على صاحبه سعيد بن عباد صرة مال، وحلف قائلا: «ما هي مال سلطان، ولا من تاجر، ولا من وصية، وإنما هي ثمن ثمرة بعتها، غرستها بيدي، فخذها تتقوى بها على أمر آخرتك ودنياك» [١٥]. ويبدو أن إعطاء



القروض بفائض كان منتشرا على الرغم من تحريم الربا، فهنالك إشارة واضحة من المالكي تفيد بأن القاضي عبد الله بن طالب (تولى القضاء مرتين ٢٥٧ ـ ٢٥٩ هـ/ ٢٦٧ ـ ٢٧٥ هـ) قد قضى على التعامل بالربا [١٦].

ونريد التعرض في سياق حديثنا عن ظاهرة القروض المالية والربا في الحياة التجارية بالقيروان إلى بعض النصوص التي تلقي بعض الأضواء، على الرغم من ندرتها، على دور اليهود في هذا الميدان، فقد اكتسب تلميذ سحنون القاضي أبو العباس عبد الله بن طالب سمعة طيبة لدى سكان المدينة لما اشتهر به من حزم وعدل، ومقاومة للتعامل بالربا، وظاهرة الغش والتلاعب بالأسعار في أسواقها، ونقل لنا المالكي خبر إجراء غريب اتخذه ابن طالب ضد أهل الذمة في القيروان، مفيدا أنه «جعل على أكتاف اليهود والنصارى رقاعا بيضاء في كل رقعة منها «قرد»، و «خنزير»، وجعل على أبواب دورهم ألواحا مسمرة في الأبواب مصور فيها قردة [١٧]، وهو قرار أثار استغرابنا نظرا إلى ما عرف به ابن طالب من تدين وورع، وتطبيق للكتاب والسنة، ولم يتخذ هذا الإجراء شيخه الإمام سحنون على الرغم مما اشتهر به من شدة تطبيقا لما أوصى به الإسلام من احترام أهل الكتاب، وصيانة حقوق أهل الذمة.

إن هذا الإجراء لا يمكن فهمه ـ في نظرنا ـ إلا في نطاق تطور التجارة الكبرى، وما يتصل بها من معاملات مالية ثلاثين سنة بعد وفاة سحنون (٢٤٠ هـ)، وما أصبح لاهل الذمة، ولا سيما اليهود من دور كبير في الحياة التجارية والمالية بالقيروان [١٨]. ويأتي النص الثاني متمما، ومدعما لهذا الرأي، فقد قال أحمد بن أبي سليمان [١٩]: (رأيت في منامي كأن صحن مسجدي امتلأ زبلا، ورجلان في ناحية منه يتحدثان باليهودية، فلما أصبحت جاء رجل فأخذ مفتاح المسجد فأذن، فقمت فخرجت إلى المسجد، فاذا صحنه ملئ ناس متبيضين، فلما صلوا أتوا إليَّ فقالوا لي: نحن الصيارفة أمرنا عبد الله بن أحمد بن طالب ألا نصرف من أحد حتى ننظر في «كتاب الصرف»، فقرأته لهم قراءة تبيين لما دل عليه من المعاني، ولو كانوا يفهمون لأنفسهم لطلبوا الكتاب خاصة، قال أحمد فأتى إليَّ رجلان منهم فسألاني عن مسألة فقلت لهما: «لا تحل، فإنه ربا» فقالا لي: «فان ابن الأشج [٢٠] قال لنا: أديروا بينكم ما شئتم من بيع حرام، ثم تعالوا إليَّ أجعله لكم حلالا» فقلت لهما:

«لا حول ولا قوة إلا بالله، حرام، حرام، قوما عني». وكان ابن الأشج هذا إذا أراد أن يجوز الربا بين اثنين من الناس يقول لاحدهما: خذ هرا فاجعل في عنقه خمسين دينارا، وبعه بمائة إلى أجل، فإذا أخذ الهر المشتري له، وأقام عنده أياما فامض إليه، وقل له: «عسى ذلك الهر ترده إلينا، فإن الفئران قد أكلونا». فيرده إليه، فكان هذا فعله مع الناس) (٢١).

يستطيع الدارس أن يستنتج من هذا النص:

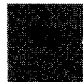
١ـ أنه كان لليهود دور بارز في عمليات القرض بالربا، وسنرى أن لهم بالقيروان سوقا خاصا بهم يعرف بسوق اليهود، كما توجد بها حوانيت الرهادنة.

٢ـ إن القاضي ابن طالب أجبر الصيارفة أن يدرسوا كتاب الصرف على أحد تلاميذ الإمام سحنون، وفقيه من فقهاء المدرسة المالكية قبل مباشرة نشاطهم المالي، لما انتشر في هذا الميدان ـ بالذات ـ من تلاعب وتحيل لإيجاد منفذ للتعامل بالربا.

٣ـ إن الصراع المعروف في القيروان بين مدرسة المدينة، ومدرسة العراق كان يستغل من طرف التجار بصفة خاصة لإضفاء صبغة إسلامية على معاملات تجارية متأثرة بالتقاليد التجارية القديمة، وبالعرف التجاري المعمول به خارج العالم الإسلامي، وقد كان لأهل الذمة من التجار دور في نقل كثير من فنيات هذا العرف التجاري.

وعرفت فنيات التجارة الإسلامية في القيروان نظام الشركة، والوكالة التجارية، وأُسست الشركات في ميدان التجارة المحلية، فقد كانت بين عبد الجبار بن خالد السرتي (١٩٤ ـ ٢٨١ هـ)، من أصحاب سحنون، وحمديس القطان «شركة في القطن يعملان في سوق الأحد فيها» (٢٢)، أما التجارة الكبرى فقد عرفت صيغة الشركة والوكالة، قال أبو العرب: «قد حدثني بكر بن حماد قال: سمعت أن أبا عبد الرحمن المقري قال: قدمت إفريقية سنة ست وخمسين ومائة وأنا وكيل لرجل من التجار» (٢٣)، وجاء في «رياض النفوس» أن امرأة من قريش من بني أمية قالت لإنسان كان يتجر بها: «ما منعك أن تكون مثل إسماعيل؟ » فقال: «أتريدين أن تجعلي فلانا تاجر فلانة مثل إسماعيل تاجر الله؟» (٢٤).

ويبدو أن الوكيل التجاري يكون أحيانا وكيلا لتاجر واحد، إذا كانت تجارته كبيرة، ويجهز قوافل خاصة به، كما كان يفعل ذلك اسماعيل بن عبيد مولى الأنصار المعروف بتاجر الله (٢٥)، وقد يتعهد بالوكالة لأكثر من تاجر.



وتفيد بعض النصوص بوجود صيغة أخرى تمكن أصحاب الصنائع من تصدير إنتاجهم ضمن القوافل التجارية عن طريق تجار مقابل جزء من الربح، أو عن طريق العبيد والأجراء. حدث سكن الصائغ قال: كنت أعمل السلاسل من نحاس، وأطليها بماء الذهب الذي يجعل في اللجم، وأبعث بها تباع في بلاد السودان، فوقع في قلبي منها شيء، فسألت البهلول بن راشد فقال: ما عندي فيها علم، ولكن اذهب إلى ابن فروخ الفارسي، وانظر الجواب، وأخبرني، «فذهبت إلى ابن فروخ فسألته فقال: «أهؤلاء الذين تبعث اليهم السلاسل معاهدون؟»، قلت: «نعم» فقال: ما أرى هذا، وهذا غش» [٢٦].

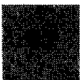
إن التجارة المحلية بالقيروان مرتبطة بالفلاحة، ولذا فقد عرفت صيغة المخاضرة، فقد تاجر سحنون نفسه في صابة زيتون فاشترى محصولا قبل إبان جمعه، ثم باعه في الموسم، وبعد النضج، فربح ٥٠ في المائة [٢٧].

ونريد أن نبرز ـ تتمة للحديث عن بعض صيغ العمل التجاري يومئذ ـ مسألتين:

المسألة الأولى: تتصل بالاحتكار في تجارة المواد الغذائية، وهي نقطة حساسة في تاريخ أسواق القيروان نظرا إلى سنوات القحط التي تصيب إفريقية، ومنطقة القيروان بالذات من فترة إلى أخرى، وما تسببت به من غلاء أسعار المواد الغذائية، وانتشار المجاعات «قال محمد يونس السدري: سألت أبا عياش (٢٠٧ ـ ٢٩٥ هـ) عن التجارة بالقمح وحكرته فأباح لي ذلك في وقت كثرته ورخصه، ومنعه في وقت غلائه إلا ما لا بد منه، وقال: بخلاف الزيت يريد إباحته في كل وقت واحتج بأن ابن المسيب كان محتكرا للزيت» [٢٨].

وقد لقيت هذه المسألة اهتماما كبيرا من طرف فقهاء القيروان في عصور مختلفة لما لها من خطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع القيرواني، «قال أبو بكر المالكي: قال أبو بكر بن اللباد يوما لبعض أصحابه أدركت رجالا بالقيروان أملياء افتقروا، ما دخلوا فتنا، ولا أغرمهم سلطان إلا أنهم اتجروا في الحنطة في أيام الشدائد.

(قلت) يريد أنهم اشتروا الطعام في الرخاء ليبيعوه في أيام الشدائد، وهذا مجرب حتى في زماننا، حتى أن الناس يقولون على طريق المبالغة ما احتكر أحد طعاما إلا مات فقيرا، وسببه أنه يتمنى غلاء الطعام الذي فيه



حياة الأنفس لأمة النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك منعه مطرف وابن الماجشون، وغيرهما، وأجازه مالك في المدونة، وعليه العمل» [٢٩]. وقد أسهب الفقهاء الكلام حول هذه المسألة، واختلفوا فيها اختلافا كبيرا.

أما المسألة الثانية، لها ارتباط بحركة النقل التجاري، فقد تعرضنا في فصل التجارة إلى الحديث عن شبكة المسالك التجارية المغربية، ورأينا أن القيروان تمثل نقطة الإنطلاق في ضبط المسالك وتحديد المسافات التي تحدث عنها الجغرافيون العرب، وبقيت منذ تأسيسها إلى سقوطها في منتصف القرن الخامس الهجري أهم مركز مغربي في حركة النقل التجاري، ولكن الأمر الجديد الذي اكتسب أهمية خلال القرن الثالث الهجري أي بعد فتح صقلية، وسيطرة الأسطول الأغلبي على المنطقة الغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط، هو النقل التجاري البحري بين إفريقية من جهة، والمشرق الإسلامي والأندلس، وصقلية من جهة أخرى، وقد كان لهذا العامل الجديد تأثير في النشاط التجاري القيرواني، واحتاج تطور النقل البحري إلى ضبط قضايا المعاملات فيه، فألف محمد بن عمر (توفي سنة ٢٩٧ هـ) كتابا في اكرية السفن [٣٠]، ويلوح أن أمراء بني الأغلب كانت لهم سفن يؤجرونها لعمليات النقل البحري التجاري [٣١].

ولا غرو أن تتطور حركة النقل التجاري البري والبحري معا، فقد كانت القيروان نقطة لقاء بين المغرب والمشرق، وبين التجارة المتوسطية وقوافل التجارة الصحراوية.

يقع التركيز عادة في الحديث عن تجارة القيروان على علاقاتها مع المشرق الإسلامي، وهي ـ من دون ريب ـ علاقات متينة وأساسية، ولكننا نريد لفت انتباه القارئ بصفة خاصة إلى علاقاتها مع بلاد السودان، وهي علاقات قديمة تعود إلى بداية القرن الثاني الهجري، فقد أرسل عبيد الله بن الحبحاب، بعد أن ولي إفريقية والمغرب سنة ١١٦ هـ، قائده حبيب بن أبي عبدة إلى المغرب الأقصى فغزا السوس الأقصى، وبلغ أرض السودان [٣٢].

إن المسألة التي تشغل بالنا في هذه العلاقات هي الجانب التجاري، فقد مر بنا النص الذي يتحدث عن الصائغ القيرواني الذي كان يصدر إنتاجه إلى بلاد السودان منذ النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة [٣٣]، ويستفتي في عملياته التجارية فقيه القيروان عبد الله بن فروخ (توفي سنة ١٧٦ هـ)، فقد

كانت أسواق القيروان نقطة لقاء مع بقية المراكز الأخرى للتجارة الصحراوية منذ القرن الثاني، فالتحول الجذري الذي عرفته التجارة المغربية في القرن الثالث قد سبقته - اذن - مرحلة تمهيدية بدأت في القرن الثاني، ومن يدري لعل هذه المرحلة كانت العامل الأساسي الكامن وراء تأسيس تلك المراكز التجارية على مسالك التجارة الصحراوية منذ منتصف القرن الثاني مثل سجلماسة؟ وقد تطورت العلاقات التجارية بين القيروان وبلاد السودان في القرن الثالث، وكانت مصدر ثروة لعدد من تجار المدينة [٣٤]، فقد استأذن أحدهم الإمام سحنون «أن يبني قنطرة يجوز عليها الناس إلى دار سحنون، فأبى سحنون لأن كسبه كان من بلاد السودان» [٣٥]، وقد رأينا كثيرا من علماء القيروان كانوا يتورعون من مال التجارة بصفة عامة، ولكن هل نستطيع أن نفهم من هذه الإشارة أن الأمر يتجاوز مجرد الورع من الأموال المتجمعة عن طريق التجارة بصفة عامة، ويتصل بالتجارة مع السودان بصفة أخص لما اشتهرت به من ربح فاحش، أو استغلال؟ جاء في ترجمة أبي الفضل أحمد بن علي من تلاميذ سحنون إنه ترك من ميراث أبيه أكثر من ألف دينار لم يرثها، فسئل عن ذلك فقال: «كان من تجارة العاج فكرهته لما جاء فيه عن أهل العلم» [٣٦]. ويلوح أن تجارة العاج هذه كانت مع بلاد السودان.

ويتساءل المرء هنا عن البضائع المتبادلة في أسواق القيروان؟

إنها تكاد تكون بضائع العصر نفسها المشار إليها في الفصل عن التجارة ضمن هذه الدراسة، وهنالك بضائع خاصة بالقيروان برزت نتيجة تطور الحرف فيها، وقد رافق التطور المعماري والعمراني.

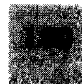
ونريد الوقوف قليلا عند بضاعة لها أهمية خاصة في علاقات القيروان التجارية مع المشرق الإسلامي، ونعني هنا الرقيق، وقد كان لهذه التجارة سوق خاص بها هو سوق البركة [٣٧]. إننا نعتقد أن تجارة الرقيق في القيروان مرت بمرحلتين:

- مرحلة بدأت مع مطلع عهد الفتح، وتأسيس المدينة واستمرت إلى حوالي منتصف القرن الثاني الهجري، كتب عبد الرحمن بن حبيب إلى أبي جعفر المنصور مخبرا: «إن إفريقية اليوم إسلامية كلها، وقد انقطع السبي منها» [٣٨]؛ فقد كان سبي البيزنطيين والبربر مصدر تجارة الرقيق - خلال هذه المرحلة - يروي المالكي متحدثا عن حملة عقبة في المغرب



الأقصى قائلا: «وأمعنت خيول المسلمين في البلاد والسواحل، وسبوا النساء، وغنموا الأموال، فبلغت الجارية الرومية بالمشرق منهن ألف دينار» [٣٩]، ويخبرنا ابن عذاري أن عقبة أصاب من سكان السوس الأقصى «نساء لم ير الناس في الدنيا مثلهن. قيل إن الجارية منهن كانت تبلغ بالمشرق ألف دينار، أو نحوها» [٤٠]. وبلغ عدد السبي من الروم والبربر في عهد موسى بن نصير رقما خياليا عجب منه حكام المشرق كل العجب، فقال الليث بن سعد: «لم يُسمع قط بمثل سبايا موسى بن نصير في الإسلام» [٤١]، وقد اشتهر في هذه المرحلة بتجارة الرقيق احد التابعين، وأحد أعضاء البعثة الدينية التربوية التي عهد إليها عمر بن عبد العزيز بتعليم أهل إفريقية شؤون الإسلام، ونعني هنا إسماعيل بن عبيد المعروف بتاجر الله، فقد أصبح صاحب سوق خاص به إلى جانب المسجد الذي أسسه بالقيروان، مسجد الزيتونة، وبالرغم مما اشتهر به من الزهد، ومن التصدق بثلث ماله في سبيل الله، فأصبح يعرف بتاجر الله فقد درت عليه تجارة الرقيق أرباحا طائلة، وأصبح يرسل قوافل تجارية خاصة به، (قال أبو العرب حدثني فرات، قال سمعت عبد الله بن أبي حسان يقول: كان إسماعيل بن عبيد المعروف بتاجر الله يوجه المولدات والأحمال إلى المشرق، وقال فوجه رفقة كلها له، فخرج يشيعهم إلى قصر الماء فسمع بكاء، فقال: «ما هذا؟» فقيل له: هؤلاء المولدات اللائي وجهت يبكين مع آبائهن وأمهاتهن وأخواتهن، فبكى إسماعيل وقال: «إن دنيا بلغت بي أن أفرق بين الأحبة، إنها لدنيا سوء أشهدكم أن كل من لها أب، أو أم، أو أخ، أو أخت في هذه الرفقة فهي حرة» قال عبدالله بن أبي حسان فأنزل من المحاسن سبعين مولدة) [٤٢]، وأحسب أن مصدر تجارة الرقيق المزدهرة هذه لا يزال رقيق السبي في نهاية القرن الأول الهجري.

ـ أما في المرحلة الثانية التي أعلم فيها عبد الرحمن بن حبيب الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور بانقطاع السبي من إفريقية، فقد أصبح السودان مصدرا ثريا يمد القيروان، وبقية المراكز التجارية المغربية بما تحتاج إليه من رقيق، وهي الفترة التي رأينا فيها صائغ القيروان يصدر بضاعته إلى بلاد السودان، ورأينا إبراهيم بن الأغلب يتخذ الحرس من العبيد السود، فقد كان ذلك في النصف الثاني من القرن الثاني.



وقد حاولنا أن نتعرف على الأسعار في ميدان تجارة الرقيق، فلاحظنا أنها تتباين كثيرا، وتخضع بالخصوص إلى مميزات خاصة في العبد، أو الجارية، وهي تختلف من عصر إلى آخر، نجد ثمن الخادم في عهد سحنون ٢٨ دينارا، وفي النصف الثاني من القرن الثالث نجد ثمن الجارية ٤٠ دينارا، ولكن ثمن الجارية «النظيفة الأديبة» يبلغ في الفترة نفسها ٨٠ دينارا، ويصل السعر إلى ١٠٠ دينار [٤٣]، ولعل مقارنة هذه الأسعار بأسعار أخرى يعطي صورة تقريبية عن قيمة هذه الأثمان، فلما اشتريت الجارية بأربعين دينارا اشتريت لصاحبها حجرة قرب جامعة عقبة بعشرين دينارا [٤٤]، ولما اشتريت الجارية «النظيفة الأديبة» بثمانين دينارا بيع غلام يرعى الغنم بعشرة دنانير [٤٥].

وسنرى أمثلة أخرى عن أسعار البضائع في القيروان في حديثنا عن الأسعار بصفة عامة.

الأسواق:

لم تكن لأسواق القيروان أهمية من حيث تعددها، وتنوع اختصاصها فحسب، بل كانت تؤثر في أسعار أسواق المدن الأخرى، وتتخذها نموذجا من حيث التنظيم، وتطبيق قواعد الحسبة، وقد كان الوالي يزيد بن حاتم (١٥٥ ـ ١٧١ هـ) هو الذي رتب أسواق القيروان، وجعل كل صناعة في مكانها [٤٦]، وهذا يؤكد ما لمحنا إليه أكثر من مرة حول التطور العمراني الكبير، وازدهار المدينة اقتصاديا منذ منتصف القرن الثاني.

وكانت هذه الأسواق تسمى باسم اختصاصها التجاري، ونسب البعض منها الى أسماء أشخاص، أو إلى فئة اجتماعية معينة مثل «سوق إسماعيل»، تاجر الله، وسوق ابن هشام، وسوق اليهود، وحوانيت الرهادنة، أما بقية الأسواق المنسوبة إلى البضاعة، أو المهنة، فهي:

السوق الكبير، ولعل المقصود هنا سماط القيروان الشهير، وسوق البزازين، وسوق السراجين، وسوق الضرب، وسوق الجزارين، وسوق الزجاجين، وسوق النخاسين، ولعله هو المسمى أيضا بموقف الدواب، وسوق القطانين، وسوق الدجاج، وسوق الغزل، وسوق الخرازين، وسوق الأحد، وحوانيت الفحامين، وحوانيت الرفائين، وحوانيت الكتانين، وحوانيت الصرافين [٤٧].



وأود هنا إبداء ثلاث ملاحظات:

أولا - إن أسواق القيروان قد اشتهرت في المشرق الإسلامي منذ القرن الثاني، وأمَّها عدد من تجاره [٤٨].

ثانيا - إن أسواق المدينة، وحوانيت تجارها، وأموالهم كانت تتعرض للنهب أثناء انتفاضات المدن، حدث هذا في القيروان، وفي المدن المحيطة بها مثل صبرة، فقد نهبت الأسواق، وأموال التجار إثر اغتيال أبي علي حسن بن خلدون البلوي سنة ٤٠٧ هـ [٤٩].

ثالثا - إن تجار هذه الأسواق قد أجبروا اكثر من مرة من طرف السلطة الحاكمة على نقل دكاكينهم إلى شوارع، أو مدن جديدة [٥٠].

وهنالك مسألتان مرتبطتان بأسواق القيروان:

أ - مسألة المكاييل والموازين، فقد أشارت كتب الطبقات إلى القفيز، والمثاقيل، وهي الأواقي والأرطال، وهي مكاييل وموازين قرطبة، فقال: «والقفيز بالقيروان وأعمالها ثماني ويبات، والويبة أربعة أثمان، والثمنة ستة أمداد بمد أوفى من مد النبي صلى الله عليه وسلم، ومقدار تلك الزيادة في القفيز كله اثنا عشر مدا فصار القفيز القروي مائتي مد وأربعة أمداد بمد النبي، وذلك بكيل قرطبة خمس اقفزة غير ستة أمداد، ورطل اللحم والتين وسائر المأكولات عندهم عشرة أرطال فلفلية، وقفيز الزيت عندهم ثلاثة أرطال فلفلية والقنطار عندهم كيل يسع خمسة اقفزة من زيت» [٥١]. وهنالك كسور لهذه المكاييل والموازين مثل نصف القفيز وربع القفيز، ونصف ربع القفيز، والقسط وهو لكيل الزيت، فيشترى قسط زيت، وهو مكيال يستعمل إلى جانب قفيز الزيت. تطوع محمد بن الأغلب (٢٢٦ هـ - ٢٤٢ هـ) لغذاء اسرة سنة كاملة بخمسين قفيز قمح، ولعلف برذون صاحبها بخمسين قفيز شعير، وبثلاثمائة قفيز زيت للأكل والإضاءة [٥٢].

ب - إن أحكام السوق المعروفة في المدن الإسلامية الأخرى هي نفسها التي اعتمدت في تنظيم أسواق القيروان، فهي تخضع لأصول الفقه الإسلامي، ويبدو أن التطور الاقتصادي الذي عرفه المغرب خلال القرن الثالث الهجري، واتساع نطاق نشاط الأسواق طرحا قضايا جديدة في ميدان أحكام السوق، فاهتم بها اهتماما خاصا أحد علماء إفريقية يحيى بن عمر (٢١٣ - ٢٨٩ هـ) [٥٣].

وقد كانت الحسبة ترجع بالنظر إلى ولاة القيروان إلى أن تولى سحنون قضاء إفريقية فأصبح ينظر في شؤون الأسواق «قال غير واحد: أول ما نظر سحنون في الأسواق، وإنما كان ينظر فيها الولاة دون القضاء، فنظر فيما يصلح من المعاش، وما يغش من السلع، وكان يجعل الأمناء على ذلك، ويؤدب على الغش، وينفي من الأسواق من يستحق ذلك، وهو أول من نظر في الحسبة من القضاة، وأمر الناس بتغيير المنكر» [٥٤]، وهذه الفقرة متناقضة مع رواية ذكرها المالكي بعد سطور قليلة، لما ذكر: «قال ابن أبي سليمان [٥٥] وغيره: إن المحتسبين لم يكونوا يعرفون بإفريقية، حتى كان سحنون جالسا على باب داره إذ مر به حاتم الجزري، ومعه سبي من سبي تونس، فقال سحنون لأصحابه: «قوموا فأتوا بهم»، فذهبوا حتى خلصوهم من حاتم وأتوا بهم» [٥٦]، فقد أشار النص الأول إلى أن الولاة كانوا يباشرون عمل الحسبة قبل سحنون، ولا شك أنهم كانوا يعهدون بهذا العمل إلى محتسبين يرجعون بالنظر إليهم، ومن الصعب أن نتصور أن المحتسبين لم يعرفوا بإفريقية قبل ولاية سحنون قضاء إفريقية سنة ٢٣٣ هـ.

وقد تجاوز عمل المحتسبين مراقبة الأسواق، والتلاعب بالأسعار، فشمل عملهم الريف، ومراقبة الطرقات، وتفتيش القوافل التجارية واستغلال العمال، ورجال الدولة لنفوذهم وسبي الأحرار، قال الأمير محمد بن الأغلب: «أرسلوا اليه (يعني إلى سحنون) يرسل الينا المحتسبة لنكتب لهم السجلات حتى يذهبوا إلى أقصى عملي ليأخذوا من يجدونه من الحرائر، فكان ذلك، ولم يرض سحنون حتى فض الكتب التي كتبت لهم وقرأها ورضيها» [٥٧].

قد يتساءل المرء هنا عن الأسعار بأسواق القيروان يومئذ؟

إن معلوماتنا عن أسعار البضائع بأسواق المدينة في القرنين الثالث والرابع قليلة، وهي أسعار ليست قارة تختلف من فترة إلى أخرى، وتتأثر - كما رأينا - بالوضع الفلاحي في إفريقية، وبالأحداث السياسية والعسكرية.

إن أهمية معرفة أسعار البضائع مرتبطة في حقيقة الأمر بمعرفة دخل فئة الأجراء، وأصحاب الحرف، ورجال النخبة، والعاملين في دواوين الدولة حتى نستطيع أن نتعرف إلى المستوى المعيشي الذي بلغته هذه الفئات الاجتماعية في القيروان أيام عصور ازدهارها الاقتصادي.

والقضية الصعبة التي تعترض الدارس لموضوع الأسعار أن المصادر التي بين أيدينا تذكر بعض الأسعار في سنوات القحط والمجاعة غالبا، ولذا فإنه من العسير الاعتماد عليها لمعرفة الأسعار في الظروف العادية، ولكننا نستطيع أن نكمل هذه المعلومات الناقصة بمقارنتها بالأسعار في أسواق المراكز التجارية المغربية في الفترة نفسها، وبأسعار بقية المدن الإسلامية أيضا.

وعلى الرغم من المعلومات القليلة عن الأسعار، ومن عدم معرفتنا لتطورها فإننا نذكر هنا ما استطعنا جمعه من أخبار نزرة مشتتة حولها، فبالإضافة إلى بعض المعلومات عن أسعار الرقيق المشار إليها نذكر قائمة الأسعار التالية:

ـ بلغ سعر القفيز من القمح في عهد زيادة الله بن الأغلب الدنانير الكثيرة، ويبدو من سياق الخبر أن هذا السعر كان في أيام الغلاء، ولكننا نجد سعر قفيز القمح بالكيل القرطبي يبلغ مثقال ذهب لما اشتد الغلاء سنة ٣١٧ هـ.

ـ أما الخبز فقد كان سعر الخبزة خروبة، وربع درهم، وهو السعر نفسه لأربع ثردات، أما خبز السلت فقد بلغ سعره درهما. «قال سليمان بن سالم وسمعت سحنونا يقول: اشتُرِي لي شيء بخروبة ونصف، فتغديت به أمس، وتعشيت منه البارحة، وتغديتُ منه اليوم قبل أن أخرج إليكم، وبقي لي ما أتعشى به»[٥٨]. إنه لم يذكر المادة الغذائية، ولكن يبدو أنها بسيطة: خبز وزيتون، أو جشيش، أو بسيسة، وهي أكلات شعبية بالقيروان عصرئذ، فكانت ثلاثة دراهم تكفي لصنع بسيسة من الشعير، والزيت والتين.

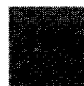
وقد كان أبو الحسن علي الدباغ (توفي سنة ٣٥٩ هـ) يخصص دينارين في الشهر لنفقته، وهو مبلغ يمثل الحد الأدنى دون شك، فقد كان أبو الحسن زاهدا في الدنيا، ونجد أن صنع غسانية (نوع من المأكولات الحلوة) لمجموعة من الناس تكلف دينارين في الفترة نفسها.

أما سعر اللحم فلنا إشارة أن البهلول بن راشد كان يشتري بدرهم كمية من اللحم لا نعرف وزنها قد تكون رطلا، وقد تكون دون ذلك.

ـ وبلغ سعر أوقية الملح درهما سنة ١٥٤ هـ بسبب المجاعة التي تعرضت لها القيروان أثناء محاصرتها من الخوارج.

وكان سعر الجمل عشرة دنانير، ولكن ثمن ثورين للحرث بلغ ٤١ دينارا إثر سنة ٣٩٥ هـ.

ـ وبلغ سعر القنطار من الحديد في بداية القرن الرابع الهجري بين ١٠ و١٤ دينارا.



ـ وكانت أسعار أدوات بسيطة للخياطة كما يلي:
ـ ثمن مقص: نصف درهم.
ـ إبرة: خروبة.
ـ حلقة خياطة: ربع خروبة.
ـ أما أسعار الألبسة فتختلف اختلافا كبيرا حسب النوع والجودة «قال القابسي: دخل جبلة يوما على سحنون عليه ثوب خلق، فلما قرب السماع، وخرج الناس، دفع سحنون إليه شقة ورداء، وقال له: اقطع من هذه الشقة قميصين والبس الرداء. فلما خرج من عنده ساومه فيها قوم من أصحابه فلم يزالوا به حتى اشتروا ذلك منه بأربعين درهما، فبلغ ذلك سحنون فقال: اشتروا منك ما عرفوا، وبعت ما لم تعرف» [٥٩]، ولكن كسوة تلميذ سحنون أبي عثمان سعيد بن الحداد (٢١٩ هـ ـ ٣٠٢ هـ) قومت بعشرين دينارا (وكان حسن اللباس، جميل الزي)، «ثم ورث من أخيه أربعمائة مثقال، فبنى داره بمائتين، واشترى كسوته بخمسين، وامسك مائة وخمسين» [٦٠]. وبلغ تجهيز فتاة للزواج ٤٠٠ دينار، واشتُري ثوب لامرأة بسبعة دنانير.

وبلغ سعر مائدتين من الزجاج للاستعمال المنزلي وقع توريدهما من بغداد ١٩٠ دينارا.

هذه بعض المعلومات المتفرقة عن أسعار بعض البضائع، إنها لا تقدم صورة دقيقة واضحة عنها، ولكنها تسمح بمزيد التعرف إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع القيرواني بوضعها ضمن العناصر الأساسية الأخرى المؤثرة في تلك الحياة [٦١].

العملة:

إن قضية العملة في القيروان تمت بصلة متينة إلى موضوع العملة المغربية أولا، والإسلامية ثانيا، ثم هي مرتبطة بصفة خاصة بتجارة الذهب مع بلاد السودان [٦٢]، ولذا فسنقتصر هنا على إبداء بعض الملاحظات الأساسية التي لها مساس بالعملة، وعلاقاتها بالحياة الاقتصادية القيروانية. كانت العملة المتداولة في افريقية قبل تأسيس إمارة الأغالبة هي العملة المنتشرة في المشرق الإسلامي، أي الدينار البيزنطي، والدرهم الساساني ثم العملة الإسلامية التي ضربها عبد الملك بن مروان سنة ٧٩ هـ/ ٦٩٨ ـ ٩٩ م [٦٣]، إننا نقرأ في ترجمة أبي سعيد المقبري

المتوفى بالقيروان سنة ١٠٠ هـ النص التالي: «وذكر عنه إنه استسلف (دينارا جرجيريا) من رجل على أن يعطيه (منقوشا) بمصر، فسأل ابن عمر عن ذلك فقال: (لولا الشرط الذي فيه لم يكن به بأس)» [٦٤]، وضرب في المغرب والأندلس في نهاية القرن الثاني الهجري نصف الدينار، وثلث الدينار، ثم أسست في القيروان دار للضرب، وأصبحت الدنانير والدراهم تضرب بها في العهد الأغلبي [٦٥].

وضرب الأغالبة في القرن الثالث ربع الدينار، ثم انتشر في العهد الفاطمي في بلاد المغرب، وصقلية، والأندلس، واشتهر في مصر بعد ذلك، وقد استمر ضرب العملة في إفريقية باسم الخلفاء الفاطميين ١٤٥ سنة، أي من سنة ٢٩٦ إلى سنة ٤٤١ هـ.

ومن المعروف أن كثيرا من زعماء حركات المعارضة السياسية والدينية للسلطة المركزية ضربوا السكة باسمهم، ومن أشهرهم منصور الطنبذي في العهد الأغلبي، وصاحب الحمار في العهد الفاطمي، وأحد الدعاة بكتامة في العصر الصنهاجي (سنة ٣٧٦ هـ).

وقد ذكرنا أن أمراء بني الأغلب قد حرصوا على قوة عملتهم وجودتها فحافظ الدينار الذهبي على وزنه ٤,٢٠ غ (أو ٤,٢٥ غ) [٦٦]، وهو يساوي في نهاية القرن الثالث الهجري عشرة دراهم [٦٧]، وفي الدرهم ١٦ خروبة، وضرب في العصر الأغلبي بإصلاح ربع الدرهم وثمن الدرهم، وهذه النقود الصغيرة هي التي حدث فيها الغش والزيف، فهنالك إشارة إلى الدرهم الجيد، والدرهم الستوق، أي الدرهم الزائف من النحاس، ولما انتشرت في إفريقية هذه القطع الصغيرة، وأضرت بالعملة الأغلبية قام الأمير إبراهيم بن أحمد الأغلبي بإصلاح نقدي سنة ٢٧٥ هـ أدى إلى انتفاضة سكان القيروان وحدوث هيجة بإفريقية حسب تعبير ابن عذاري تعرف بثورة الدراهم، «وذلك أن إبراهيم بن أحمد ضرب الدراهم الصحاح، وقطع ما كان يتعامل به من القطع، فأنكرت ذلك العامة، وغلقوا الحوانيت وتألفوا، وصاروا إلى رقادة، وصاحوا على إبراهيم، فحبسهم في الجامع، واتصل ذلك بأهل القيروان فخرجوا إلى الباب، وأظهروا المدافعة، فوجه إليه إبراهيم بن أحمد وزيره أبا عبد الله بن أبي إسحق، فرموه بالحجارة، وسبوه، فانصرف إلى السلطان إبراهيم بن أحمد فأعلمه بذلك، فركب إبراهيم إلى القيروان، ومعه حاجبه نصر بن الصمصامة في جماعة من الجند، فناصبه أهل القيروان القتال، فتقدم إبراهيم بن أحمد إلى المصلى، فنزل، وجلس، وكف



أصحابه عن قتالهم، فلما اطمأن به مجلسه، وهدأ الناس، خرج إليه الفقيه الزاهد أبو جعفر أحمد بن مغيث، فكان بينهما كلام كثير، ودخل أبو عبد الله بن أبي اسحق الوزير مدينة القيروان مع أحمد بن مغيث، فشق سماطها، وسكن أهلها، فرجع إبراهيم بن أحمد إلى رقادة، وأطلق المحبوسين بالجامع، وانقطعت النقود والقطع من إفريقية إلى اليوم، وضرب إبراهيم بن أحمد دنانير ودراهم سماها العاشرية في كل دينار عشرة دراهم» (٦٨).

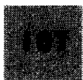
وقد رأينا تطور مهنة الصيارفة في القيروان، ووجود سوق خاص بهم لتبديل العملة، وصرف الدينار إلى دراهم، ولكن يبدو أن مهنة الصيرفي كانت تتجاوز عمليات صرفية بحتة، بل يقوم بمهمة بنكية في الوقت نفسه، فيمكن للخواص أن يودعوا لدى الصيارفة أموالهم، كما كانت تودع عند الأمناء والتجار، فقد كتب محمد بن سحنون رقعة لرجل أراد اعانته إلى صيرفي بعشرين دينارا، وقال: اشتر بها لأهلك ما يحتاجون (٦٩)، فهذا النص يدل على أن الأموال الخاصة كانت تودع لدى الصيارفة، ولا غرابة في ذلك فقد كانت تودع أيضا لدى التجار، فقد أودع الإمام سحنون مالا عند صديقه العطار، وكلما احتاج إلى مبلغ أرسل اليه برقعة، ثم حاسبه العطار بالرقاع عندما نفد المبلغ.

الحرف والمهن:

إن التطور العمراني الكبير الذي عرفته القيروان خلال القرنين الثالث والرابع قد خلق حاجات استهلاكية جديدة، وادى إلى تطور الحرف، وتنوع المهن، وأصبحت الحرف ميدانا أساسيا للشغل بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية الشعبية، وينظر إلى تعلمها نظرة إيجابية، روى أبو محمد عبد الله بن التبان قائلا: «قال لي أبي ذات يوم يا بني ما يكون منك لا تعرف صنعة واشتغلت بالعلم، ولا شيء عندك...» (٧٠). ونلاحظ في هذا الصدد:

١ ـ إن هذه الصناعات تتصل أساسا بحركة البناء نظرا إلى التطور العمراني الكبير الذي عرفته المدينة، وصناعة الزربية والنسيج، وهنالك نصوص تدل على اشتغال النساء في المنازل بصناعة النسيج، فقد كانت لهن مناسج في البيوت (٧١).

٢ ـ إن بعض الصناعات كانت تشرف عليها السلطة الحاكمة مباشرة مثل ضرب العملة، وصناعة الأسلحة، والمنسوجات الأميرية، أي معمل الطراز.



٣ـ إن ازدهار الحرف بالقيروان كان متصلا بالتطور العمراني للمدينة من جهة، وبعلاقاتها التجارية المتنوعة من جهة أخرى.

٤ـ إن صاحب المحل كان يسمى «المعلم» وكان الأجراء يتقاضون أجورهم باليوم، أو حسب القطعة [٧٢].

ويمكن تصنيف الحرف والمهن بالقيروان في الجدول الآتي:

ـ صناعة الطوب للبناء، وهو من الطين والتبن، ثم صناعة الآجر والخزف، وما يتصل بالمنشآت المعمارية الفخمة، أو بمنازل الفئات الثرية.

ـ صناعة الزربية، وأنواع الغزل والنسيج.

ـ صناعة الجلد.

ـ صناعة الخشب.

ـ صناعة البلور.

ووقعت الإشارة إلى أصحاب المهن التالية:

البناء، والرفاء، والصباغ، والحائك، والخياط، والزجاج، والطحان، والخباز، والإسفنجي، والصيرفي، والخزاز، والقصار، والغرابلي، والسقاء، والخراز، والدلال، والنساخ، وغيرها من المهن التي تنسب إليها كثير من الأسواق والحوانيت، وأهل «المجانة»، وهم العازفون والمغنون [٧٣].

نظام الجباية:

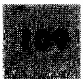
كان نظام الجباية في إفريقية في أغلب العصور شديد الوطأة على السكان، وقد ساهم أكثر من مرة في اندلاع الانتفاضات داخل المدن، وفي الريف، يخبرنا البكري إن سكان قرية ريفية بضواحي القيروان: قلشانة قد بنوا أبواب دورهم قصيرة خوفا من الجباة [٧٤]، وتوضح إشارته هذه أن الجباة كانوا يدخلون في حالات التعسف بدوابهم مباشرة إلى أفنية البيوت وسط الدور لابتزاز ما يجدونه من حلي، وأموال، ومواد غذائية.

إن أول إجراء جبائي ثقل على السكان في العصر الأغلبي ذلك الذي اتخذه الأمير الأغلبي الثاني: عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب (١٩٦ ـ ٢٠١ هـ)، قال ابن عذاري: «وكان من أجمل الناس وجها، وأقبحهم فعلا، وأعظمهم ظلما، أحدث بإفريقية وجوها من الظلم شنيعة، منها أنه قطع العشر حبا، وجعله ثمانية دنانير للقفيز أصاب أو لم يصب، وغير ذلك من الظلم والمغارم والمظالم، فاشتد على الناس ذلك» [٧٥].

يفهم من نص ابن عذاري أن العشر أصبح يدفع عينا على كمية البذر بصرف النظر عن حالة الموسم الفلاحي، ويبدو أن توظيف الأداء على كمية البذور من الحبوب عملية معقدة، ولعل رواية المالكي أقرب إلى الواقع، فقد ذكر في ترجمة الزاهد حفص بن عمر الجزري أن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب كان «من أجمل الناس، وكان قد جعل على كل زوج تحرث ثمانية دنانير، فضاق الأمر بالناس، فقدم حفص مع رجال صالحين من أهل الجزيرة فدخلوا على أبي العباس، فقال له حفص: «أيها الأمير، اتق الله الذي إليه مصيرك، وارحم شبابك هذا، واحذر على وجهك الجميل النار، وخفف عن الناس، وأسقط عنهم ما وضعت على الأزواج من هذه الدنانير»، فقال له «لست أفعل ولا أحطهم شيئا»، فخرجوا من عنده يريدون القيروان» [٧٦].

إن زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب يعترف بوضوح بأن جمع الخراج من بلاد الجريد تم عن طريق الغصب، فقد كان جالسا، وعنده يحيى بن سلام، وأسد بن الفرات، (فأتى زيادة الله بجراب فيه مال من قسطيلية، ففرغ بين يديه فاذا فيه خلاخيل، وأسورة، وحلي من حلي النساء، ودنانير عينا، فقال زيادة الله للقوم الذين حضروا: «والله ما أعطى هذا أهله وهم طائعون» ثم لما كان بعد ساعة أراد القوم القيام فقال ليحيى بن سلام: «هاك» فحفن له في طرف ردائه، وقال لاسد بن الفرات: «هاك» فحفن له في ردائه، واعطى القوم، فأخذوا كلهم، ثم قال لزكرياء بن الحكم «هاك» فقال له زكرياء: «أنت تخبرنا إنه إنما أعطوه غير طائعين فكيف نأخذه»، ولم يأخذ منه شيئا) [٧٧].

وقد استمرت هذه السياسة الجبائية الثقيلة طوال العصر الأغلبي، وكانت من نقاط الضعف التي استغلها ابو عبد الله الشيعي ضد حكام رقادة فأدخل اصلاحا جبائيا في المناطق التي احتلها جيشه، فخفف من شدة الضرائب، وحاول إبراهيم بن أحمد الأغلبي، وابنه بعده أبو العباس كسب سكان إفريقية في مواجهة الدعوة الشيعية فاتبعا سياسة جبائية جديدة، فقد أظهر إبراهيم بن أحمد سنة ٢٨٩ هـ «التوبة لما استقام أمر أبي عبد الله الداعي بكتامة، فأراد إبراهيم بن أحمد أن يرضي العامة، ويستميل قلوب الخاصة بفعله، فرد المظالم، وأسقط القبالات، وأخذ العشر طعاما، وترك لأهل الضياع خراج سنة، وسماها سنة العدل...» [٧٨].



إن الثروة الذهبية الكبرى التي حاول عن طريقها زيادة الله الثالث إنقاذ إمارته، والأموال الطائلة التي حملها معه إلى المشرق تقيم الدليل على أن الجباة سعوا جاهدين لجمع أكبر مبلغ ممكن من الأموال لخزائن الإمارة بصرف النظر عن الطرق المتبعة، وعن النظم المالية في الإسلام.

وقد اشتد نظام الجباية في العهد الفاطمي بعد أن وضع الخليفة الفاطمي الأول عبيد الله المهدي الأسس المالية للنظام الجديد، فقد أصبحت جميع الوسائل شرعية لجمع الأموال في سبيل تحقيق الهدف الفاطمي الأكبر: إخضاع العالم الإسلامي لراية الخلافة الفاطمية [٧٩].

ب ـ الحياة الاجتماعية

مظاهر الثراء:

نلاحظ، بادئ ذي بدء، أن مظاهر الحياة الاجتماعية الثرية المترفة في القيروان تكاد تنحصر في أوساط الفئات الاجتماعية المسيطرة سياسيا واقتصاديا في المدينة الإسلامية في العصر الوسيط: الفئة الحاكمة، وفئة التجار، ونجد أحيانا ثروات مصدرها الملكية العقارية الشاسعة، فقد روي عن القاضي عبد الله بن طالب (توفي سنة ٢٧٥ هـ) أنه لما ولي القضاء كان عنده ثمانون ألف دينار [٨٠]، فقد كان يملك آلاف الزياتين في الساحل.

إننا نلمس مظاهر الثروة في إفريقية منذ عهد الفتح، فقد عجب العرب الفاتحون من الثروة الذهبية التي غنموها في إفريقية، وقد وجدوا فعلا كميات ضخمة من الذهب على الرغم من الأزمة العمرانية والاقتصادية التي عرفتها إفريقية في العصر البيزنطي، كما لمحنا إلى ذلك فيما سبق.

تشير المصادر في الحديث عن غزوة العبادلة سنة ٢٧ هـ أن عبد الله بن سعد صالح البيزنطيين في سبيطلة على خرج بلغ ألفي ألف دينار، وخمسمائة ألف دينار، وفي رواية أخرى صالح أهل المدائن والحصون على مائة ألف رطل ذهبا، وفي رواية ثالثة أن رؤساء أهل إفريقية اجتمعوا بعد الهزيمة، وسقوط سبيطلة، وطلبوا أن يقبض منهم ثلاثمائة قنطار من الذهب جزية [٨١].

إن هذه الثروة الذهبية لم تبق في إفريقية في عهد الفتح، بل تشتتت، ولكنا نجد كميات ذات بال من الأموال تصل إلى المشرق غنيمة من حملات الفتح في النصف الثاني من القرن الأول، «ثم رحل حسان بمن معه من السبي



والغنائم والأموال إلى عبد الملك بن مروان، وكان معه خمسة وثلاثون ألف رأس من سبي البربر، وكان معه من الذهب ثمانون ألف دينار قد جعلها حياطة عليها في قرب الماء» [٨٢]، وكانت الأموال التي عاد بها موسى بن نصير محل عجب كبير في المشرق، وبعد هذه الفترة، وانتهاء مرحلة الفتح أصبحنا لا نلاحظ مظاهر خاصة للثروة في إفريقية إلى بداية العصور الجديدة التي أصبحت فيها التجارة بالخصوص مصدر مظاهر الثراء في المدن المغربية، أي ابتداء من القرن الثالث الهجري.

تلوح مظاهر الثراء في القيروان في القرنين الثالث والرابع أولا، وبالذات في حياة الأسرة الحاكمة، ورجال الدولة، ثم تظهر لنا أيضا في حياة الفئات الاجتماعية الثرية، وفي طليعتها فئة التجار، ويظهر ذلك في بناء المنازل الرفيعة، وفي التفنن في اللباس، فقد كان قاضي القيروان ابن غانم: «يجيد اللباس، لقد مات فأصابوا له كسى قُوِّمت بألف دينار» [٨٣]، وفي التصدق على الفقراء أيضا، فقد رأينا تاجر الله يتصدق بثلث ماله، وروي عن محمد بن عمر «إنه ولي القضاء، ومعه ثمانون ألف دينار، فلم يقبل حتى تصدق بجميعها أيام قضائه» [٨٤]، وكان أحمد بن علي بن حميد التميمي المتوفى سنة ٢٥١ هـ (كان أبوه وزير ابن الأغلب) يطعم المائتين من الناس في الفضول والعشرات، وكان مشهورا بكثرة الأثاث الذي تركه بعد موته [٨٥]، ونميل إلى الاعتقاد أن الأثرياء من التجار كانوا ينتسبون خصوصا إلى الفئة التي كانت تعمل في ميدان التجارة الكبرى.

الفئات الاجتماعية

فئة التجار:

إنه من الطبيعي أن تتبوأ هذه الفئة مكانة بارزة في مجتمع تجاري مثل مجتمع المدن الإسلامية في العصر الوسيط، ويأتي تصنيفها بعد الفئة الحاكمة، ومصالحها مرتبطة بها، على الرغم مما يحدث من توتر بينهما نتيجة سياسة جبائية ثقيلة، أو نتيجة لجوء بعض الحكام إلى سياسة التغريم لمصادرة أموال التجار، وقد أصبح ذلك سنة متبعة في العصر الفاطمي بصفة خاصة.

وقد تطورت فئة التجار في القيروان بسرعة، وأصبحت تمثل فئة بارزة إثر تأسيس المدينة بمدة قصيرة، فلما استولى كسيلة الأوروبي على القيروان سنة ٦٤ هـ فرَّ منها سكانها، «وبقي بها أصحاب العيال، وكل مثقل من التجار،



وأهل الذمة» [٨٦]، وأصبح يؤم القيروان تجار من المشرق، والأندلس، وبقية المدن المغربية للإقامة بها، واحتراف العمل التجاري، فقد ذكر أبو العرب في ترجمة أبي محمد عبد العزيز بن يحيى المدني الهاشمي ابن خالة الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور إنه قدم إلى القيروان سنة ٢٢٥ هـ، ومعه مسك يبيعه [٨٧]، وأصبح لتجار الأندلس دور بارز في الحياة التجارية بالمدينة، وساهمت المرأة القيروانية في التجارة الكبرى، فقد رأينا امرأة قرشية من بني أمية تحاول منافسة تاجر الله في عملياته التجارية الكبرى.

وهكذا أصبحت هذه الفئة محظوظة اجتماعيا بحكم نفوذها الاقتصادي، وتجمع الثروة بأيديها، قال إسماعيل بن عبيد المعروف بتاجر الله للبهلول ابن راشد: «يا أبا عمرو إن عندي ابنة تنافس فيها أهل الدنيا، وأبناء أهل الآخرة، وقد أردت أن أزوجها رجلا يعينها على الآخرة، وتعينه على الدنيا» [٨٨]. إنه موقف نادر في أوساط هذه الفئة ـ من دون ريب ـ ونعني هذه النظرة الإيجابية إلى الفقراء من أهل الآخرة، فقد اشتهر اسماعيل بن عبيد بزهده وورعه بين تجار عصره.

وقد وقفنا أثناء دراستنا للنصوص المتعلقة بحياة هذه الفئة في القيروان على ظاهرة اشتغال عدد كبير من علماء القيروان في ميدان التجارة المحلية، فقد كان لعبد الله بن فروخ حانوت [٨٩]، ونقرأ في ترجمة الزاهد أبي عبد الرحيم المستجاب إنه كان أول أمره تاجرا في سوق البزازين في القيروان [٩٠]، ومنهم العالم عون بن يوسف الخزاعي (توفي بالقيروان سنة ٢٣٩ هـ) «كان يبيع الكتان في حانوته» [٩١]، وإسماعيل بن نافع من تلاميذ علي بن زياد، فقد كان بزازا، ومنهم هاشم بن مسرور التميمي (توفي سنة ٣٠٧ هـ)، فقد كان عنده ألف دينار فتصدق بها حتى لم يبق منها إلا خمسة دنانير، ثم اتجر بها إلى أن عادت ألفا [٩٢].

ونقدم للقارئ في نهاية هذه الفقرة عن فئة التجار نصا ثمينا يصور قوة هذه الفئة الاجتماعية وطريقة عملها، ونظرتها إلى العمل التجاري، ويعكس في الوقت نفسه نظرة بعض العلماء والزهاد إلى التجار، ورد النص في ترجمة أبي عثمان سعيد بن الحداد (٢١٩ ـ ٣٠٢ هـ)، قال: «قدمت من طرابلس فكنت في رفقة فيها سبعون حملا برا من صداف البصرة، وجميع ما في الرفقة من الجمال والأحمال والأعوان لرجل واحد، هو فيها معنا راكب على حمار محزم الوسط بمنطقه، وكان يستظل بظل محملي ـ يقال له أبو عوانة ـ فقال لي يوما: يا أبا عثمان ما يقول أصحابكم، أصحاب الحديث في القناعة؟ يقولون القناعة

غنى، لأنه إن قنع بما في يديه استغنى عما في يدي غيره، لكن أصحابنا السدادين يقولون القناعة فقر، لأن من تقنع لا يطلب، ومن لا يطلب لا يكسب، ومن لم يكسب فهو فقير، فسكت عنه، ولم أكلمه، فدخل القيروان وباع واشترى أحمالا ثلاثين وكملها مائة، ثم توجه فلم أسمع له خبرا، لما ذكرت خبره لبعض من يتوجه إلى تلك الناحية قال لي: «يقال إنه نزل في بعض الرمال فأسفت عليهم الريح فدفنتهم أجمعين، فوقع في نفسي أنه عوقب بما قال في القناعة» [٩٣].

فئة الجند:

قد أصبحت تعد فئة خاصة على الرغم من ارتباطها بالسلطة، وقامت بدور رئيسي ـ في بعض الأحيان ـ في الحياة السياسية، وامتد نفوذها إلى الحياة العامة، جاء في بعض الروايات إن ولاية عبد الله بن غانم قضاء إفريقية لم تصدر عن أمير المؤمنين، «وإنما كانت من المسودة ـ يعنون الجند ـ وروح بن حاتم...» [٩٤]، وكان جند إفريقية يأخذون عطاءهم من بيت المال في القيروان، ووقع جدل فقهي بين البهلول بن راشد وعلي بن زياد حول هذا الموضوع: هل يحق للجند أخذ العطاء من بيت المال [٩٥]. ويمنح هذا العطاء للجند في وقت معين، وبصفة منتظمة، فقد «كان ابن فروخ إذا أخذ الجند أعطياتهم أغلق حانوته تلك الأيام حتى يذهب ما في أيديهم، فاذا ذهب ما في أيديهم فتح حانوته» [٩٦].

ونجد إلى جانب فئة الجند الموالي والصنائع، سأل يزيد بن المهلَّب صديقه موسى بن نصير بعد عودة موسى إلى دمشق ومحنته فيها، فقال له: «يا أبا عبد الرحمن، في كم كنت تعتد، أنت وأهل بيتك من الموالي والخدام؟ أتكونون في ألف؟ فقال: (نعم وألف ألف إلى منقطع النفس) قال: (فلم ألقيت بنفسك إلى التهلكة؟ أفلا اقمت في قرار عزك، وموضع سلطانك؟)...» [٩٧].

فئة العلماء:

إن دور هذه الفئة لم يقتصر على الحياة الدينية والتربوية فحسب، بل شمل الحياة السياسية والاجتماعية، نظرا إلى تأثيرهم الكبير في أوساط العامة، وإلى مساهمتهم الفعلية في الفتوحات، وفي الدفاع عن حدود البلاد الإسلامية، فقد رابط عدد كبير من علماء القيروان وزهادها في رباطات إفريقية، وقادوا المعارك ضد غزوات الأسطول البيزنطي، فقد قاد محمد بن



سحنون معركة ضد الغزاة الروم قرب الساحلين [٩٨]، وتعرض عدد كبير منهم في العصرين الأغلبي والفاطمي إلى تعسف الحكم الجائر واضطهاده، لأنهم أبدوا معارضتهم في مسائل تتصل بالدين، وبالحياة العامة، وما موقف سحنون من أمراء بني الأغلب، بعد أن تولى قضاء إفريقية، إلا مثال رائع عن موقف فئة من النخبة القيروانية يومئذ تجاه السلطة الحاكمة.

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن النشاط الديني والتربوي لهذه الفئة في القرنين الثاني والثالث بالخصوص لم يتخذ صبغة المهنة، كما أصبح الشأن بعد ذلك في المجتمع الإسلامي، بل نجد أفرادها يباشرون أعمالا مختلفة، فرأينا منهم التجار، وهنالك الفلاحون الذين يخدمون الأرض بأنفسهم، وهنالك أيضا كبار الملاكين الذين يستغلون أراضيهم عن طريق تشغيل العبيد، فليس من النادر أن نجد الشيوخ والطلبة يغادرون المدينة إلى ضيعاتهم في مواسم الحرث والحصاد [٩٩].

فئة أهل الذمة:

مرت بنا أكثر من إشارة إلى وجود هذه الفئة في القيروان، ورأينا القرار الشديد الذي اتخذه ضد أهل الذمة في القيروان القاضي عبد الله بن طالب، وفسرناه بدورهم في انتشار الربا، والتلاعب بالأسعار في أسواق القيروان، ورأينا وجود سوق لليهود بها، ودكاكين للرهادنة [١٠٠] وكان النصارى يتاجرون في الزيت في المدن الساحلية بإفريقية.

ومن الصعب أن نتعرف إلى منحدرهم، فهل نزحوا إلى القيروان من سكان المدن البيزنطية الذين لم يغادروا البلاد في عصر الفتح، أم قدموا إليها من المشرق، ومن مدن تجارية أخرى لما اشتهرت المدينة، وأصبحت مركزا تجاريا مشهورا؟

أما الأمر الثابت فهو أهمية هذه الفئة في الحياة القيروانية، وكانت فئة منظمة مهنيا ودينيا، فقد كان للنصارى رهبان يشرفون على كنيستهم، وهنالك إشارة إلى أن الإمام سحنون أرسل مرة في طلب رؤساء كنيسة النصارى، فأتي إليه باثنين منهم [١٠١]، وكانوا يحملون علامة خاصة مثل صبغ طرف العمامة، كما أمر أبو عمران موسى الفاسي أن يصبغ طرف عمامة ابن عطاء اليهودي طبيب المعز بن باديس الخاص [١٠٢]، وكان سحنون يدفع من جزية أهل الذمة أجور أعوانه، وكتابه، وقضاته فقط [١٠٣].

وقد استقرت هذه الفئة في القيروان في فترة مبكرة، فقد رأيناها تبقى في القيروان لما زحف عليها كسيلة الأوروبي سنة ٦٤ هـ.

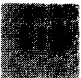
فئة الرقيق:

تعرضنا إلى الجانب التجاري في حياة هذه الفئة، ورأينا كيف أصبحت ابتداء من العصر الأغلبي دعامة أساسية من دعائم النظم الحاكمة، فقد كانت تؤلف الحرس الخاص، ولكن دورها الخطير يبرز في الحياة الاقتصادية، فهي القوة المنتجة الأولى في شتى ضروب النشاط الاقتصادي داخل المدينة: في أشغال البناء، وفي الحرف، وفي دكاكين التجارة، وفي ما تحتاج إليه القوافل التجارية من أعمال وحراسة، وفي الأعمال المنزلية، وتعتمد عليها المدينة في العمل الزراعي بالمناطق الريفية القريبة التي تمد المدينة بما تحتاج إليه من مواد غذائية.

وقد تنوع اختصاص هذه القوة العاملة فشمل عمل الجواري في المنزل: الرضاعة، وتربية الأطفال، وشؤون الطحن، والطبخ، وجلب الماء إلى جانب فئة منهن يخصصن عادة للمتعة، إننا نقرأ في ترجمة أبي عبد الله بن مسروق (كان أبوه خليفة موسى بن نصير) النص التالي: «فكان محمد بن مسروق يفتض كل يوم عذراء» [١٠٤]، ونجد محمد بن سحنون، وهو ينتسب إلى فئة النخبة، ولم يكن من الأغنياء يملك ٩ سرايا، «كانت له تسعة أسرَّة لكل سرير سرية»، هذا ما عدا جواري الخدمة، وقد أهدى ٣٠ جارية لأحد العراقيين إثر توبته، وطلب العفو منه بعد أن كان يشتمه.

ويستعمل الخصيان في الغناء في قصور الأمراء، وبيوت الأثرياء من سكان المدينة.

أما العمل في الضيعات الزراعية فقد كان يقوم أولا، وبالذات، على هذه الفئة، فهنالك أكثر من نص يتحدث عن أصحاب ملكيات عقارية يسكنون المدينة، ويشتغل رقيقهم في ضيعاتهم بضواحي القيروان، أو بمناطق بعيدة عنها مثل قرى الساحل، وقد عرفت القيروان من يملك قرى ريفية كاملة بعبيدها، فقد كان ابو عبد الله محمد بن مسروق (من اهل القيروان في القرن الثاني للهجرة) بعد زهده «يمر بالقرية من قرى أبيه، فيخرج إليه أهلها، ومن فيها فيقولون: «نحن عبيدك، وكل ما لنا في هذه القرية فهو لك» فيقول: «إن كنتم صادقين فأنتم أحرار، ومالكم لكم» [١٠٥].



فئة الفقراء:

هي الفئة التي تتألف منها طبقة العامة، أو طبقة السواد، حسب تعبير المصادر القديمة، وهي التي تكون ـ من دون ريب ـ الجزء الأكبر من عدد السكان، ونجد من عناصرها العبيد، والأجراء، وعددا كبيرا من النازحين من الريف، وخصوصا في سنوات الجفاف، وهي سنوات متكررة في منطقة القيروان، فقد جاء أبو خالد عبد الخالق من سكان القرن بضواحي القيروان إلى زوجته المريضة بلحم بقر وغنم مع خبز نقي، ولكنه لم يكد يصل المنزل، ويدفع به إلى أسرته، ويتجه إلى المسجد حتى شاهد رجلا «من أهل البادية واثر البؤس عليه، ومعه أطفال، وهو يقضم الشعير كما تقضم الدواب» فدفع بالطعام إلى الشيخ البدوي [١٠٦]. وروي عن أبي رباح بن يزيد اللخمي (وقد كان من علماء القيروان وزهادها) «إنه كان إذا دخل الشتاء أخذ في البكاء رحمة» [١٠٧]، وليس نادرا أن يصل الفقر بأفراد من هذه الفئة إلى أكل الميتة [١٠٨]، وتزيد سنوات القحط، وانتشار الأوبئة في بؤس هذه الفئة.

ونلاحظ هنا:

١ـ أن المجتمع الإسلامي كان شديد التضامن، وكانت كثرة الصدقات، وتوزيع المواد الغذائية في المناسبات والمواسم، يخففان نسبيا من مظاهر الفاقة، ولكن سنوات الخصب، وانخفاض أسعار المواد الغذائية هي التي تحدث انتعاشا فعليا في صفوف هؤلاء المعذبين في الأرض.

٢ـ نجد ضمن فئة الفقراء عددا من أفراد النخبة المثقفة، فعلى الرغم من أن الإمام سحنون يعد فلاحا، فقد كانت له ضيعة بها أشجار، وأزواج بقر للحرث وخدم فقد كان ينظر إليه بأنه «رجل قليل ذات اليد، وإنما لزومه البادية أكثر أيامه» للاعتناء بفلاحته، فقد كان شغله الشاغل ألا يحتاج إلى ذوي السلطان في معيشتها [١٠٩]، وكان أبو عثمان سعيد بن عباد السرتي (توفي سنة ٢٥١ هـ) يعمل في «المرمة» بالأجرة كل يوم سبت [١١٠] وقد رهن حماس بن مروان بن سماك الفاس في خبز وزيت في الليلة التي ولي فيها قضاء القيروان [١١١].

٣ـ تزعمت هذه الفئة الانتفاضات السياسية والدينية والاجتماعية التي عرفتها القيروان في القرنين الثالث والرابع.

3 تاهرت
عاصمة الإمارة الرستمية

(١٦١ ـ ٢٩٦ هـ / ٧٧٧ ـ ٧٨ ـ ٩٠٩ م)

قد أصبح من المعروف أن لتاريخ المدن الإسلامية أهمية كبرى في إلقاء أضواء جديدة على كثير من الجوانب التي لا تزال غامضة في تاريخ الحضارة العربية ـ الإسلامية؛ فتاريخ المدن مرتبط ارتباطا وثيقا بمعرفة الخطط بدقة، وبالمسالك التجارية البرية والبحرية منها، وبعلاقات التبادل بين المدينة والريف، ومرتبطة بالخصوص بالعلاقات المعقدة، المتشعبة بينهما في مجتمع قبلي تطغى عليه هياكل المجتمع الريفي مثل المجتمع المغربي في العصر الوسيط، وبتطور الحركة العمرانية، وما يتصل بها من فن معماري، وصناعات يدوية، وبمدى تقدم الحركة الفكرية. ويكاد ينحصر فيه إمكان التعرف في جلاء على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز صورة بينة عن حياة المجتمع الإسلامي بمختلف فئاته الاجتماعية وتناقضاته، ومعالمه المميزة [١].

«والله ما رانت شرافة من القصرين إلا عليهما ثوب أحمر وأصفر على الجدار كالبدور»

ابن الصغير

إن المجتمع الإسلامي هو مجتمع مدن بالدرجة الأولى، فقد عرف العالم الإسلامي بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين تطورا عمرانيا كبيرا تميز بإنشاء المدن، وقد أصبح بعضها يمثل أكبر مدن العالم عهدئذ (٢).

فلا غرو - إذن - أن تزدهر في هذه الفترة الجغرافيا الإنسانية في العالم الإسلامي، فقد اهتم الجغرافيون العرب بالمدن وحياتها، وبالمسالك الرابطة بينها، وتطورت طريقتهم مع تطور الحركة العمرانية (٣)، وقد كانت نصوص الجغرافيين العرب، والرحلات، والخطط القديمة نقاطا أساسية لبعض الدراسات العلمية الحديثة التي حظيت بها بعض المدن الإسلامية، وقد جاءت نتائجها الجديدة مؤكدة أهمية ما لمحنا إليه قبل حين من أهمية تاريخ المدن في مزيد التعرف بعمق على تاريخ الحضارة العربية الإسلامية (٤).

ونلاحظ في هذا السياق أن ظاهرة إنشاء مدن جديدة، وازدهارها في الفترة المذكورة لم تقتصر على المشرق الإسلامي، فقد عرف المغرب في العصر الإسلامي تطورا ديموغرافيا وعمرانيا كبيرا ارتبط بازدهار اقتصادي جديد، فقد أدى ازدهار المدن إلى بروز صناعات يدوية جديدة، وإلى حركة تجارية نشطة، كما رأينا ذلك في القيروان، وسنلمس الظاهرة نفسها من خلال مثال مدينة تاهرت، ولكننا نبادر فنشير هنا إلى أن هذا الازدهار الحرفي اليدوي والتجاري لا ينسينا أن المغرب الإسلامي بقي آنذاك بلدا فلاحيا أولا وبالذات (٥).

وفي هذا النطاق، سنحاول في هذا الفصل أن نجلي بعض الجوانب في حياة مدينة تاهرت: عاصمة بني رستم، ونلاحظ بادئ ذي بدء ما يلي:

أولا - إن تاريخ كثير من المدن الإسلامية مثل تاهرت، سجلماسة، قلعة بني حماد وغيرها (٦) متصل اتصالا متينا بتاريخ الدولة المؤسسة، ولعله من البديهي هنا القول: إننا لا نهدف إلى الحديث عن تاريخ الإمارة الرستمية الحافل بالأحداث والتطورات، ولكننا سنضطر إلى التعرض لبعض الجوانب ذات الوشائج الوثيقة بتاريخ عاصمتها.

ثانيا - تبين أن نصوص الجغرافيين العرب لا تكفي وحدها للتعرف بدقة على الحياة الاقتصادية في مدن المغرب الإسلامي، فلا بد من نتائج الحفريات، ودراسة نظام الري، وأبحاث حول نقود عصر معين في نطاق دراسة أنواع البضاعة وأسعارها في المراكز التجارية التي يصل إليها جولان تلك العملة، وإذا لم تتضافر جميع هذه العوامل، فإن بعض جوانب الصورة الاقتصادية بالخصوص تبقى غامضة.



تأسيس المدينة

يبدو أن التفكير في تأسيس مدينة تاهرت لتكون عاصمة لإمارة إباضية تقع في منطقة جغرافية صغيرة بعيدة عن جيوش القيروان، بدأ يخامر زعماء المذهب إثر المعركة الحاسمة التي انتصر فيها الجيش العباسي بقيادة محمد بن الأشعث الخزاعي على زعيم الخوارج الإباضيين في المغرب، وأحد حملة العلم إليه أبي الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري الحميري اليمني [٧]، وقتله قرب طرابلس سنة ١٤٤ هـ (٧٦١ م) [٨].

فبعد أن طرد أبو الخطاب زعيم نفوسة الإباضية قبيلة ورفجومة الصفرية من القيروان سنة ١٤١ هـ (٧٥٨ م)، رجع إلى طرابلس بعد أن سمى أحد حملة العلم للمغرب، وأحد زعماء الإباضية فيه: عبد الرحمن بن رستم واليا على القيروان [٩]، معتقدا أنه يمكن تأسيس دولة خارجية إباضية يمتد نفوذها إلى جميع المغرب، ومن يدري.. لعل هذا النفوذ يمتد يوما ما إلى المشرق لتحقيق حلم قديم طالما راود زعماء الخوارج، وسيراودهم بعد ازدهار الإمامة الرستمية، آملين أن يتسع نفوذها فيعم المغرب والمشرق [١٠].

لكن حلم أبي الخطاب سرعان ما يصطدم بالعزم الشديد لمركز الخلافة في بغداد على المحافظة على إفريقية على الأقل بعد تلك المعركة الحاسمة، فيفر رفاق أبي الخطاب يتقدمهم واليه على القيروان عبد الرحمن بن رستم إلى مكان ناء من المغرب الأوسط فنزلوا في موضع تاهرت [١١] وهنالك اجتمعت إليه الإباضية، واتفقوا على تقديمه [١٢]، وبنيان مدينة تجمعهم، ويحصر ابن خلدون هؤلاء الأنصار في طوائف البربر الإباضية من لماية، ولواتة، وجماعة من نفزاوة [١٣]، ولكننا نعرف أن قبائل زناتة ونفوسة وهوارة تمثل الدعامة الأساسية للدولة الفتية، ويبدو أن نزوح القبائل الإباضية إلى المركز الجديد لتجمع المذهب الإباضي جرى على مراحل مختلفة.

أما سنة تأسيس تاهرت الحديثة فيكتنفها بعض الغموض. إن أكثر المصادر التاريخية القديمة تذكر سنة ١٤٤هـ (٧٦١ م)، وهي السنة التي فر فيها عبدالرحمن بن رستم من القيروان قبيل دخول جيش المسودة إليها بقيادة ابن الأشعث، فتذكر أنه من السنة نفسها نزل موضع تاهرت، واختط المدينة، فبنى مسجدها الجامع، واختط الناس مساكنهم على الطريقة المعروفة في تأسيس المدن العربية الإسلامية، ويذكر ابن عذاري الخبر نفسه، ولكنه يضع ذلك في سنة

١٦١هـ (٧٧٧ ـ ٧٧٨ م) [١٤]، ونرجح رواية ابن عذاري، لأنه يبدو أن ابن رستم التجأ فعلا إلى منطقة تاهرت بعد سنة ١٤٤هـ، وتزعم المذهب الإباضي هناك، ولكن تأسيس عاصمة الدولة الجديدة، ومبايعته بالإمامة جرى بعد عدة سنوات، فإننا نجده سنة ١٥٤هـ على رأس جيش إباضي يتألف من ١٥ ألفا يحاصر الوالي العباسي عمرو بن حفص بن قبيصة بمدينة طبنة ببلاد الزاب، ويهزم جيشه تهوذه، ولا تشير المصادر إلى أنه كان إماما قادما من العاصمة الإباضية الجديدة، فإننا نميل ـ إذن ـ إلى أن زعامته للقبائل الإباضية في منطقة تاهرت بين سنتي ١٤٤ و١٦١هـ كانت تشبه زعامة صديقه أبي الخطاب في جبل نفوسة.

ولنمعن الآن النظر قليلا في الموقع الجغرافي الذي اختاره ابن رستم لتأسيس تاهرت الجديدة، إن نصوص الجغرافيين تذكر أن الأرض التي نزل بها زعيم الإباضية كانت غيضة أشبة، فاختار منها موضعا مربعا لا شعراء فيه، فقالت البربر: نزل تاهرت، وتفسيره الدف لتربيعه [١٥]، وقد استعمل خشب الغابة التي أسست فيها المدينة في بناء المسجد والبيوت حوله، واعتبر الموضع معسكرا قبل كل شيء، ولذا سمي معسكر عبد الرحمن بن رستم، ولم يكن المكان مهجورا، بل كانت تسكنه قبائل بربرية؛ فالأرض نفسها التي شيدت فوقها المدينة كانت «ملكا لقوم مستضعفين من مراسة وصنهاجة فأرادهم عبد الرحمن على البيع فأبوا، فوافقهم على أن يؤدوا إليهم الخراج من الأسواق، ويبيحوا لهم أن يبنوا المساكن، فاختطوا وبنوا» [١٦]. وقد نسجت الأساطير حول تأسيس تاهرت، شأنها في ذلك شان الأساطير المعروفة حول تأسيس القيروان [١٧].

تقع تاهرت في سفح جبل جزول [١٨] على ارتفاع ١١٠٠ م تشرف على منطقة تلول منداس، وعلى الطريق الموصلة من هذه المنطقة إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، عابرة لسهول وادي شلف، ووجودها قرب منطقة سباسب شاسعة صالحة للمرعى سيجعل منها مركز اتصال مستمر بين البدو الرحل وسكان المدن والقرى، وهذا من العوامل التي ستساعد على ازدهار الحركة التجارية فيها كما سنرى.

وقرب تاهرت ينتهي طرف جبل وانشريس الذي تسكنه قبائل البربر، ويبلغ طوله أربعة أيام، كما يقول الشريف الإدريسي [١٩].

إن عبد الرحمن بن رستم لم يؤسس عاصمته الجديدة في منطقة كثيفة السكان فحسب، بل على بعد ٩ كلم فقط من مدينة قديمة معروفة أصبحت تعرف فيما بعد بتاهرت القديمة [٢٠]، فهي تقع حسب صاحب الجغرافيا

الذي ينقل عنه ياقوت في الإقليم الرابع، وعرضها ثمان وثلاثون درجة، وبينها وبين المسيلة ست مراحل [٢١]، ومن تاهرت إلى القيروان تسع عشرة مرحلة، كما يحدد ذلك البكري، وفي اتجاه سواحل البحر الأبيض فإن المسافة كانت تقدر بأربع مراحل يقول البكري: «وإذا أردت الطريق من تاهرت إلى البحر فإنك تمر بين قبائل البربر حتى تأتي شلف بني واطيل، ومن هناك إلى الغزة يومان والغزة ساحل تاهرت» [٢٢]، وسنتعرض لمسالكها التجارية حين نتحدث عن نشاطها التجاري.

ويلاحظ الدارس لأخبار الجغرافيين والمؤرخين العرب حول الموقع الجغرافي لتاهرت الإشارة إلى نقطتين بصفة خاصة:

أولا ـ إنها تقع على نهرين [٢٣]، أحدهما يقع في قبليها مارا بها، وبالبطحاء أي أن يصب في وادي شلف، واسمه مينة [٢٤]، ونهر آخر يجري من عيون تجتمع يسمى تاتش [٢٥] ويقع في شرقي المدينة، ومنه شرب أهلها وبساتينها، وسيكون لهذين النهرين (حسب تعبير الجغرافيين العرب) شأن في إحياء الزراعة وازدهارها، وتطور حركة العمران بالعاصمة الرستمية.

ويتساءل المرء، حين يلقي نظرة على موقع تاهرت الحديثة، عن الأسباب الكامنة وراء ترك عبد الرحمن بن رستم لتاهرت القديمة (تاهرت اليوم)، واختياره لموضع المحدثة؛ لا سيما حين نتذكر أن بتاهرت القديمة بعض الحصون والقلاع؟

ويتبادر إلى الذهن في محاولة الجواب عن هذا التساؤل ما عرف به كثير من القادة المسلمين في تأسيس مدن إسلامية بحتة، وتقليد عاصمة المغرب الأولى: القيروان، فهنالك ـ إذن ـ سبب ديني، وهو كره نزول إمام الإباضيين بمدينة بيزنطية، واتباع سبيل السلف.

ولعل السبب الحقيق يكمن في سبب عملي بسيط طالما شغل مؤسسي المدن، ألا وهو القرب من الماء، فموضع تاهرت القديمة لا تتوافر فيه المياه المتوافرة في مكان تاهرت الحديثة.

ثانيا ـ مناخها، فقد لفت انتباههم مناخها الخاص، فهو يختلف عن مناخ المدن الإسلامية آنذاك في المشرق والمغرب، فهي شديدة البرد، كثيرة الغيوم والأمطار والثلج [٢٦].



تطور الحركة العمرانية

كانت مدينة تاهرت في بداية أمرها مدينة متقشفة، متواضعة يسيطر عليها مظهران: مظهر المعسكر الذي أصبح ينسب إلى مؤسسها، ومظهر ديني تسيطر عليه شخصية الإمام الزاهد الورع الذي يدير بنفسه شؤون الدولة والمدينة، ولما طار ذكره فبلغ مشارق الأرض ومغاربها أرسل إليه إخوانه في البصرة إعانة مالية، فسأل الوفد عن مقر الإمام ففوجئ بغلام أمام بيت متواضع يعجن طينا، وابن رستم على سطح يصلح شقوقا فيه، والغلام يناوله ما يصلح به [٢٧]، ولكن لما عاد الوفد المرة الثانية حاملا لإعانة أخرى وجد المدينة قد تغيرت، فقد بنيت القصور، وانتشرت البساتين، وغزت المدينة مظاهر الترف فيقول ابن الصغير: «... ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الموات، وغرس البساتين، وإجراء الأنهر، واتخاذ الرحاء والمستقلات، واتسعوا في البلد وتفسحوا فيها» [٢٨].

وقد جاء تطور الحركة العمرانية بالمدينة نتيجة ازدهار اقتصادها، وبخاصة تجارتها، وقد أصبحت ملتقى لطريقين تجاريين رئيسيين أديا دورا خطير الشأن في الحياة التجارية المغربية من القرن التاسع الميلادي إلى القرن الثاني عشر: طريق الشرق ـ الغرب، أي من البلاد المصرية إلى شواطئ المحيط الأطلسي، وهو يربط المدن الواقعة على حدود الصحراء مع تجارة بلاد السودان، وطريق الجنوب ـ الشمال، أي من بلاد السودان، والمدن الصحراوية إلى شواطئ البحر الأبيض.

وعلى الرغم من أن الحفريات التي نشرت نتائجها نادرة، ولم تقع حفريات جديدة خلال السنوات الأخيرة، فإننا نملك بعض المعلومات الأولية عن خطط المدينة، فقد كان يمر بها من الشرق إلى الغرب شارع رئيسي طويل، ويخبرنا صاحب الاستبصار أن سورها من صخر [٢٩]، ولها أربعة أبواب:

- باب الصبا من الجهة الشرقية.
- باب الطواحين (أو المطاحن) من الجهة الغربية.
- باب الأندلس في شمال المدينة.
- وباب المنازل في جنوبها، وتستعمله القوافل القادمة من الصحراء [٣٠].

ونجد في المدينة إلى جانب مسجدها الجامع الذي بناه مؤسسها مساجد الأحياء، وينسب بعضها إلى الأقليات التي استقرت بتاهرت، فالنصوص تحدثنا عن مسجد القرويين ومسجد الكوفيين.

ومن المنشآت المعمارية البارزة في تاهرت دار الإمارة. قال الدرجيني متحدثا عن وفد أهل الدعوة بالبصرة إلى تاهرت: «... فلما وصلت الرسل تاهرت جعلوا يسألون عن دار الإمارة، وكانوا قد خلفوا المال خارج المدينة، فلما وصلوا الدار وجدوا الإمام، رحمه الله، في أعلى بيت يعمل بيده في السقف والعبد يناوله الطين» (٣١)، ويقول في حديثه عن بيعة الإمام عبد الوهاب: «وبايعه الناس بعد ذلك بيعة عامة وحملوه إلى دار الإمارة» (٣٢).

أما أبرز أثر معماري في خطط تاهرت تتفق النصوص على ذكره، والإشارة إلى عظمته فهو قصبتها المشرفة على السوق، وتعرف بالمعصومة، وكانت المعلومات حولها أبرز ما وصلت إليه نتائج الحفرية التي قام بها في تاهرت كل من ج. مارسيه وأ. دسوس ـ لامار (٣٣) G. Marçais et A. Dessus Lamar، وهي مؤسسة عسكرية بالدرجة الأولى تمتاز بهندستها العسكرية، وبقوة بنائها لتكون معصومة فعلا من كل هجوم يستهدف نظام الرستميين، ولكن إشارات ابن الصغير تدل على أنها كانت تستعمل أيضا في أغراض غير عسكرية، فقد كان ينزل بها ضيوف الأئمة (٣٤). ورأينا بعض قضاة المدينة ينظر فيها في قضايا المتخاصمين.

وليس بتاهرت ذلك السوق الذي تشرف عليه القصبة المعصومة فحسب، بل إن البكري يذكر أن بتاهرت أسواقا عامرة، وحمامات كثيرة بلغت اثني عشر حماما (٣٥)، ولنا معلومات عن أحياء، وشوارع، وساحات عمومية أطلق عليها أسماء الفئات التي تسكنها مثل درب النفوسيين، وعدوة نفوسة، ورحبة القرويين، وحي العجم، والكنيسة.

ونلمّح هنا إلى بعض الحصون والقلاع الموجودة بضواحي تاهرت الحديثة، التي كان لها شأن في تاريخ الانتفاضات التي عرفتها المدينة، وهي من أشهر البناءات القائمة في تاهرت القديمة، وقد تحصن بها أكثر من إمام رستمي اضطرته الأحداث إلى الفرار من عاصمة الإمامة، فالبكري يخبرنا عن حصن بشرقي المدينة، أي بتاهرت القديمة يسمى حصن برقجانة (٣٦)، ويتحدث صاحب الاستبصار عن قلعة معروفة قرب المدينة تعرف بقلعة هوارة «هي قلعة منيعة في جبل خصيب فيه بساتين وثمار وأشجار ومزارع وأعناب» (٣٧).

وهنالك سؤال يطرح نفسه هنا عن العناصر المعمارية التي تأثرت بها تاهرت؟



إن التأثر بالمشرق واضح فيما عثر عليه من آثار، فقديما يعلمنا ابن الصغير بإعجابه بمنازل الشرقيين في تاهرت، وتؤكد ذلك التأثر الحفريات الجديدة، ولكن الطريف أن هذا التأثر لم يكن بالمشرق الإسلامي عامة، بل كان ببلاد الشام بصفة خاصة، كما توضح ذلك الهندسة المعمارية للقصبة مثلا، فمن المعروف أن الأغالبة حاولوا في منشآتهم المعمارية في القيروان، وفي رقادة بصفة أدق، تقليد بغداد، وحاول الأمويون في قرطبة إحياء تراث الفن المعماري في دمشق، ولكن كيف نفسر تأثير هذا اللون بالذات من الفن المعماري المشرقي في تاهرت بصورة أوضح؟ يربط جورج مارسيه ذلك بالعلاقات المتينة بين تاهرت وقرطبة [٣٨].

إننا نعتقد أن الحديث عن التطور العمراني لمدينة تاهرت يبقى مبتورا، إن لم نتمه بالتعرض لمظهرين أساسيين:

أ ـ عناصر السكان في المدينة، وعلاقتهم بالحركة السكانية والعمرانية.

ب ـ تأثير ذلك في مظاهر الحياة الاجتماعية.

يكاد ينحصر سكان المدينة وضواحيها في البداية في القبائل البربرية البترية وعلى الخصوص المناصرة للإباضية التي نزحت إلى موضع تاهرت مع عبد الرحمن بن رستم، أو رحلت إليها فيما بعد، وبعضها استقر في ضواحي المدينة، فأقامت لماية، ولواتة، وهوارة بقبليها، وبغربيها زواغة، وكذلك أقامت حولها مطماطة وزناتة، ومكناسة [٣٩]، وقبائل كانت تنزح إليها، وتقيم حولها في فصل الربيع لتوفر المرعى، يخبرنا ابن الصغير (ص ١٧): «إن قبائل مزاتة وسدراتة، وغيرهم كانوا ينتجعون من أوطانهم التي هم بها من المغرب وغيرها في أشهر الربيع إلى مدينة تاهرت وأحوازها لما حولها من الكلأ وغيره». أما نفوسة وهي دعامة الحكم الأولى، فقد بقيت في جبلها قرب طرابلس، والعدد الذي انتقل منها لحماية الإمامة رأيناه يستقر داخل المدينة منذ البداية فيصبح له أكثر من حي يسمى باسمه مثل عدوة نفوسة ودرب النفوسيين، ولا شك في أن بعض العناصر من هذه القبائل الظاعنة، أو المنتجعة حول تاهرت قد انتقل من العمران البدوي إلى العمران الحضري، وأصبح يسكن المدينة، ويساهم في حياتها السياسية والاقتصادية، وسنرى في حديثنا عن الحياة السياسية الدور الخطير الذي أدته هذه القبائل في حياة الإمامة وعاصمتها.

إن علاقة المدينة بالريف قضية معروفة في تاريخ المدن الإسلامية [٤٠]، وقد اتسمت هذه العلاقة بميزة خاصة في المغرب الإسلامي، وقد حاول ابن خلدون تفسير بعض ظواهرها، وهذه الميزة الخاصة جاءت ـ في نظرنا ـ نتيجة منطقية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القبلي المغربي التي لم يدخل عليها الإسلام تغييرا جذريا.

وفي نطاق هذه الميزة المغربية الخاصة للعلاقة بين المدينة والريف، نلمس خاصية تكاد تنفرد بها علاقات تاهرت بالريف في تاريخ المدن الإسلامية المغربية في العصر الوسيط.

وبرزت المشكلة عندما تطورت المدينة، ودخلتها مظاهر البذخ والترف، وحاولت التخلص من ضغط الريف عليها، ومن ذلك الضغط الذي تمثله القبائل الظاعنة أمام أبوابها، وهكذا ظهرت الفروق بيّنة بين سكان المدينة والريف، ولم يكن لها أثر يذكر أيام عبد الرحمن بن رستم، أو يكاد، بل نستطيع أن نتحدث عن نظرة أصبح ينظر بها حكام المدينة إلى سكان الريف، فلما قرر الشراة تسمية محكم الهواري قاضيا بتاهرت لما اشتهر به من علم وورع، وقد كان يسكن بجبل أوراس قال لهم الإمام أفلح: «... ولكن هو رجل نشأ في بادية، ولا يعرف لذي القدر قدره، ولذي الشرف شرفه» [٤١].

ونجد إلى جانب هذه العناصر السكانية التي كان أغلبها بضواحي المدينة أقليات نزحت إلى تاهرت من أمصار إسلامية أخرى، وشجعها ازدهار المدينة الاقتصادي على الإقامة بها، وأصبح النظام يعتمد على بعضها مثل العجم، والمسيحيين، ويخبرنا ابن الصغير عن دور هذه الأقليات قائلا: «وأتتهم (يعني الرستميين) الوفود من كل الأمصار وأقصى الأقطار، فقال: ليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم، وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد، وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله حتى لا ترى دارا إلا قيل هذه لفلان الكوفي، وهذه لفلان البصري، وهذه لفلان القروي، وهذا مسجد القرويين ورحبتهم، وهذا مسجد البصريين، وهذا مسجد الكوفيين» [٤٢].

ونلاحظ هجرة كثير من العراقيين إلى تاهرت حتى أصبح يطلق عليها «عراق المغرب»، ويبدو أن العناصر الفارسية التي أصبحت تمثل أقلية بارزة ونشطة في حياة المدينة، ومنها تتحدر الأسرة الحاكمة، قدمت من العراق [٤٣].



ونعتقد أن حكام تاهرت استفادوا من هذه الأقليات في التخفيف من ضغط الريف على المدينة. وقد نشأت من بين هذه الأقليات، ومن بعض شيوخ القبائل الذين استقروا بالمدينة، واندمجوا فيها [٤٤] فئة اجتماعية جديدة حاولت أن تعيش في تاهرت مثل الفئات الاجتماعية الغنية التي عرفتها المدن العربية الإسلامية أيام ازدهارها وترفها، ونملك بعض المعلومات عن المظهر الثاني المشار إليه، والمتصل بالحياة الاجتماعية. قال ابن الصغير في حديثه عن إمامة أفلح بن عبد الوهاب: «... وعمرت معه الدنيا، وكثرت الأموال والمستقلات، وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات، وتنافس الناس في البنيان حتى ابتنى أبان وحموية القصرين المعروفين لهما بأملاق، وابتنى عبد الواحد قصره الذي يعرف به اليوم وغيره مما يطول ذكره. ولقد حدثني بعض من أثق به أن أبان وحموية خرجا يوما لقصورهما متنزهين، ومعهما جماعة من إخوانهما، فذكر بعضهم أنه قال: لما أشرفنا على القصرين سبقنا بعض عبيدهما فأعلموا سكان القصر بقدومهما قال: فتشوف من كان بالقصرين إليهما، فوالله ما رانت شرافة من القصرين إلا عليهما ثوب أحمر وأصفر على الجدار كالبدور، وانتشرت القبائل، وعمرت العمائر، وكثرت الأموال بأيديهم، وكانت العجم قد ابتنت القصور، ونفوسة قد ابتنت العدوة، والجند القادمون من إفريقية قد بنت المدينة العامرة اليوم، وأمنت الساحات، وكثرت الأموال حتى أطبقت أهل الحواجر والبوادي» [٤٥].

وبلغت هذه الفئة الاجتماعية الجديدة من الثروة والنفوذ إلى درجة أن بعض أفرادها مثل محمد بن عرفة صهر الإمام أبي بكر كان يسير في شوارع المدينة وحوله عشرات العبيد والأنصار فتجاوزت مظاهر النفوذ والأبهة حوله حدا زرع الحسد والريبة في نفس الإمام فقتله غيلة [٤٦]، وتخبرنا النصوص في هذا السياق أن ابن وردة مقدم العجم في تاهرت «قد ابتنى سوقا يعرف به، فكان صاحب شرطة أفلح، إذا تخلل للمدينة لافتقادها لم يجسر أن يدخل سوق ابن وردة، ولا يتخلله هيبة» [٤٧]. وانتشرت المنتزهات والبساتين الخاصة بضواحي المدينة، وكان للأمير جنان يعرف «بجنان الأمير».

وبلغ التطور الاجتماعي، والميل إلى حياة مترفة شأوا أصبحت معه هذه الفئة تترصد الفرص، وغفلة الشراة وحماة الدعوة الإباضية الكابحين للجماح، فلما وقعت الفتنة في عهد أبي حاتم، وفر مع أنصاره من المدينة، انتشر الفساد



والمجون فيها، فلما عاد إليها، ووجدها على ذلك الوضع جمع مشائخ البلد إباضيتها وغير إباضيتها لاستشارتهم في الأمر، ثم عين صاحبي شرطة للقضاء على مظاهر المجون التي فشت في أحياء عاصمة الدولة الإباضية، «وكان البلد قد فسد، وفسد أهله في تلك الحروب. واتخذوا المسكر أسواقا، والغلمان أخدانا، فلما ولي هذان الرجلان الشرطة قطعا ذلك في أسرع من طرفة العين، وحملا على الناس بالضرب والسجن والقيد، وكسرت الخوابي بكل دار عظم قدرها أو صغر، وشردت الغلمان وأخدانهم إلى قمم الجبال، وبطون الأودية... وشردت السراق وقطاع الطريق وأمنت السبل» (٤٨).

وكان الإمام يسهر بنفسه على أمن المدينة، ويتفقدها، وتقوم نفوسة إلى جانبه بالدور الأول في السهر على الحياة اليومية في عاصمة الدولة الإباضية، فقد كانت تلي عقد تقديم القضاة وبيوت الأموال وإنكار المنكر في الأسواق، والاحتساب على الفساق (٤٩).

ونجد الإمام أبا اليقظان يأمر «قوما من نفوسة يمشون في الأسواق فيأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، فإن رأوا قصابا ينفخ في شاة عاقبوه، وإن رأوا دابة حمل عليها فوق طاقتها أنزلوا حملها، وأمروا صاحبها بالتخفيف عنها، وإن رأوا قذرا في الطريق أمروا من حول الموضع بكنسه» (٥٠).

هذه بعض مظاهر الحياة الاجتماعية في مدينة تاهرت أشرنا إليها بسرعة لبيان التطور العمراني الذي عرفته المدينة، وكثير من هذه المظاهر يمت بصلة مباشرة إلى الحياة السياسية والاقتصادية.

الحياة السياسية

نبدي في مطلع الحديث عن الحياة السياسية بتاهرت الملاحظات التالية:

أولا ـ إن الحياة السياسية في عاصمة إمارة قامت على دعوة دينية يعسر فصلها عن الحياة الدينية فجميع القضايا السياسية، والخلافات، وأزمات الحكم، وضروب المعارضة والانتفاضات تصطبغ جميعها بالصبغة الدينية.

ثانيا ـ إن الإمارة الرستمية قامت على عصبية قبلية اصطبغت بالدعوة الدينية (٥١)، فدعوة الخوارج الإباضيين لم تذب العصبية القبلية وتصهرها، شأنها في ذلك شأن الدعوات الدينية الأخرى، وشأن الإسلام نفسه بالنسبة إلى العصبية القبلية في شبه الجزيرة العربية. فقد نجح عبد الرحمن بن

رستم لما كان يتمتع به من صفات القائد العسكري، والرجل العملي، والإمام الروحي في تأسيس رابطة مذهبية بين اتحاد قوي يضم قبائل مختلفة وحدتها الدعوة الإباضية، وجعلت التنافس يتوارى أمام الذود عن الدعوة، ولكن سرعان ما تطفو هذه الخلافات حين يتصدع أمر الدعوة، ويتأزم وضع الدولة المؤسسة عليها.

وقد رأينا أثناء حديثنا عن عناصر سكان المدينة أن أغلب القبائل التي بايعت ابن رستم إماما للإمارة الإباضية في المغرب الأوسط بترية، وهذا يجعلنا نتساءل عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء نصرة هذه القبائل للإباضيين، وللخوارج عامة (٥٢)، خصوصا أن هنالك بعض الشبه في هذه النقطة مع القبائل العربية التي تبنت دعوة الخوارج في المشرق (٥٣).

ثالثا ـ إنه على الرغم من طغيان الطابع الديني على المدينة، فقد عرفت مظاهر البذخ والترف ـ كما رأينا ـ وحاولت التحرر من قيود المذهب، لتفسح المجال للحياة السهلة الماجنة التي عرفتها فترات الازدهار الاقتصادي، والتطور الاجتماعي في تاريخ المدن العربية الإسلامية.

رابعا ـ إن الحياة السياسية بتاهرت كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بحركة الخوارج في المشرق، وخاصة في البصرة. ولا غرابة في ذلك، فقد درس حملة العلم إلى بلاد المغرب، وبينهم مؤسس تاهرت على شيخ الخوارج بالبصرة أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، وهو الذي وجههم إلى بلاد المغرب، كما أرسل رفاقا لهم في الدراسة عليه إلى الجزيرة العربية، وخراسان (٥٤)، فقد بقيت تاهرت متصلة في حياتها السياسية ـ الدينية بالتنظيم الأم للخوارج في البصرة (٥٥)، فلا غرو ـ إذن ـ أن يساند خوارج المشرق الإمارة الفتية في تاهرت، ويرسلوا إليها الوفود، والمساعدات المالية، فقد اعتبروها نواة لدولة إباضية كبرى تضم المشرق والمغرب، وقد قلقوا عندما تصدع المذهب بعد وفاة عبد الرحمن بن رستم، وانتقال الإمامة إلى ابنه عبد الوهاب، وحاولوا، من دون جدوى، حسم الخلاف فخاب ظنهم، ويئسوا من تحقيق الأمل الكبير الذي علقوه على تأسيس دولة بني رستم.

خامسا ـ إن القارئ سيستغرب قليلا من هذه الملاحظة، حين نقول: إننا نعتقد أن الإباضيين أصبحوا بعد تطور المدينة، وهجرة عدد كبير من المسلمين إليها، خصوصا من التجار وجند إفريقية، يمثلون أقلية بالنسبة إلى سكان المدينة، أقلية حاكمة تفرض نفوذها السياسي والديني أيام الوحدة والقوة، ويطمع فيها المعارضون



من غير الخوارج أيام الضعف والاضطراب، ويمكن أن ندعم هذا الرأي بإشارتين وردتا في أخبار الأئمة الرستميين لابن الصغير، فقد روى في أخباره عن إمامة أبي حاتم أن جماعة من غير الإباضيين طمعت في «أن تبيت خبر الإباضية ويطفوهم» (٥٦). ولاشك في أن هذه الجماعة التي فكرت في القضاء على الإباضية في عاصمتها لم تكن ضعيفة، قليلة العدد، تواجه الأغلبية الساحقة لسكان المدينة، كما يتبادر إلى الذهن بالنسبة إلى عاصمة أسسها الإباضيون أنفسهم، وبعد صفحتين يذكر الإشارة الثانية قائلا: «واجتمع أهل المدينة (بعد رجوع أبي حاتم فاتحا) فقالوا: إن القبائل رمتنا عن قوس واحدة والإباضية قد كلبت علينا وهم لا يكفون عن حربنا ما لم يكن عندنا رأس من الرستميين ينحل مذاهب الإباضية» (٥٧). وبعد هذه الملاحظة التي تطرح بعض القضايا الأساسية في نظرتنا إلى الحياة السياسية بتاهرت، نحاول التعرف عن كثب على بعض جوانبها.

اشتهرت الحياة السياسية في تاهرت أول الأمر بوحدة المذهب، وحسن سيرة الإمام الأول وعدله في رعيته وزهده، حتى طار خبره فبلغ المغرب والمشرق، واتصل بإخوان الدعوة في البصرة، فأرسلوا الوفود والأحمال من الأموال، واشتهرت لدى التجار بالأمن على النفس والمال فهاجروا إليها (٥٨)«... ثم لم تزل الرسل تختلف وتطلع الأخبار عن الأحوال، والبلد زائدة عمارتها في ذلك بما يجب، وأهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أوان الطعام فيقبضون أعشارهم في هلال كل عام من الشاة والبعير، يقبضون ما يجب على أهم الصدقات لا يَظلمون ولا يُظلمون» (٥٩)، فالإمام ـ إذن ـ هو الزعيم الروحي للمذهب، ولذا يجب أن يكون فقيها في شؤون الدين عامّة، وقضايا المذهب خاصة، وهو القائد العسكري، يقود الجيوش بنفسه في الحروب، وهو المسؤول عن وجوه صرف أموال الدولة، ويعتبر القاضي الأعلى، فقد جلس عبد الرحمن بن رستم في مسجده «للأرملة والضعيف، ولا يخاف في الله لومة لائم». وإذا حاد عن تطبيق المذهب، فإنه يعزل حسب مبادئ الدعوة، وإذا أبدى معارضة فتجب مقاومته بالسلاح.

وعلى الرغم من هذا النفوذ المطلق للإمام، فإنه يجب عليه أن يطبق مبدأ الشورى المعروف في دعوة الخوارج، فالإمام في تاهرت كان يستشير الشراة، وشيوخ المذهب، ووجوه القبائل، فلما وصلت هدية الوفد الأول إلى تاهرت من خوارج البصرة لم يقرر عبد الرحمن بن رستم قبولها وحده، بل أتى مع الوفد المسجد الجامع، «فلما انصرف من صلاته نادى مناد أن يتخلف من كل قبيلة



وجوههم، ففعل الناس ذلك، فلما انفض الناس، وبقي من يفوض إليه الأمر من وجوههم قال للرسل: أعلموا إخوانكم» [٦٠]، فأعلموهم بالهدية، فقرر وجوه القبائل، وبينهم ـ من دون ريب ـ الشراة، قبولها، وحددوا طريقة تقسيم المال، فقسم أثلاثا: ثلثا في الكراع، وثلثا في السلاح، وثلثا في فقراء الناس وضعفائهم، وسلك الطريقة نفسها لما وصل الوفد الثاني مثقلا بالأحمال العشرة من المال مساعدة للدولة الناشئة، «فلما انصرف عوام الناس، وتخلف وجوههم»، استشارهم فأشاروا بإعادة الهدية لتستعين بها الدعوة السرية في المشرق، أما الدولة الإباضية في تاهرت فقد اشتد ساعدها، وعاشت المدينة في الفترة بين تاريخ وصول الوفد الأول، وتاريخ وصول الوفد الثاني تطورا عمرانيا وازدهارا اقتصاديا لفت انتباه رجال الوفد [٦١]. وعلى الرغم من أن المذهب يرى أمر الخلافة شورى بين المسلمين، فقد حاول عبد الرحمن بن رستم حل مشكلة المشاكل في النظم الإسلامية: الخلافة في الحكم لينقذ النظام الجديد من التصدع، فقد اقتدى بالخليفة الثاني عمر بن الخطاب، فألف قبل وفاته مجلسا للشورى يتركب من سبعة من رفاقه، كبار رجال المذهب وبينهم الشراة، وثامنهم ابنه عبد الوهاب [٦٢]، ولما توفي عبد الرحمن بن رستم خلفه في الإمامة ابنه عبد الوهاب فحدث الانشقاق، وبرزت النكارية بزعامة يزيد بن فندين أحد أعضاء مجلس الشورى، ثم تتابعت الانشقاقات داخل المذهب، وظهرت فرق أخرى مثل الخلفية نسبة إلى خلف بن السمح بن أبي الخطاب المعافري الذي انشق عن أفلح بن عبد الوهاب الذي تولى الإمامة بعد وفاة والده سنة ١٨٨ هـ / ٨٠٤ م [٦٣]. وهكذا تحولت الإمامة إلى ملك وراثي، فيقول ابن الصغير (ص ٢٠) متحدثا عن عبد الوهاب: «وانتقل من حال الإمامة إلى حال الملك» [٦٤]. وتعاقب الأئمة بعد أفلح بن عبد الوهاب، واحتد الخلاف داخل الأسرة الحاكمة، وكثرت الانتفاضات والخلع والقتل إلى انقراض دولة بني رستم [٦٥]، وعلى الرغم من أن عبد الوهاب حاول إعادة الوحدة إلى المذهب من جديد، والاقتداء بأبيه، وعرفت تاهرت في عهده تطورا كبيرا لمحنا إليه سابقا، فإن أنصار المذهب، وخاصة أولئك الذين ينتسبون إلى القبائل واستقروا بالمدينة، سخطوا على تغيّر الأمور في سير شؤون الدولة الإباضية لما انتقلت من إمامة دينية متواضعة متقشفة إلى مظاهر أبهة الملك، ودواليب السلطان القاهر، فإن ابن الصغير يخبرنا أنه لما



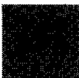
تغيرت الأمور خلا «سكان المدينة بمن انتجع إليهم من رؤسائهم (أي رؤساء القبائل)، فقالوا لهم: إن الأمور قد تغيرت، والأحوال قد تبدلت، فقاضينا جائر، وصاحب بيت مالنا خائن، وصاحب شرطتنا فاسق، وإمامنا لا يغير من ذلك شيئا» (ص ١٨)، وعهدوا إليهم بمطالبة الإمام بعزل هؤلاء الموظفين.

ونشير هنا أولا إلى أن الإمام بقي مطالبا حسب مبادئ الدعوة بالاستقامة والورع والعلم، وإن أصبحت الإمامة تنتقل إليه بالوراثة، فهي وراثة تحاول أن تضفي على نفسها مظهر الاختيار والشورى تغطية للتناقض الواضح بين مبدأ أساسي من مبادئ الدعوة والوضع الذي آلت إليه الإمامة في تاهرت، وثانيا إلى وجود فرق دينية أخرى معارضة في تاهرت غير الفرق الإباضية المنشقة، فقد استقبل نبلاء المدينة، ومن ناب عن فرق المعارضة السياسية الدينية من مالكيين، وواصليين، وشيعة، وصفريين أيضا أبا عبد الله الشيعي لما أشرف بجيشه على المدينة، وشكوا إليه حكم الرستميين، وأعربوا له عن استعدادهم لمساعدته على مقاومة الرستميين [٦٦].

ويتساءل المرء في تتبعه لأحداث الحياة السياسية عن القوى والفئات التي يعتمد عليها نظام بني رستم؟

فقد لاحظنا أنه يعتمد على فئة الشراة، وشيوخ المذهب، ويستشير مشايخ البلد إباضيتها وغير إباضيتها حين يتعلق الأمر بالحياة العامة في المدينة، مثلما فعل ذلك أبو حاتم لما أراد القضاء على مظاهر الفساد والمجون في تاهرت، واعتمد على وجوه القبائل في عهد عبد الرحمان بن رستم، فقد رأيناه يستشيرهم مرتين في أمر هدية خوارج البصرة، ويبدو أن دور رؤساء القبائل لم يضعف في إمامة عبد الوهاب، فقد رأينا سكان المدينة يشكون إليهم مظاهر فساد الحكم، ويكلفونهم بمطالبة الإمام بعزل بعض كبار موظفي الدولة مثل القاضي، وصاحب بيت المال، وصاحب الشرطة، وأصبح الإمام الثالث أفلح بن عبد الوهاب يعتمد في حكمه على تغذية روح العداوة والتناحر بين هذه القبائل، كما كان يفرق بين الجند والعجم، «حتى تنافرت النفوس ووقعت الحروب، وصارت كل قبيلة ملاطفة لأفلح خوفا من أن يعين صاحبتها عليها» [٦٧].

ومن الفئات التي اعتمدها بنو رستم بعد ضعف دور القبائل فئة الجند، على الرغم من تضامنهم مع العرب في الانتفاضات ضد العجم ونفوسة، وهي فئة تأتمر بأوامر الإمام، وتقيم في القصبة المعصومة، كما تدل على



ذلك هندستها المعمارية [٦٨]، ويبدو أنها تتألف غالبا من الجند الذي ينتفض ضد الأغالبة في إفريقية، ثم يضطر إلى الفرار نحو الغرب، فيتجه إلى تاهرت.

وهنالك فئة أخرى كان لها شأن كبير في الحياة السياسية في تاهرت، وأعني هنا فئة العجم، وهي تعتبر نفسها حامية لأسرة حاكمة تتحدر من أصل فارسي، ولا غرابة في أن نجدها دائما متحالفة مع الفئة الخطيرة التي تمثل الدعامة الأساسية للنظام الرستمي، هي فئة نفوسة، فقد ذكرنا أن العجم هم أغلبية سكان درب النفوسيين، وتحصن العجم ونفوسة في حصن واحد أثناء الفتنة التي أضرم نارها العرب والجند ضد أبي بكر مطالبين بثأر ابن عرفة، ورأينا نفوذها في الحياة الاقتصادية عندما أشرنا إلى سوق مقدمها ابن وردة الذي لا يجرؤ صاحب الشرطة على دخوله للتفقد، بل حاولت هذه الفئة استغلال الفتنة المذكورة لأخذ الحكم.

ونعود الآن إلى فئة نفوسة ذات القول الفصل ليس في شؤون السياسة العامة فحسب، بل في تولية الأئمة أنفسهم، فقد أصبح الإباضيون أنفسهم يحملون مسؤولية تولية الأئمة من دون استشارة المسلمين تطبيقا لمبدأ واضح من مبادئ المذهب، «فلما مات أفلح بن عبد الوهاب قدم الناس أبا بكر ابنه، وأخبرني غير واحد من الإباضية قال: كان عبد العزيز بن الإوز ينادي بأعلى صوته: الله سائلكم معاشر نفوسة إذا مات واحد جعلتم مكانه آخر، ولم تجعلوا الأمر للمسلمين وتردوه إليهم، فيختارون من هو أتقى وأرضى فلا يلتفتون إلى كلامه ولا يشتغلون بمقالته» [٦٩]. وكانت نفوسة تلي عقد تقديم القضاة، وبيوت الأموال، وإنكار المنكر في الأسواق، والاحتساب على الفساق. وقد رأينا في حديثنا عن تطور الحركة العمرانية بتاهرت، وتشعب مشاكلها أن الإمام أبا اليقظان يعهد إلى قوم نفوسة بحفظ الأمن في الأسواق، ومقاومة الغش، والسهر على نظافة المدينة، ولا يقتصر دور نفوسة في الذب عن الإمامة الرستمية عسكريا، بل يعهد إليها أيضا بالدفاع علميا عن الدعوة الإباضية ضد الفرق الأخرى، فلما ظهرت فرقة المعتزلة بتاهرت طلب عبد الوهاب من نفوسة جنودا وشيوخا ماهرين في الجدل ضد أهل الاعتزال [٧٠]، فلا غرابة ـ إذن ـ في أن تخصص في تاهرت دار للضيافة ينزلها وجوه نفوسة عندما يزورون عاصمة دولتهم.



وفي حديثنا عن الفئات المناصرة للإمامة في تاهرت لا ننسى الأقلية المسيحية، فقد كانت تعد بحكم مركزها الاقتصادي من نبلاء المدينة [٧١]، ومن المدافعين عن الأسرة الحاكمة، فلما تزعم محمود بن الوليد حركة سكان المدينة للأخذ بثأر محمد بن عرفة من أبي بكر، «اتصل ذلك بأبي بكر فابتدر إليه خاصته من المسيحيين والرستميين» [٧٢].

إن النصوص تشير إلى أن الكنيسة كانت في أعلى المدينة حيث حي المسيحيين ـ من دون شك ـ ويعتقد جورج مارسيه G. Marçais أنه مجاور للقصبة، كما كانت أحياء المسيحيين في القيروان، والقلعة، ويضيف أن الحاكم المسلم حين يسمح للأقليات غير المسلمة من مسيحيين أو يهود أن تجاور مقره، فإنه يريد أن يضمن لها الحماية أكثر ما يمكن ضد انتفاضات العامة، ويستفيد من هذه المجاورة والحماية حين يهدد حكمه عن طريق تعبئة مالية، أو تسخير يد عاملة فنية، أو ضرب آخر من ضروب التعاون للدفاع عن الحكم [٧٣]. إننا نرى أن هذه الأقلية تتألف من المسيحيين الذين وفدوا على تاهرت من المشرق، أو إفريقية، وليسوا من البربر الذين بقوا مسيحيين، كما يزعم ذلك جورج مارسيه، ويبالغ في تأييده الشيخ البكري [٧٤].

وكانت هذه الحياة السياسية تعتمد على جهاز إداري بعيد عن التعقيد، ولكنه ناجع، فالمسؤول الأول عنه هو الإمام نفسه، فهو الذي يسمي جباة العشر والخراج، ويقرر طريقة توزيعها، وهو المشرف على الجيش، ويسهر على سير دواليب هذا التنظيم الإداري ـ تحت إشراف الإمام ـ موظفون سامون مثل القضاة، وأصحاب بيت المال، وأصحاب الشرطة، والأعوان الذين يعهد إليهم بوظيفة إنكار المنكر في الأسواق، والاحتساب على الفساق، وهنالك مهمات أخرى يعهد بها الإمام عادة إلى رجال نفوسة [٧٥]، ولابد من الإشارة هنا، بسرعة، إلى علاقات تاهرت الخارجية.

اتسم القرن التاسع الميلادي بالاستقرار نسبيا في تاريخ المغرب الإسلامي، فالناظر في الخريطة السياسية للمغرب يلمس ذلك الاستقرار، وعدم تغير الحدود، وقد ساعد ذلك تاهرت على الازدهار، وربط علاقات تجارية واسعة، فقد اكتفى الرستميون بحدودهم، وأرادوا العيش في أمن داخلها، فقد طلب عبد الرحمن بن رستم من صاحب القيروان روح بن حاتم الموادعة فوادعه [٧٦]، وبعد تأسيس إمارة الأغالبة في إفريقية لم تحدث بين الإمارتين



أحداث كبرى، جديرة بالذكر، فهي لا تتجاوز محاولة تأسيس العباسية (٢٣٩ هـ / ٨٥٣ ـ ٤ م) قرب تاهرت، وقد أحرقها الإمام أفلح بسرعة مستفيدا من ذلك في تدعيم علاقته مع الأمويين في قرطبة، أو المعركة التي دارت سنة ٨١١ م بين جيش عبد الوهاب، والجيش الأغلبي قرب طرابلس، فلم تكن هذه العلاقات ـ إذن ـ علاقات مجاورة وتعاون، ولكنها لم تتسم بسمة التأزم الدائم، والمعارك العسكرية المستمرة [٧٧]. وعندما نمعن النظر في هذه العلاقات، نلمس في النهاية أن حتمية التعاون الاقتصادي، وخاصة ميدان التجارة الصحراوية، رجحت كفتها على الاختلاف السياسي والمذهبي. وكانت علاقتها بفاس تشبه علاقتها بالقيروان، أما سياستها مع الخوارج الصفريين في سجلماسة فقد كانت سياسة ود ومصاهرة [٧٨].

إن علاقات التعاون السياسي والتبادل التجاري مع قرطبة كانت متينة، وهي أبرز العلاقات الخارجية التي عرفتها تاهرت مع دولة أخرى [٧٩].

الحياة الاقتصادية

عندما حاولنا تحديد الموقع الجغرافي لمدينة تاهرت، تعرضنا لعاملين جغرافيين كان لهما أثر كبير في الحياة الاقتصادية للمدينة:

أولا ـ المسالك التي تربطها بالمدن الأخرى، وخاصة موقعها على طريقين تجاريين شهيرين في القرن التاسع الميلادي: طريق الشرق ـ الغرب، وطريق الجنوب ـ الشمال [٨٠].

ثانيا ـ تأسيسها في موضع تتوافر فيه المياه. وينحصر النشاط الاقتصادي بطبيعة الأمر في ميدانين رئيسيين: الفلاحة والتجارة، وحين ندرس الأخبار القليلة التي وصلتنا عن هذا الجانب في حياة تاهرت الحديثة، نستطيع أن نبدي الملاحظات التالية:

أ ـ إن ظاهرة الاستقرار النسبي الذي عرفه المغرب العربي الإسلامي خلال القرن التاسع الميلادي، كان لها تأثير مباشر في ازدهار الحياة الاقتصادية في تاهرت وضواحيها.

ب ـ إن أهمية تربية الماشية وزراعة الحبوب في الميدان الفلاحي تقيم الدليل على انعدام التخصص في الزراعة في أكثر مناطق المغرب الأوسط، بل قل في المغرب كله [٨١].



ج ـ إن النشاط التجاري بين بلاد السودان ومدن واحات الصحراء من جهة، وبلاد المغرب الأوسط من جهة ثانية، وقد ساهم الخوارج في هذا النشاط بدور بارز، وربطه بالمشرق، وبموانئ البحر الأبيض المتوسط، قد آكسب دول الخوارج القائمة على عصبية قبلية بربرية قوة ومكانة متميّزة في المغرب الإسلامي، وتكاد تنحصر بضاعة هذا النشاط في نوعين ممتازين من بضائع العصر: الذهب والعبيد [٨٢].

انحصر النشاط الفلاحي، أو يكاد، حسب نصوص الجغرافيين العرب في ميدانين: الزراعة وتربية الماشية، فتؤكد هذه النصوص على خصوبة الأرض في ضواحي تاهرت، ووفرة البساتين والأشجار والثمار، يقول الإصطخري متحدثا عن مدينة تاهرت: «وهي مدينة كبيرة خصبة، واسعة البرية والزروع والمياه، وبها الإباضية وهم الغالبون عليها» [٨٣]. ويذكر الإدريسي أن بأرضها مزارع، وضياعا جمة، وبعد أن يتحدث عن مياه تاهرت يقول: «ولهم على هذه المياه بساتين وأشجار تحمل ضروبا من الفواكه الحسنة» [٨٤]. وقد رأينا صاحب الاستبصار يتحدث عن قلعة هوارة بضواحي تاهرت فيقول: «وهي قلعة منيعة في جبل خصيب فيه بساتين وثمار وأشجار ومزارع وأعناب» [٨٥]. ويبدو أن هذه البساتين والمنتزهات والمزارع والأشجار لم تكن موجودة قبل تأسيس المدينة، فقد وقع إحياء الأرض، وغرس الأشجار بعد وضع نظام ري يعتمد النهرين اللذين أسست عليهما المدينة، ونجد إشارة واضحة عند ابن الصغير، إذ يقول متحدثا عن التطور العمراني لمدينة تاهرت: « ... ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الموات، وغرس البساتين، وإجراء الأنهر» (ص ١٢).

إننا لا نملك معلومات تذكر عن نظام ملكية الأرض في تاهرت وضواحيها، ولا عن نوعية الإقطاع الذي عرفته هذه الإمارة الإسلامية [٨٦].

ولا شك في أن ميدان تربية الماشية أهم ميادين النشاط الفلاحي في مدينة أسستها قبائل بترية، بعضها استقر خارج أبواب المدينة، وكثير منها بقي منتجعا يؤمها في فصل الربيع للمرعى والتجارة. ومن المعروف أن صفة الرعي تغلب على فلاحة المغرب الأوسط، فلما تحدث ابن حوقل عن تاهرت قال: «وهي أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية» [٨٧]، ويصفها صاحب الاستبصار قائلا: «فهي كثيرة الغنم والماشية، طيبة المراعي، ومنها تجلب الأغنام إلى بلاد المغرب، وبلاد الأندلس لرخصها، وطيب لحومها» [٨٨]، ويأتي نص الإدريسي

مؤكدا أيضا شهرة تاهرت بماشيتها [٨٩]. وأعتقد أننا لا نستطيع أن نفصل بين شهرة تاهرت في تربية الماشية وتصدير اللحوم إلى المغرب كله والأندلس، وثمارها المشهورة، وخاصة قربها من تلول زراعة الحبوب وبين شهرتها التجارية واستعمال حركتها لموانئ البحر الأبيض إلى جانب المسالك التجارية البرية [٩٠].

إن شهرة تاهرت باعتبارها مركزا تجاريا نشطا طوال القرن التاسع الميلادي بالخصوص لا تقل عن شهرة المدن التجارية المغربية الأخرى، فقد أصبحت نقطة ذات شأن في دائرة التبادل التجاري بين بلاد السودان والمغرب والمشرق، وسواحل البحر الأبيض، ويخبرنا ابن الصغير عن نشاط تاهرت التجاري قائلا: «واستعملت السبل إلى بلد السودان، وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب بالتجارة، وضروب الأمتعة، فأقاموا على ذلك سنتين أو أقل من ذلك أو أكثر، والعمارة زائدة والناس والتجار من كل الأقطار تاجرون» [٩١]، ويخبرنا أن الإمام أبا اليقظان «قد أخرج ابنه أبا حاتم في جيش مع وجوه زناتة ليجيروا قوافل قد أقبلت من المشرق، وفيها أموال لا تحصى، قد خافوا من قبائل زناتة» [٩٢].

وكانت تاهرت ملتقى تجاريا مهما بين القبائل الرحل التي تأتي لبيع ماشيتها، وشراء ما تحتاجه من حبوب، وتمور، وبضاعة مستوردة من المشرق، وإذا حاولنا تحديد أنواع البضاعة في تاهرت نستطيع أن نقول إنها من جهة حبوب التلول، والصوف، والجلد، ومن جهة أخرى تمور واحات الصحراء، وبضاعة بلاد السودان والمشرق، وما يستورد من وراء البحار أيضا [٩٣].

ومن أبرز مظاهر الحياة التجارية في تاهرت علاقاتها التجارية النشطة مع بلاد الأندلس، فهي تصدر إليها عن طريق ميناء تنس [٩٤] ووهران أنواع الحبوب، وبخاصة الحنطة واللحوم والعبيد أيضا، ويمثل استيراد الحنطة من تاهرت أهمية كبرى في تموين المدن الأندلسية، إلى درجة أن الأستاذ ليفي بروفنسال Lévi-Provençal يرى أن الخليفة الأموي عبد الرحمن الثاني دعم علاقات الصداقة بينه وبين أيمة تاهرت ـ على رغم الاختلاف المذهبي ـ لضمان تموين رعاياه [٩٥].

وتعوزنا دراسة علمية لبعض النقود الرستمية التي عثر عليها لمزيد التعرف إلى الحياة الاقتصادية عامة والتجارية خاصة، أما مكاييل سكان تاهرت وموازينهم فقد ذكرها لنا البكري وهي حسب المكاييل والموازين القرطبية، فهو يقول لنا: «... ومدهم الذي يكتالون به خمسة أقفزة ونصف قرطبية وقنطار الزيت وغيره عندهم خمسة أرطال» [٩٦].



وهنالك ميدان ثالث من ميادين الحياة الاقتصادية عرف ازدهارا في تاهرت، وخاصة بعد التطور العمراني الكبير الذي عرفته المدينة، وأعني هنا الصناعات اليدوية. إن قطع الخزف والأواني التي عثر عليها مارسيه ودسوس ـ لامار (G. Marçais et Dessus Lamar) في حفرية تاهرت، تدل على أن المدينة عرفت معامل كانت تنتج الأواني وما تحتاجه حركة البناء، لا سيما القصور، من خزف (٩٧).

وتجدر الملاحظة في آخر هذه الفقرة عن الحياة الاقتصادية في تاهرت أن الإمامة الرستمية استفادت ماليا من هذا النشاط الاقتصادي، فازداد دخل الضرائب، فتمكن الإمام من مساعدة الفقراء والمساكين، وخاصة أهل الفاقة من مذهبه، ومن الإنفاق على جهاز الدولة، وإنشاء المصالح العامة لسكان المدينة (٩٨).

الحياة الفكرية

إن القرن الثالث الهجري هو قرن ازدهار الفكر العربي الإسلامي في المدن الإسلامية في الشرق والغرب الإسلاميين (٩٩)، فقد اشتهرت ـ إلى جانب مدن المشرق ـ مدن كثيرة في الغرب الإسلامي في حياتها الفكرية مثل قرطبة، وفاس، والقيروان، فقد أشرنا إلى أن الحضارة الإسلامية هي حضارة مدن بالدرجة الأولى، فقد ازدهرت فيها الحركة المعمارية، والتجارية والفكرية، وكانت تاهرت من أبرز المراكز الثقافية التي اشتهرت في الغرب الإسلامي خلال القرن الثالث الهجري. ونود أن نذكر بعض مميزات الحياة الفكرية في تاهرت:

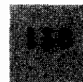
أولا ـ إن علوم الدين، وشؤون الدعوة الإباضية تطغى على هذه الحياة الفكرية، فالجدل المذهبي، وما يساعد عليه من علوم ومعرفة لهما قصب السبق، وهو أمر بديهي في مدينة إباضية تعتمد المذهب دستورا للحكم، وتطبق مبادئه في العبادات والمعاملات، من جهة، ويجب على حكامها أن يواجهوا ضروبا من المعارضة السياسية داخل المذهب وخارجه تتخذ جميعها صبغة دينية من جهة أخرى، فالتفقه في شؤون الدين، ومسائل الفرق، والبراعة في الجدل تمثل المحك الصحيح لعلماء المذهب، وشيوخه، لذا فإن المكتبة الإباضية غنية بتراجم مشايخ المذهب بصفة خاصة، وقد كانوا يمثلون فئة اجتماعية ذات شأن في عاصمة الرستميين (١٠٠).

ثانيا - إن الحركة الفكرية في تاهرت كانت مرتبطة ارتباطا متينا بالفكر الخارجي في المشرق، لا سيما في البصرة، كما كانت للقيروان في عهد الأغالبة علاقات قوية مع بغداد، وينبغي ألا نخطئ الفهم هنا، فقد كانت تاهرت وثيقة الصلة ثقافيا مع مدن إسلامية أخرى مثل القيروان، وقرطبة، وبغداد نفسها، فسنرى أن أحد شعرائها يمدح المعتصم، ويأتي ذكره مع أشهر شعراء البلاط العباسي آنذاك، ولكن الاتصال المذهبي كان بطبيعة الحال مع البصرة بصفة خاصة، إن مجادلات أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة شيخ الخوارج في البصرة مع واصل بن عطاء زعيم المعتزلة تبلغ صداها تاهرت، وتشغل علماءها أسابيع طويلة، كما يتناقش فقهاء القيروان طويلا حول المسائل التي يبلغهم صدى جدل علماء المشرق حولها.

ويخبرنا الشماخي أن الإمام عبد الوهاب نسخ له إخوانه في البصرة من الكتب وقر ٤٠ جملا لم يستفد منها إلا مسألتين [١٠١].

ثالثا - كان الأئمة الرستميون يعدون في طليعة العلماء، فقد اشتهر جلهم بالورع والعلم، فالمذهب يشترط في الإمام العلم والتقوى، فقد ساهم بعضهم في الحركة الفكرية، وخاصة الدينية منها، مساهمة فعالة، فلم يترك لنا الإمام عبدالرحمن بن رستم مؤلفات، ولكن ابنه عبد الوهاب ألف كتابا معروفا سماه «مسائل نفوسة الجبل» لأن نفوسة كتبت إليه في مسائل أشكلت عليها، فأجابها عن كل مسألة مما سألت عنه، ويقول ابن الصغير: «وكان هذا الكتاب في الأيدي الإباضية مشهورا عندهم معلوما، يتداولونه قرنا عن قرن إلى أن لحق الفصل فأخذته عن بعض الرستميين فدرسته ووقفت عليه» (ص١٧)، أمّا تأليف محمد بن أفلح فقد بلغت ٤٠ كتابا [١٠٢]، وعن أبيه الإمام أفلح كان الناس يأخذون فنون العلم قبل بلوغه [١٠٣].

إن علم الأئمة، ومساهمتهم في حركة التأليف بتاهرت جعلهم يهتمون بإنشاء مكتبة غنية على غرار مكتبات المدن الإسلامية التي عرفت حياة فكرية مزدهرة، ويبدو أن هذه المكتبة كانت بالقصبة المعصومة، واحتوت على مصنفات في العلوم والشؤون الفكرية العامة إلى جانب كتب المذهب، فالمصادر تذكر أن عبدالله الشيعي لما دخل تاهرت أحرق كتب الدعوة الإباضية، وحافظ على كتب الرياضيات، والمصنفات التي تعالج شؤون الحكم [١٠٤].



رابعا ـ إن تسامح الأئمة الرستميين، وفسح المجال للحرية الفكرية، ولأنصار المذاهب بالإقامة في المدينة، والدفاع عن آرائهم الدينية، جعل من تاهرت مركزا للدراسات الإسلامية المتأثرة طبعا بصبغة المذهب الإباضي، وشحذ ذلك عزيمة شيوخ البربر على التعمق في دراسة قضايا الدين ومسائل الخلاف، فتمكنوا من تأسيس مدرسة لها معالمها الخاصة في تاريخ الفكر الإسلامي، فقد تعايشت مذاهب مختلفة في تاهرت، ورحل إليها أهل السنة، بل نجد بينهم أحد مؤرخي الدولة الرستمية المشهورين وهو ابن الصغير [١٠٥]، فهو الذي يقدم لنا نصا دقيقا عن تسامح الإباضيين مع أهل المذاهب الأخرى من سكان المدينة، إذ نجده يتحدث عن النفوسيين حماة المذهب الإباضي قائلا: «... ولا يمنعون أحدا من الصلاة في مساجدهم ولا يكشفون عن حاله، ولو رأوه رافعا يديه، ماخلا المسجد الجامع، إن رأوا فيه من رفع يديه منعوه وزجروه، فإن عاد ضربوه» (ص ٤٢). وقد شارك ابن الصغير في مجادلة شيوخ الإباضية، وينقل إلينا في تاريخه نص هذه المناظرة [١٠٦].

واشتد الجدل بين الإباضية والمعتزلة بالخصوص، وبقي مدة طويلة، خاصة في عهد عبد الوهاب، يسيطر على الحياة الفكرية والدينية في تاهرت، فقد رأيناه يستنجد بنفوسة الجبل لترسل إليه قوة عسكرية تستطيع أن تقف في وجه فتنة قد يتسبب فيها الجدل مع أهل الاعتزال، ولترسل إليه بصورة مؤكدة شيوخا قادرين على مجادلتهم، ودحض آرائهم بالحجة، وكان من بين هؤلاء أحد فقهاء نفوسة المسمى بالمهدي الذي قتل في محاصرة هوارة لمدينة طرابلس (٨١١م). وقد انتشر الاعتزال في زناتة في عهد الإمام الرستمي الثاني، وقاومه أهل السنة والخوارج معا [١٠٧]، وكان مجمع الواصلية قريبا من تاهرت، وبلغ عددهم نحو ثلاثين ألفا ظواعن ساكنين في الخيام [١٠٨] وهذا يدعم انتشار الاعتزال بين قبائل بترية مثل زناتة. ومن أبرز مظاهر الحياة الفكرية التي عرفتها تاهرت عهدئذ تلك المناظرة العامة التي حضرها سكان المدينة، وجرت على نهر مينة بين شيوخ المعتزلة والإباضية [١٠٩].

ونلاحظ شيئا من الغموض في المصادر القديمة حول علاقة الواصلية بالإباضية في تاهرت، فالبكري يتحدث عن «مدن بنطيوس وهي ثلاث مدن يقرب بعضها من بعض، في كل مدينة جامع، فالاثنان لأهل السنة والثالث لقوم من الخوارج يعرفون بالواصلية إباضية» [١١٠]. ويتحدث ياقوت، وابن

خلدون عن عبد الوهاب فيخبران أنه ولى ابنه ميمونا، «وكان رأس الإباضية والصفرية والواصلية» (١١١)، فالمذاهب الثلاثة متصلة بعضها ببعض اتصالا كبيرا، وتحالفت الإباضية مع الواصلية أول الأمر، ثم احتد الخلاف بين المذهبين، ويرى سعد زغلول عبد الحميد أن الفرقتين تحالفتا نتيجة لأخذهما بموقف الوسط بالنسبة إلى مرتكبي الكبائر (موقف المنزلة بين المنزلتين)، وأنه لهذا السبب اعتبر معتزلة المغرب في الإباضية (١١٢).

واشتهر زيادة على مشايخ المذهب محدثون ولغويون، وأدباء من أبرزهم:

ـ أبو عبيدة الأعرج أحد شيوخ ابن الصغير، وقد وصفه قائلا: «وكان أبو عبيدة هذا عالما بالفقه والكلام والوثائق والنحو واللغة»، «وكان المغرب مفتونا بهذا الرجل حتى أن من كان من الإباضية بسجلماسة يبعثون إليه بزكاتهم يصرفها حيث شاء» (ص٤٦) (١١٣)، وأبو مسعود الكوفي كان فقيها في مذاهب الكوفيين، وأبو الفضل أحمد بن القاسم بن عبد الرحمان بن عبد الله التميمي البراز التاهرتي، وبكر بن حماد التاهرتي كان حافظا للحديث ورجاله، فقيها، وشاعرا مشهورا، وقد عاش في تاهرت والقيروان ومصر والعراق (١١٤)، وغير هؤلاء.

ونلاحظ بصفة عامة ضعف الحياة الأدبية الصرفة في تاهرت، ولعل هذا يعود إلى ما أشرنا إليه من طغيان مظهر الحياة الدينية، والجدل المذهبي، فالإمام الوحيد الذي اهتم بالأدب ورجاله هو الإمام أبو بكر، ولعله من المهم أن نشير هنا إلى أن اللغة البربرية كانت مستعملة في الحياة الفكرية، لا سيما في الحياة الدينية، ولكننا نعتقد أنه كان استعمالا محدودا بين بعض القبائل الرحل، وليس كما يزعم ذلك الشيخ بكري، ويبالغ في ذلك من دون نصوص تدعم رأيه (١١٥).



9 سجلماسة عاصمة بني مدرار المكناسيين

(١٤٠ - ٣٦٦ هـ / ٧٥٧ - ٩٧٧ م)

«... وسائر أرباب المدن دونهم في اليسار وسعة الحال»
ابن حوقل

أعتقد أن الدارسين لقضايا المجتمع العربي الإسلامي في العصر الوسيط، وبخاصة في حقب الازدهار، لا يستطيعون أن يطمئنوا كل الاطمئنان إلى الصورة التي يعرفونها عن هذا المجتمع ما لم تحظ أهم المدن الإسلامية عصرئذ بدراسات دقيقة شاملة. فقد عاش العالم العربي الإسلامي فيما بين القرنين الثامن والحادي عشر للميلاد تطورا ديموغرافيا، وتقدما عمرانيا بارزا جعلاه يتسم بطابع مجتمع المدن.

إن دراسة المعطيات الديموغرافية والسياسية والاقتصادية لتأسيس المدن، ثم التعرف على مراحل تطورها العمراني، وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية فيها، وعلى مسالكها، وعلاقاتها التجارية، وعلى عناصر سكانها يجعلان تلك الصورة تدنو من الاكتمال، ويدعمان اطمئناننا إلى ما نعرفه عن حياة تلك العصور، وهي معرفة لا تزال - في نظرنا - في حاجة ملحة إلى المزيد من الغربلة والتمحيص [1].

إن معرفة حياة المدينة تلقي أضواء جديدة على علاقة التأثر والتأثير بين مجتمع العمران البدوي، والعمران الحضري حسب المفهوم الخلدوني.

وتزداد دراسة هذه العلاقة، والتعرف على مميزاتها أهمية في مجتمع يطغى عليه الطابع القبلي، وقد حافظ على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع القبيلة، ولكن تحولا بطيئا بدأ يدب في هذه الهياكل نتيجة تطور المسالك، وازدهار مدن تجارية برزت فيها ملامح جنينية لفئات اجتماعية جديدة نجد في مقدمتها فئة التجار التي أصبحت تسهم في الدورة الاقتصادية العالمية عهدئذ، شأن تجار المغرب الإسلامي في فترة ازدهار مدينة سجلماسة.

وقد يتبادر إلى الذهن أول وهلة أن مدن الواحات مثل سجلماسة كانت تعيش في شبه عزلة ـ وهو المصير الذي آلت إليه حين بدأت عصور التقلص الديموغرافي، والتقهقر الاقتصادي، وخاصة التجاري منه ـ في قرون الإزدهار، أنها كانت تعيش في حقيقة الأمر في تفاعل مستمر مع محيطها السياسي والاقتصادي، ومن هنا جاءت أهمية دراسة علاقاتها التجارية بصفة خاصة للوقوف على سر ازدهارها وتقدمها العمراني، كما سنرى بالنسبة إلى سجلماسة في حديثنا عن مسالكها وعلاقاتها التجارية.

تأسيس المدينة

اتفقت روايات المؤرخين والجغرافيين على سنة تأسيس سجلماسة، وهي سنة ١٤٠ هـ / ٧٥٧ ـ ٨م، واضطربت حول ظروف التأسيس، واسم المؤسس.

يتفق البكري، وابن عذاري على أن مؤسس المدينة هو أبو القاسم سمغون (سمكو) [٢] بن واسول المكناسي الصفري. قال البكري: «وملك بنو مدرار سجلماسة مائة وستين سنة [٣]، وكان فيه أبو القاسم سمجو بن واسول المكناسي أبو اليسع المذكور، وجد مدرار لقي بأفريقية عكرمة مولى ابن عباس وسمع منه، وكان صاحب ماشية، وكثيرا ما ينتج موضع سجلماسة فاجتمع إليه قوم من الصفرية، فلما بلغوا أربعين رجلا قدموا على أنفسهم عيسى بن مزيد [٤] الأسود، وولوه أمرهم فشرعوا في بنيان سجلماسة، وذلك سنة أربعين ومائة» [٥].



ويذكر رواية ثانية ضعيفة قائلا: «وذكر آخرون أن مدرارا كان حدادا من ربضية الأندلس فخرج عند وقعة الربض فنزل منزلا بقرب سجلماسة، وموضع سجلماسة آنذاك براح يجتمع فيه البربر وقتا من السنة يتسوقون لقرب؛ فكان مدرار يحضر سوقهم بما يعده من آلات الحديد، ثم ابتنى بها خيمة وسكنها وسكن البربر حوله فكان ذلك أصل عمارتها، ثم تمدنت والأول أصح في عمارتها» (٦).

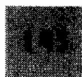
والرواية الثالثة التي يوردها صاحب الاستبصار (٧)، وينقلها عنه محمد بن عبد المنعم الحميري (٨) تتفق مع الرواية الأولى، ولكنها تقع في خلط إذ نجد المؤسس مدرار بن عبد الله عوض أبي القاسم سمكو بن واسول. ومن المعروف أن مدرار بن اليسع هو حفيد أبي القاسم، وإليه أصبحت تنسب الدولة المدرارية.

نستنتج ـ إذن ـ من المقارنة بين هذه الروايات أن المؤسس الحقيقي هو أحد شيوخ قبيلة مكناسة أبو القاسم سمكو بن واسول المكناسي الصفري، وقد كان المكناسيون من المياسرة، أي من أنصار ميسرة السقاء زعيم أول انتفاضة مسلحة يقوم بها الخوارج سنة ١٢٢ هـ ضد سياسة الخلافة الأموية في المغرب.

ويبدو أنه اتجه مع جماعة من قبيلته مكناسة نحو الجنوب، إلى إحدى واحات الصحراء عازما على تأسيس إمامة خارجية صفرية بعد أن فشلت محاولة ميسرة وسلفه خالد بن حميد الزناتي في تأسيسها في منطقة قبيلة مدغرة (أو مطغرة) قرب طنجة، مستغلا الأوضاع السياسية التي كانت بإفريقية سنة ١٤٠ هـ، كما سنشير إلى ذلك.

فما هو الموقع الذي انتجع إليه أبو القاسم، ثم اختاره لتأسيس عاصمة الحكم الجديد؟

تقع سجلماسة في منطقة تافللت على طرف الصحراء، تبعد عن مدينة فاس في اتجاه الجنوب الشرقي ٣١٥ كلم، وتعد آخر مرحلة في اتجاه الطريق الصحراوي نحو بلاد السودان، وقد أسست على وادي زيز، وهو ـ بلا ريب ـ مصدر حياة الواحة. يقول ياقوت: «مدينة في جنوب المغرب في طرف بلاد السودان، بينها وبين فاس عشرة أيام تلقاء الجنوب، وهي في منقطع جبل درن، وهي في وسط رمال كرمال زرود... يمر بها نهر كبير يخاض قد



غرسوا عليه بساتين ونخيلا مد البصر، وعلى أربعة فراسخ منها رستاق يقال له تيومتين على نهرها الجاري، فيه من الأعناب الشديدة الحلاوة ما لا يحد» [٩].

فهو - إذن - واد يخاض بالرجل تمده عيون كثيرة تسقى منه الواحة، ويعتمد عليه سكانها، إذ يخبرنا صاحب «الروض المعطار» أنه ليس بها عين ولا بئر [١٠]، فهو يشبه كثيرا ما نعرفه عن وادي واحة نفطة، أو توزر ببلاد الجريد، ويسميه ابن حوقل نهرا «يزيد في الصيف كزيادة النيل في وقت كون الشمس في الجوزاء والسرطان والأسد» [١١].

أما صاحب الاستبصار فإنه يشير إلى أنها تقع على نهرين من عنصر واحد في موضع يسمى أكلف [١٢] وتمده عيون كثيرة، ولهم مزارع كثيرة يسقونها من النهر في حياض كحياض البساتين [١٣].

أما مسالك سجلماسة نحو الجنوب فيصفها البكري قائلا: «ومن مدينة سجلماسة تدخل إلى بلاد السودان، إلى غانة، وبينها وبين مدينة غانة مسيرة شهرين في صحراء غير عامرة إلا بقوم ظاعنين، ولا يطمئن بهم منزل، وهم بنو مسوفة من صنهاجة ليس لهم مدينة يأوون إليها إلا وادي درعة، وبين سجلماسة ووادي درعة مسيرة خمسة أيام» [١٤].

أما في اتجاه الشمال فتفصل سجلماسة عن فاس ثماني مراحل، وهي المسافة نفسها التي تفصلها عن أغمات غربا، وبينها وبين فاس مدينة صفروى، وهي مدينة قديمة اشتهرت بوفرة مياهها، وتنوع ثمارها التي تصدر إلى فاس وسجلماسة وغيرهما، وتاسغمرت، وهي بلد خصب فيه قرى كثيرة يدخل المسافر منها إلى سجلماسة [١٥].

أما المدة الزمنية التي تحتاج إليها القوافل بين سجلماسة والقيروان عن طريق نفزاوة وقسطيلية فهي شهران، أو ست وأربعون مرحلة حسب تعبير البكري، وهو المسلك المتبع من طرف القوافل التجارية بين المشرق وسجلماسة [١٦]، ويعلمنا ابن حوقل بوجود طريق صحراوي قديم بين مصر وغانة ترك فيما بعد، وأصبحت القوافل تسلك الطريق الذي يمر بسجلماسة بعد اجتيازها لبلاد المغرب.

ونلاحظ وجود عدد من الحصون والقلاع قرب سجلماسة مثل حصن تاسجدالت، ويبعد اثني عشر ميلا عن المدينة [١٧]، وموضع يسمى تامدولت، «وهو حصن فيه مياه ونخل كثير، ويشرف عليه جبل فيه معدن

فضة معلوم هناك» [١٨]، وهنالك القلعة المنادية في ضواحي سجلماسة، وقد كان صاحبها من علماء المنطقة، وشارك في رحلة دراسية إلى المشرق سنة ٢٠١ هـ [١٩].

إن هذه الحصون والقرى القريبة من سجلماسة تثبت ـ إلى جانب قرى وادي درعة الكثيرة، والمعروفة بإنتاجها الزراعي ـ أن سجلماسة محاطة من الشمال، والشمال الغربي بمنطقة عمرانية، ولا تبدأ المفازة الحقيقية إلا في اتجاه الجنوب، ولا غرو أن يشير بعض الجغرافيين العرب إلى أنها تقع في طرف الصحراء، ولكن سيكون لهذا المسلك الصحراوي نحو الجنوب الدور الحاسم في تطور حركة العمران بها، وازدهارها.

ولا مناص من التساؤل في هذا الصدد: هل أُسست سجلماسة على أنقاض مدينة قديمة؟

إن جميع النصوص التاريخية والجغرافية التي وصلتنا تجمع على أنها مدينة محدثة، ولا تشير إلى آثار قديمة استغلت حجارتها في بناء المدينة الجديدة، كما هو الشأن في تأسيس مدن أخرى، فقد رأينا أن موضع المدينة كان براحا [٢٠] يجتمع فيه البربر في موسم معين من السنة للتسوق، وينتجع إليه أهل المواشي، وهنالك عاملان ساعدا هذا البراح على أن يتحول أول الأمر إلى قرية صحراوية ثم إلى مدينة:

أولا: ما يوفره وادي زيز من مياه كافية طوال السنة، فهو لا يعتمد على المطر، بل ينبع من العيون شأن أودية الواحات، وتمده أيضا المياه المنحدرة من الأطلس الصحراوي.

ثانيا: وجوده على طريق قديم تسلكه القوافل، ويربط بلاد السودان، ومنطقة تافللت بمدن الشمال، ويعرف بطريق السلطان [٢١].

إن الإشارة الوحيدة إلى وجود مدينة قديمة في موضع سجلماسة ما نقله الجغرافي المتأخر (الحسن الوزاني) (Léon l'Africain) من روايات ذات طابع أسطوري، تشير الأولى إلى أن مؤسس المدينة هو الإسكندر ذو القرنين بناها ليقيم فيها مرضى جيشه، وعرجانه، وتذهب الثانية إلى أن مؤسسها هو قائد روماني أطلق عليها اسم (Sigillum mese = Massae) [٢٢].

إن الاعتقاد بأن سجلماسة أُسست في موضع مدينة رومانية قديمة هو ـ في نظرنا ـ مجرد حدس تاريخي لا تدعمه نصوص موثوق بها، وعندما يتمكن علماء الآثار من القيام بحفرية عن مدينة سجلماسة يستطيعون التثبت من مدى صحة هذه الأساطير التي انفرد الحسن الوزاني (Léon l'Africain) بنقلها.

ومما يجعلنا نقف محترزين تجاه هذه الروايات:

١ـ أن الجغرافيين العرب لا يهملون عادة الإشارة إلى وجود مدينة قديمة، أو بقايا آثار مدينة قديمة في موضع المدينة الجديدة، أو حتى بالقرب منها، فقد حرصوا في ذكرهم لتاهرت الحديثة على الإشارة إلى أنها أُسست على مقربة من تاهرت القديمة [٢٣].

وليس هذا هو المثال الوحيد، بل يكادون يجمعون على استعمال عبارة أصبحت مصطلحا عندهم وهي «مدينة أزلية» أو «مدينة قديمة».

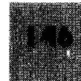
٢ـ إنهم يسهبون عادة في ذكر الأساطير التي ينسجها الخيال البشري حول تأسيس المدن، ولا سيما حول المدن ذات الطابع الديني.

٣ـ إن الحسن الوزاني (Léon l'Africain) جغرافي متأخر عاش في القرن الخامس عشر الميلادي بينما نجد ابن حوقل، وقد زار المغرب في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، أي في عصر ازدهار المدينة، وتوافر المصادر، ثم البكري، وهو أندلسي (ت ٤٨٧ هـ)، ولا شك أن مصادره عن منطقة المغرب الأقصى بالخصوص متوافرة، ثم نجد بعده صاحب كتاب الاستبصار، وهو جغرافي مراكشي عاش في القرن السادس الهجري، لا يشيرون إلى هذه الروايات التي تبرز لأول مرة في القرن الخامس عشر الميلادي.

تطور حركة العمران

إن غزارة ينابيع وادي زيز جعلت القبائل الرحل والمسافرين يستطيعون الإقامة في ذلك البراح الذي تحيط به السهول والسباخ، وهي مرعى ثري للإبل، وقد انقلب البراح مع المكناسيين إلى قرية صحراوية اتخذ سكانها الخيام في بداية الأمر منازل لهم، وجعل الاستقرار السياسي القائم على عصبية قبيلة مكناسة والقبائل المحالفة لها، والنشاط التجاري الذي بدأ يعيشه المغرب العربي الإسلامي في نهاية القرن الثاني للهجرة القرية تتحول إلى مدينة متطورة نشطة، وخلت بعمارتها مدينتان: مدينة ترغة، وهي تبعد عن سجلماسة مسافة يومين، ومدينة زيز أيضا [٢٤].

إن تحولها إلى عاصمة سياسية، ومركز تجاري ذي شأن جعل الأمير أبا منصور اليسع بن أبي القاسم يشرع سنة ١٩٩ هـ في بناء سور للمدينة من ماله الخاص يصون به سكانها، وأموالهم من الغارات، ويشيد أسفله بالحجارة



وأعلاه بالطوب، ويجعل فيه اثني عشر بابا [٢٥]، ثمانية منها مصنوعة من الحديد، ثم ينتقل إليها سنة ٢٠٠ هـ [٢٦]، ويقسمها على القبائل، ولا يقتصر عمله على بناء السور، بل يبني جامعا متقن البناء، ويختط المصانع والقصور أيضا [٢٧].

وقد أضحت مدينة سجلماسة في مطلع القرن الثالث الهجري مدينة متسعة الأرجاء، ذات أحياء مختلفة يحيط بها سور يحتوي على اثني عشر بابا، ونجد في ضواحيها أرباضا كثيرة، وبساتين نخيل شاسعة تمتد ستة أميال خارج المدينة، «وأمرغاد آخر بساتين سجلماسة، ومنها إلى سجلماسة ستة أميال» [٢٨]، وقد رأينا ياقوت الحموي يتحدث عن نهر المدينة فيشير إلى أن سكانها قد غرسوا عليه بساتين ونخيلا مد البصر.

ويلوح لنا أن أمراء الدولة المدرارية قد بنوا مقرا لحكمهم أطلقوا عليه اسم القصبة على غرار القصبة المعصومة بتاهرت [٢٩]، فقد أشار ابن عذاري عن حديثه عن ثورة عبد الله بن زكرياء الهزرجي ضد الخليفة الموحدي أبي الحسن المعتضد بالله المدعو بالسعيد، وانفراده بالحكم في سجلماسة إلى وجود قصبة بها دبر أنصار الخليفة الموحدي من أشياخ سجلماسة، خطة لمفاجأة ابن زكرياء بالقصبة تتمثل في نشوب معركة بين النصارى والعرب بإزاء باب القصبة استغلوها لاحتلال القصبة سنة ٦٤٢ هـ، واضطرار ابن زكرياء إلى الخروج منها على باب الغدر من القصبة [٣٠]. وعلى الرغم من أن الإشارة إلى وجود القصبة متأخرة، فإننا نميل إلى أن بناءها يعود إلى العهد المدراري.

فقد لمحنا فيما سبق إلى أن أكثر سكان المدينة في بداية القرن الثالث الهجري ينتسبون إلى مكناسة، ومن تحالف معها من القبائل التي كانت تعيش في منطقة تافللت عند تأسيس المدينة، ولكن المركز التجاري الخطير الذي أصبحت تتمتع به المدينة خلال القرن الثالث مشرقا ومغربا، وخاصة بالنسبة إلى تجارة الذهب والرقيق جلب إليها فئات من التجار استقروا بها، وأثروا في الفن المعماري بالمدينة، وفي حياتها الاجتماعية، فيذكر البكري دورها الرفيعة، ومبانيها السرية، ويتحدث ابن حوقل عن أبنية سجلماسة فيشبهها بأبنية الكوفة قائلا:

«... وأبنيتها كأبنية الكوفة إلى أبواب رفيعة على قصورها، مشيدة، عالية» [٣١].

ولعلنا نستطيع بالمقارنة مع مدينة أخرى بالمغرب الأقصى أن ندرك مدى تطور السكان في عاصمة بني مدرار، وعدد سكان البادية الذين يقصدون سوقها للبيع والشراء. وهذه المدينة هي أغمات وريكة التي تقع إلى الشمال الغربي من سجلماسة، وتبعد عنها مسافة ثمانية أيام، وهي أقل عمارة من سجلماسة، ولا تبلغ أهميتها العمرانية والتجارية أيام البكري فهو يحدثنا عن سوقها الأسبوعي قائلا: «فسوق أغمات وريكة يقوم يوم الأحد بضروب السلع، وأصناف المتاجر يذبح فيها أكثر من مائة ثور، وألف شاة، وينفد في ذلك اليوم جميع ذلك» [٣٢].

إن نصوص الجغرافيين لم تسعفنا بعدد ما يذبح من بقر وغنم يوم السوق في سجلماسة لنتبين أهمية الحركة الديموغرافية فيها، ولكن ألا نستطيع أن نتصور قليلا عن طريق مقارنتها بمدينة نعرف أنها أقل منها عمرانا وشأنا في العصر الذي نتحدث عنه؟

ويبدو أن أهمية عاصمة بني واسول المكناسيين أخذت تتضاءل في النصف الأول من القرن السادس الهجري، شأنها في ذلك شأن كثير من المدن الإسلامية، ولكن عوامل الهرم هذه قد بدأت تدب في هياكلها رويدا، فهذا الشريف الإدريسي (٤٩٣ ـ ٥٦٠ هـ / ١١٠٠ ـ ١١٦٥ م) يتحدث عنها في النصف الأول من القرن السادس الهجري قائلا:

«وأما مدينة سجلماسة فمدينة كبيرة كثيرة العامر، وهي مقصد للوارد والصادر، كثيرة الخضر والجنات، رائقة البقاع والجهات، ولا حصن عليها، وإنما هي قصور وديار عمارات متصلة على نهر لها كثير الماء... وبناءاتها حسنة غير أن المخالفين في زماننا هذا أتوا على أكثرها هدما وحرقا» [٣٣].

ويتحدث عنها ابن بطوطة سنة ٧٥٣ هـ فيقول: «وهي من أحسن المدن، وبها التمر الكثير الطيب، وتشبهها مدينة البصرة في كثرة التمر لكن تمر سجلماسة أطيب، وصنف إيرار منه لا نظير له في البلاد، ونزلت منها عند الفقيه أبي محمد البشري»، (رحلة ابن بطوطة، بيروت، ١٩٦٤، ص ٣٧٦)، وقد سافر منها إلى بلاد السودان في رفقة من تجار سجلماسة.

إن تقلص ظل المدينة، ثم اضمحلالها قد تم في القرنين الأخيرين، لأننا نجد معلومات عن قصور بالمدينة يسكنها البربر في القرن الثاني عشر الهجري، ويخبرنا الناصري أن السلطان العلوي إسماعيل كان يرسل في



النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري لتوزيع الصلة على أبنائه الساكنين بسجلماسة وبلغ عدد الدور التي يقطن بها أبناؤه ١٠٥، «وكل واحدة من هذه الدور المائة والخمس التي بسجلماسة لواحد من أولاد صلبه، لأنه كان رحمه الله إذا رأى واحدا من أولاده الذين لم يرد إقامتهم معه بالمغرب قد بلغ أرسله إلى سجلماسة، وبنى له بها قصرا أو دارا، وأعطاه نخلا وأرضا ومماليك للحراسة والفلاحة يقومون له بخدمة أهله، وحراثة أرضه في الشتاء والصيف» [٣٤].

الحياة السياسية والدينية

نبادر بالإشارة إلى أن معلوماتنا السياسية عن إمامة بني مدرار لا تتجاوز تداول الأمراء المكناسيين على الحكم، والصراع السياسي والعسكري الذي نشب بينهم وبين دول المغرب القوية التي سعت إلى إخضاع المغرب الأقصى، لا سيما إخضاع منطقة تافللت، وعاصمتها: سجلماسة لمركز سلطتها السياسية، وقد برز ذلك بالخصوص أيام الدولة الفاطمية.

أما ما وصلنا عن الحياة الدينية عامة، وحياة الفرقة الصفرية بها بصفة خاصة فهو نزر يسير.

إن الأمر يختلف تماما في هذه النقطة بالذات بين ما نعرفه عن الحياة الدينية بتاهرت، وبين معلوماتنا عن النشاط الديني بعاصمة الإمارة المدرارية الصفرية المعاصرة لعاصمة الإمامة الرستمية الإباضية، ويعود الأمر إلى سبب واضح، فقد وصلتنا كتب طبقات مشائخ المذهب الإباضي بالمغرب الأوسط، وجبل نفوسة، وبلاد الجريد، وجزيرة جربة مثل كتاب « السير وأخبار الأئمة» لأبي زكريا الورجلاني، وطبقات المشائخ لأبي العباس الدرجيني [٣٥]، والسير للشماخي، وغيرها، هذا فضلا عن تلك الوثيقة التاريخية الثرية التي تركها لنا أحد علماء السنة الذين عاشوا بتاهرت، وهو ابن الصغير [٣٦].

إن هذا النوع من المصادر عن الحياة الدينية في سجلماسة في العصر المدراري ليس متوافرا ضمن ما هو معروف من المصادر عن المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وليس مستبعدا أن يتم العثور يوما ما على مخطوطات تنير هذا الجانب في حياة المدينة.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أبرز النقاط التالية:

١ـ إن دعامة النظام السياسي المدراري هي عصبية قبيلة مكناسة، مثلما قامت الدولة الرستمية على عصبية قبيلة نفوسة بالدرجة الأولى [٣٧].

٢ـ كان للقبائل المقيمة بنواحي سجلماسة أثر في الحياة السياسية بالمدينة، ويبدو أنها قد عارضت في بعض الفترات سلطة قبيلة مكناسة، فتشير المصادر ألى أن أبا المنتصر (٢٠٨ ـ ٢٥٣ هـ) دخل في معركة مع القبائل الرافضة لحكم المدراريين الصفريين لإخضاعهم، وفرض الصفرية عليهم، «وكان جبارا عنيدا فظا غليظا فظفر بمن عانده من البربر وذللهم، وأخذ خمس معادن درعة، وأظهر الصفرية» [٣٨]. ولما دخل أبو عبد الله الشيعي سجلماسة سنة ٢٩٦ هـ وأخرج عبيد الله المهدي من سجنها أمن سائر الناس وأهل البلد، «وأتته القبائل من نواحيها ففعل مثل ذلك فيهم» [٣٩].

٣ـ الحياة السياسية، وشؤون الدين أمران متلازمان، ومرتبطان وثيق الارتباط، شأن كل دولة قامت على دعوة دينية التحمت بعصبية قبلية [٤٠].

٤ـ ومما يلفت النظر في الاتجاه المذهبي لدى الأئمة المدراريين عدم تمسكهم دائما بالدعوة الخارجية الصفرية، فإننا نجد إلى جانب الأئمة الصفريين أئمة آخرين تولوا الحكم كانوا ينتسبون إلى الدعوة الإباضية مثل محمد بن ميمون (٢٦٣ ـ ٢٧٠ هـ)، أو الفتح بن ميمون الأمير (٢٩٧ ـ ٣٠٠ هـ)، بل نجد جدهم أبا القاسم سمكو (١٥٥ ـ ١٦٧ هـ) يؤسس إمامة خارجية صفرية، ويخطب في عمله للمنصور والمهدي من بني العباس، ويقول عنه ابن خلدون أنه كان إباضيا صفريا [٤١].

وقد ذهب بعضهم بعيدا فانسلخ من الدعوة، وعاد إلى مذهب السنة، ونادى بالدعوة العباسية، وتلقب بالشاكر الله (٣٣١ ـ ٣٤٧هـ).

ولنحاول التعرف الآن على ظروف تسرب الدعوة الصفرية إلى مناطق المغرب الأقصى، ثم ظروف التأسيس.

ليس من المستبعد أن يكون دخول مذهب الخوارج بفرقتيه: الإباضية والصفرية إلى أرض المغرب قد بدأ في نهاية القرن الأول للهجرة، ولكن النص الذي نقله الرواة عن دخول دعاة المذهب لنشر مبادئ الفرقتين: الإباضية والصفرية يعود إلى مطلع القرن الثاني للهجرة. قال أبو العباس أحمد الدرجيني في كتاب «طبقات المشائخ»: «حدثنا غير واحد من أصحابنا عن الإمام أفلح عن أبيه عبد الوهاب عن جده عبد الرحمن بن رستم أنه



قال أول من جاء يطلب مذهب الإباضية ونحن بقيروان إفريقية سلامة بن سعيد قال قدم علينا من أرض البصرة، ومعه عكرمة مولى ابن عباس معتقبين على بعير، فسلامة يدعو إلى مذهب الإباضية، وعكرمة يدعو إلى مذهب الصفرية (٤٢).

ومن القيروان انتشر في بقية مناطق المغرب، وتسربت الدعوة الصفرية بالخصوص بين قبائل المغرب الأقصى، وتزعم قائدهم ميسرة المدغري أول انتفاضة مسلحة ضد الوالي الأموي بالقيروان سنة ١٢٢ هـ، وكانت قبيلة مكناسة من القبائل التي شاركت في حركة ميسرة، ثم حركة خلفه خالد بن حميد الزناتي، ثم توالت حركاتهم في المغربين: الأوسط والأقصى.

ولما ضعفت السلطة المركزية بإفريقية، ثم تمكنت أسرة الفهريين من الاستقلال بالحكم في المغرب، وأدى تطور الأحداث السياسية والعسكرية إلى خروج المغرب والأندلس عن سلطة الخلافة في المشرق استغل شيوخ قبيلة مكناسة الوضع السياسي بالمغرب، وقصدوا منطقة نائية نسبيا فأسسوا إمارتهم الصفرية في واحة سجلماسة مقتفين أثر الحزب الأموي بالأندلس بعد أن أسس عبد الرحمن بن معاوية دولة المروانيين بها سنة ١٣٨ هـ، ومتبعين خطوات طريق مؤسس مملكة برغواطة سنة ١٢٧ هـ بمنطقة تامسنا على ساحل البحر المحيط، وهو من أنصار الدعوة الصفرية، وشارك مع أبي القاسم سمكو جد بني واسول المكناسيين في انتفاضة ميسرة (٤٣).

ويخبرنا البكري أن أبا القاسم سمكو لقي بإفريقية عكرمة مولى ابن عباس، وسمع منه (٤٤)، وتجعل منه رواية أخرى أحد حملة العلم ارتحل إلى المدينة فأدرك التابعين، وأخذ عن عكرمة (٤٥)، ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن بعض الروايات تثبت أن عكرمة بربري الأصل أصبح مولى لابن عباس، أي أصبح من الفئة الاجتماعية الجديدة، فئة موالي العرب (٤٦).

وتفيد النصوص التي تتحدث عن تأسيس سجلماسة أن قوما من الصفرية اجتمعوا بالمكان فلما بلغوا أربعين رجلا قدموا على أنفسهم عيسى بن يزيد الأسود، وشرعوا في بناء المدينة، فلا شك أن المقصود بهذا العدد الشراة، وشيوخ قبيلة مكناسة، أو شيوخ قبائل أخرى متحالفة معها (٤٧) وقد بايع المكناسيون إماما ليس منهم، ولا نعرف عنه شيئا كثيرا بالرغم من أن إمامته دامت خمسة عشر عاما ولكننا نعرف أمرين مفيدين:

أ ـ أنه من موالي العرب، شأنه في ذلك شأن عكرمة، وشأن عبد الرحمن بن رستم مؤسس الدولة الرستمية بتاهرت.

ب ـ أن شيخ مكناسة هو الذي بايعه، وحمل قومه على طاعته (٤٨).

ويظهر أنه لما تخلى عن مساندته سمح للمكناسيين الصفريين أن يتخلصوا منه شر تخلص، منكرين عليه أشياء فعلها رغم تناقضها مع منصب الإمامة الدينية والسياسية الذي نصبته فيه الجماعة، ثم ولوا مكانه أبا القاسم.

وهنا نطرح سؤالين:

أولا: لماذا لم يتول أبو القاسم الإمامة الصفرية منذ البداية، وهو من أبرز دعاتها، ومن المتفقهين في شؤون الدعوة، فقد درس مبادئها على عكرمة نفسه، وشارك بسيفه إلى جانب ميسرة في مقاومته تعسف الحكام الأمويين بالمغرب، ومعاملتهم السيئة للبربر المسلمين؟ فهل كان ذلك تطبيقا لمبدأ الشورى، والمساواة الذي اشتهرت به نظرية الخوارج في اختيار إمام الجماعة الإسلامية، وهو الاختيار الذي يعتمد أولا وخصوصا على التقوى في الدين، واستقامة السيرة؟ ومن المعروف أن هذا المبدأ قد أهمل بعد تولي الحكم، حيث تحولت السلطة من إمامة دينية تعتمد مبدأ الشورى إلى ملك وراثي، كما فعل بنو واسول في سجلماسة، والرستميون في تاهرت، أم حالت مصالحه الخاصة دون تولي إمامة دينية متقشفة في أول عهدها، وهو صاحب الماشية المشهورة؟

ثانيا: لماذا لم يحاول مولى العرب عيسى بن يزيد الأسود، أن ينفرد بالإمامة، ويجعلها وراثية في أبنائه، وهي الخطة التي وضعها عبد الرحمن بن رستم في تاهرت، وطبقها بعده ابنه عبد الوهاب؟

قد لمحنا إلى أن معلوماتنا عن شخصية الإمام الأول في سجلماسة قليلة جدا، ولكن هذه النقطة التي افترضناها كان من الصعب جدا أن تنجح، لأن إمامة سجلماسة تقوم على عصبية قبلية موحدة، ومحصورة في مكناسة، أما الأمر في تاهرت فيختلف، لأن اعتماد بني رستم على عصبيات قبائل أخرى، إلى جانب نفوسة، سهل عليهم الانفراد بالحكم، فقد استغلوا الصراع القبلي بين مختلف القبائل، مع الملاحظة في الوقت نفسه أن النفوسيين المقيمين بتاهرت جلبوا لحماية الإمامة، أما منطقتهم الجغرافية، وما يتصل بها من مناخ سياسي، وعسكري في المجتمع القبلي، فقد كانت بعيدة عن تاهرت.

وبعد أن عزل عيسى بن يزيد تولى الحكم أبو القاسم سمكو، ولما هلك سنة ١٦٧هـ، ورث الحكم بعده ابنه الياس بن أبي القاسم (١٦٧ ـ ١٧٤ هـ)، ثم أصبح الحكم وراثيا في بني واسول المكناسيين إلى سنة ٣٦٦ هـ.

ويبدو أن الدولة المدرارية لم تمر بأزمات سياسية كبرى، أو تعرف أحداثا عسكرية هددت عاصمتها قبل أن يدخلها الجيش الفاطمي عنوة، فقد مرت بصراع سياسي في صفوف بني واسول من أجل وراثة الحكم، كما وقع بين إلياس بن أبي القاسم وأخيه أبي المنتصر، أو بين ولدي مدرار المنتصر بن أليسع (٢٠٨ ـ ٢٥٣ هـ)، أو القضاء على معارضة بعض القبائل، كما رأينا ذلك في عهد أليسع بن أبي القاسم الملقب بأبي المنتصر.

ويتغير الوضع حين يقدم أليسع بن مدرار على سَجن عبيد الله المهدي، بعد أن قربه وقبل هداياه، وقد قرر سجنه وتعذيبه، بعد أن اتصل برسالة من زيادة الله الثالث الأغلبي يعلمه فيها أنه هو الإمام المنتظر الذي يدعو إليه أبو عبد الله الصنعاني في بلاد كتامة. فقد جعل وجود الإمام المهدي المنتظر، وابنه القائم بسجن سجلماسة أبا عبد الله الشيعي يسرع في تجهيز جيش يتجه به إلى سجلماسة لإخراج مولاه من سجنها بعد أن ركز أسس الدولة الفاطمية في رقادة. وقد جعله الخوف على حياة عبيد الله يسلك في بداية الأمر سياسة لين وملاطفة تجاه أمير المدينة أليسع بن مدرار، مرسلا إليه الوفد تلو الوفد لإقناعه بأنه قدم لحاجة، ولم يقدم لحرب، ووعده الجميل من نفسه والبر والإكرام [٤٩].

يقول أبو عبد الله في رسالته إلى رقادة بفتح سجلماسة، وهي تعد أهم نص يصف لنا بدقة الأحداث السياسية والعسكرية: «فلما دنوت منها (أي سجلماسة) قدمت الأمان إلى الخائن أليسع بن مدرار كعادتي في البلدان، ونويت أخذ حاجتي منها، والانصراف عنها، من غير أن أهيج فتنة، أو أثير غبارا... فبعثت إليه رسلا أعده بالإمساك عن الحرب والانصراف عنه من غير أن أشرب ماء من مدينته، فكلما ازددت عليه إلحاحا في طلبه زاد إلحاحا في الامتناع مما حاولته منه عتوا على الله، وإصرارا على الكبائر واستكبارا وجهلا وخسارا، فخسر الدنيا والآخرة، ذلك هو الخسران المبين» [٥٠].

ولما انهزم جيش المدراريين فر أليسع بن مدرار ودخل الجيش الفاطمي المدينة، «وانتهب أبو عبد الله الشيعي ورجاله سجلماسة وأحرقت، وهرب منها أليسع صاحبها في جماعة من بني عمه ليلا، فطلبه أبو عبد الله الشيعي فلم يقدر عليه» [٥١].

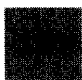
وبعد أن أقام عبيد الله المهدي أربعين يوما بسجلماسة ولى عليها عاملا فاطميا هو إبراهيم بن غالب المزاتي، وترك معه خمسمائة فارس من كتامة، ورحل بالجيش إلى إفريقية، وبعد خمسين يوما من تركيز الحكم الفاطمي بسجلماسة يقوم سكانها بانتفاضة مسلحة ضد الوالي الفاطمي تنتهي بانتصارهم وقتل إبراهيم المزاتي، ومن معه من الشيعة، وإعادة الحكم إلى بني مدرار حين بايعوا الفتح بن ميمون الأمير إماما عليهم، وقد كان إباضيا، في ربيع الأول سنة ٢٩٨ هـ، وبعد وفاته في رجب سنة ٣٠٠ هـ بايعوا أخاه أحمد (٣٠٠ ـ ٣٠٩ هـ)، واستمر حكم الأسرة المدرارية إلى أن افتتح الجيش الفاطمي المدينة عنوة من جديد سنة ٣٠٩ هـ بقيادة مصالة بن حبوس، ولكن القائد الفاطمي لا يعين واليا فاطميا كما فعل عبيد الله، بل يولي أمر المدينة أميرا مدراريا هو محمد بن سارو بن مدرار الملقب بالمعتز (٣٠٩ ـ ٣٢١ هـ)، ويستمر الحكم في أسرة المكناسيين إلى أن افتك الحكم أمير قوي تنكر للمذهب الخارجي، واعتنق المذهب المالكي السني، ونادى بالدعوة العباسية، ثم تسمى بأمير المؤمنين سنة ٣٤٢ هـ، وتلقب بالشاكر لله، وضرب الدراهم والدنانير الشاكرية، وهكذا أصبح يمثل خطرا على النفوذ الفاطمي بالمغرب الأقصى إلى جانب الأمراء الموالين للأمويين بقرطبة، ولذا نجد الخلافة الفاطمية تجهز حملة عسكرية جديدة بقيادة جوهر الصقلي لإخضاع سكان المغربين: الأوسط والأقصى بعد أن خرجوا عن طاعة بني عبيد الله مستغلين اضطراب الأوضاع بإفريقية أثناء ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد الخارجي النكاري، المعروف بصاحب الحمار، ويفتتح الجيش الفاطمي سجلماسة من جديد سنة ٣٤٧ هـ. وبالرغم من انتصار جوهر، وقتل الشاكر لله فإن السلطة السياسية بسجلماسة تستمر في بني مدرار فتنتقل أولا إلى ابنه الأول المنتصر بالله (٣٤٧ ـ ٣٥٢ هـ)، ثم إلى ابنه الثاني أبي محمد المعتز بالله (٣٥٢ ـ ٣٦٦ هـ)، وقد استمر في الحكم إلى أن غزا خزرون بن فلفل المغراوي سجلماسة باسم الأمويين بالأندلس، وقضى نهائيا على حكم بني مدرار سنة ٣٦٦ هـ.

ويتساءل المرء عن العلاقات الخارجية لدولة سجلماسة؟ فقد رأيناها مع الفاطميين بعد تأسيسهم للخلافة الفاطمية بالمغرب الإسلامي، ولكن كيف كانت قبل ذلك؟

كانت حسنة مع تاهرت، فقد وصلت إلى المصاهرة بين الأسرتين لما تزوج مدرار بن أليسع بن أبي القاسم أروى بنت عبد الرحمن بن رستم، ويبدو أنها كانت عادية مع برغواطة والأدارسة، ومن المعروف أن النظامين لم يحاولا مد نفوذهما في اتجاه الجنوب.

ولكن هناك نقطة تسترعي الانتباه في العلاقات الخارجية لإمارة سجلماسة الصفرية، ونعني هنا علاقاتها مع الأمويين بالأندلس.

إنه من المعروف أن للخلافة الأموية بقرطبة سياسة مغربية واضحة دعم أسسها الخليفة عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ ـ ٣٥٠ هـ)، واقتفى أبناؤه أثره [٥٢]، وهي تقوم على ربط علاقات تعاون مع دول المغرب المعادية للخلافة العباسية في المرحلة الأولى، ثم الحركات المناهضة للفاطميين بعد أن أصبحوا يمثلون قوة برية وبحرية مهددة لمصالح الأمويين في المغرب، وفي المنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط، فمن المنتظر ـ إذن ـ أن يغتنم أمراء بني مدرار الانتفاضات التي قامت بإفريقية، والمغرب الأوسط ضدهم خلال النصف الأول من القرن الرابع الهجري للتعاون مع الأمويين، وقد أصبحوا يبحثون عن الأنصار بالمغرب، ومدهم بالمساعدة السياسية والمادية بصرف النظر عن محتوى دعوتهم الدينية، فنجدهم يقبلون أمراء زناتة الذين حاولوا الاستقلال في المغرب الأوسط، وإعادة نفوذهم بتاهرت مع الدعوة لحكام قرطبة سنة ٣٣٣ هـ، «وفي نفس السنة قدم على الناصر رسولان من أبي يزيد مخلد بن كيداد المعروف بصاحب الحمار القائم بإفريقية على أبي القاسم الشيعي برسالة منه يخبر بتغلبه على القيروان ورقادة وعملهما، وايقاعه بأصحاب الشيعي فيها، وما يعتقده من ولاية الناصر، ويأوي إليه من اعتقاد إمامته، واتصلت كتب أبي يزيد ورسله على قرطبة من ذلك الوقت إلى حين وفاته» [٥٣]، وقد استقبل عبد الرحمن هؤلاء الرسل استقبالا حسنا، وأكرم رئيس الوفد الثاني أيوب بن أبي يزيد، فأنزله في قصر الرصافة، ثم قام بتوديع الرسل بنفسه بعد أن قدم لهم ما يحتاجونه من مساعدة [٥٤].



إن المصادر لا تشير إلى وجود علاقات تعاون بين قرطبة وسجلماسة في هذه الفترة، بل نجد أحد أمراء بني مدرار البارزين الشاكر لله ينادي بالدعوة العباسية رغم احتياجه الشديد إلى مساعدة الأمويين في مناهضة الخلافة الفاطمية، ثم يتم القضاء على آخر أمير مدراري على يدي أحد أتباع الأمويين خزرون المغراوي، وقد بعث برأس المعتز إلى قرطبة عربونا على إخلاصه، وثمنا لوراثة حكم المدراريين في سجلماسة.

الحياة الاقتصادية

أ ـ الفلاحة:

يكاد ينحصر النشاط الفلاحي في سجلماسة وضواحيها في ميدانين:

أولا: الزراعة في بساتين الواحة.

ثانيا: تربية الماشية.

يذكر الجغرافيون العرب البساتين الجميلة بواحة سجلماسة المقسمة إلى أحواض ترويها مياه الوادي بفرعيه الشرقي والغربي، وهي التي تمد سكان المدينة بأنواع الخضراوات والثمار، وقد اشتهر منها العنب، وزبيبها المعرش. يقول البكري: «وهي كثيرة النخل والأعشاب، وجميع الفواكه، وزبيب عنبها المعرش الذي لا تناله الشمس لا يزبب إلا في الظل، ويعرفونه بالظلي وما أصابته الشمس منه زبب في الشمس» (٥٥).

ويزرعون القطن، والكمون، والكروياء، والحناء، التي يصدرونها إلى سائر بلاد المغرب (٥٦)، وأشهر إنتاج الواحة هي أنواع تمورها، وقد بلغت في سجلماسة ستة عشر صنفا. قال ياقوت متحدثا عن رستاق النخيل بضواحي سجلماسة: «وفيه ستة عشر صنفا من التمر ما بين عجوة ودقل، وأكثر أقوات سجلماسة من التمر وغلتهم قليلة» (٥٧). وتمثل أنواع التمور هذه أبرز صادراتها الفلاحية إلى جانب الحناء والماشية.

إن الأراضي المحيطة بالواحة هي أراض صحراوية لا تسمح بزراعة الحبوب مثل سهول وادي شلف بالقرب من تاهرت، ولذا فإننا نجد السلجماسيين يزرعون الحبوب السقوية في البساتين المقامة على الوادي، ويشبه ابن حوقل زراعتهم بزراعة المصريين على ضفتي النيل قائلا: «... فيزرع بمائه حسب زروع مصر في الفلاحة، وربما زرعوا سنة عن بذر،



وحصدوا ما راع من زرعه، وتواترت السنون بالمياه، فكلما أغدقت تلك الأرض سنة في عقب أخرى حصدوه إلى سبع سنين بسنبل لا يشبه سنبل الحنطة ولا الشعير بحب صلب المكسر، لذيذ المطعم، وخلقه ما بين القمح والشعير، ولها نخيل وبساتين حسنة، وأجنة، ولهم رطب أخضر من السلق في غاية الحلاوة» [٥٨]. ويسمي البكري هذا القمح بالصيني، ويسع مد النبي، صلى الله عليه وسلم، منه خمسة وسبعين ألف حبة.

إن معلوماتنا عن نوع الملكية العقارية في إمارة سجلماسة نادرة، وهي لا تختلف فيها عن نظام الملكية العقارية الذي نعرفه في مناطق إسلامية في العصر نفسه، لا سيما ما نعرفه عن ملكية الأراضي ببلاد الشام والعراق. ولكن يبدو أن هناك تفرقة بين ملكية بساتين الواحة، وهي ملكية خاصة واضحة [٥٩] وبين ملكية المناطق خارج الواحة، وهي تفرقة تفرضها طبيعة الأرض في منطقة صحراوية من جهة، ونظام المراعي في بيئة قبلية تعتمد تربية الماشية دعامة أساسية في حياتها الاقتصادية، من جهة ثانية، فهنالك إشارة سريعة أوردها ابن حوقل سمحت لنا بطرح هذه المسألة، فهو يخبرنا: «أنهم يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية» [٦٠]، فالميدان الثاني للنشاط الفلاحي في إمارة سجلماسة هو ـ إذن ـ تربية الماشية، وقد ساهم الانتجاع إلى واحتها بالمواشي في اختيار مكان تأسيسها، إن صحت الرواية التي تذكر أن أبا القاسم سمكو كان صاحب ماشية ينتجع بها إلى براح سجلماسة قبل تأسيس المدينة.

ب ـ الحرف

إن المركز التجاري الذي أصبحت تتمتع به سجلماسة ابتداء من نهاية القرن الثاني الهجري، وما رافقه من تطور ديموغرافي، وتقدم عمراني قد ساعد كل ذلك على نشوء أنواع من الحرف وازدهارها، وأبرز هذه الصناعات اليدوية صناعة النسيج المعتمدة على قطن الواحة، وعلى الصوف المتوافر بمنطقة تافللت، ولا سيما صوف حصن يرارة في الطريق بين فاس وسجلماسة، ويحدثنا عنه البكري قائلا: «هو بلد يحسن فيه الغنم... وصوفها من أجود الأصواف، ويعمل منه بسجلماسة ثياب يبلغ الثوب منها أزيد من عشرين مثقالا» [٦١]. وقد اشتهر اللباس السجلماسي في المشرق، والمغرب، والأندلس وهو يشبه الدرجيني في ثوبه ولونه، ولكنه يفوقه جودة [٦٢].



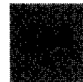
وذاع صيت السجلماسيات بمهارتهن في صناعة النسيج: «ولنسائهم يد صناع في غزل الصوف، فهن يعملن منه كل حسن عجيب بديع من الأزر تفوق القصب الذي بمصر يبلغ ثمن الإزار خمسة وثلاثين دينارا، وأكثر كأرفع ما يكون من القصب الذي بمصر، ويعملون منه غفارات يبلغ ثمنها مثل ذلك، ويصبغونها بأنواع الأصباغ» (٦٣).

وإلى جانب أنواع الحرف المتعلقة بالبناء اشتهرت أيضا صناعة الأواني الخشبية بسجلماسة، وهي من شجر يعرف باسم الموضع الذي ينبت فيه، أي «تامجاثت»، ويصفه البكري قائلا: «وهو شجر يعظم، ورقه هدب كورق الطرفاء، ومنه آنية سجلماسة ودرعة، وما والاهما» (٦٤).

ولا شك في أن هنالك بعض الصناعات المتصلة بوفرة الذهب المجلوب إلى سجلماسة من بلاد السودان، وهي باب تبرها (٦٥)، وبما يستخرج من معادن درعة التي وظف عليها أبو المنتصر اليسع بن أبي القاسم الخمس، وقد رأينا وجود معدن للفضة بجبل مجاور لسجلماسة.

ج ـ التجارة

سجلماسة هي أولا وقبل كل شيء مدينة تجارية، ويعود الفضل في ازدهارها، وتقدمها المعماري، ومظاهر الترف في حياتها الاجتماعية، وهجرة الناس إليها من البصرة على شط العرب إلى الأندلس، وبلاد السودان إلى نشاطها التجاري، ومركزها البارز في مفترق مسالك تجارية شهيرة في تاريخ التجارة المغربية في العصر الإسلامي الوسيط، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن سجلماسة كانت مركزا تجاريا عالميا عصرئذ، فالتجارة ـ إذن ـ هي مصدر الثروة الكبيرة التي تجمعت بالمدينة، لا سيما الثروة الذهبية التي كانت بأيدي سكانها، خاصة فئات التجار بينهم، يقول عنهم ياقوت: «وأهل هذه المدينة من أغنى الناس وأكثرهم مالا، لأنها على طريق من يريد غانة التي هي معدن الذهب، ولأهلها جرأة على دخولها» (٦٦)، ويعرب البكري عن استغرابه أن الذهب عند سكان المدينة جزاف عدد بلا وزن، والكراث يتبايعونه وزنا لا عددا (٦٧). ويروي ابن حوقل قصة طريفة عاشها بمدينة أودغست تصور مدى الثراء الذي بلغته فئة التجار بسجلماسة، فبعد أن تحدث عمن سكنها من تجار البصرة، والكوفة وبغداد، وعن الحركة التجارية الدؤوبة بها قال عن



أهل سجلماسة: «... وسائر أرباب المدن دونهم في اليسار وسعة الحال، وتتقارب بالعصبية أوصافهم، وتتشاكل أحوالهم، ولقد رأيت بأودغست صكا فيه ذكر حق لبعضهم على رجل من تجار أودغست، وهو من أهل سجلماسة باثنين وأربعين ألف دينار وما رأيت، ولا سمعت بالمشرق لهذه الحكاية شبها ولا نظيرا، ولقد حكيتها بالعراق، وفارس، وخراسان فاستطرفت» (٦٨).

ولقد كانت التجارة مصدر القوة المالية وبالتالي السياسية والعسكرية للإمامة المدرارية الصفرية، فنجد مبلغ المكوس التي وظفها أميرها المعتز على القوافل الصادرة والواردة، وعلى ما يباع بها ويشترى يصل مع العشر والخراج أربعمائة ألف دينار، وهذا المبلغ جباية المدينة وعملها فحسب، ويقوم ابن حوقل بمقارنة فيذكرنا بمبلغ جباية المغرب كله من أوله إلى آخره فيقول: إنها بلغت من ثمانمائة ألف دينار إلى ما زاد على ذلك بيسير، وربما نقص الكثير، ويحدد جغرافيا منطقة سجلماسة وعملها التي جمع منها هذا المبلغ فتكون خمسة أيام في ثلاثة (٦٩).

وقد أصبحت مهنة خفارة القوافل التجارية من سجلماسة نحو فاس، وأغمات، والسوس، ثم نحو الجنوب في اتجاه أودغست وغانة عملا يدر على القبائل البربرية المقيمة بالقرب من المسالك التجارية أرباحا طائلة، فهم يوظفون عليها ضريبة ويلزمونها بقبول خفارتها (٧٠).

أما علاقاتها التجارية فقد كانت متنوعة تنوع المسالك التي تربط بينها وبين المراكز التجارية نحو الشمال الشرقي: من سجلماسة إلى وجدة، وإلى تلمسان، وتاهرت، ومنها إلى بلاد الزاب وقسطيلية، ومن بلاد الجريد إلى القيروان عن طريق قفصة، ثم إلى مدن الساحل التونسي من جهة، أو إلى طرابلس عن طريق نفزاوة، ثم برقة، فمصر، فالمشرق الإسلامي، وغربا نحو أغمات وريكة، ثم إلى مدن ساحلية تقع على البحر المحيط مثل نول لمطة، وشمالا نحو فاس، ثم إلى مدن المرافئ على البحر الأبيض المتوسط مثل سبتة ومليلة في اتجاه الأندلس، وجزر البحر الأبيض المتوسط.

وقد رأينا أن سجلماسة لم تكن تمثل خاتمة المطاف بالنسبة للقوافل، فهي تتجه إليها باعتبارها مركزا تجاريا نشطا مع بلاد السودان، فهي ـ إذن ـ باب لمعدن التبر، أو ميناء صحراوي تتجمع فيه بضاعتان ثمينتان من بضائع العصر:الذهب والرقيق. إن جميع القوافل التجارية القادمة من المراكز



التجارية المذكورة، والمتجهة نحو بلاد السودان، أو العائدة منها تمر بسجلماسة، فهي ـ كما ذكر سلفا ـ مركز حساس من مراكز التجارة العالمية عهدئذ.

يصف لنا البكري المسلك بين وجدة وسجلماسة فيقول: «وعلى مدينة وجدة طريق المارة الصادرة من بلاد المشرق إلى سجلماسة تخرج من وجدة إلى صاع وهي قرية ذات نهر وثمار ومزارع، ومنها إلى تاملت (تافللت)، ومنها إلى جبل بني يرنييان، ومنه إلى قير، ومنه إلى الإحساء [٧١]، ومنها إلى لامسلى، ومنه إلى دار الأمير، ومن دار الأمير إلى سجلماسة» [٧٢].

ومن تلمسان في اتجاه الجنوب الغربي نحو سجلماسة تمر القوافل بقلعة ابن الجاهل، وهي قلعة منيعة كثيرة الثمار والأنهار، ويتصل بها جبل تارني، وهو ما يليه جبال معمورة إلى مدينة تيزيل، وهي أول الصحراء، ومنها يسافر إلى مدينة سجلماسة، وإلى وارجلان [٧٣].

ومن فاس في اتجاه الجنوب نحو باب الصحراء: سجلماسة فتمر القوافل بمدينة صفروى مرحلة، ثم إلى الأصنام مرحلة، ومنها إلى موضع يسمى المزى مرحلة، ثم تاسغمرت مرحلة، ثم إلى مكان يقال له أمغاك مرحلة كبيرة نحو الستين ميلا، «ومنها تدخل في عمل سجلماسة بين أنهار وثمار ثلاث مراحل إلى مدينة سجلماسة» [٧٤]، ويصف البكري مسلكا آخر بين فاس وسجلماسة نقلا عن محمد بن يوسف الوراق (٢٩٢ هـ ـ ٣٦٢ هـ).

ويمر الطريق من سجلماسة إلى أغمات بموضع يسمى تيحمامين، وفيه معدن للنحاس، ثم منه إلى وادي درعة، ثم إلى مكان اسمه أذامست، ومنه إلى ورزازات، فبلد هسكورة، ثم منطقة قبيلة هزرجة، ثم أغمات [٧٥].

أما في اتجاه الجنوب فهنالك مسلك صحراوي نحو بلاد السودان طويل وصعب يقول عنه ابن حوقل: «وبين المغرب والبلدان التي قدمت ذكرها وبلد السودان مفاوز وبراري منقطعة، قليلة المياه، متعذرة المراعي، لا تسلك إلا في الشتاء، وسالكها في حينه متصل السفر دائم الورود والصدر» [٧٦]، وهو طريق تجارة الذهب مع أودغست وغانة بالخصوص.

ونود الإشارة إلى البضائع التي كانت تحملها القوافل التجارية المتجهة إلى سجلماسة، أو المنطلقة منها، وقد رأينا أن الضرائب الموظفة على صادرات، وواردات المدينة، وعلى ما يباع ويشترى من البضائع في سوقها تمثل المورد



المالي الرئيسي لخزينة الدولة المدرارية. إننا لا نملك قائمة كاملة بأنواع البضائع، ولكن ما نقلته لنا كتب الجغرافيين العرب تعطي فكرة واضحة عن هذه البضائع.

ويلوح لنا أن أهم صادرات سجلماسة من المنتوجات الزراعية، ومنتوجات الحرف اليدوية المختلفة كان نحو بلاد السودان، وخاصة نجد مدينة أودغست، وغانة، وتكرور، ومن هذه المنتوجات:

ـ القمح، أنواع التمور، والثمار المجففة، والزبيب، والمنسوجات، والنحاس المصنوع، والخرز، والملح.

ويجلب من بلاد السودان: الذهب، والرقيق، والعنبر، وأشجار الصمغ من جبل يشرف على مدينة أودغست، ويصمغ بها الديباج، ويصدر هذا الشجر عن طريق سجلماسة إلى الأندلس [٧٧].

يتحدث الحميري عن تكرور فيقول: «واليها يسافر أهل المغرب الأقصى بالصوف والنحاس والخرز، ويخرجون منها بالتبر والخدم» [٧٨]، ويحدثنا البكري عن ثراء سكان أودغست قائلا: «وكانت لهم أموال عظيمة ورقيق كثير كان للرجل منهم ألف خادم وأكثر» [٧٩]، ومن المعروف أن العملة المتداولة في أودغست هي التبر الخالص ولا يستعملون الفضة، فالقوافل التجارية القادمة من سجلماسة بأنواع البضائع المذكورة تعود ببضاعتين أساسيتين: الذهب والرقيق.

ويصدر إلى أودغست القمح، والثمار، والزبيب، كما يتجهز إليها «بالنحاس المصنوع، وبثياب مصبغة بالحمرة والزرقة مجنحة، ويجلب منها العنبر المخلوق الجيد لقرب البحر المحيط منهم والذهب الإبريز الخالص خيوطا مفتولة، وذهب أودغست أجود ذهب الأرض وأصحه» [٨٠]. وينقل لنا صاحب الاستقصا نصا عن الشريشي يصور لنا بدقة أهمية نوع التبادل التجاري بين سجلماسة وغانة فيقول: «وقال الفقيه الأديب أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي في «شرح المقامات الحريرية» ما نصه: غانة بلد من بلاد السودان، وإليها ينتهي التجار يعني من المغرب، والمدخل إليها من سجلماسة، ومن سجلماسة إليها ذهابا مسيرة ثلاثة أشهر، ومن غانة إلى سجلماسة إيابا مسيرة شهر ونصف، ودون ذلك. وسبب ذلك أن الرفاق تتجهز إليها من سجلماسة بالأمتعة والأثقال فتباع في غانة بالتبر فمن سافر إليها



بثلاثين حملا يرجع منها بثلاثة أحمال، أو بحملين: واحد لركوبه، وثان للماء بسبب المفازة التي في طريقها، حدثني غير واحد من تجارها أنهم يقطعون المفازة في ستة عشر يوما لا يرون فيها ماء إلا على ظهور الإبل، فأثمان أحمال الثلاثين جملا يجتمع فيها من التبر ما يجعل في مزود واحد فيطوون المراحل للخفة» [٨١]. ولا نغفل في حديثنا عن نوع البضائع المتبادلة بين المغرب الأقصى، مرورا بسجلماسة، وبين بلاد السودان عن الإشارة إلى بضاعة ثمينة ونادرة في المناطق الأفريقية جنوب الصحراء، وهي الملح، وكان مصدرا للربح الوافر، والحصول على كميات من الذهب، «وربما بلغ الحمل الملح في دواخل بلد السودان وأقاصيه ما بين مائتين إلى ثلاثمائة دينار» [٨٢].

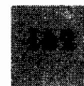
أما العلاقات التجارية مع بلاد المشرق والأندلس فهي تشمل البضائع المتبادلة بين المدن التجارية في ذلك العصر، ويحتل الذهب والرقيق المكانة الأولى في صادرات سجلماسة نحو الشمال والشرق، وقد اشتهر اللباس السجلماسي بين المنتوجات الصناعية للمدينة، ويبدو أن تطور صناعة النسيج بها جعلها تحتاج إلى توريد القطن الإشبيلي الشهير على االرغم من أننا نجد القطن ضمن المنتوجات الزراعية للواحة، يقول الحميري متحدثا عن إشبيلية «والقطن يجود بأرضها، ويعم بلاد الأندلس، ويتجهز به التجار إلى إفريقية، وسجلماسة، وما والاها» [٨٣].

ونجد ميناء تابحريت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط من الموانئ الشهيرة التي استعملت في تصدير البضاعة الواردة من سجلماسة، يقول عنها الحميري: «وهي محط للسفن، ومقصد لقوافل سجلماسة وغيرها» [٨٤].

ويتساءل المرء في هذا الصدد عن مسألة ذات شأن في حركة التبادل التجاري، ونعني هنا نوع العملة المتداولة؟

فقد مرت بنا إشارة إلى أن الشاكر لله تلقب بأمير المؤمنين، وضرب الدنانير والدراهم الشاكرية، وتحدث ابن حوقل عن دار الضرب في عهد المعتز.

وقد كانت عملة سجلماسة قوية وشهيرة تجاوز التعامل بها حدود الواحة وأعمالها، ذلك أننا نجد الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر يدفع للتجار الذين تعهدوا بجلب الرخام من قرطاجنة وتونس إلى مدينة الزهراء بقرطبة، بعد أن شرع في بنائها سنة ٣٢٥ هـ، مقابل عملهم الدينار السجلماسي، قال ابن عذاري: «وكان الناصر يصلهم على كل رخامة بثلاثة دنانير، وعلى كل



سارية بثمانية دنانير سجلماسية» [٨٥]، وتحافظ العملة السجلماسية على شهرتها عدة قرون، فبعد أن رأينا الخلافة الأموية في قمة مجدها تستعمل الدينار السجلماسي، نجد الأندلس في عهد السعيد بن الرشيد الموحدي تتعامل بالدنانير السجلماسية المعروفة بالدنانير العشرية [٨٦].

الحياة الاجتماعية:

ولا مناص من التعرض لبعض مظاهر الحياة الاجتماعية في نهاية هذه الدراسة، على الرغم من ندرة المعلومات الواردة خلال وصف بعض الجغرافيين العرب والتي تكشف عن بعض جوانب الحياة الاجتماعية. وأول ما يعترض سبيلنا في هذا الصدد العناصر السكانية للمدينة، فقد رأينا الفئات الأساسية بينهم تتألف من البربر، وقد انحدروا إليها من البادية المجاورة للمدينة الجديدة، ونقلوا إليها كثيرا من عاداتهم وطباعهم، يحدثنا البكري عن القبائل التي قسم عليها أبو منصور اليسع بن مدرار سنة ٢٠٠ هـ أحياء المدينة فيقول: «وهم يلتزمون النقاب فإذا حسر أحدهم عن وجه لم يميزه أحد من أهله» [٨٧]، ولكن التقدم العمراني السريع الذي عرفته المدينة في القرن الثالث الهجري، واستقرار فئات اجتماعية جديدة نزحت إليها من مدن شرقية شهيرة مثل البصرة، والكوفة، وبغداد أثر كل ذلك مع تعاقب الأجيال في أخلاق سكانها الأولين، وجعلهم يتطبعون بطباع أهل المدر، بل بطباع سكان المدن الكبرى المزدهرة عصرئذ، ويتحدث ابن حوقل عن مظهرهم وأخلاقهم بعد أن زار المدينة سنة ٣٤٠ هـ فيقول: «... وأهلها قوم سراة مياسير يباينون أهل المغرب في المنظر والمخبر مع علم وستر وصيانة وجمال واستعمال للمروءة وسماحة ورجاحة» [٨٨]، ثم يواصل وصفه للازدهار التجاري، وخلق الأهالي قائلا: «... مع تجارة غير منقطعة منها إلى بلد السودان، وسائر البلدان، وأرباح متوافرة، ورفاق متقاطرة، وسيادة في الأفعال، وحسن كمال في الأخلاق والأعلام يخرجون برسومهم عن دقة أهل المغرب في معاملتهم وعاداتهم إلى عمل بالظاهر كثير، وتقدم في أفعال الخير شهير، وحنو بعض على بعض من جهة المروءة والفتوة، وإن كانت بينهم الإحن والترات القديمة تواضعوها عند الحاجة، واطرحوها رئاسة وسماحة، وكرم سجية تختصهم، وأدب نفوس وقف عليهم بكثرة أسفارهم، وطول تغربهم عن ديارهم وتعزبهم



من أوطانهم، ودخلتها سنة أربعين فلم أر بالمغرب أكثر مشائخ في حسن سمت، وممازجة للعلم وأهله إلى سعة نفوس عالية، وهمم سامقة، سامية»[٨٩].

ومن مظاهر الترف الاجتماعي انتشار الحمامات بها، وقد وصفها البكري بأنها رديئة البناء، غير محكمة العمل، ولم يحدد لنا عددها، ووفرة الرقيق، وهو أمر طبيعي، لأنه كان يمثل البضاعة الأساسية إلى جانب الذهب في العلاقات التجارية للمدينة مع بلاد السودان، لاسيما مع أودغست (أو أودغشت)[٩٠]، وغانة.

واشتهر جواري أودغست بمزايا كثيرة منها المهارة في الطبخ. يقول الحميري: «ويجلب منها سودانيات طباخات محسنات تباع الواحدة منهن بمائة دينار كبار وأزيد لحسن عمل الأطعمة الطيبة، ولا سيما أصناف الحلاوات مثل الجوزينيات، واللوزينجات، والقاهرات، والكنافات، والقطائف، والمشهدات، وأصناف الحلاوات، فلا يوجد أحذق بصنعتها منهن»[٩١].

وهكذا أصبح الفرق شاسعا بين حياة المدينة، وقد أثرت الثروة التجارية في مبانيها، وفنها المعماري، وفي الحياة الاجتماعية لسكانها التي عرفت ألوانا من الترف، وحياة القبائل الرحل في البوادي الصحراوية، تلك الحياة التي يصفها ابن حوقل بدقة، بعد ذكره للمدن والمناطق المسكونة في أرض المغرب، فيقول: «... وما عداه وأوغل في براري سجلماسة، وأودغست، ونواحي لمطة، وتادمكة إلى الجنوب، ونواحي فزان، ففيه مياه عليها قبائل من البربر المهملين الذين لا يعرفون الطعام، ولا رأوا الحنطة ولا الشعير ولا شيئا من الحبوب، والغالب عليهم الشقاء، والاتشاح بالكساء، وقوام حياتهم باللبن واللحم»[٩٢].

إن نص ابن حوقل المذكور ـ وهو شاهد عيان ـ يكشف بوضوح مظاهر الترف، والتقدم الاجتماعي الذي بلغته سجلماسة في القرنين الثالث والرابع، ولا غرو في ذلك، إذا عرفنا أهمية الفئات التجارية في المدينة، وهي مدينة تجارية أولا وبالذات. ولم يقتصر الجغرافي الشيعي على وصف مظاهر الثراء، بل نقل لنا معلومات عن سمو الأخلاق، وحسن سمت شيوخها، وعن جمال سكانها.

ويبدو أن كثرة الفتن والمحن التي عاشتها المدينة ابتداء من نهاية القرن الرابع الهجري، وتدهورها الاقتصادي، وغارات القبائل الرحل عليها بعد أن فقدت قوتها العسكرية التي كانت تحميها أثرت كل هذه العوامل في مظاهر



الحياة الاجتماعية التي يقدم لنا عنها الشريف الإدريسي في النصف الأول من القرن السادس الهجري صورة قاتمة بالمقارنة إلى اللوحة الوصفية التي نقلها لنا ابن حوقل قبله بقرنين [٩٣].

لحنا قبل قليل إلى استقرار فئات اجتماعية جديدة بالمدينة تتمثل في التجار المسلمين الذين أتوا إليها من مدن إسلامية شهيرة في المشرق مثل البصرة والكوفة وبغداد، وقد أمها أيضا تجار من مدن المغرب والأندلس، ولكننا نجد إلى جانب هذه الأقليات الإسلامية أهل الذمة وخاصة اليهود، وقد أصبح لهم دور ذو شأن في الحياة التجارية، ولا سيما في تجارة الذهب خلال القرن الثالث الهجري أدى إلى سيطرتهم على الحياة الاقتصادية بالمدينة من جهة، وإلى نقمة السكان عليهم من جهة ثانية، وقد استغلوا دخول الجيش الفاطمي للمدينة بقيادة أبي عبد الله الشيعي سنة ٢٩٦ هـ للانتقام منهم، ومن تجارهم بمحنة شديدة، فقد أمر أبو عبد الله بقتل أغنيائهم، وأخذ أموالهم، وفرض على جميع سكان المدينة من اليهود الذين يرغبون في الإقامة بها امتهان إحدى الحرفتين: الكنافة أو البناء، ويعلل صاحب الاستبصار ذلك قائلا: «والسبب في تسخير أهل سجلماسة لليهود في هاتين الحرفتين الرذيلتين كونهم محبين في سكنى بلدهم للاكتساب لما علموا أن التبر بما أمكن منه بغيرها من بلاد المغرب لكونها بابا لمعدنه، فهم يعاملون التجار به ليخدعوهم بالسرقة وأنواع الخدائع. ولما علم منهم أبو عبد الله الداعي ما هم عليه من ذلك عند استخراج عبيد الله من سجن اليسع بن مدرار بها، وكان الذي نص عليه ونم به لليسع يهودي، وحكى عبيد الله لأبي عبد الله ما جرى له معه، قتل منهم الأغنياء، وأخذ أموالهم بالعذاب، وأمر من شاء أن يقيم منهم بالبلد في أن ينصرف في هاتين الخلتين، فمن دخل في الكنافين من أصناف الناس سموهم المجرمين لاجترامهم على حرفة موقوفة على اليهود، وقصروا البناء عليهم خاصة لأنهم خائفون أبدا من أن يخون أحدهم المسلم فيهلكه، فهم ينصحونهم في البناء، ويلازمون الخدمة دون خروج لفرائض الصلوات، ولا لغير ذلك من ملازم العبادات، فتأتي خدمتهم موفرة سريعة، وهم الآن قد مازجوا المسلمين وداخلوهم، وهو العز الذي كانوا يترقبونه في سالف الأزمان، وبعده الزلة الدانية القاصمة إن شاء الله لظهورهم المستأصلة لشأفتهم عما قريب» [٩٤].



إن المحنة التي مر بها يهود سجلماسة بعد استيلاء الفاطميين عليها لم تدم طويلا حسب نص صاحب الاستبصار، فقد عادوا إلى دورهم البارز في الحياة الاقتصادية، واستمر هذا الدور، ويبدو أن الزلة الدانية التي انتظرها الجغرافي المراكشي لم تحدث، لأننا نجد خازن المال بسجلماسة أيام الخليفة الموحدي السعيد هو ابن شلوخة اليهودي، كما أن صمويل الفاسي حبر مراكش الذي اعتنق المسيحية أيام المرابطين، وسمي (Samuel Marrochitanus) قد شغل منصبا ذا شأن في بيعة سجلماسة [٩٥].

أما أهل الذمة بين سكان المدينة فلم تنقل لنا المصادر عنهم شيئا كثيرا، فمعلوماتنا تكاد تقتصر على ما لمحنا إليه سلفا وما ذكرناه من الفتنة التي أثارها أنصار الخليفة الموحدي السعيد سنة ٦٤٢ هـ بين النصارى والمسلمين قرب باب القصبة ليتمكنوا من الدخول إليها، والقضاء على ابن زكرياء الهزرجي الثائر على السلطة الموحدية.

إن ما نأمله من عثور الدارسين يوما ما على كتب طبقات علماء سجلماسة، والمصنفات المذهبية والفقهية التي ألفها علماء دعوة الخوارج الصفريين بسجلماسة سيسمح بالمزيد من التعرف الدقيق الشامل إلى الحياة الاجتماعية في هذه المدينة الإسلامية التي تبوأت مكانة بارزة في عصور ازدهار المغرب الإسلامي.





5 أودغست
الحياة الاقتصادية والاجتماعية

«وسكانها أرباب نعم جزلة، وأموال جليلة»

البكري

تعد مدينة أودغست - في نظرنا - مثالا واضحا للمدن الإسلامية التي نشأت، وتطورت عمرانيا نتيجة موقعها الجغرافي على مسلك تجاري شهير، وبدأت تدب فيها عوامل الهرم، وأخذت طريقها نحو الانحدار لما فقد المسلك أهميته، أو وقع التحول عنه [1].

إن ازدهارها مرتبط بازدهار سجلماسة، فقد كانت تمثل محط رحال قوافل التجارة الكبرى بين سجلماسة باعتبارها آخر مدينة مغربية في اتجاه الجنوب وبلاد غانة، هدف القوافل التجارية لتوريد الذهب والرقيق، ولكنها لم تكن محط رحال القوافل لمجرد الاستراحة، ثم مواصلة السير، فذلك أمر لا يكفي لخلق حركة تجارية دائبة، وازدهار عمراني، بل كان سوقها نقطة لقاء يغير فيها تجار قوافل الشمال بضائعهم بالبضائع المستوردة إلى أودغست من بلاد غانة، لا سيما الذهب.

ولم تنتج أودغست في حقيقة الأمر بضائع ثمينة يؤمها التجار من أجلها، وتكمن بالتالي وراء ثروتها الضخمة التي عرفت بها في عصر أوجها الاقتصادي، ولذا فقد كانت تحافظ على تعادل العلاقات التجارية في وضع يسوده الأمن والسلم ليتم التبادل في أسواقها بين بضائع الشمال وبضائع الجنوب، لا سيما بين البضاعتين الثمينتين: الملح والذهب، فلا غرابة ـ إذن ـ أن يؤثر تحول مسلك إحدى هاتين البضاعتين في الحياة الاقتصادية للمدينة تأثيرا سلبيا وسريعا.

تقع أودغست اليوم في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ويحدد الجغرافيون العرب موقعها بالنسبة إلى سجلماسة فيتفقون على أنها تقع جنوبها، وتفصل بين المدينتين مسيرة شهرين حسب تقدير ياقوت، وهي تقع «منحرفة محاذاة عن السوس الأقصى كأنها مع سجلماسة مثلث طويل الساقين أقصر أضلاعه من السوس إلى أودغست» [٢]، وبحساب المراحل فإنها تبعد عن سجلماسة ٥١ مرحلة [٣] وعن القيروان ١١٠ مراحل، وتشبه بمكة لأنها تقع بين جبلين، ويشير البكري إلى الجبل المشرف على المدينة تنبت فيه أشجار «الصمغ الذي يجلب إلى الأندلس يصمغ بها الديباج» [٤]، ويصفها ياقوت قائلا: «وهي مدينة لطيفة أشبه شيء بمكة، شرفها الله وحماها، لأنها بين جبلين، وقال المهلبي: أودغست مدينة بين جبلين في قلب البر جنوبي مدينة سجلماسة، بينهما نيف وأربعون مرحلة في رمال ومفاوز على مياه معروفة وفي بعضها بيوت البربر» [٥].

ونلمس في محاولة ضبط موقع المدينة من خلال النصوص الجغرافية قصد مقارنتها بنتائج الحفريات [٦] الإشارة أكثر من مرة إلى وجودها بين جبلين، وإلى تشبيهها من حيث الموقع، ومن حيث المنظر العام للمنازل فيها بمكة، وقبل وصف صاحب معجم البلدان لها نجد ابن حوقل يشبهها بمكة، وبمدينة الجرزوان [٧]، «وأودغست مدينة لطيفة أشبه بلاد الله بمكة، وبمدينة الجرزوان في بلد الجوزجان من بلاد خراسان» [٨]، وقد جاءت هذه المقارنة نتيجة مشاهدة، فقد زار ابن حوقل هذه المدن الثلاث [٩].

وإذا قارنا تشبيه موقع أودغست بموقع مدينة أشار إليها اليعقوبي في حديثه عن بلد غسط قائلا: «وهو واد عامر فيه المنازل» فيكون هذا الوادي المشار اليه، وقد أحدثته ـ دون ريب ـ سيول الأمطار الصيفية النازلة من الجبلين المشرفين على المدينة، شبيها بشعاب مكة، وتكون المنازل على ضفتي الوادي، وفي سفح الجبلين.



ولكن إذا اعتبرنا زراعة البستنة بالمدينة المعتمدة على الآبار العذبة الموجودة بوسط الوادي، وغابات النخيل التي تشير إليها النصوص الجغرافية فإنه يمكن تشبيه أودغست بواحة الدرعية في وادي حنيفة ببلاد نجد (١٠).

ونلاحظ من خلال نصوص الجغرافيين العرب أن سكان المنطقة القريبة من المدينة، أو المنطقة التي تفصلها عن المغرب، أو عن بلاد البربر حسب تعبير بعض المؤلفين القدامى ينتسبون إلى قبيلتين شهيرتين من قبائل المغرب الإسلامي: صنهاجة، ولمتونة (وهي من صنهاجة). إن أقدم نص جغرافي وصل إلينا يتضمن وصفا لموقع أودغست هو نص اليعقوبي (توفي بعد سنة ٢٩٢ هـ) لما قال: «ومن سجلماسة لمن سلك متوجها إلى القبلة يريد السودان من سائر بطون السودان يسير في مفازة وصحراء مقدار خمسين رحلة، ثم يلقاه قوم يقال لهم أنبية من صنهاجة في صحراء ليس لهم قرار، شأنهم كلهم أن يتلثموا بعمائمهم سنة فيهم، ولا يلبسون قمصا إنما يتشحون بثيابهم، ومعاشهم من الإبل ليس لهم زرع ولا طعام، ثم يصير إلى بلد يقال له غسط، وهو واد عامر فيه المنازل، وفي ملك لهم لا دين له ولا شريعة يغزو بلاد السودان، وممالكهم كثيرة» (١١).

نلاحظ من النص أن اليعقوبي يطلق على المدينة اسم «غسط»، أي الجزء الثاني من اسمها الكامل. إن الوصف الجغرافي لبلد غسط ينطبق على أودغست، فلا ريب أنها المعنية بالاسم المختصر (١٢).

ومن المعروف في تحديد مناطق القبائل البربرية في بلاد المغرب أن لمتونة التي قامت على عصبيتها القبلية دولة المرابطين كانت تسيطر على المنطقة الفاصلة بين بلاد السودان وبلاد الإسلام، «ومواطن هؤلاء الملثمين أرض الصحراء والرمال الجنوبية فيما بين بلاد البربر وبلاد السودان، ومساحة أرضهم نحو سبعة أشهر طولا في أربعة عرضا، وفيهم قوم لا يعرفون حرثا ولا زرعا، ولا فاكهة، وإنما أموالهم الأنعام، وعيشهم اللحم واللبن، يقيم أحدهم عمره لا يأكل خبزا إلا أن يمر ببلادهم التجار فيتحفونهم بالخبز والدقيق، وإنما قيل لهم الملثمون لأنهم يتلثمون» (١٣). وقد كان لهؤلاء اللمتونيين الملثمين دور بارز في حراسة قوافل التجارة الصحراوية، وفي نشر الإسلام بين سكان بلاد السودان، فقد «دوخوا تلك البلاد الصحراوية، وجاهدوا من بها من أمم السودان، وحملوهم على الإسلام، فدان به كثير



منهم، واتقاهم آخرون بالجزية فقبلوها منهم» (١٤). وقد كان للتجارة شأن كبير في مدينة أودغست وضواحيها قبل فتحها من طرف المرابطين، فقد كانت تعد مدينة إسلامية، ويخبرنا البكري عن هذا الجانب في حياة المدينة، فيقول: «بها جامع ومساجد كثيرة آهلة في جميعها المعلمون للقرآن» (١٥).

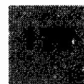
ويورد ياقوت الحموي في هذا الصدد رواية تلفت النظر، إذ يقول: «وأهلها مسلمون يقرأون القرآن، ويتفقهون، ولهم مساجد وجماعات أسلموا على يد المهدي عبيد الله، وكانوا كفارا يعظمون الشمس، ويأكلون الميتة والدم» (١٦).

تفيد هذه الرواية بكل وضوح بأن عبيد الله المهدي هو الذي نشر الإسلام في أودغست ومنطقتها، وهو أمر غريب فليس هنالك ما يثبت أن عبيد الله بلغ أودغست، أو أن دعاة المذهب الشيعي كان لهم شأن في نشر الإسلام في هذه المنطقة النائية، هذا بالإضافة إلى أن الإسلام قد انتشر عن طريق التجارة قبل انتصار الدعوة الفاطمية، ودخول عبيد الله المهدي لبلاد المغرب بمدة طويلة، ومن المعروف أن عبيد الله المهدي بلغ سجلماسة ولم يتجاوزها في اتجاه الجنوب (١٧).

فهل إشارة ياقوت هي مجرد خلط بين المهدي عبيد الله وبين غزوات المسلمين في اتجاه بلاد السودان في عهد عبيد الله بن الحبحاب، كما سنرى بعد قليل؟ ولكن نقل الفقرة المذكورة عن المهلبي يجعلنا نستبعد مجرد خلط وقع فيه ياقوت.

حقا إن المهلبي يعرف جيدا مصر، وبلاد الشام والعراق وليست له معرفة دقيقة ببلاد المغرب، وبلاد السودان، ولكنه فاطمي النزعة، شأنه في ذلك شأن ابن حوقل (١٨)، فماذا تعني ـ إذن ـ هذه الإشارة (١٩)؟ هل يمكن أن نفهم منها أن جماعات من صنهاجة من سكان أودغست جاءوا إلى عبيد الله المهدي، فأسلموا على يديه وبايعوه بعد انتصار الدعوة، وهزيمة زناتة التي سيطرت على أودغست، وأبعدت صنهاجة عنها؟

إن معلوماتنا الحالية لا تسمح لنا بإبداء رأي نهائي حول هذه المسألة، أما دخول المسلمين إلى أرض السودان في فترة مبكرة، أي حوالي سنة ١٢٠ هـ فقد أشار إليه ابن عبد الحكم قائلا: «وغزا عبيد الله حبيب ابن أبي عبيدة الفهري السوس، وأرض السودان فظفر بهم ظفرا لم ير مثله، وأصاب ما شاء من ذهب» (٢٠)، ويذكر البكري في وصفه للطريق من مدينة تامدلت إلى



أودغست آبارا حفرها عبد الرحمن بن حبيب الفهري [٢١]. وهذه الإشارات غامضة لا تسمح بمعرفة المناطق التي بلغها المسلمون فعلا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

إن المتتبع لمظاهر الحياة الديموغرافية في هذه المدينة، فإنه يتساءل عن عناصرها السكانية ليلمس أنها منحدرة أولا وبالذات من القبائل البربرية، ولا سيما بعض بطون صنهاجية، ومن عناصر إفريقية، ولكن تطورها العمراني، ونشاطها التجاري جعلاها قبلة فئات أخرى، شأنها في ذلك شأن سجلماسة، يحدثنا البكري عن هذه الفئات قائلا: «وسكانها أهل إفريقية، وبرقجانة، ونفوسة، ولواتة، وزناتة، ونفزاوة هؤلاء أكثرهم، وبها نبذ من سائر الأمصار» [٢٢].

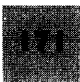
ويبدو أن عدد السكان العرب قد ارتفع مع تطور المدينة، فأصبحوا يمثلون مع الزناتيين أهم فئات المدينة، وهما فئتان في صراع مستمر [٢٣].

التطور العمراني [٢٤]

إن تقدم هذه المدينة التجارية الصحراوية مر ـ دون ريب ـ بعصور مختلفة، إن نص اليعقوبي المشار إليه (ألف سنة ٣٧٠ هـ) يتحدث عن «واد عامر فيه المنازل» [٢٥]، فهو قرية تطورت نتيجة الحركة التجارية النشطة بين بلاد المغرب والسودان فأصبحت مصرا من الأمصار في القرن الرابع الهجري، وينطبق وصف ياقوت عليها في هذا العصر إذ يقول: «وأودغست بها أسواق جليلة، وهي مصر من الأمصار جليل، والسفر إليها متصل من كل بلد» [٢٦].

وبلغت مدينة أودغست أوج تطورها في الفترة الممتدة من سنة ٣٥٠ هـ إلى ٤٤٦ هـ (٩٦١ ـ ١٠٥٤ ـ ٥٥ م)، فقد أصبحت عاصمة لدولة قوية بعد أن استولت زناغة، إحدى بطون صنهاجة، على الجزء الأكبر من مملكة غانة، فقد حكم هذه الدولة من أودغست تين يروتان بن ويستو بن نزار، أحد شيوخ صنهاجة (٣٥٠ هـ ـ ٣٦٠ هـ / ٩٦١ ـ ٩٧١ م) «وكان قد دان له أزيد من عشرين ملكا من ملوك السودان، كلهم يؤدي إليه الجزية، وكان عمله مسيرة شهرين في مثلها في عمارة» [٢٧].

ويبدو أن ازدهارها العمراني، وتطورها الاقتصادي قد استمر إلى أن غزا المدينة سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ ـ ٥٥م عبد الله بن ياسين مؤسس الدولة المرابطية، فأثر فيها هذا الغزو إذ فتحت عنوة، ونهبت، وقتل عدد من سكانها



وجعل المرابطون جميع ما أصابوا فيها فيئا، وهكذا بدأت تفقد أهميتها الاقتصادية نتيجة التحول الذي حدث في حياة المسالك التجارية المغربية بعد قيام الدولة المرابطية. ويعلل البكري موقف المرابطين الشديد هذا تجاه سكان المدينة المسلمين لأنهم «كانوا تحت طاعة صاحب غانة وحكمه» [٢٨].

إنه من الخطأ تاريخيا ومنهجيا أن نعلل تدهور أودغست بهذه الغزوة المرابطية، مهما كان أثرها السلبي في مظاهر حياتها العمرانية [٢٩]، ولكن استيلاء عبد الله بن ياسين عليها جاء في فترة تحول عميق في الحياة العمرانية المغربية تمثل بداية عصور التدهور العمراني، والانهيار الديموغرافي. ويتحدث الشريف الأدريسي (فرغ من التأليف سنة ٥٤٨ هـ) عن أودغست في عصره فيقول: «وهي مدينة صغيرة في صحراء ماؤها قليل، وهي في ذاتها بين جبلين شبه مكة في الصفة، وعامرها قليل، وليس بها كبير التجارة، ولأهلها جمال، ومنها يتعيشون، ومنها إلى مدينة غانة ١٢. مرحلة، وكذلك من أودغست إلى مدن وارجلان ٣١ مرحلة» [٣٠].

ومما يلفت النظر هنا أننا نجد صاحب كتاب الاستبصار يتحدث عن ازدهار المدينة في عصره، وينقل لنا بعض المعلومات الاجتماعية عن طريق التجار الذين اجتمع بهم مع الملاحظة أنه جغرافي مراكشي أولا، ولذا فمن المتوقع أن تكون معلوماته عن بلاد السودان أقرب ما يمكن إلى الحقيقة، وثانيا أنه ألف كتابه حوالي سنة ٥٨٧ هـ (١١٩١ م)، أي بعد أن ألف الإدريسي كتابه بأربعين سنة تقريبا، فكيف نوفق ـ إذن ـ بين إشارة صاحب نزهة المشتاق إلى بداية التدهور العمراني للمدينة، وبين حديث صاحب الاستبصار عنها، وكأنها في أوج تطورها العمراني؟

إن التفسير الوحيد ـ في رأينا ـ لما يبدو من تناقض بين النصين يرجع إلى أن الكاتب المراكشي يكاد ينقل حرفيا عن البكري في وصفه لأودغست دون الإشارة إلى ما أصاب المدينة من مظاهر التقلص العمراني في عصره (القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي).

ولابد في هذا السياق من التأكيد على ضرورة تدهور أودغست بما حدث في سجلماسة في الفترة نفسها.

ويتساءل المرء في نهاية هذه الفقرة حول التطور العمراني عن الجوانب المعمارية التي برزت في حياة المدينة.



ونلمع، بادئ ذي بدء، إلى نقطتين:

أولا ـ أنه من المعروف أن المنازل الطينية تبدأ مع بداية منطقة السباسب، وهو مشهد يكاد يمتد من الهند إلى أفريقيا الاستوائية، وذلك مرتبط ـ طبعا ـ بندرة الحجارة، وإذا توافرت فتكون ممثلة لمظهر خاص في بناء المدن.

ثانيا ـ يشير ابن خلدون إلى فقدان صنعة البناء بأرض سكان بلاد السودان (٣١).

ولكن بالرغم من هاتين الملاحظتين فإن بقايا الخزف، وما كشف عنه من آثار (٣٢) يدلان على مظاهر فن معماري إسلامي متأثر بفن البناء في مدن المغرب، وتشير بعض نصوص الجغرافيين العرب إلى أنها «متقنة المباني، حسنة المنازل» (٣٣)، ولا شك في أن وجودها بين جبلين وفر لها الحجارة، فهي ليست مثل المدن الصحراوية، أو مدن الواحات (٣٤).

إن المقارنة بين وصف اليعقوبي للمدينة في نهاية القرن الثالث الهجري، وبين المعلومات التي نجدها في كتاب «المسالك والممالك» لأبي عبيد البكري (توفي سنة ٤٨٧ هـ) تجعل الدارس يقف على تطور أودغست من قرية تشتمل على منازل إلى بلد قائم العمارة، ومدينة كبيرة فيها أسواق عديدة (٣٥).

الحياة الاقتصادية

إن الحياة الاقتصادية في أودغست تكاد تقتصر على النشاط التجاري، فهي تشبه جميع المدن الإسلامية التي تطورت، وازدهرت حركة العمران فيها بسبب وجودها على مسلك تجاري أساسي. وضمن شبكة مسالك تجارية نشطة تمثل العصب المحرك في حركة التجارة الكبرى في عصر معين، فتمكن مقارنة أودغست ـ إذن ـ بتكرور، أو سجلماسة، أو وارجلان، وغيرها من المدن الأخرى. وعلى الرغم من أن الإنتاج الفلاحي في مدينة مثل أودغست وضواحيها لا يمكن أن يكون إلا إنتاجا معاشيا يستجيب لبعض حاجات الاستهلاك المحلي، وليس له دور يذكر فيما تجمع لدى فئة تجار المدينة من ثروات ضخمة نتيجة مباشرتها للتجارة الكبرى، وهي التي تكمن وراء ازدهارها العمراني فلابد من نشاط زراعي يخضع للمعطيات الطبيعية، وفي طليعتها مشكلة المياه في منطقة جغرافية مثل منطقة أودغست (٣٦).

تنحصر الموارد المائية في منطقة أودغست في موسم الأمطار الصيفية، وفي الآبار، «وأمطارهم في الصيف يزرعون عليها القمح والدخن والذرة واللوبياء، والنخل ببلدهم كثير» (٣٧). ويستنتج من نصوص الجغرافيين العرب أن الآبار العذبة بالمدينة وضواحيها هي التي تسدد حاجات السكان، وتمد في الوقت نفسه زراعة البستنة بما تحتاج إليه من مياه، ولا سيما في غير فترة موسم الأمطار (٣٨).

وتمثل التمور أبرز المنتوجات الزراعية فيها، فالإشارات متعددة إلى وفرة النخل ببساتينها التي يزرع بها أيضا القمح السقوي، والدخن، والذرة، واللوبياء، والحناء، يقول البكري: «وهي مدينة كبيرة آهلة رملية يطل عليها جبل كبير موات لا ينبت شيئا... وحولها بساتين النخل، ويزرع فيها القمح بالفؤوس، ويسقى بالدلاء يأكله ملوكهم، وأهل اليسار منهم، وسائر أهلها يأكلون الذرة، والمقاثئ تجود عندهم، وبها شجيرات تين يسيرة أيضا، وبها جنان حناء لها غلة كبيرة» (٣٩). ولكن إنتاج التمور، والقمح لا يكفي لتسديد حاجات سكان المدينة، فقد كان «يجلب إليها القمح والتمر والزبيب من بلاد الإسلام على بعد، وسعر القمح عندهم في أكثر الأوقات لقنطار بستة مثاقيل، وكذلك التمر والزبيب» (٤٠)، وتستورد العسل من بلاد السودان، وقد كان متوافرا فيها بكميات كبيرة.

ولم تكن المدينة في حاجة إلى توريد الماشية، بل نرى أنها كانت تصدر فائض إنتاجها في ميدان تربية البقر والغنم، فقد اشتهرت بازدهار هذا الإنتاج الفلاحي إلى درجة أنه أصبح يشتري فيها بالمثقال الواحد عشرة أكباش وأكثر (٤١).

التجارة

إن النشاط التجاري يمثل ـ دون ريب ـ أبرز مظاهر الحياة الاقتصادية في المدينة، فشهرتها في تاريخ المغرب الإسلامي تقوم أساسا على ازدهار حركة التجارة بها، وهي تكمن وراء تجمع الثروات الكبرى في أيدي فئة التجار بصفة خاصة، وأدى ذلك إلى تطورها العمراني، وازدياد سكانها، ومن المعروف أنهم يمثلون عناصر مختلفة قدموا إليها من المغرب أولا وبالذات، ولكننا نجد تجارا من المشرق استقروا بها، ولا شك أن شهرة حركتها التجارية، ووفرة أرباحها هي التي حفزتهم على الهجرة إليها، والاستقرار بها (٤٢).



ونلاحظ في هذا السياق أن التطور العمراني، وما ارتبط به من تزايد عدد سكان المدينة قد نتج عنه بروز حاجات استهلاكية جديدة سددتها حركة توريد نشطة، وأهم البضائع التي تحتاج إليها المدينة كانت تجلب إليها من بلاد الإسلام حسب تعبير الجغرافيين العرب، وقد كانت متصلة بشبكة المسالك التجارية الرابطة بين بلاد السودان وبلاد المغرب، ومتصلة عن طريق المراكز التجارية المغربية بالأندلس من جهة، وبالمشرق الإسلامي من جهة ثانية، ونعتقد أن أهم مسلك في شبكة المسالك المتصلة بها ذلك الذي يربطها بمدينة سجلماسة، وعن طريقها يتصل نشاطها التجاري بموانئ البحر الأبيض المتوسط، وبالمغرب الأوسط، وإفريقية، ثم المشرق، وهي تمثل في النهاية حلقة وصل بين بلاد السودان من جهة والعالم من جهة ثانية، وقد ارتبط مصيرها الاقتصادي بمصير سجلماسة.

ويتساءل المرء هنا عن البضائع المتبادلة بين أودغست والمراكز التجارية المغربية.

إن البضائع التي تحملها القوافل التجارية القادمة من الشمال والمتجهة إلى أودغست تتمثل في المواد الغذائية مثل التمر والزبيب والقمح، وفي المنسوجات السجلماسية الشهيرة، والنحاس المصنوع والخرز، أما العسل فهي تستورده من بلاد السودان، وتعود منها هذه القوافل محملة ببضاعتين أساسيتين: التبر والرقيق، «ويتجهز إلى أودغست بالنحاس المصنوع، وبثياب مصبغة بالحمرة والزرقة مجنحة، ويجلب منها العنبر المخلوق الجيد لقرب البحر المحيط منهم، والذهب الأبريز الخالص خيوطا مفتولة، وذهب أودغست أجود ذهب أهل الأرض وأصحه» [٤٣]، وتشبه حركة التبادل التجاري معها العلاقات التجارية مع مدينة تقع بالقرب منها، تكرور، وهي التي يتحدث الحميري عنها قائلا: «وإليها يسافر أهل المغرب الأقصى بالصوف والنحاس والخرز، ويخرجون منها بالتبر والخدم» [٤٤].

وفي تتبعنا للعلاقات التجارية لمدينة أودغست نجد أشجار الصمغ في قائمة البضائع التي تصدرها إلى الأندلس، يتحدث البكري عن جبل يشرف على المدينة فيقول: «وفيه أشجار الصمغ الذي يجلب إلى الأندلس يصمغ به الديباج» [٤٥]، كما أننا لا نستبعد وصول القطن الإشبيلي المشهور بجودته إلى أودغست، والقطن يجود بأرضها (يعني إشبيلية ح ج)، ويعم بلاد الأندلس، ويتجهز به التجار إلى إفريقية وسجلماسة، وما والاها» [٤٦].

وقد اشتهرت منطقة أودغست بوفرة اللمط فيها، وأدى ذلك إلى ازدهار صناعة الدرق بها، فأصبحت مشهورة بتصدير الدرق الخصيفة الجياد [٤٧].

وفي حديثنا عن البضائع المتبادلة مع أودغست لابد من الوقوف قليلا عند بضاعة نادرة وثمينة في قائمة التبادل التجاري بين بلاد المغرب وبلاد السودان ونعني هنا الملح. يتحدث البكري عن صحراء المغرب فيقول: «ومن غرائب تلك الصحراء معدن ملح على يومين من المجابة الكبرى وبينه وبين سجلماسة مسيرة عشرين يوما تحفر عنه الأرض كما تحفر عن سائر المعادن والجواهر، ويوجد تحت قامتين، أو دونها من وجه الأرض» [٤٨]، ثم يواصل حديثه عن معدن الملح هذا قائلا: «ومن هذا المعدن يتجهز بالملح إلى سجلماسة، وغانة، وسائر السودان، والعمل فيه متصل، والتجار إليه متسايرون، وله غلة عظيمة» [٤٩].

وقد أكسبت هذه البضاعة الثمينة المصدرة إلى أودغست من بلاد الإسلام حكام المدينة أهمية خاصة لدى ملوك غانة على رغم ثرواتهم الذهبية الضخمة، لأن «حاجتهم إلى ملوك أودغست ماسة من أجل الملح الخارج إليهم من ناحية الإسلام، فإنه لا قوام لهم إلا به، وربما بلغ حمل الملح في دواخل بلد السودان وأقاصيه ما بين مائتين إلى ثلاثمائة دينار» [٥٠].

وتستمر أهمية هذه البضاعة في التبادل التجاري بين المغرب وبلاد السودان طوال قرون عديدة من العصر الذي زار فيه ابن حوقل بلاد المغرب في النصف الأول من القرن الرابع الهجري إلى عهد ابن بطوطة (٧٠٤ ـ ٧٧٩ هـ / ١٣٠٤ ـ ١٣٧٧ م)، فهو يحدثنا عن تغازي التي تبعد خمسة وعشرين يوما عن سجلماسة في اتجاه الجنوب نحو بلاد السودان فيخبرنا أن سكانها هم عبيد مسوفة، من صنهاجة، وهم الذين يشتغلون في مقاطع الملح، «ولا يسكنها الا عبيد مسوفة الذين يحفرون على الملح، ويتعيشون بما يجلب إليهم من السودان» [٥١]، ويفيدنا بان قرية تغازي على حقارتها يتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التبر [٥٢]. وقد كانت قطع الملح في عصر ابن بطوطة، كما كانت من قبل، عملة صعبة في بلاد السودان «والمسافر بهذه البلاد لا يحمل زادا ولا إداما ولا دينارا ولا درهما، وإنما يحمل قطع الملح، وحلي الزجاج الذي يسميه الناس النظم، وبعض السلع العطرية» [٥٣].



إننا نعتقد أن هذه المعلومات التي يقدمها لنا هذا الرحالة المغربي تصور بدقة أهمية هذه البضاعة في العصور التي تهمنا في هذه الدراسة على الرغم من العصر المتأخر لمصدرها، فهي تلتقي مع الأهمية الخاصة التي أعطاها كل من ابن حوقل والبكري لهذه البضاعة في الحديث عن العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد السودان.

إن الحديث عن تبادل البضائع، وعن العلاقات التجارية يؤدي حتما إلى التساؤل عن العملة المتداولة؟

ليست هناك إشارة إلى وجود عملة خاصة بأودغست، أو إلى دار ضرب بها، كما هو الشأن بسجلماسة مثلا، إن التبادل التجاري كان يتم إما عن طريق المقايضة، أي بضاعة مقابل تبر، أو قطع ذهبية لم تتخذ شكل عملة مضروبة.

ويشير البكري إلى أن سكان أودغست لا يعرفون التعامل بالفضة، بل إن تعاملهم بالذهب الخالص، ولكن لا يذكر أن ذلك في شكل عملة [٥٤] ولا شك في أن التعامل بالدينار السجلماسي كان شائعا في أودغست، لا سيما وقد رأينا التعامل به منتشرا في قرطبة أيام أوج ازدهارها في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر [٥٥].

الحياة الاجتماعية

إن مظاهر الحياة الاجتماعية في أودغست مرتبطة وثيق الارتباط بازدهار التجارة فيها، وبالتالي بتجمع ثروات ضخمة في أيدي فئة اجتماعية جديدة كان لها دور فعال في العالم الإسلامي عصرئذ، ونعني هنا فئة التجار. وتلتقي أودغست في هذا الجانب من حياتها مع مدن تجارية شهيرة في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط مثل سجلماسة، وفاس، وتاهرت، والقيروان.

ويستطيع الدارس أن يحصر المظاهر العمرانية التي تأثرت بالازدهار التجاري في الميادين التالية:

أولا ـ الفن المعماري، فقد أصبحت المدينة تضم بين أحيائها مباني حسنة، ومنازل رفيعة [٥٦].

ثانيا ـ تنوع الأسواق، ونشاطها الدائب، «وسوقها عامرة الدهر كله لا يسمع الرجل فيها كلام جليسه لكثرة جمعه، وضوضاء أهله» [٥٧].

ثالثا ـ بروز فئة اجتماعية تبدو من خلال مظهرها الاجتماعي، وأسلوب عيشها مظاهر الثراء والترف، ونعني هنا فئة التجار بصفة خاصة، وهي الفئة التي تلتقي مع الملوك في أسلوب العيش، فالقمح يأكله ملوكهم، وأهل اليسار منهم، أما سائر أهلها فيأكلون الذرة [٥٨]، وهي الفئة التي يقصدها البكري لما كتب يقول: وسكانها أرباب نعم جزلة، وأموال جليلة [٥٩]، وبلغ الثراء مستوى أصبح معه شخص واحد من سكان المدينة يملك ألف خادم وأكثر [٦٠].

إن العبيد كانوا يمثلون ـ دون ريب ـ القوة المنتجة الأساسية في المدينة سواء كان ذلك في ميدان زراعة البستنة، أو في تربية الماشية، أو في حقل البناء، أو في خفارة القوافل.

رابعا ـ وفرة الرقيق المجلوب إليها من بلاد السودان، وتنوع الاختصاص فيما تقوم به هذه الفئة الاجتماعية من أشغال، وقد أصبح الرقيق من أهم صادرات المدينة واشتهرت بجواريها ذات الميزات الخاصة، «وبها سودانيات طباخات محسنات تباع الواحدة منهن بمائة مثقال وأكثر تحسن عمل الأطعمة الطيبة من الجوزينقات والقطايف، وأصناف الحلويات وغير ذلك، وبها جوار حسان الوجوه، بيض الألوان.

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المدينة التجارية النائية يؤكد من جديد ما أشرنا إليه أكثر من مرة حول أهمية الفئة الاجتماعية الجديدة، فئة التجار المشتغلين بالتجارة الكبرى في حياة المدينة العربية الإسلامية، وبخاصة في عصور ازدهارها.



6

العلاقة الجدلية بين المدينة والمجتمع الريفي المغربي في العصر الوسيط

إن القضايا والإشكاليات المطروحة في دراسة «المجتمع الريفي المغربي في العصر الوسيط» متعددة، ومتنوعة، وسأطرح للنقاش إشكالية علاقة المجتمع الريفي المغربي بالمدينة نموذجا، وهي إشكالية ذات أبعاد شتى لا تزال قمينة بالدراسة والتمحيص على الرغم من بعض المحاولات التي أنجزت في هذا الصدد، ولكنها محاولات تكاد تقتصر على المجتمع المغربي قبيل النظام الاستعماري [(١)]، ملاحظا أني لا أتجاوز عصر ابن خلدون، أي القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، فقد بلغت ظاهرة الانحسار العمراني التي بدأت تبرز سماتها في القرن السادس الهجري أوجها في القرن الثامن [(٢)]، ودخل المغرب الإسلامي مرحلة تاريخية جديدة ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادي، خصوصا بعد بداية العصر العثماني، وكان لهذا التحول تأثير عميق في

«إن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة، وإنها أصل لها، فتفهمه»

ابن خلدون

العلاقة بين المجتمع الريفي والمدينة ينبغي أن يدرس - في نظرنا - منفصلا عن القرون السابقة، لا سيما قرون ازدهار النسيج العمراني المغربي (القرون ٢ - ٦ هـ).

قد لمحت قبل قليل إلى أن لهذه الإشكالية المطروحة أبعادا مختلفة، منها السياسي، وأعني بالخصوص علاقة المدينة، باعتبارها مركزا للسلطة، بالمجتمع الريفي المحيط [٣]، ومنها الثقافي عامة، والديني بصفة خاصة، ولكنني سأحاول التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عملية التأثر والتأثير، مقتصرا في ذلك على إبداء ملاحظات عامة ذات طابع تنظيري:

أولا - تطمح الدراسة إلى أن تضع لبنة جديدة في صرح الدراسات التي تحاول التعرف على البنى الاقتصادية - الاجتماعية للمغرب الإسلامي الوسيطي، وسيسهم ذلك - دون ريب - في تحديد نمط الإنتاج السائد. إن بعض الدراسات ذهبت في اتجاه إخضاع المجتمع المغربي إلى أحد النمطين المعروفين: نمط الإنتاج الإقطاعي الأوروبي، أو نمط الإنتاج الآسيوي، وقد برهنت بعض الدراسات على أنه لا يمكن تحليل هياكل المجتمع المغربي في العصر الوسيط في ضوء سمات أحد هذين النمطين [٤].

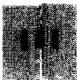
ثانيا - إذا أمعن الدارس النظر في مراحل تطور المجتمع المغربي المدني والريفي معا بين القرنين الثاني والسادس للهجرة فإنه يلمس تماثلا وتشابها. ولكن على الرغم من ذلك فإنني أميل إلى استعمال صيغة الجمع والتعدد، فليس هناك مجتمع واحد، بل مجتمعات، وليس هناك نظام واحد، بل نظم، وليست هناك صيغة واحدة للعلاقة بين المدينة والمجتمع الريفي، بل صيغ، وليس هنالك أيضا نمط واحد للإنتاج، بل أنماط، وسيتجه البحث إلى تحديد النمط السائد.

ولهذا التعدد أسباب متنوعة نجد في طليعتها العامل الجغرافي في مستواه الطبيعي والتاريخي، والبشري، والاقتصادي، فصيغة العلاقة بين مدينة رقادة، عاصمة الإمارة الأغلبية في إفريقية والمجتمع الريفي المحيط بها تختلف - في نظرنا - عن صيغة العلاقة بين مدينة مراكش مثلا والمحيط الريفي القبلي الذي يمثل الفضاء الجغرافي للتحالف القبلي الكامن وراء القوة السياسية العسكرية والدينية للدولة المرابطية الجديدة، ولكنه تنوع داخل الوحدة العمرانية، والاقتصادية، والثقافية التي يمثلها عصرئذ المجتمع العربي الإسلامي.

ثالثا ـ إن للقبيلة باعتبارها تمثل أس المجتمع العمراني البدوي علاقة متينة بفضائها الجغرافي، ومن أبرز معالم هذا الفضاء المدينة، وعلى الرغم مما يتسم به هذا الفضاء من انسجام وتناسق، ومن وحدة موضوعية فهو في نهاية الأمر منتوج اجتماعي، كما يقول هنري لوفافر (Henri Lefbvre)، فهذا الفضاء ـ إذن ـ أيديولوجية، فما هي علاقة التأثر والتأثير أيديولوجيا بين المدينة الإسلامية المغربية ومجتمع ريفي أدى فيه التحام الدعوة الدينية بالعصبية القبلية دورا خطيرا؟.

رابعا ـ إن ازدهار المدينة في المغرب الإسلامي الوسيطي يمثل بلوغ المجتمع العمراني المغربي بنوعيه البدوي والحضري مرحلة تاريخية جديدة بالنسبة إلى العصور السابقة، مرحلة نوعية ليس في حياة المدينة فحسب، بل أيضا في حياة المجتمع الريفي.

ومن أبرز مظاهر هذه المرحلة التحام الواجهة الصحراوية بالواجهة البحرية عن طريق شبكة من المدن والمسالك، وكان لهذا الالتحام أثر بيّن في النسيج العمراني الحضري والبدوي أيضا، فقد تحكمت المسالك الكبرى البرية والبحرية في النشاط الاقتصادي، وأثرت في اقتصاد المدينة من تجارة، وإنتاج حرفي، كما كان لها تأثير في المجتمع الريفي عامة، والزراعي خاصة، ويكفي أن نذكّر هنا بالدور الفعال الذي قامت به القبائل في التجارة الصحراوية، وسيطرتها على أمن المسالك التي تعبر منها جنوبا ـ شمالا، وجنوبا ـ شرقا، البضاعتان الثمينتان في قائمة التبادل التجاري الدولي يومئذ : الذهب والرقيق [٥]، ولعله من نافلة القول التلميح هنا إلى أن قوة الدول المغربية من جهة، والتطور الذي عرفه النسيج العمراني من القرن الثاني إلى القرن السادس الهجري من جهة ثانية مرتبطان وثيق الارتباط بدور بلاد المغرب في التجارة الدولية، فقد أصبح سيد تجارة ذهب بلاد السودان، منشط الدورة الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط [٦]، وهو دور متفاعل مع فضاء واسع ذي أبعاد متعددة، بعد العالم الإسلامي، والبعد الإفريقي، والبعد البحري المتوسطي، وهكذا كان لهذا الدور بالأبعاد المتعددة لفضائه الجغرافي تأثير بعيد المدى في الدينامية الاقتصادية للمدينة، وللمجتمع الريفي أيضا، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل.



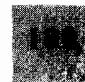
وأميل إلى الاعتقاد أنه أسهم كذلك في بروز صيغ جديدة في العلاقة بين المدينة والريف، رافقتها مظاهر جديدة في عملية التأثر والتأثير، نشير منها إلى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وتؤكد بعض النصوص أهميتها في حياة المدن المغربية، وخصوصا تلك التي أُسست في منطقة قبلية ريفية لتكون عاصمة لنظام اعتمد على عصبية قبلية مثل تاهرت، وسجلماسة، ومراكش، فقد هاجر عدد كبير من أبناء القبائل المقيمة في المجتمع الريفي إلى المدينة، واستقروا بها، واستمرت علاقاتهم قوية بمجتمعهم الأصلي مثل نفوسة في مدينة تاهرت، أو أبناء لمتونة، وجدالة، ومسوفة، ولمطة، وهي قبائل التحالف الذي يمثل دعامة الدولة اللمتونية المرابطية [٧]، فقد كانت لهذه الهجرة آثارها في المجال الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي، فأسهمت في تضخم طبقة العامة بالمدينة، وغذت الانتفاضات التي عرفتها كثير من المدن المغربية، وهي انتفاضات اصطبغت بالصبغة الدينية، ولكنها تحمل محتوى اجتماعيا، دون شك، ويتساءل المرء في هذا الصدد عن تأثير هذه الهجرة في انتقال الصراع المذهبي إلى المجتمع الريفي مثل الجدل الحاد الذي بلغ درجة العنف بين الواصلية والإباضية على ضفاف نهر مينة بعاصمة الدولة الإباضية الرستمية: تاهرت؟

وتمس عملية التأثر والتأثير هذه هياكل المجتمع القبلي، وأخلاقه، وسلم قيمه [٨].

خامسا ـ على الرغم من تباين السمات بين مدينة وأخرى فإنها جميعا تتكلم لغة واحدة هي لغة الحوار المتواصل مع الريف، فهو الذي يوفر لها الحزام الزراعي الضروري، ويمدها بما تحتاج إليه من قوة بشرية؛ فليس هنالك مدينة من دون قرى تنتسب إليها، ومن دون محيط ريفي تابع لها، فلا بد من السيطرة على محيط تابع مهما كان صغيرا [٩].

فقد اتحدت المدينة مع الريف المغربي اقتصاديا، وكانت الأنشطة الإنتاجية فيهما متكاملة لما كانت المدينة منتجة، ومسيطرة عمرانيا على محيطها الريفي، ولكن العلاقة بين المدينة والريف قد تدهورت عندما تدهورت المدينة، وفقدت ديناميتها الاقتصادية، وانقلبت إلى مجرد نقطة عبور.

تحدثنا إلى الآن عن المدينة، وعن المجتمع الريفي وكأنهما وحدتان عمرانيتان خاليتان من الثغرات والتناقضات، ولكن الواقع التاريخي أثبت التناقضات الاجتماعية، وما أفرزته من صراع ذي محتوى اجتماعي، وإن تلون



بألوان أخرى في كل من المجتمعين: المديني والريفي، ويندرج في مفهومنا للمجتمع الريفي ذلك الفضاء الجغرافي القبلي الذي يبدو من الخارج متحدا، متماسكا توحد بين فئاته وعشائره العصبية القبلية، ولكن المجتمع القبلي الريفي عرف تناقضا، وصراعا حادا، فما هو يا ترى تأثير هذا الصراع في العلاقة بين المجتمعين؟

ونذكّر في هذا الصدد بأن العلاقة العضوية والجدلية المذكورة بين المدينة والريف، وما يرافقها من علاقة تكامل اقتصادي في أغلب الحالات لا تتعارض مع لون آخر من ألوان الصراع الطبقي، وأعني الصراع بين المدينة: مركز السلطة السياسية، ومركز تجمع الثروة، ومركز فرض السياسة الجبائية [١٠] وبين سكان المجتمع الريفي الذين لا يستطيعون توفير الضروري، يقول الناصري السلاوي متحدثا عن الملثمين: «وموطن هؤلاء الملثمين أرض الصحراء والرمال الجنوبية فيما بين بلاد البربر وبلاد السودان، ومساحة أرضهم نحو سبعة أشهر طولا في أربعة عرضا، وفيهم قوم لا يعرفون حرثا ولا زرعا، ولا فاكهة، وإنما أموالهم الأنعام، وعيشهم اللحم واللبن، يقيم أحدهم عمره لا يأكل خبزا إلا أن يمر ببلادهم التجار فيتحفونهم بالخبز والدقيق» [١١].

ويبقى تحديد الصيغ التي اتخذها هذا اللون من الصراع الطبقي.

سادسا - إن ازدهار النشاط الإنتاجي في الريف مرتبط بطبيعة الحال بمصير المدينة، وبديناميتها الاقتصادية، كما لمحنا إلى ذلك، فلا غرو - إذن - أن تؤثر هذه الدينامية في نمط الإنتاج في الريف، وفي تجديد وسائل الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، فقد أصبح معروفا في تاريخ الزراعة المغربية أن أنواعا جديدة من الإنتاج الزراعي قد دخلت بلاد المغرب عن طريق المدن المرفئية.

ونعتقد أن تطور شبكة المدن من جهة والتجارة البعيدة المدى من جهة أخرى قد أسهم في تطور الزراعة، ذلك أن كثيرا من المنتوجات الزراعية أصبحت تحتل مكانا بارزا في قائمة البضائع المتبادلة.

وقد أدى ارتفاع ثمن بعض هذه المنتوجات إلى العناية بها، وتطوير الأساليب الزراعية لإنتاجها مثل زراعة القمح في واحة سجلماسة، فهو بضاعة ثمينة في تبادلها التجاري مع بلاد السودان، فاعتنى السجلماسيون



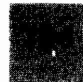
بالزراعة السقوية في البساتين المقامة على الوادي. ويشبه ابن حوقل زراعتهم السقوية بزراعة المصريين على ضفتي النيل قائلا: «فيزرع بمائه حسب زروع مصر في الفلاحة، وربما زرعوا سنة عن بذر، وحصدوا ما راع من زرعه، وتواترت السنون بالمياه، فكلما أغدقت تلك الأرض سنة في عقب أخرى حصدوه إلى سبع سنين بسنبل لا يشبه سنبل الحنطة ولا الشعير بحب صلب المكسر، لذيذ المطعم، وخلقه ما بين القمح والشعير» [١٢]، ويسمي البكري هذا القمح بالصيني.

إن هذه الإشارات تدل على عناية خاصة بتطوير هذه الزراعة، وهي عناية تتجاوز في رأينا تلبية الحاجات الاستهلاكية لسكان الواحة، بل تكمن وراءها أهمية هذا الإنتاج الفلاحي في العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد السودان.

ونجد مثالا آخر يوضح مدى ارتباط الازدهار التجاري، وبروز فئات اجتماعية ثرية متخصصة في التجارة الكبرى بمحاولة تطوير الزراعة، وتسديد حاجات استهلاكية جديدة رغم صعوبة المناخ الجغرافي في مدينة تجارية صحراوية مثل مدينة «أودغست» [١٣]. فقد استفاد مزارعوها من تجربة واحة تافيلات، واعتنوا بزراعة القمح السقوي لما يدره من أرباح نظرا لندرة البضاعة في مدينة تسكنها فئات التجار الأثرياء، يقول البكري: «وهي مدينة كبيرة، آهلة، رملية يطل عليها جبل كبير موات لا ينبت شيئا... وحولها بساتين النخل، ويزرع فيها القمح بالفؤوس، ويسقى بالدلاء يأكله ملوكهم، وأهل اليسار منهم، وسائر أهلها يأكلون الذرة» [١٤].

وقد عرفت الزراعات المتخصصة تطورا كبيرا نتيجة ازدهار الحركة التجارية مثل زراعة قصب السكر في منطقة قرية تارو دانت ببلاد السوس الأقصى، «وهي أكثر بلاد الله قصب سكر، وفيها معاصر السكر كثيرة... ومنها يجلب السكر إلى جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقية» [١٥].

إنه على الرغم من تأثير التجارة الكبرى في ميادين فلاحية معينة فقد بقي هذا التأثير محدودا، ولم يسهم رأس المال التجاري إسهاما ذا شأن في تقدم الزراعة، وتطور المجتمع الريفي المغربي، ولا تقدم لنا النصوص المعروفة معلومات عن استثمار أرباح التجارة الكبرى في شراء الأراضي واستصلاحها في المغرب، كما كان الشأن في العراق مثلا [١٦].

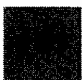


سابعا - ينبغي ألا نغفل في دراستنا لعلاقة المدينة بالمجتمع الريفي عن ظاهرة بارزة في هذا الموضوع عرفها التاريخ المغربي، وأعني بذلك المدن المتعددة التي أنشأها سكان المجتمع الريفي بعد استيلائهم على السلطة مثل تاهرت، وسجلماسة، ومراكش، وقلعة بني حماد، «وذلك أن القبائل والعصائب إذا حصل لهم الملك اضطروا للاستيلاء على الأمصار لأمرين: أحدهما ما يدعو إليه الملك من الدعة والراحة، وحط الأثقال، واستكمال ما كان ناقصا من أمور العمران في البدو، والثاني دفع ما يتوقع على الملك من أمر المنازعين والمشاغبين، لأن المصر الذي يكون في نواحيهم ربما يكون ملجأ لمن يروم منازعتهم، والخروج عليهم، وانتزاع ذلك الملك الذي سموا إليه من أيديهم، فيعتصم بذلك المصر ويغالبهم، ومغالبة المصر على نهاية من الصعوبة والمشقة... وإن لم يكن هناك مصر استحدثوه ضرورة لتكميل عمرانهم أولا، وحط أثقالهم، وليكون ثانيا شجا في حلق من يروم العزة والامتناع عليهم من طوائفهم وعصائبهم فتعين أن الملك يدعو إلى نزول الأمصار والاستيلاء عليها» (١٧).

ونعتقد أن لهذه الأمصار التي أسستها قبائل ريفية إثر سيطرتها على السلطة في منطقة من مناطق المغرب سمات خاصة في إشكالية العلاقة بين المدينة والمجتمع الريفي، فقد هاجرت إليها عشائر، وفروع من قبائل كبرى بقيت متصلة بقبائلها التي استمرت تعيش في مجتمع العمران البدوي، بل نراها تستنجد بالقبيلة لتغيير الأوضاع في المدينة، فابن الصغير يخبرنا أنه لما تغيرت الأمور خلا «سكان المدينة بمن انتجع إليهم من رؤسائهم (أي رؤساء القبائل) فقالوا لهم إن الأمور قد تغيرت والأحوال قد تبدلت، فقاضينا جائر، وصاحب بيت مالنا خائن، وصاحب شرطتنا فاسق، وإمامنا لا يغيرن من ذلك شيئا» (١٨).

وعهدوا إليهم بمطالبة الإمام بعزل المتولين لهذه المناصب.

وإذا بحثنا عن العناصر السكانية في هذه الأمصار التي أنشأها سكان المجتمع الريفي فإننا نجد أغلبهم، وخصوصا في البداية، من القبائل النازحة من الريف، فقد أقامت لماية، ولواتة، وهوارة بعد تأسيس تاهرت بقبليها، وبغربيها زواغة، وكذلك أقامت حولها مطماطة، وزناتة، ومكناسة، وقبائل أخرى كانت تنزح إليها، وتقيم حولها في فصل الربيع لتوافر المرعى. يخبرنا



ابن الصغير: «أن قبائل مزاتة، وسدراتة، وغيرهم كانوا ينتجعون من أوطانهم التي هم بها من المغرب وغيرها في أشهر الربيع إلى مدينة تاهرت وأحوازها لما حولها من الكلأ وغيره» [١٩]، ويحدثنا البكري عن العناصر السكانية في مدينة «أودغست» فيقول: «وسكانها أهل إفريقية، وبرقجانة، ونفوسة ولواتة، وزنانة، ونفزاوة هؤلاء أكثرهم، وبها نبذ من سائر الأمصار» [٢٠]، كما كانت لمتونة، ومن تحالف معها من القبائل تمثل العنصر السكاني الطاغي لمدينة مراكش في عصرها الأول.

وقد استنتج ابن خلدون هذه الحقيقة من التجربة التاريخية لكثير من المدن المغربية بصفة خاصة عندما يقول: «ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر، ومتقدم عليه، أنا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر، وفي قراه، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر، وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر، وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة، وإنها أصل لها، فتفهمه» [٢١].

إننا نرى أن لهذا النوع من المدن المغربية مميزات تميزه عن بقية المدن في عملية التأثر والتأثير بين المدينة والمجتمع الريفي، فما هي يا ترى هذه المميزات، وما هو تأثيرها في العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية بين المدينة والريف؟

ذلك جانب آخر من جوانب الإشكالية المطروحة للنقاش.



القسم الثالث

دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

أولا ـ إن المصادر التي تروي لنا أخبار الحكم الأموي لبلاد المغرب تعد متأخرة عن زمن الأحداث، إذ إن أقدم نص بلغنا قد ألف بعد مرور ما يربو على قرن من سقوط الخلافة الأموية، ونعني هنا «فتوح مصر وأخبارها» لابن عبد الحكم (١٨٢ ـ ٢٦٧ هـ/ ٧٩٨ ـ ٩ ـ ٨٧١ م) [١]، وهو أمر يضع أمام الدارس بعض الصعوبات، ولكن هذه المصادر المتأخرة نسبيا تعد أساسية، لأنها تنقل عن مصادر لم تصل إلينا.

ثانيا ـ إن معلوماتنا عن تأثير ذلك التحول الجذري الذي عرفته الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي، قد بدأت تبرز معالمها منذ أواخر العقد الثاني من الهجرة[٢]، وتبلورت مع اتساع نطاق الفتوحات الإسلامية، وتحول العالم الإسلامي إلى مركز رئيسي للدورة التجارية العالمية، وأدى ذلك إلى ازدهار فئات اجتماعية، لا سيما فئتي أصحاب الملكية العقارية الضخمة والتجار، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المغربي في العصر الأموي، قليلة جدا. ومن المعروف أن بروز حركات المعارضة السياسية ـ الدينية مرتبطة وثيق الارتباط بذلك التحول، فمن القضايا المتصلة بالتحول المذكور نوع التغيير الذي جرى في ميدان الملكية العقارية في العصر الأموي، وتنظيم شؤون الخراج، وأساليب جمع أنواع الجباية، ولكن الأخبار حول هذه المسائل نادرة جدا. قد يتساءل المرء هنا قائلا: ألا يمكن قياس وضع الملكية العقارية في المغرب في العهد الأموي بوضعية أراضي السواد في العراق، أو أراضي بلاد الشام؟

قد يقبل المرء ذلك بالنسبة إلى الأراضي التي كانت بيد طبقة النبلاء البيزنطيين، لا سيما في إفريقية، ولكننا نعتقد أن الوضع يختلف في المغربين: الأوسط والأقصى، وهي المنطقة التي عرفت بكثافتها السكانية، وبسيطرة القبائل الكبرى عليها، وعرفت أيضا بأهمية الملكية المشاعة فيها.

ثالثا ـ إن النصوص ذات المحتوى الاقتصادي التي تشير إلى الغنائم، وإلى الهدايا التي كان يرسل بها ولاة المغرب إلى دمشق نادرة، أما مبالغ الجباية من خراج وجزية وصدقات، ومدى انتظام إرسالها إلى بيت المال في عاصمة الخلافة فإننا لا نعرف عنها شيئا، أو نكاد.

إن جمع الأموال وإرسالها لم يجر بصفة منتظمة، فمن المعروف أن أحداث المغرب لم تنته بانتهاء ولاية موسى بن نصير (٨٦ ـ ٩٦ هـ)، وفتح الأندلس، بل اشتد أمرها إثر بداية انتفاضات الخوارج سنة ١٢٢ هـ،



وسنرى أن ذلك لم يحدث مصادفة، بل جاء تعبيرا عن معارضة لسياسة معينة سلكها ولاة بني أمية في المغرب، وبخاصة في ميدان السياسة الجبائية.

وتعتمد السياسة المالية للدولة الأموية على تنظيم سياسي عسكري، وإداري دعامته سلطة الولاة في أجزاء الخلافة، وهي سلطة تستند إلى قوة عسكرية تتألف نواتها ـ في أكثر الأحايين ـ من جند الشام، وخصوصا في فترة الاضطرابات، وعندما تتأزم الأوضاع، وتصبح مهددة لسلطة بني أمية فإنهم يجندون من عشيرتهم، ثم من سائر العرب، وقد حدث ذلك بالخصوص في المغرب أيام حركات الخوارج، فلما قدم كلثوم بن عياض القشيري سنة ١٢٣ هـ لملاقاة جيش خالد بن حميد الزناتي على ضفاف وادي سبو كان يقود جيشا يتألف من ثلاثين ألفا «قال ابن القطان: فيهم عشرة آلاف من صلب بني أمية، وعشرون ألفا من سائر العرب» [٣]، وتعتمد في الوقت نفسه على الصراع القبلي، وخاصة الصراع بين اليمانية والمضرية، وقد اشتهر الأمويون بإذكاء ناره، واستغلاله لفائدة حكمهم.

كان الولاة يتمتعون بنفوذ كبير في ولاياتهم، فهم المسؤولون عن الشؤون السياسية والعسكرية والإدارية والمالية، ويعينون بدورهم قادة للجيش وعمالا ينوبون عنهم في مناطق تابعة لولايتهم [٤]، وقد يعين الخليفة عاملا على الخراج يرجع بالنظر إليه مباشرة، ولم يقع الفصل في المغرب بين والي الحرب أو والي الصلاة ووالي الخراج، كما حدث ذلك في مصر [٥].

ويبلغ نفوذهم في بعض الحالات شأنا يتجاوز فيه الأمر السلطة المطلقة فيصل إلى كسب عدد كبير من الأنصار والموالي وجمع ثروة ضخمة تثير حنق الخلفاء أنفسهم. ويمكن هنا أن نذكر مثالين، خالد بن عبد الله القسري عامل العراق (١٠٥ ـ ١٢٠هـ)، وموسى بن نصير عامل المغرب والأندلس، فقد جمع الأول ثروة ضخمة، وخصوصا من دخل الأراضي الزراعية الشاسعة التي أصبح يملكها بالعراق، وأطلق يد عماله في المناطق التي ترجع إليه بالنظر شرقي العراق [٦]، وأصبح إنتاجه يزاحم غلات ضيعات هشام بن عبد الملك في الأسواق، مما اضطر الخليفة إلى أن يكتب إليه قائلا: «لا تبيعن من الغلات شيئا حتى



تباع غلات أمير المؤمنين» (٧)، ولما ختن طارق بن زياد خليفة خالد بن عبدالله القسري بالكوفة ولده أهدى إليه «ألف وصيف ووصيفة سوى الأموال والأثواب» (٨).

أما نفوذ موسى بن نصير أيام ولايته المغرب والأندلس فقد تجاوز جمع ثروة من الغنائم لم يدخل المشرق قبلها أعظم وأنفس، وقد تسببت هذه الثروة بعد نكبته في تتبع أسرته وأنصاره بالمغرب، وتغريمهم مبالغ ضخمة طائلة (٩) ليصل إلى بعث قوة سياسية في بلاد المغرب تعتمد على آلاف من الموالي والخدم، ولعل هذا الحزب السياسي من الموالي والأنصار الذي ركز أسسه في بلاد المغرب هو الذي أثار حفيظة الخليفة الجديد في دمشق، وغضبه، وأدى في النهاية إلى نكبته، ومطاردة أسرته وأنصاره في بلاد المغرب والأندلس. يخبرنا ابن عذاري عن أهمية هذه القوة قائلا: ثم إن يزيد بن المهلب سهر ليلة مع الأمير موسى، فقال له: «يا أبا عبد الرحمن، في كم كنت تعتد أنت وأهل بيتك من الموالي والخدم؟ أتكونون في ألف؟» فقال «نعم وألف ألف إلى منقطع النفس!»، قال: «فلم ألقيت بنفسك إلى التهلكة؟ أفلا أقمت في قرار عزك، وموضع سلطانك؟»، فقال: «والله ! لو أردت ذلك لما نالوا من أطرافي شيئا!، ولكني آثرت الله - عز وجل - ورسوله، ولم أر الخروج عن الطاعة» (١٠).

إن الأمثلة كثيرة حول النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الولاة في مناطقهم، وقد كانت ولاية بلاد المغرب من الولايات الحساسة نظرا إلى الصعوبات الكبرى التي واجهت الفتح العربي الإسلامي لبلاد المغرب العربي، ولما اتسم به من هياكل اجتماعية، ومعطيات ديموغرافية خاصة دعامتها الأولى العصبية القبلية، وما يتصل بها من ميزات معينة. فقد عين الأمويون خلال فترة الفتح (٢٧ - ٩٦ هـ) لإدارة شؤون المغرب قادة مشهورين في تاريخ الدولة الإسلامية مثل عقبة بن نافع، وحسان بن النعمان الغساني، وموسى بن نصير، ثم تعاقب الولاة الأمويون على القيروان، فبلغ عددهم تسعة في الحقبة الممتدة من ٩٦ هـ إلى استقلال عبد الرحمن بن حبيب الفهري عن مركز الخلافة سنة ١٢٧ هـ (١١).

ونلمس في تتبعنا لتراجم هؤلاء الولاة أنهم مشهورون بولائهم للأمويين، وقد تولى الكثير منهم مناصب عليا قبل تسميتهم في المغرب (١١أ)، فقد كان الحجاج أحد تلاميذ يزيد بن أبي مسلم، فعمل لديه كاتبا، ثم سماه صاحب



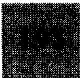
الشرطة، وشغل بشر بن صفوان منصب والي مصر قبل تعيينه واليا على بلاد المغرب، أما عبيدة بن عبد الرحمن السلمي فهو «ابن أخي أبي الأعور السلمي صاحب خيل معاوية بصفين» (١٢)، وكان عبيد الله بن الحبحاب بن الحارث، قيسيا بالولاء، إذ كان مولى لبني سلول، ويتحدث عنه ابن عذاري قائلا: «وكان رئيسا نبيلا، وأميرا جليلا، بارعا في الفصاحة والخطابة، حافظا لأيام العرب وأشعارها ووقائعها» (١٣)، وتقلب في وظائف إدارية مختلفة إلى أن سمي عاملا على خراج مصر سنة ١٠٩ هـ (١٤)، وكان كلثوم بن عياض القشيري شيخا من أعيان القيسية الخلص، وتولى منصب صاحب الشرطة في عاصمة الخلافة الأموية دمشق، ثم عين هشام بن عبد الملك بعده على بلاد المغرب حنظلة بن صفوان الكلبي والي مصر.

إن اختيار ولاة المغرب من بين مشاهير القادة والموظفين يقيم الدليل على ما لمحنا إليه من أهمية هذه الولاية في سياسة مركز الخلافة، وهي الأهمية التي نلمسها في تسمية أمراء الجيوش في مرحلة الفتح.

ويتساءل المرء هنا عن السياسة التي اتبعها هؤلاء الولاة في المغرب؟

إن إدارتهم لشؤون المغرب لا تختلف عن الأساليب التي استعملها ولاة بني أمية في بقية أجزاء العالم الإسلامي، فقد ارتكبوا أخطاء فادحة كانت لها نتائج خطيرة في حياة المغرب، وقد كان رد الفعل في المغرب تجاه هذه الأخطاء سريعا وعنيفا، لا سيما في المناطق الريفية لما امتاز به من هياكل قبلية، شأنها في ذلك شأن منطقة شرقي الجزيرة العربية (١٥).

وبلغ التعسف درجة قصوى أيام ولاية يزيد بن أبي مسلم، يتحدث الطبري عن سبب قتله فيقول: «وكان سبب ذلك أنه كان - فيما ذكر - عزم على أن يسير بهم بسيرة الحجاج بن يوسف في أهل الإسلام الذين سكنوا الأمصار، ممن كان أصله من السواد من أهل الذمة فأسلم، بالعراق ممن ردهم إلى قراهم ورساتيقهم، ووضع الجزية على رقابهم على نحو ما كانت تؤخذ منهم وهم على كفرهم، فلما عزم على ذلك تآمروا في أمره، فأجمع رأيهم - فيما ذكر - على قتله فقتلوه» (١٦)، ويورد ابن عذاري رواية أخرى في سبب قتله (١٧)، ولكن الروايتين تشيران إلى أن السكان الأصليين هم



الذين ثاروا ضد سياسته التعسفية، ودبروا خطة التخلص منه، وحرصوا في الوقت نفسه على أن يخبروا الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك بأن ذلك لا يعني أبدا خلع الأيدي من الطاعة، وإنما هو رد فعل ضد سلوك معين يتنافى مع أبسط مبادئ الإسلام: «إنا لم نخلع أيدينا من الطاعة، ولكن يزيد بن أبي مسلم سامنا ما لا يرضي الله والمسلمين، فقتلناه، وأعدنا عاملك» (١٨)، أما الفترة الثانية التي اشتد فيها تعسف السياسة فهي أيام ولاية عبيد الله بن الحبحاب، وسنرى مدى الظلم والإرهاق الذي بلغته السياسة الجبائية بصفة خاصة.

وقد اشتهرت فترة قصيرة في تاريخ ولاة بني أمية بالمغرب بحسن السياسية، وتطبيق مبادئ الإسلام، وهي فترة خلافة عمر بن عبد العزيز، فقد عزل محمد بن يزيد القرشي، وسمى مكانه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر سنة ١٠٠ هـ على حربها، وخراجها، وصدقاتها، «وكان حسن السيرة، فأسلم البربر في أيامه جميعهم» (١٩)، ونلاحظ من جديد أن صدى سياسة الولاة يبرز في صفوف البربر بصفة خاصة، ولكننا نجد أكثر من إشارة إلى ردود فعل صادرة عن السكان العرب تجاه سلوك معين يبدو في تصرف الولاة الجدد، ويمس هذا السلوك قادة مشهورين بين الأسر العربية التي استقرت بالمغرب (٢٠).

ولنحاول الآن التعرف على مميزات السياسة المالية للإدارة الأموية في المغرب، رابطين إياها بذلك التحول الجذري الذي بدأت تبرز معالمه في المجتمع العربي الإسلامي منذ أواخر العقد الثاني من الهجرة، وهو تحول جاء نتيجة حتمية لظروف موضوعية، وخضع لدينامية جديدة هي دينامية العالم الإسلامي الجديد الذي بدأ يحل عمرانيا واقتصاديا محل قوتين اقتصاديتين من قوى العالم القديم: القوة البيزنطية، والقوة الساسانية. لخص المعارضون للسياسة المالية يومئذ مظاهر التحول الاقتصادي والاجتماعي بما يتصل بالملكية، ومظاهر الثراء لدى فئة اجتماعية جديدة سماها طه حسين «طبقة الأرستقراطية العليا ذات المولد والثراء الضخم والسلطان الواسع» (٢١).

أما القضايا التي تشير إليها النصوص حول السياسة الاقتصادية والمالية للإدارة الأموية في المغرب فهي كما يأتي:



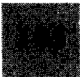
أولاـ أهمية الغنائم والهدايا التي يرسل بها الولاة إلى المشرق بعد انتهاء مرحلة الفتح، «وكان الخلفاء بالمشرق يستحبون طرائف المغرب، ويبعثون فيها إلى عامل إفريقية، فيبعثون لهم البربريات» [٢٢]، وأصبح الولاة يتسابقون في كسب ود حكام دمشق بإرسال الهدايا والطرائف، واستعملوا مختلف الأساليب لجمعها من السكان.

ثانيا ـ السبي، فلما انتهت مرحلة الفتح، وإرسال آلاف السبايا من المغرب إلى مركز الخلافة [٢٣]، واعتنق البربر الإسلام، التجأ الولاة إلى طرق تعسفية لضمان السبي، وإرساله إلى المشرق.

إن الحقيقة التي راسل بها عبد الرحمن بن حبيب الفهري الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور قائلا: «إن إفريقية اليوم إسلامية كلها، وقد انقطع السبي منها [٢٤] حقيقة قديمة تعبر عن وضع يعود إلى نهاية القرن الأول الهجري، وقد تجاهل الولاة هذه الحقيقة طيلة ربع قرن، واتبعوا مختلف الأساليب لمواصلة مد المشرق بهدايا المغرب، وسبيه.

ثالثا ـ وبلغت هذه السياسة التعسفية ذروتها القصوى بسن سياسة تخميس البربر لضمان مورد قار وثري لبضاعة ثمينة من بضائع العصر: الرقيق، وقد أصبحت الحاجة إليه ملحة نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أشرنا إليه، يقول ابن عذاري: «ثم إن عمر بن عبد الله المرادي عامل طنجة وما والاها، أساء السيرة، وتعدى الصدقات والعشر، وأراد تخميس البربر، وزعم أنهم فيء المسلمين، وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله، وإنما كان الولاة يخمسون من لم يجب للإسلام، فكان فعله الذميم هذا سببا لنقض البلاد، ووقوع الفتن العظيمة المؤدية إلى كثير القتل في العباد، نعوذ بالله من الظلم الذي هو وبال على أهله» [٢٥]. إن هذه السياسة تدل على مدى النفوذ الذي كان يتمتع به الولاة في مناطقهم، وقد كان واسعا في الميدان المالي، فكانوا يستعملون أموال بيت المال لكسب الأنصار [٢٦]، كما كانوا يتذرعون بمقاومة المعارضين السياسيين لاتباع طريقة التغريم واستئصال الأموال.

أما في ميدان السياسة الجبائية، فبعد أن توقف تدفق الغنائم على مركز الخلافة بتوقف الفتوحات، وذلك في الفترة نفسها التي ازدادت فيها تكاليف بناء جهاز الدولة الجديدة، وخاصة تكاليف الجند، بدأ البحث عن



موارد مالية جديدة بسن نظام جبائي مرهق يعتمد أساسا على الخراج والجزية. وقد حاول الخليفة عمر بن عبد العزيز أن يدخل إصلاحا جذريا على النظام المالي للدولة الأموية [٢٧]، ولكن هذا الإصلاح لم يؤت أكله، فقد كانت خلافته قصيرة، ثم سرعان ما تراجع الخلفاء بعده عن النظام المالي الجديد الذي حاول وضع أسسه، فقد أخذ يزيد بن عبد الملك «أهل السغد الذين دخلوا الإسلام بأداء الجزية بعد أن كان عمر بن عبد العزيز قد وعدهم بأن يسقطها عنهم، وفعل مثل ذلك مع البربر يزيد بن أبي مسلم عامله على إفريقية» [٢٨].

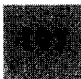
فهل يمكن ـ بعد التعرف على ملامح هذه السياسة المالية ـ تفسير حركات المعارضة، والانتفاضات المسلحة ضد الخلافة الأموية من دون بحث الأسباب الاقتصادية، وهي أسباب قد دعمت المعارضة الدينية والاجتماعية كما لمحنا إلى ذلك أكثر من مرة [٢٩]؟ قد يلاحظ المرء قائلا: إن بعض النصوص تشير إلى محاولة الخلفاء الأمويين التحري في قبول الجباية القادمة من المغرب، وينقل لنا مؤلف «أخبار مجموعة» نصا ثمينا في هذا الميدان إذ يقول: «.... وذلك أن الخلفاء كانوا إذا جاءتهم جبايات الأمصار والآفاق يأتيهم مع كل جباية عشرة رجال من وجوه الناس وأجنادها، فلا يدخل بيت المال من الجباية دينار ولا درهم حتى يحلف الوفد بالله الذي لا إله إلا هو ما فيها دينار ولا درهم إلا أخذ بحقه، وأنه فضل أعطيات أهل البلد من المقاتلة والذرية بعد أن أخذ كل ذي حق حقه، فأتى وفد إفريقية بخراجها، وذلك أنها لم تكن يومئذ ثغرا، فكان ما فضل بعد أعطيات الأجناد وفرائض الناس ينقل إلى الخليفة، فلما وفدوا بخراج إفريقية في زمان سليمان أمروا بأن يحلفوا فحلف ثمانية، ونكل إسماعيل بن عبيد الله مولى بني مخزوم، بنكوله السمح بن مالك الخولاني، فأعجب ذلك عمر بن عبد العزيز من فعلهما، ثم ضمهما إلى نفسه فاختبر منها صلاحا وفضلا، فلما ولي عمر رضي الله عنه ولى إسماعيل إفريقية، وولى السمح بن مالك الأندلس وأمره أن يخمس أرضها، ويخرج منها ما كان عنوة خمسا لله من أرضها وعقارها، ويقر القرى في يدي غنامها بعد أن يأخذ الخمس» [٣٠].



أما تعيين الرجلين على ولايتي المغرب والأندلس فيما بعد فهو يندرج ضمن خطة الإصلاح المالي الذي حاول عمر بن عبد العزيز إدخاله على الهياكل الاقتصادية للخلافة الأموية، ولكننا نعرف أن هذه المحاولة لم تنجح، واشتد عبء النظام الجبائي الأموي على المسلمين في المشرق والمغرب، لا سيما أيام خلافة هشام بن عبد الملك [٣٠].

ويتساءل المرء في هذا السياق عن نتائج هذه السياسة الجبائية والمالية بصفة عامة؟

إن هذه النتائج معروفة نسبيا، فقد كانت من العوامل الحاسمة في اندلاع حركات المعارضة هنا وهناك ضد السياسة الأموية، وفي سقوط الخلافة في خاتمة المطاف، ولكننا نريد أن نؤكد من جديد أن انتفاضات الخوارج في بلاد المغرب تعبر عن معارضة ضد سياسة اقتصادية واجتماعية معينة، فقد اكتسبت خطورة كبرى ضمن حركات المعارضة الأخرى إذ التحمت الدعوة الدينية، شعار المعارضة السياسية والاجتماعية، بالعصبية القبلية، ولكنها لا تختلف كثيرا عن انتفاضات أخرى اندلعت ضد أخطاء السياسة الأموية، فقد تزعم المختار بن أبي عبيد حركة معارضة في الكوفة سنة ٦٦ هـ اعتمدت أساسا على مناصرة الموالي، وقد التفوا حولها أملا في التخلص من الجور، وقد عبر أشراف الكوفة عن سبب مناهضتهم لحركة المختار قائلين: «...ولقد أدنى موالينا، فحملهم على الدواب، وأعطاهم، وأطعمهم فيئنا، ولقد عصتنا عبيدنا» [٣١]، وقبل سنة من انتفاضة الخوارج بمنطقة طنجة بزعامة ميسرة السقاء اندلعت في الكوفة سنة ١٢١ هـ حركة معارضة مسلحة بقيادة زيد بن علي، وكانت بيعته التي يبايع عليها الناس: «إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وجهاد الظالمين، والدفع عن المستضعفين، وإعطاء المحرومين، وقسم هذا الفيء بين أهله بالسواء، ورد الظالمين، وإقفال المجمر، ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا» [٣٢]، وفي المدة نفسها ثار أهل السغد ضد جور السياسة الأموية، وكلما قمع جند الشام انتفاضة حاول الولاة الانتقام من السكان فاشتد حنق الناس، خطب يوسف بن عمر بعد هزيمة زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ في الكوفة قائلا: «...أبشروا يا أهل الكوفة بالصَّغَار والهوان، لا عطاء لكم عندنا ولا رزق، ولقد هممت أن أخرب بلادكم ودوركم، وأحرمكم أموالكم، أما والله ما علوت منبري إلا أسمعتكم ما



تكرهون عليه، فإنكم أهل بغي وخلاف، ما منكم إلا من حارب الله ورسوله، إلا حكيم بن شريك المحاربي، ولقد سألت أمير المؤمنين أن يأذن لي فيكم، ولو أذن لقتلت مقاتلتكم وسبيت ذراريكم» (٣٣).

ولم تمض سوى بضع سنوات على حركات الخوارج في المغرب، وثورة أهل السغد، وانتفاضة سكان الكوفة بزعامة زيد بن علي، حتى اندلعت حركة أخرى في المدينة نفسها سنة ١٣٠هـ بقيادة أبي حمزة الخارجي (٣٤).

فلا يمكن - إذن - فهم حركات الخوارج في المغرب ضد أخطاء الإدارة الأموية، وبخاصة في الميدان الجبائي، إذا عزلت عن حركات المعارضة الأخرى في بقية مناطق العالم الإسلامي عصرئذ، ومنها الجزيرة العربية نفسها.

إن هذه الرؤية الشمولية هي التي تدحض ذلك الاتجاه الذي يذهب أصحابه إلى التركيز على مقاومة بربرية للحكم العربي في تفسيرهم لانتفاضات الخوارج في بلاد المغرب (٣٥).



2 حركات الخوارج في المغرب وفي منطقة الخليج في صدر الإسلام: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

«إنه ليس من المصادفة أن يكون أنصار الدعوة الخارجية من الأعراب الحفاة»

المؤلف

إن الصلات بين حركات الخوارج في المغرب الإسلامي، وفي منطقة الخليج العربي عريقة ومتينة، فظروفها السياسية والاقتصادية متشابهة على رغم البعد الجغرافي، والتباين الموجود أحيانا في المناخ الجغرافي البشري، والجغرافي العمراني.

إن الهدف الأساسي من وراء هذه المقارنة يكاد ينحصر في بحث الأساليب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء اندلاع هذه الحركات في منطقتين جغرافيتين تمثلان أطراف العالم العربي الإسلامي في القرنين الأول والثاني للهجرة، فليس قصدنا ـ إذن ـ التعرض لمراحل هذه الحركات، وأحداثها السياسية، وشعاراتها الدينية، فهي معروفة تكاد جميع المصادر القديمة والدراسات الحديثة تقتصر على ذكرها في معالجتها لهذه الحركات [1]، ولكننا نهدف ـ أولا وبالذات ـ إلى ربط بروز هذه المعارضة السياسية ـ الدينية بالتحول الاقتصادي

والاجتماعي الذي بدأت تبرز معالمه منذ نهاية العقد الثاني الهجري، وتبلورت مع اتساع نطاق الفتوحات الإسلامية وتحول العالم الإسلامي إلى مركز رئيسي للدورة التجارية العالمية، وأدى ذلك إلى ازدهار عمراني، وتجمع ثروات جديدة، وبروز فئات اجتماعية، لا سيما فئتي أصحاب الملكيات العقارية الضخمة والتجار.

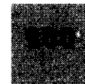
إن حركات الخوارج في شرق الجزيرة وجنوبها، أو في المغرب الإسلامي، لم تكن نتيجة رد فعل ديني بحت تزعمته فئة القراء في الكوفة وصفين، أو نتيجة انبهار بالدعوة الجديدة انتشر في صفوف أولئك الذين لمسوا التناقض بين واقع المجتمع الإسلامي الناشئ، وتعاليم الكتاب والسنة. بل هي مرتبطة بتحول أعمق وأشمل مس ـ أولا وبالذات ـ حياة فئات جديدة في المجتمع الإسلامي الناشئ، مس أسلوب عيشهم اليومي، نظرا لما تجمع في أيدي تلك الفئات من ثروات مصدرها الأساسي في بداية الأمر غنائم الفتوحات، ثم التقدم العمراني والاقتصادي.

ولا مناص في سياق هذه الملاحظات التنظيرية من الإشارة إلى النقاط التالية:

أولا ـ إنه من الصعب جدا الفصل بين العامل الديني والعامل الاقتصادي ـ الاجتماعي في دراسة هذه الحركات، فالتفكير الديني هو الميزة الأساسية للعصر، وبالتالي لكل الحركات مهما تنوعت أساليبها الحقيقية.

ثانيا ـ أما القضية الثانية التي تعترض سبيل الدارس لطبيعة حركات الخوارج، وبواعثها الحقيقية، فهي قضية العصبية القبلية، إنها ظاهرة بارزة، جلية السمات في انتفاضات الخوارج ببلاد المغرب، أو في منطقة الخليج، وقد أخطأ بعض الدارسين لهذه الحركات فحصروا أمرها في صراع قبلي اتخذ طابعا دينيا بعد مجيء الإسلام، وسنرى أنه تعليل ضعيف يجعل من العوامل الثانوية الهامشية أسبابا رئيسية، بل قل وحيدة، والأحداث التاريخية التي عاشتها هذه الحركات خصوصا في منطقة الخليج تدحض هذا التفسير.

ولكن هل معنى هذا أن العصبية القبلية لم يكن لها دور يذكر في هذه الدعوة بتياراتها المختلفة؟



إننا لا ننكر أبدا الدور الكبير للعصبية القبلية في تاريخ حركات الخوارج، وخصوصا في المغرب، فقد كانت تمثل الدعامة السياسية والعسكرية لدعوة الخوارج الدينية [٢]، ولكننا نذهب إلى أن تحمس القبيلة، أو بعض عشائرها إلى دعوة الخوارج الدينية، ومقاومة النظام القائم باسمها مرتبط بالتعبير عن نقمة ضد واقع سياسي اجتماعي يحميه ممثلو النظام المركزي في دمشق أولا، ثم في بغداد ثانيا.

ونلاحظ هنا أن القبلية تمثل وحدة نسبية وسياسية، وبالتالي عسكرية، ولكنها لا تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية منسجمة، فإننا نجد داخل العصبية القبلية تناقضات اجتماعية، ومصالح متضاربة تخفف الدعوة الدينية من حدتها، وتجعلها تتوارى، لأنها تفرد الوجهة إلى الحق، حسب تعبير ابن خلدون، ولكنها لا تذيب الفوارق، ولا تزيل التناقضات [٣]. ولعل هذا الأمر هو ما يفسر لنا وجود قوى من قبيلة واحدة في واجهتين متقابلتين، هو واقع يفند في الوقت نفسه الرأي الذي يركز على ظاهرة الصراع القبلي في تعليل حركات الخوارج. أشار الطبري في أحداث سنة ٧٧ هـ إلى أخبار قتال المهلب بن أبي صفرة للأزارقة في كرمان قال: «خرجت كتيبة من كتائبهم لكتيبة من كتائبنا، فاشتد بينهما القتال، فأخذت كل واحدة منهما لا تصد عن الأخرى، فاقتتلتا حتى حجز الليل بينهما، فقالت إحداهما للأخرى: ممن أنتم؟ فقال هؤلاء: نحن من بني تميم، وقال هؤلاء: نحن من بني تميم فانصرفوا عند المساء» [٤]. ونجد إشارة لمعارك جيش المهلب مع الخوارج في الأهواز بعد مقتل نافع بن الأزرق، وخلافته من طرف عبيد الله بن الماحوز التميمي تفيد بأنه خرج إليهم في تعبئة، «وجعل الأزد وتميما ميمنة، وبكر بن وائل، وعبد القيس ميسرة » [٥]، ونحن نعلم الدور الخطير الذي قامت به هذه القبائل في نصرة حركات الخوارج بشرقي الجزيرة.

ونود التنبيه إلى ظاهرة نلمسها في وضع العصبيات القبلية بشرقي الجزيرة بعد حركة الفتح، وإنشاء الأمصار، خاصة الكوفة والبصرة، لم تعرفه العصبيات القبلية في بلاد المغرب، ونعني هنا هجرة عشائر وفئات كبيرة من القبيلة الواحدة إلى البلاد المفتوحة والاستقرار بها، ولا شك في أن مميزات العصبية القبلية قد ضعفت في صفوف الفئات المهاجرة وأصبحت لها مصالح جديدة تختلف عن مصالح بقية أبناء القبيلة الذين لم يغادروا منطقتها الجغرافية.

أما القبائل البربرية فلم تعرف هذا النوع من الهجرة، وقد حافظت غالبا على منطقتها الجغرافية، وعلى هياكلها القبلية، والاقتصادية والاجتماعية، ونعتقد أن عدد المهاجرين من البربر المسلمين إلى الأندلس، أو النازحين إلى المدن الجديدة مثل القيروان، وفاس، أو حتى إلى عواصم بربرية خارجية، مثل سجلماسة وتاهرت، كانت ضئيلة بالمقارنة إلى هجرة قبائل شرقي الجزيرة إلى البصرة، وبلاد فارس بصفة خاصة.

ثالثا ـ إن هذا الصراع القبلي يتحول لدى مدرسة كاملة من المستشرقين الفرنسيين بالخصوص، ولدى من تأثر بهم من بعض الباحثين المغاربة إلى صراع بين العنصر البربري والعنصر العربي. فنجاح حركات الخوارج في بلاد المغرب يعود في نظر هؤلاء [٦] إلى سبب بسيط، ووحيد هو مقاومة السكان الأصليين للبلاد: (البربر) للعرب الدخلاء، وهو تفسير غريب، أقل ما يوصف به أنه ساذج، وقد تتستر وراءه أحيانا نوايا أبعد ما تكون عن الموضوعية التاريخية، فأحداث الواقع التاريخي تدحض هذا الرأي.

وسنرى أن نجاح دعوة الخوارج ببلاد المغرب، واعتناق عدد من القبائل لها، لا سيما البترية منها يعود أساسا إلى مقاومة نظام سياسي واقتصادي معين، وهو ما حدث في شرق الجزيرة وجنوبها.

والخطأ المنهجي البين الذي وقع فيه أصحاب هذا الرأي هو عزلهم أحداث المغرب الإسلامي عن أحداث المشرق في دراسة حركات الخوارج وغيرها من قضايا التاريخ الإسلامي، لأنهم لو تتبعوا انتفاضات الخوارج المختلفة في منطقة الخليج لفهموا أن أسباب نصرة البربر المسلمين للدعوة الخارجية في المغرب تكاد تكون هي نفسها أسباب نصرة عدد من القبائل العربية لها في منطقة الخليج، فهي معارضة لحكم سياسي اجتماعي معين، وليست قضية عنصرية بربرية ضد عنصرية عربية، أو دوافع «الشعور الوطني» البربري ضد حكم الغرباء!

وهل يجوز لنا علميا أن نستعمل هذا المصطلح «الشعور الوطني» في المجتمع الإسلامي المغربي في هذه الفترة التاريخية!

إن تجمع الثروات في المدن زاد الهوة عمقا بين المستوى المعيشي لسكان المدينة وسكان البادية. وقد حاولت فئات الأغنياء في المناطق التي فتحها المسلمون أن تحمي مصالحها الاقتصادية ليس عن طريق اعتناق الإسلام الأرثوذكسي ـ إن صح التعبير ـ فحسب [٧]، بل عن طريق مناصرة النظام،

وخدمة هياكله الإدارية والاقتصادية، ومقاومة أحزاب المعارضة السياسية الدينية المهددة لنظام الخلافة، وبالتالي لمصالحها، ولعل أوضح مثال على هذا دور فئة الدهاقنة في العراق، وبلاد فارس في العصر الأموي. ولابد للدارس أن يتساءل ـ على الأقل ـ عن مدى تأثير اعتماد الإدارة الأموية على الأرستقراطية الساسانية القديمة، وإسناد الوظائف الإدارية والمالية إليها في معارضة بعض القبائل العربية، ومساندتها لحركات الخوارج في منطقة الخليج؟

إن ظهور الملكيات العقارية الشاسعة، وما أدى إليه من تجمع الثروات مرتبط بحركة الفتح، فقد سلكت الخلافة الإسلامية سبيلين للحيلولة دون محاولات الانتفاض، أو محاولات استرجاع الأراضي المفتوحة من قبل سكان الولايات الجديدة: أولا تأسيس الأمصار، وتشجيع هجرة العرب إليها، والاستقرار بها، وثانيا السماح للعرب بملكية الأراضي خارج الجزيرة (٨).

ونلمح هنا إلى أن السماح للعرب بملكية الأراضي في البلاد المفتوحة لم يكن انقلابا اقتصاديا أحدثه عثمان، رضي الله عنه، على حد تعبير طه حسين (٩)، بل جاء نتيجة طبيعية لوضع سياسي واقتصادي جديد من جهة، وإلى أن هؤلاء العرب لم يكونوا بدوا من سكان المناطق الريفية الشاسعة في الجزيرة ـ وقد بقي هؤلاء يعيشون على هامش هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي ـ بل هم سكان مكة والمدينة من أقرباء الأمويين وأنصارهم بالخصوص من جهة ثانية.

ولكن توقف الفتوحات والتطور الجديد في الملكية العقارية أثرا في موارد الدولة الإسلامية في الوقت الذي أصبحت فيه هياكلها الإدارية والعسكرية في حاجة أكيدة إلى الأموال، فقد أدى التطور الجديد في ملكية الأراضي إلى نقص في دخل الخراج، وهو يمثل مع الجزية الدخل الأساسي للخلافة، مما دفع عمال الدولة الأموية إلى استنباط شتى الأساليب لجمع الجباية بصرف النظر عما إذا تماشت تلك الأساليب مع مبادئ الإسلام أم لا.

قد يتساءل المرء هنا قائلا: إن النصوص القديمة تؤكد مظاهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الخلافة الأموية، و ما تولد عنها من ظهور فئات أرستقراطية جديدة في الأمصار الإسلامية بالخصوص، ولكن كيف تتضح العلاقة بين هذه السياسة ومعارضة الخوارج في المشرق والمغرب؟

إن هذه النقطة بالذات هي التي تشغل بالنا في هذه الدراسة لأن إثبات تلك العلاقة الجدلية بصفة جلية هو ما ترتكز عليه رؤيتنا لطبيعة هذه الحركات.

إن أغلب المصادر القديمة، الموالية منها والمعارضة، تسهب الحديث ـ دون ريب ـ عن المبادئ الدينية للخوارج الذين ثاروا من أجل تطبيقها في مجتمع إسلامي ضد حكامه، وبعدوا عن الإسلام الحقيقي، ولكننا نجد إشارات واضحة ودقيقة تكشف عن العوامل الاجتماعية الكامنة وراء انتفاضة الخوارج مشرقا ومغربا.

ولنحاول تعرف المناخ السياسي و الاقتصادي في منطقة شرقي الجزيرة إذ وجدت فيها دعوة الخوارج تربة خصبة منذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وستصبح بلاد المغرب بعد مدة قصيرة مناخا خصبا لها.

إن منطقة البحرين حسب المصطلح الجغرافي الإسلامي القديم (١٠) كانت خاضعة لهيمنة الإمبراطورية الساسانية عند ظهور الإسلام، ولكن سكانها أسلموا بسرعة واعترفوا بالدولة الإسلامية الناشئة في المدينة منذ السنة الثامنة للهجرة. يقول ياقوت الحموي: «وأما فتحها فإنها كانت في مملكة الفرس، وكان بها خلق كثير من عبد القيس، وبكر بن وائل وتميم مقيمين في باديتها، وكان بها من قبل الفرس المنذر بن ساوى بن عبد الله بن زيد الأسبذي... فلما كانت سنة ٨ للهجرة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، العلاء بن عبد الله بن عماد الحضرمي حليف بني شمس إلى البحرين ليدعو أهلها إلى الإسلام، أو إلى الجزية، وكتب معه إلى المنذر بن ساوى، وإلى سيبخت مرزبان هجر يدعوهما إلى الإسلام، أو إلى الجزية فأسلما، وأسلم معهما جميع العرب هناك، وبعض العجم» (١١)، ويعلمنا أيضا أن العلاء بن عماد الحضرمي بعث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، مالا من البحرين يكون ثمانين ألفا «ما أتاه أكثر من قبله ولا بعده» (١٢)، فالقبائل العربية المقيمة في شرقي الجزيرة كانت ترزح ـ دون شك ـ تحت عبء اضطهاد الإمبراطورية الفارسية، شأنها في ذلك شأن خضوع كثير من مناطق القبائل البربرية للنظام العسكري و الجبائي البيزنطي.

ويشير نص ياقوت إلى أن القبائل العربية كانت مقيمة في مناطق البادية، فهي ـ إذن ـ قبائل ريفية تحمست لمبادئ الإسلام، و لكن سرعان ما خاب ظنها بعد سنوات قليلة تحول خلالها النظام الإسلامي المتقشف البسيط في المدينة إلى ملك وراثي في أسرة بني أمية في دمشق، ويبقى سكان البادية في شرقي الجزيرة وجنوبيها خاضعين لنظام جبائي أموي ثقيل (١٢أ) أو يعيشون على هامش ذلك التحول الاقتصادي والاجتماعي في مراكز الثروة الجديدة، ولا شك في أن مركز البصرة الجديد قد كانت له نتائج سلبية في النشاط التجاري الذي عرفته موانئ شرقي الجزيرة على شواطئ الخليج.

ومن المعروف أن قبيلتي آل عبد القيس، وآل تميم قد ساهمتا في فتح بلاد فارس سنة ١٧ هجرية بقيادة العلاء بن عماد الحضرمي [١٣]، وقد استفادت الفئات المشاركة في الفتح من الغنائم، وقد استقر قسم منها في البلاد المفتوحة، ولكن الفئات التي بقيت مقيمة في مناطقها الجغرافية أصبحت تعيش منذ منتصف القرن الأول الهجري في شبه عزلة اقتصادية بالمقارنة إلى نشاط الأمصار فحركة نجدة بن عامر الحنفي في اليمامة ابتداء من سنة ٦٤ هجرية لم تعتمد على العصبية القبلية لبكر بن وائل وحنيفة بصفة عامة، بل على سكان البادية بصفة خاصة، وقد تحالفت في نصرة حركته فئة الموالي مع سكان الريف من العرب، ونجد قائد الجيش الأموي عمر بن عبيد الله لما انتصر على إمام الخوارج أبي فديك قتل جميع الموالي من أنصار الدعوة الخارجية، و أطلق العرب [١٤]، ونجد كثيرا من الإشارات في خطب زعماء الخوارج بمنطقة الخليج تعبر في وضوح عن العوامل الاجتماعية لحركتهم، فها هو أبو حمزة الخارجي، مثلا، حين دخل المدينة سنة ١٣٠ هجرية فرقي المنبر، وقال: «يا أهل المدينة! مررت زمان الأحول وقد أصاب ثماركم عاهة فكتبتم إليه تسألونه أن يضع عنكم خراجكم ففعل، فزاد الغني غنى والفقير فقرا، فقلتم له: جزاك الله خيرا...» [١٥]، وقال في الخطبة نفسها: «يا أهل المدينة بلغني أنكم تنقصون أصحابي! قلتم شباب أحداث وأعراب حفاة! ويحكم! وهل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا شبانا أحداثا وأعرابا حفاة؟...» [١٦]. إنه ليس من المصادفة أن يكون أنصار الدعوة الخارجية من الأعراب الحفاة، فهم - إذن - بعيدون عن فئات الأرستقراطية العربية الجديدة. ولما التقى جيش أبي حمزة بوادي القرى مع الجيش الأموي بقيادة عبد الملك بن محمد بن عطية السعدي قال أبو حمزة لأصحابه: «لا تقاتلوهم حتى تختبروهم» [١٧].

وإذا عدنا إلى بلاد المغرب باحثين عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء ثورات الخوارج فإننا نجد أدلة متعددة على ذلك تؤيد نظرتنا لهذه الحركات، وتدحض تلك النظرة الضيقة البعيدة عن الروح الموضوعية والمنهجية التاريخية الحديثة، التي حاول كثير من المستشرقين الفرنسيين إرساء أسسها في دراسة التاريخ الإسلامي المغربي.

ونقتصر هنا على النص الثمين الذي رواه لنا ابن الأثير قائلا: «ثم لم يزل أهل إفريقية من أطوع أهل البلدان وأسمعهم إلى زمان هشام بن عبد الملك حتى دب إليهم أهل العراق واستثاروهم فشقوا العصا، وفرقوا بينهم إلى اليوم، و كانوا يقولون: لا نخالف الأئمة بما تجني العمال، فقالوا لهم: إنما يعمل هؤلاء بأمر أولئك، فقالوا: حتى نخبرهم فخرج ميسرة (زعيم الخوارج في منطقة طنجة) في بضعة وعشرين رجلا فقدموا على هشام فلم يؤذن لهم فدخلوا على الأبرش فقالوا: أبلغ أمير المؤمنين أن أميرنا يغزو بنا وبجنده، فإذا غنمنا نفلهم، ويقول: هذا أخلص لجهادنا وإذا حاصرنا مدينة قدمنا وأخرهم، ويقول: هذا ازدياد في الأجر، ومثلنا كفى إخوانه، ثم إنهم عمدوا إلى ماشيتنا فجعلوا يبقرون بطونها عن سخالها يطلبون الفراء الأبيض لأمير المؤمنين فيقتلون ألف شاة في جلد، فاحتملنا ذلك، ثم إنهم سامونا أن يأخذوا كل جميلة من بناتنا، فقلنا: لم نجد هذا في كتاب ولا سنة ونحن مسلمون، فأحببنا أن نعلم أعن رأي أمير المؤمنين هذا أم لا؟ فطال عليهم المقام ونفدت نفقاتهم، فكتبوا أسماءهم ودفعوها إلى وزرائه و قالوا: إن سأل عنا أمير المؤمنين فأخبروه، ثم رجعوا إلى إفريقية فخرجوا على عامل هشام فقتلوه، واستولوا على إفريقية، و بلغ الخبر هشاما فسأل عن النفر فعرف أسماءهم فإذا هم الذين صنعوا ذلك» (١٨).

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء أول انتفاضة مسلحة بالمغرب الإسلامي سنة ١٢٢ هـ واضحة في هذا النص، وما أبداه زعماء الحركة من تثبت واحتياط يقيم الدليل واضحا على أن المسألة ليست قضية عنصرية بربرية ضد عرب دخلاء كما يزعم البعض، بل تعبر عن معارضة لسياسة مالية واجتماعية معينة قاومها خوارج منطقة الخليج بالسلاح قبل خوارج المغرب بفترة تربو على نصف قرن. فشكوى وفد خوارج المغرب إلى هشام بن عبد الملك تذكرنا بشكوى أبي الصيد أحد موالي خراسان من تصرف العامل الأموي بها الجراح بن عبد الله الحكمي، فقد قال للخليفة عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه: «يا أمير المؤمنين، عشرون ألفا من الموالي يغزون بلا عطاء ولا رزق، ومثلهم قد أسلموا من الذمة يؤخذون بالخراج» (١٩).



3

السياسة المالية للدولة الفاطمية في المغرب

(٢٩٦ ـ ٣٦١ هـ)

يلاحظ دارس النظم المالية لدول المغرب الإسلامي في العصر الوسيط أن النظام المالي الفاطمي أتقن إحكاما، وأكثر دقة، وبالتالي أشد وطأة على السكان [1]، وهو نظام قد وضع لتحقيق هدف واضح في سياسة الخلافة الفاطمية بالمغرب، وقد سعت الدعوة جاهدة لتحقيقه قبل ذلك، ونعني إخضاع العالم الإسلامي لراية الخلافة الفاطمية، فقد كانت معالم السياسة التوسعية الفاطمية واضحة منذ البداية، ولم يكن حكم المغرب ـ إذن ـ إلا مرحلة أولى نحو تحقيق الهدف الأكبر، وقد أعرب عبيد الله المهدي عن ذلك بكل جلاء إثر مدة قصيرة من الدعاء له بالخلافة في القيروان، ورقادة (٢٩٧ هـ ـ ٩٠٩ م)، فقد جعل في رقادة بيتا للمال، وأقام له ديوانا، «فقيل إن صاحب بيت المال رفع إليه بتحصيل ما أخرجه من الصلات في شهر رمضان فبلغ ذلك مائة ألف دينار، وكان صاحب بيت المال

«فمن امتحنه أولياء الله منكم، أيها المؤمنون، فليصبر للمحنة، وأيسر ذلك المال»

القاضي النعمان

استكثر ذلك فقال المهدي عليه السلام: لو بلغني الله عز وجل إلى حقي، ونلت أملي ما رضيت مثل هذا العطاء بأسره إلى رجل واحد من أوليائي» [١أ].

وتلوح منذ الفترة الأولى في حياة الحكم الفاطمي ببلاد المغرب ميزة أساسية للسياسة المالية تبرز في تسخيرها لخدمة ذلك الهدف الأسمى، ولذا فقد أصبحت شتى الوسائل لتنفيذ هذه السياسة مشروعة، وإن جاء عبؤها ثقيلا على السكان، وجاءت متباينة مع النظم المالية المعروفة في الإسلام.

ونود هنا إبراز ملاحظتين:

أولا - إن هذه السياسة المالية التي شرع عبيد الله المهدي في تطبيقها غداة مبايعته بالخلافة قد حاولت الدعوة الشيعية الإسماعلية أن تضع لها أسسا في مرحلة الستر، فقد كان جمع الأموال، وإرسالها إلى الأمام مهمة أساسية في عمل الدعاة، وينقل لنا الحاجب جعفر بن علي في سيرته معلومات ثمينة عن هذه المرحلة إذ يقول: «وكانت الأموال والذخائر تحمل من كل بلد من قبل الدعاة إليه (يعني إلى المهدي) إلى سلمية، قال وكان الإمام قد حفر سردابا في الأرض من الصحراء إلى جوف داره بسلمية طوله اثنا عشر ميلا، وكانت الأموال والذخائر تحمل على الجمال، فيفتح لها باب السرداب في الليل، وتنزل فيه بأحمالها عليها حتى تحط في داخل الدار، وتخرج في الليل، ويغمى على باب السرداب بالتراب فلا يدري به أحد. قال وكانت الأموال عظيمة حتى يقال: إنه ما كسب المهدي بعد أن فتح الله له إلا نحوا مما خلف بسلمية» [٢]. ولما اضطر أن يغادر مركز الدعوة: (سلمية) بسرعة، متجها إلى مصر، ثم بلاد المغرب، ولم يتمكن من حمل ما احتوت عليه خزائن الدعوة من أموال وذخائر خشي على مصيرها، فأمر أحد أنصاره بالرجوع إلى سلمية، وهدم دور العلويين، ولا سيما ردم البركة حتى لا يعرف لها خبر، «قال جعفر والسبب في ذلك أن الإمام كان قد حفر بركة ورصها وأتقنها، وملأها أموالا، ثم رص فوقها، وبنى عليها بركة أخرى على قدرها، وأجرى عليها الماء، فكان لا يبرح الماء منها شتاء ولا صيفا» [٣]؛ فلا غرو - إذن - أن يتهم المهدي بسلمية بأن أمواله أكثر من أموال الخليفة العباسي، وقد كان يستعمل هذه الأموال في كسب الأنصار، وتوطيد علاقاته مع الولاة في سلمية [٤]، وقد اتبع هذه السياسة في مصر في طريقه إلى بلاد المغرب،

وكسب بها قائد القافلة التجارية التي دخل ضمنها بلاد المغرب، وبلغ سجلماسة، فكانت هداياه لأميرها ثمينة، سخية، وكانت تصله بعاصمة بني مدرار أموال من أبي عبد الله الداعي يرسلها إليه مع الأولياء من كتامة، ويبدو من الرواية التي نقلها لنا ابن عذاري عن رجل من بني هاشم كان مع عبيد الله بسجلماسة أن هذه الأموال كانت بالدينار الأغلبي، وهي العملة السائدة في بلاد كتامة يومئذ، فقد قال: «وصلني عبيد الله بمال كثير من دنانير لا توجد في ذلك البلد؛ فكثر تعجبي منها، فلما رأى مني ذلك، وعلم مني ما أوجب ثقته بي، واستنامته إلي قرأ علي كتاب أبي عبد الله بالفتح، وأمرني بكتمان الخبر، وألا أبدل حالتي الأولى، ولا أغير حليتي، وملبسي، وقال لي: «إن علينا عيونا ورقباء، فلا يطلعوا منا على تبدل حال، واستفادة مال» [٥].

ثانيا - إن كبار دعاة المذهب قد حاولوا أن يوضحوا هذه السياسة المالية، وأن تكون أصلا بارزا من أصول المذهب الإسماعيلي، ولذا فإننا نرى أن نقطة الانطلاق في بحث الواقع التاريخي والحضاري لهذه السياسة المالية هي التعرف أولا إلى أسسها النظرية المذهبية، وقد حاول القاضي النعمان أن يحصر هذه الأسس في الفصل العاشر من كتاب «الهمة في آداب أتباع الأئمة» الذي تحدث فيه عن «ذكر ما يجب للأئمة الصادقين أخذه من أموال المؤمنين والمؤمنات»، ويبدأ بالحديث عن المورد المالي الأول في الإسلام [٦]، وهو الصدقات، ويعني صدقة الإبل والبقر والغنم، وما يجب في الأموال، وما أخرجت الأرض، وصدقة الفطر [٧]، ثم يأتي على ذكر الآراء التي ترى وجوب دفعها، ولو إلى إمام جائر، أو عامل ظالم، فيقول: «وقال بعضهم: ادفعوه إليهم، ولو شربوا الخمر وأكلوا به لحم الخنزير» [٨]، ولكننا نعرف أن هناك من يرى من علماء الإسلام جواز كتمها إذا كان العامل جائرا في أخذ الصدقات، عادلا في قسمتها، أما إذا كان عادلا في أخذها جائرا في قسمتها، فإنه يجب كتمها عنه، ولم يجز دفعها إليه [٩]، فقد كان القاضي النعمان حريصا على وصول أموال الصدقات إلى بيت المال الفاطمي، موضحا أن من خالف ذلك فهو حري بالظلم والتعدي، وجدير بالعقوبة - على حد تعبيره - ويبدو أن النقاش حول الموضوع كان منتشرا في عصره، وبلغ طبقات أتباع الأئمة أنفسهم، وقد ألف من أجلهم كتابه فضلا عن أنصار المذاهب الأخرى المعارضة للمذهب الفاطمي، وحين نتذكر حدة الصراع المذهبي في



بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي ندرك حرص القاضي النعمان وقلقه، فهو يختم تأكيده على ضرورة دفع أموال الصدقات إلى عمال الأئمة وجباتهم، ولو كانوا جائرين يقلدون بها الكلاب، ويشربون بها الخمر، كما قيل لابن عمر، قائلا: (فافهموا ـ رحمكم الله ـ هذا المعنى أيها المؤمنون، وتواصوا به، واحتجوا به على من خالفكم فيه، فإنهم لن يجدوا منه مخرجا ولا حجة إلا من ظلم منكم (السياق يقتضي منهم «ح ج»)، وكابر الحق، فإن الله عز وجل يقول: «لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم...»[٩أ]، فمن دافع الحق واحتج بالباطل فهو ظالم فلا تخشوه[٩ب].

ويعترف القاضي النعمان أنه ليس للرسول صلى الله عليه وسلم، والأئمة من أهل بيته الحق في الصدقات، بل هم أمناء على قبضها من أهلها، ووضعها مواضعها، ولكنه جعل لهم خمس الغنيمة في أموال عباده من المؤمنين، مستدلا على ذلك بقول جعفر بن محمد «الخمس لنا أهل البيت ليس للناس معنا فيه شيء ونحن شركاؤهم في أربعة أخماس الغنائم فيما شهدناه معهم، والخمس لنا دونهم نعطي منه يتامانا، وفقرانا، ومساكيننا، وابن سبيلنا، وليس لهم ولا لنا في الصدقات شيء»[١٠]، ومن المعروف أن فقهاء السنة يرون صرف سهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، بعد موته في مصالح المسلمين كأرزاق الجيش، وإعداد الكراع والسلاح وبناء الحصون والقناطر، وغيرها من المصالح العامة[١١]، ويفسر القاضي النعمان الغنيمة تفسيرا لغويا، فيقول: «فعلى جميع المؤمنين أن يدفعوا خمس ما غنموه في كل عصر إلى إمام ذلك الزمان من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أمر الله عز وجل بذلك مع زكاة أموالهم، وليست الغنيمة ما أخذ من أيدي المشركين خاصة، بل ذلك كل كسب كسبه المرء فهو غنيمة»[١٢]، ويلح كثيرا على هذا التفسير، فيعيده في الفصل ثلاث مرات[١٣]، وهو ـ من دون ريب ـ تفسير غريب لمفهوم الغنيمة في الإسلام[١٤]، ولا يمكن فهم هذا التفسير إلا في نطاق قواعد السياسة المالية الفاطمية، واستعمالها لمختلف الوسائل.

ومن الموارد المالية لخزائن الدولة الفاطمية ـ حسب أصول المذهب ـ الامتحان في الأموال، وهو يمثل طريقة لجمع الأموال، يقول القاضي النعمان: «ثم جعل عز وجل للأئمة رضي الله عنهم عند استنقاذهم أولياءهم في أموالهم، وفيما أحبوه،



وما رأوا أن يمتحنوهم به ما رأوه من ذلك» (١٥)، وبعد أن يعدد ضروب المحن التي امتحن الله بها أنبياءه، والأئمة أوصياءهم يتوجه إلى المؤمنين قائلا: «فمن امتحنه أولياء الله منكم، أيها المؤمنون، فليصبر للمحنة، وأيسر ذلك المال، وليس فيه توقيت على الأئمة رضي الله عنهم، ولا فيما يمتحنون به أولياءهم عند ارتضائهم أحوالهم، وإبلاغهم درجة الفضيلة عندهم» (١٦)، ثم يذكر موردا آخر من موارد الخلافة الفاطمية، وهو التطوع (١١٦)، فيقول: «ثم المؤمنون بعد ذلك مندوبون إلى التطوع بالإنفاق من أموالهم في سبيل الله ورفع أعمالهم منها إلى أوليائهم، أو من أقاموه لقبض ذلك منهم، وذلك مفوض فيه إليهم وليس عليهم فيه توقيت، ولا فرض معلوم، وإنما هو تطوع كما قال الله عز وجل: «فمن تطوع خيرا فهو خير له» (١٧)، وعلى الرغم من اعترافه بأن إعطاء هذه الأموال هو تطوع، وليس على المؤمنين فيه توقيت، ولا فرض معلوم، فإنه يلح على أهمية هذا التطوع، مركزا على أن المال أمانة بأيدي الناس يجب أن تدفع لأصحابها، ومن هم أصحابها غير الأئمة «فالله الله عباد الله في أمانة الله في أيديكم فيما خولكم من أموالكم، فإنها من أعظم المحن عليكم في إيجابه» (١٨).

ونود في هذا الصدد أن نبدي الملاحظات التالية:

أولا - إن القاضي النعمان لا يتحدث في هذا الفصل عن الأصول الإسماعيلية للسياسة المالية الفاطمية عن أموال النجوى التي يذكر المؤرخون أن الدعاة كانوا يأخذونها من المستجيبين في كل مرتبة من مراتب الدعوة.

ثانيا - إنه يبدو لنا أن هذه المعلومات عن النظام المالي الفاطمي جاءت حسب ما يسمح بمعرفته في كتب الظاهر مثل كتاب الهمة، أما ما تضمنته كتب الباطن حول هذه النقاط بالذات فلا تزال معرفتنا به غامضة.

ثالثا - نلاحظ تشابها بين الأصول الإسماعيلية التي حللها القاضي النعمان في ميدان السياسة المالية وبين أسس «الاشتراكية المالية» التي طبقها حمدان قرمط في المجتمع القرمطي، وحاول نشرها بعده تلميذه أبو سعيد الجنابي، فقد فرض ضريبة الفطرة، وضريبة الهجرة، وضريبة البلغة، وضريبة الخمس، وضريبة الألفة (١٩)، وهي تشبه مورد التطوع الذي تحدث عنه القاضي النعمان، ولكن الفرق الأساسي بين الفاطميين في المغرب والقرامطة أن القرامطة حاولوا تطبيق الأسس المالية في حياة مجتمعهم، أما الأئمة الفاطميون ودعاتهم فقد حرصوا على جمع الأموال بشتى الطرق لتكون

تحت تصرف الإمام ينفقها حيث شاء، وكيف شاء. ولعل السياسة المالية للفرقتين المتفرعتين عن المذهب الإسماعيلي كانت من عوامل الخلاف بينهما، ولا سيما بعد بيعة عبيد الله المهدي في رقادة.

رابعا ـ سنرى في تتبعنا بعد قليل للأحداث التاريخية التي عرفتها الخلافة الفاطمية في المغرب في حياتها المالية أن الفاطميين لم يحترموا هذه الأصول المذهبية، بل تجاوزوها بكثير، وأباحوا كل الوسائل لجمع المال، أو يكادون.

* * * *

بعد هذه اللمحة الموجزة عن الأصول النظرية للسياسة المالية الفاطمية، وقد كان السهر على تنفيذ هذه السياسة يعد جانبا أساسيا في عمل الدعاة، قبل تأسيس الخلافة وبعدها، نود التعرف على تطبيق هذا النظام المالي الخاص ببلاد المغرب في العهد الفاطمي، وقد مرت هذه السياسة بمرحلتين:

ـ مرحلة الدعوة بزعامة أبي عبد الله الشيعي، وقد كانت سياسته المالية واضحة تخضع لأصول النظام المالي في الإسلام من جهة، ولبعض أسس الدعوة الشيعية الفاطمية من جهة أخرى، فقد فرض على أنصاره في بلاد كتامة دينار الهجرة، ودرهم الفطرة، وقد استغل زيادة الله الثالث توظيف هذه الضرائب الفاطمية الخاصة لاتهامه في رسالة بعث بها إلى نواحي إفريقية بسن شريعة غير الإسلام، «وجعل لنفسه حقا واجبا في أموال الأمة» [٢٠]، وقد كان حذرا في سياسته المالية فنجده يبقي أموال الجباية والغنائم بأيدي مشائخ الأولياء من كتامة، معروفا بتقشفه على رغم الأموال الكثيرة التي تحت تصرفه، وقد حرص على تنفيذ مبادئ السياسة المالية فأرسل إلى المهدي مبالغ كثيرة وهو في المشرق، ثم أرسلها له إلى سجلماسة.

وقد عمل أبو عبد الله على نشر روح التضامن بين المؤمنين في المجتمع الكتامي، وتغيير نظرتهم إلى المال، فأصبح الواحد منهم لا يعد لنفسه مالا دون أخيه، «ولا يرى الفضل والشرف إلا في ما وصل إليه فأعان به، فلم تكن أمة من الأمم، ولا أهل قرن من القرون على مثل ما كانوا عليه» [٢١]، فنراه في محاولته تركيز روح «الاشتراكية المالية» في المجتمع الكتامي يلتقي مع رؤية حمدان قرمط إلى وظيفة المال في المجتمع الإسماعيلي. ومن المعروف أن أبا عبد الله قد تتبع باهتمام السياسة الجبائية للأغالبة، متخذا إياها نقطة أساسية في عمله الديني والسياسي في المنطقة التي أصبحت تخضع لنفوذه، فقد اغتم لما بلغته الأخبار

بأن الأمير الأغلبي أبا العباس واصل السياسة الجبائية الجديدة التي اتبعها أبوه إبراهيم بن أحمد سنة ٢٨٩ هـ لما استقام أمر أبي عبد الله بكتامة (٢٢)، فزاد في الرياء، ورد على الناس جميع ما كان أبوه اغتصبهم إياه، وعدل فيهم (٢٣)، ولما تغلب على مدينتي بلزمة، وطبنة، (وكان بهما جباة على ضروب المغارم، فأتوه بما في أيديهم من الجباية، فقال لأحدهم: «من أين جمعت هذا المال؟» فقال له: «من العشر»، فقال أبو عبد الله: «إنما العشر حبوب وهذا عين!» ثم قال لقوم من ثقات طبنة: «اذهبوا بهذا المال، فليرد على كل رجل ما أخذ منه، وأعلموا الناس أنهم أمناء على ما يخرج الله من أرضهم، وسنة العشور معروفة في أخذه وتفرقته على ما ينصه كتاب الله عز وجل...»، وقال لمن أتاه بمال الخراج: «هذا مال لا خير فيه، ولا قبالة ولا خراج على المسلمين في أموالهم»، ثم أمر ثقات أهل طبنة برده على أهله) (٢٤)، وقد كان لهذه السياسة الجبائية الجديدة أثر طيب في نفوس السكان، «فلما نظر أهل طبنة إلى فعله سروا به، ورجوا أن يستعمل فيهم الكتاب والسنة، وانتشر فعله في جميع نواحي إفريقية، فتاقت أنفسهم إليه، وكاتبوه، ودخلوا في طاعته» (٢٥).

إن المصادر التي وصلتنا لا تشير بوضوح إلى موقف أبي عبد الله تجاه التصرف المالي الذي سلكه عبيد الله المهدي إثر بيعته، وبخاصة سياسة كسب الأنصار بإغداق الأموال والعطايا، ولكننا نرى أن هذا التصرف كان سببا رئيسيا من أسباب الخلاف الذي أدى في النهاية إلى تأزم العلاقات بينهما؛ فقد ذكر في نصيحته للمهدي أن إعطاء الأموال لشيوخ كتامة فساد لهم (٢٦).

أما المرحلة الثانية فقد بدأت إثر تحرير عبيد الله من سجن أمير سجلماسة أليسع بن مدرار، فلما حاذى بلد كتامة في طريقه إلى رقادة مال إليه لزيارة دار الهجرة به: أيكجان، وفيها أمر بقبض الأموال التي كانت بأيدي الدعاة والمشائخ، وكانوا قد دفنوها هناك، وامتعض من ذلك الكتاميون، ويعترف القاضي النعمان قائلا: «فكان ذلك من أول ما أحال القلوب الفاسدة، وتوهموا أنهم يكونون كما عودهم أبو عبد الله: يأمرون وينهون، ويقبضون، ويبسطون» (٢٧).

ويتحدث ابن عذاري عن دخول عبيد الله المهدي القيروان فيقول: «ولقيه الفقهاء ووجوه أهل القيروان، فدعوا له وهنأوه، وأظهروا له السرور بأيامه، وسألوه تجديد الأمان لهم، فقال لهم: (أنتم آمنون في أنفسكم وذراريكم)، ولم

يذكر الأموال، فعاوده بعضهم! وسألوه التأمين لهم في الأموال، فأعرض عنهم، فخافه أهل العقل من ذلك الوقت» [٢٨]، ومن المعروف أن عبيد الله المهدي سبق له أن أمنهم، ووعدهم بالإحسان والعدل فيهم لما أشرف على القيروان، وخرج إليه أهلها «من الفقهاء، والوجوه، وجلّة التجار»، وقد أغضب ذلك قواد كتامة ورجالها؛ لأن المصادر السنية تشير إلى أنه وعدهم قبل ذلك «بأن يؤكلهم القيروان، ويسلط أيديهم فيها، ويقطعهم جميع أموال أهلها، فلما سمعوا بأمنته للقوم، ساءهم ذلك، وكلموه فيه، وذكروه ما كان وعدهم به، فتلا عليهم: «وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها» [٢٩]، وقال لهم: (هي القيروان) فقبلوا قوله، وسلموا لأمره» [٣٠]، وأمر المهدي بجمع ما انتهَب من الأموال بمدينة رقادة، فاستُرجِع كثير من أيدي الناس، وطلبوا فيه، وأسرع بتنظيم الهياكل المالية فدوَّن الدواوين، «وأمر باقتضاءِ واجب الأموال، وكان ديوان الخراج قد أحرق لما هرب زيادة الله، فأمر به فأحيي، ونصب ديوانا للكشف، وديوانا للضياع، وديوانا لأموال الهاربين مع زيادة الله، واستصفى أموالهم» [٣١].

وبعد مضي بعض سنوات على تأسيس الخلافة بدأ بتجهيز الحملات العسكرية إلى المشرق، ولكنها أقامت له الدليل ـ زيادة على بداية سلسلة الانتفاضات ضد الحكم الفاطمي في المغرب ـ على ضرورة تركيز جهوده لتنظيم شؤون السياسة الداخلية استعدادا لتحقيق الهدف الأكبر، واستلزم ذلك أولا ـ وبالذات ـ إنشاء قوة مالية وعسكرية قادرة على فتح بلاد المشرق من جهة، وتدعيم أسس النظام الفاطمي في بلاد المغرب من جهة أخرى، كي لا تعرقل الأحداث الداخلية تنفيذ الأهداف التوسعية للحكم الجديد [٣٢]، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتباع خطة مالية دقيقة لتوفير موارد ضخمة تتجاوز ما تنص عليه كتب الظاهر في أصول المذهب الإسماعيلي، وتتعدى ما يتفق فيه الفاطميون مع أهل السنة في توظيف أصناف من الجباية؛ فلا غرو ـ إذن ـ أن يتسم النظام المالي الفاطمي بسمة بارزة تتمثل في خلق الذرائع لمصادرة الأموال وابتزازها. يتحدث ابن عذاري عن أحداث سنة ٣٠٧ هـ فيقول: «وفي سنة ٣٠٧ هـ كان بإفريقية وما والاها إلى مصر طاعون شديد، وغلاء سعر مع الجور الشامل من الشيعة، والتعلل على أموال الناس في كل جهة» [٣٣]. وهكذا تبدأ سلسلة الأحداث التاريخية التي جاءت تطبيقا للخطة المالية الجديدة التي وضع قواعدها الإمام عبيد الله المهدي، واقتفى أثره فيها بقية

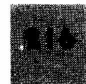
الخلفاء الفاطميين في المغرب دون إدخال أي تحوير يذكر، وما تشير إليه المصادر من محاولة تخفيف عبء الجباية عن السكان فقد أملته ظروف سياسية معينة، وتبدأ تلك الأحداث التاريخية منذ سنة ٢٩٨، فقد تجول أثناءها أبو عبد الله الشيعي في بلاد البربر، وحارب صدينة، وزناتة، وقتل الرجال، وأخذ الأموال، وسبى الذرية [٣٤]، وخرج في السنة نفسها جيش فاطمي إلى قبيلة لواتة فقتلوا أهلها، وغنموا أموالهم، وقد نهبت أموال تاهرت سنة ٢٩٩ هـ ودبر الفاطميون سنة ٣٠٠ هـ أو ٣٠١ هـ مكيدة لقتل أبرز التجار الأندلسيين بالقيروان أبي جعفر محمد بن خيرون المعافري، وتصفية أمواله [٣٥].

وأصبح لقواد الجيش الفاطمي الحرية في اتباع الأساليب التي يرونها لجمع الأموال، فلما أخرج عبيد الله حباسة بن يوسف سنة ٣٠١ هـ على رأس جيش إلى المشرق برح ببرقة: «من أراد العطاء والرزق الواسع، فليأت»، فاكتتب عنده جماعة، وأمر العرفاء من كتامة بأن يعرفوهم بأعيانهم، ويرقب كل واحد منهم رجلا من أولئك المكتتبين عنده، ثم أمرهم أن يحضروا بالغداة لأخذ الأرزاق، فلما حضروا قتلهم جميعهم، وكانوا نحوا من ألف رجل، فأمر بجمع جثثهم، ووضع عليها كرسيا، وجلس فوقه، ثم أدخل وجوه أهل البلد، فنظروا إلى ما هالهم من كثرة القتلى، ومات منهم ثلاثة من الخوف والرعب، فلما مثل أهل البلد بين يديه سبهم، وقال: «إن لم تحضروني غدا مائة ألف مثقال قتلتكم أجمعين، فأحضروه إياها» [٣٦]، وهو مبلغ يساوي حوالي ٤٢٠ كيلوغراما من الذهب، قد يكون في هذا الرقم شيء من المبالغة، لكن هذا الأسلوب في جمع الأموال لم يكن نادرا في تاريخ الخلافة الفاطمية بالمغرب، ولا سيما أيام مؤسسها الأول، وقد استصفى قائد فاطمي آخر: أبو مدين بن فروخ اللهيصي أموال سكان برقة من جديد سنة ٣٠٤ هـ. وفي سنة ٣٠٧ انتهب الجيش الفاطمي بقيادة أبي القاسم بن عبيد الله أموال الإسكندرية والفيوم، ونزل بالأشمونين بالصعيد الأدنى «فألفى الأطعمة في الأنادر لم تخزن، فانتهبها العساكر وغلت الأسعار بمصر وبالعسكر، ووقع الوباء في الناس» [٣٧]. وانتهب الجيش الفاطمي بقيادة مصالة بن حبوس سنة ٣٠٩ هـ أموال سكان مدينة سجلماسة، وأدت سياسة انتهاب الأموال، والاعتداء على التجار، ونهب دكاكينهم إلى اندلاع انتفاضات سكان المدن، فقد حدث ذلك في القيروان سنة ٢٩٩ هـ، وفي طرابلس سنة بعد ذلك [٣٨].

انه من الصعب أن نعتقد أن سلوك جميع عمال الفاطميين، وقواد جيوشهم في مصادرة الأموال، ونهب المدن كان بأمر من الخلفاء أنفسهم في كل الحالات، فلا شك أنهم قد تجاوزوا الحدود في كثير من الأحيان، خصوصا إذا عرفنا أن الجيش الفاطمي قد أصبح يمثل قوة يصعب أحيانا كبح جماحها، إننا نقرأ في سيرة الأستاذ جوذر ما يلي: «وحدثني، رضي الله عنه، أنه لما سافر مع القائم بأمر الله إلى المشرق، وكثر امتداد أيادي العسكريين إلى نهب غنائم الرعايا المعتصمين بالطاعة، وأن القائم بأمر الله، أنكر ذلك من فعلهم، وعاقب عليه وقتل، فلما غلبه الأمر، تقدم إلى مشتري اللحم إلى مطبخه أن يجعل ما يشتريه من ذلك من المدن في حين جوازه بها من عند الثقات، قال رضي الله عنه: فنظر إلي فقال لي: «يا جوذر لا تأكل من هذا اللحم إلا ما أطعمناك إياه من مطبخنا حلالا، فإن كل ما يباع بأسواق العسكر قد خبث لارتكابهم النهي، واحتيالهم على النهب» [٣٨أ].

ولكن مؤسس الخلافة قد أطلق أيديهم لجمع الأموال بصرف النظر عن السبل المتبعة، وأصبح جمع الأموال الطائلة لفائدة بيت المال الفاطمي وسيلة للحظوة لدى الخليفة وتولي المناصب العليا [٣٨ب]، فقد كان محمد بن عمران النفطي يتولى قضاء طرابلس في عهد عبيد الله المهدي، فجمع لخزانة الفاطميين «أموالا كثيرة من الرشى والأحباس، ورفعها إلى عبيد الله، فكانت له وسيلة إليه» [٣٩]، فقد عينه سنة ٣١١ هـ على قضاء القيروان. ويبدو أن الخلفاء الفاطميين كانوا يختارون مسؤولين عن الشؤون المالية يتمتعون بصفات خاصة، فقد اختار عبيد الله المهدي خليل بن إسحق لتولي الأعمال، وجبايات الأموال ومحاسبة الدواوين والعمال، وهو الذي عينه القائم فيما بعد واليا على صقلية، «فعمل بها ما لم يعمله أحد قبله ولا بعده من المسلمين، أهلكهم قتلا وجوعا حتى فروا إلى بلاد الروم وتنصر كثير منهم، وبقي بصقلية أربعة أعوام» [٤٠]، وقال يوما مفتخرا بظلمه في مجلس حضره جماعة من وجوه الناس: «إني قتلت ألف ألف: يقوله المكثر، والمقلل يقول: مائة ألف في تلك السفرة» [٤١].

ونلاحظ هنا أن سياسة جمع الأموال بالقوة استمرت بعد رحيل الفاطميين إلى مصر، فقد بعث أبو الفتوح يوسف بن زيري إلى الخليفة الفاطمي العزيز بالله سنة ٣٦٧ هـ أموالا جمعت بالقوة من سكان القيروان قد تجاوز مقدارها



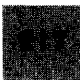
أربعمائة ألف دينار عينا [٤٢]، وقد عمل عبد الله بن محمد الكاتب عامل إفريقية بيتا من الحديد سنة ٣٧٢ هـ، وملأه أموالا، ثم عمل بيت خشب وملأه أموالا أيضا، وبعث أبو الفتح المنصور الصنهاجي هدية إلى الخليفة الفاطمي بالقاهرة سنة ٣٧٤ هـ بلغت قيمتها ألف ألف دينار [٤٣].

وقد اهتم الفاطميون بالسياسة الجبائية اهتماما كبيرا إلى جانب سياسة مصادرة الأموال بشتى الذرائع، والنظام الجبائي الفاطمي معروف بإرهاقه للسكان، وبخاصة سكان الريف، وقد كان اشتداد وطأته عليهم سلاحا فعالا عرف كيف يستعمله أبو يزيد في انتفاضته ضد الحكم الفاطمي، معتمدا بالخصوص على سكان المناطق الريفية [٤٤]، واستمر هذا النظام الجبائي طيلة العصر الفاطمي في بلاد المغرب إلا في بعض الحالات التي اضطر فيها الخليفة أن يخفف من ثقله لأسباب سياسية، أو اقتصادية فقد أسقط المنصور بالله إسماعيل بن أبي القاسم الخراج عن الرعية حتى صلحت أحوالهم [٤٥]، وذلك بعد الأحداث الخطيرة التي عاشها المغرب أثناء انتفاضة صاحب الحمار، وما أدت إليه من تدهور اقتصادي ومالي في حياة الدولة الفاطمية.

وقد حاول المعز إرضاء السكان قبل رحيله إلى القاهرة فخفف من شدة الضرائب [٤٥أ].

ويتساءل المرء هنا عما أحدثه الفاطميون في ميدان السياسة الجبائية ببلاد المغرب؟

إنهم طبقوا السياسة الجبائية التي سار عليها الدعاة في مرحلة الستر [٤٥ب]، وقد لمحنا إلى أهم عناصرها، ولكن أهم إصلاح جذري أدخلوه في ميدان الخراج قام به القاضي أبو معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن أبي محرز بعد أن ولاه عبيد الله خراج إفريقية سنة ٣٠٣ هـ، «فتولى بتوظيف التقسيط على ضياع إفريقية بعد أن وزع جميعها، ونظر إلى أوفر مال ارتفع من العشور في سنة وأقله، ثم جمع المالين، ووظف الشطر على كل ضيعة» [٤٦]، وبعد سنتين من هذا الإصلاح الذي سمي «التقسيط» قام بإصلاح الإصلاح، وسماه «التضييع»؛ يتحدث ابن عذاري عن أحداث سنة ٣٠٥ هـ فيقول: «وفيها أخذ أهل الضياع بأعمال إفريقية بمغرم سمي التضييع، وزعموا أنه من بقايا التقسيط» [٤٧].



وبعد أن انتقل عبيد الله إلى عاصمته الجديدة بالمهدية فرض سنة ٣٠٩ هـ على الحجيج أن يمروا بالمهدية لأداء ما وظف عليهم من مكوس [٤٨].

ويلوح لنا أن تعدد الموارد المالية، وتوظيف ضروب من الجباية جعل حكام المهدية يفكرون في إنشاء مؤسسة مالية للمراقبة سموها «دار المحاسبات»[٤٩]، إنها إشارة مهمة على الرغم من أن المصادر التي بين أيدينا لا تفيدنا شيئا عن سير هذه المؤسسة، ولا عن المشرفين عليها، ولكن تأسيسها يدعم ما ألمعنا إليه أكثر من مرة حول الاهتمام الخاص، والتنظيم الدقيق الذي عرفته السياسة المالية الفاطمية ببلاد المغرب.

* * * *

وقد آن الأوان لمعالجة نقطتين تمثلان في رأينا أخطر جانب في السياسة المالية خلال العصر الفاطمي.

أولا ـ النشاط التجاري، واعتناء الدولة الفاطمية بتنظيمه، باعتباره موردا ثريا لنظام الجباية، ولتجمع الثروات، وتوافر عملة نقدية ذهبية ذات شأن تساهم التجارة الكبرى بالخصوص في تجمعها بأيدي فئات التجار في المراكز التجارية النشطة.

وظهر هذا الاهتمام بتنظيم الحياة التجارية في القيروان لما أنشئ حي القاسمية التجاري، ونقل إليه التجار، ثم ظهر في بناء أسواق المهدية، وترتيب أصناف التجارة بها، وكان بناء الأسواق في المنصورية، ونقل تجار القيروان إليها، وإحكام استخلاص المكوس أمام أبوابها على حركة تصدير البضائع وتوريدها من العوامل الأساسية في التطور العمراني والاقتصادي بالمدينة، ومن المعروف أن هذه الحركة التجارية النشطة برا وبحرا استفادت من عاملين أساسيين:

١ـ الازدهار الاقتصادي، وبخاصة التجاري منه الذي عرفه المغرب الإسلامي منذ مطلع القرن الثالث الهجري.

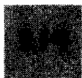
٢ـ سيطرة الأسطول الفاطمي على المنطقة الغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط، يحدثنا البكري عن إرساء سفن تجارية قادمة من الإسكندرية، وبلاد الشام، وصقلية والأندلس وغيرها بميناء المهدية [٥٠].

ثانيا ـ الصراع العنيف بين الأمويين والفاطميين من أجل السيطرة على مسالك تجارة الذهب بين بلاد السودان والمغرب الإسلامي، وهي نقطة متصلة بالأولى، ولكنها أخطر شأنا، في رأينا، فلولا هذا المورد الثري لتجمع الثروات

الذهبية لما استطاع الفاطميون أن يجمعوا تلك الذخائر الذهبية الضخمة، مهما بلغت سياستهم المالية إحكاما، ونظامهم دقة وإتقانا، فقد كانت السيطرة على مسالك تجارة الذهب هي العامل الأساسي الذي يكمن وراء ذلك الصراع الذي استمر طويلا بين قرطبة والمهدية، وهو الصراع الذي يبرز في عالم الأحداث السياسية والعسكرية بين صنهاجة وزناتة، فلم يكن ـ إذن ـ صراعا قبليا كلاسيكيا، كما نقرأ ذلك في كثير من المراجع، بل صراعا من أجل السيطرة على المسالك الحساسة لتجارة الذهب.

ويرى الأستاذ Jean Devisse في هذا الصدد أن هزيمة أبي يزيد عزلت إفريقية عن مناطقها الجنوبية عزلا لم يعرف من قبل، وكان نتيجة ذلك ضعف نشاط مسلك تجارة الذهب عن طريق وارجلان، فهو مسلك يسيطر عليه الخوارج، ولم ينجح الفاطميون في السيطرة عليه، ولذا فإننا نراهم يحاولون عن طريق الحملات العسكرية (آخرها حملة القائد جوهر الصقلي سنة ٣٤٧ هـ) السيطرة على المسلك الغربي: سجلماسة ـ أودغست ـ بلاد غانة للحصول على ما يحتاجون إليه من الذهب [٥١]، وقد سعى الأمويون سعيا حثيثا لإبعاد الفاطميين عن هذا المسلك، وضمان وصول ذهب السودان إلى الأندلس عن طريقه: «غانة ـ أودغست ـ سجلماسة ـ موانئ البحر الأبيض المتوسط. ومن المعروف أن الدولة الفاطمية قد حاولت منذ الشهور الأولى أن تسيطر على المغربين: الأوسط والأقصى نظرا إلى أهميتهما في التحكم في التجارة الصحراوية، وتجارة الذهب بصفة خاصة، فلا غرو ـ إذن ـ أن يحتد الصراع بين الزناتيين حلفاء قرطبة والصنهاجيين حلفاء المهدية.

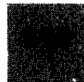
ولا بد من الربط في هذا الصدد بين سيطرة الفاطميين على المسلك الغربي سيطرة كاملة بين سنتي ٩٥٠ و٩٧١ م وبين تجمع تلك الثروة الذهبية الضخمة في خزائن المعز لدين الله التي سمحت له بإرسال ميزانية عسكرية مع القائد جوهر في حملته لفتح مصر سنتي ٣٥٨ ـ ٣٥٩ هـ بلغت جملتها ٢٤ ألف ألف دينار (حوالي ١٠٠٨٠ كيلوغراما من الذهب)، وما أنفقه قبل ذلك ببضع سنوات بمناسبة ختان أبنائه سنة ٣٥١ هـ من مبالغ ضخمة؛ فقد حُمل إلى جزيرة صقلية وحدها ـ سوى الخلع والثياب ـ «خمسون حملا من الدنانير، كل حمل عشرة آلاف دينار، ومثل ذلك إلى كل عامل من عمال مملكته ليفرقه على أهل عمله» [٥٢].



أما الثروة الذهبية التي حملها معه إلى مصر فقد بلغت مبلغا يقيم الدليل على وجود خطة مالية دقيقة، ويثبت في الوقت نفسه إدراك الدولة الفاطمية لخطورة السيطرة على مسالك تجارة الذهب، وارتباط ذلك بمستقبلها، وبتنفيذ سياستها التوسعية، يصف لنا المقريزي هذه الثروة قائلا: «ولما عزم المعز على الرحيل إلى مصر أتاه بلكين بن زيري بألفي جمل من إبل زناتة؛ وحمل ماله بالقصور من الذخائر، وسبك الدنانير على شكل الطواحين، جعل على كل جمل قطعتين، في وسط كل قطعة ثقب تجمع به القطعة إلى الأخرى، فاستعظم ذلك الجند والرعية، وصاروا يقفون في الطرق لرؤية بيت المال المحمول» (٥٣)، وهي الثروة الذهبية التي اعتمد عليها المعز لإسقاط العملة العباسية بمصر، «وكثر ضرب الدينار المعزي، حتى أن المعز لما قدم مصر في سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، ونزل بقصره من القاهرة أقام يعقوب بن كلس، وعسلوج بن الحسن لقبض الخراج، فامتنعا أن يأخذا إلا دينارا معزيا، فاتضع الدينار الراضي، وانحط ونقص من صرفه أكثر من ربع دينار، وكان صرف المعزي خمسة عشر درهما ونصفا» (٥٤).

إن هذه السياسة النقدية، وما تستند إليه من رصيد ذهبي ضخم تؤكد من جديد أهمية السيطرة على مسالك تجارة الذهب في الصراع الأموي - الفاطمي، ولا يمكن إدراك أبعاده التاريخية إلا في نطاق هذه الرؤية، وتدعم ما حاولنا خلال هذه الدراسة إثباته، أي وجود سياسة مالية فاطمية دقيقة خاضعة لخطة بعيدة المدى، ومرتبطة بالأهداف السياسية الكبرى للخلافة.





4 السياسة المالية للدولة المرابطية

«وملك من البلاد ما لم يملكه والده، لأنه وجد البلاد هادنة، والأموال وافدة والملك قد تواطأ»

ابن أبي زرع

اتسم القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي في بلاد المغرب بالصراع الفاطمي الأموي، وأعني بالخصوص الصراع من أجل السيطرة على المسالك الغربية الرابطة بين المغرب الأقصى وبلاد السودان، فهو - إذن - صراع تكمن وراءه - في نظرنا - عوامل اقتصادية معينة [1]. وبعد أن تواصل هذا الصراع ما يقرب من قرن كامل، فإننا نجد الوضع يتغير خلال النصف الأول من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، فقد خرج المغرب الأقصى منذ نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي عن نفوذ بني زيري، خلفاء الفاطميين في المغرب، ثم تصدع حكمهم، وانحسر في بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وهكذا كادت تخرج إفريقية كلها والمغرب الأوسط بعد الهجرة الهلالية من الصعيد المصري إلى المغرب، وظهور الإمارات المحلية.

وتضعف في الفترة نفسها الدولة الإسلامية في الأندلس، فتصبح عاجزة عن التدخل في شؤون المغرب الأقصى، وينتهي الأمر بسقوط الخلافة الأموية وبداية عصر ملوك الطوائف من جهة، واستقلال الإمارات المحلية في المغرب الأقصى عن النفوذ الأندلسي من جهة أخرى.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف كان مصير المسالك التجارية في هذه المنطقة، بعد أن كانت محورا للصراع بين قرطبة والمهدية؟

أصبحت زناتة تسيطر مباشرة على أهم المدن الواقعة على هذه المسالك، وبقيت صنهاجة تقوم بدور حراسة القوافل في منطقتها الشاسعة الممتدة من غدامس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن جبال درن شمالا حتى منحنى النيجر جنوبا، «وصاروا ما بين بلاد البربر وبلاد السودان حجزا، ما بين البحر المحيط بالمغرب إلى غدامس من قبلة طرابلس وبرقة» [٢]، ولكن الوضع السياسي والعسكري في المغرب جعلها تطمح في تجاوز دور الوساطة التجارية في منطقة صحراوية ليس بها عمران لتصبح لها السيادة الكاملة على المنطقة العمرانية في الشمال، وعلى شبكة المسالك التي تربط بين مدنها وقراها، إن هذا الأمل الذي راود زعماء صنهاجة طويلا يتحقق إثر ظهور دعوة المرابطين في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وقد قامت على التحالف بين لمتونة، وجدالة، ومسوفة، ولمطة، وهو الذي يمثل دعامة الدولة اللمتونية المرابطية الجديدة.

إن الجانب الذي يهمنا في حياة هذه الدولة الصحراوية هو سياستها المالية، ولكن قبل التعرض لأسس هذه السياسة المالية، أود الإشارة إلى ملاحظة أساسية تتصل بالنظرة العامة إلى هذه الدولة، فقد أثبتت الأبحاث الجديدة خطأ النظرة الكلاسيكية إلى المرابطين، وهي نظرة تكاد تقصر دورهم على الجهاد، مركزة على العمليات العسكرية وما يتبعها من غنائم وسبي. إن الدولة المرابطية قد أدت دورا اقتصاديا ذا شأن في كل من المغرب والأندلس.

إن نقطة الانطلاق في السياسة المالية المرابطية تتمثل في محاولة تطبيق الكتاب والسنة في ميدان السياسة الجبائية، وهي محاولة منسجمة مع معطيات الواقع السياسي والاقتصادي من جهة، ومع منطق الدعوة ذاتها من جهة ثانية:

أولا: لأن دعوة مهدي المرابطين تقوم على أسس المذهب المالكي، ويعتمد أساسا على نص الكتاب والسنة.

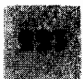
ثانيا: أن كل الدعوات الدينية ـ السياسية التي سبقت دعوة عبد الله بن ياسين الجزولي في بلاد المغرب قد اتخذت ـ على رغم تباين تياراتها المذهبية ـ من تجاوز الكتاب والسنة في ميادين السياسة الجبائية سلاحا قويا لمقاومة النظم السياسية القائمة [٣].

إن جميع النصوص تجمع على أن عبد الله بن ياسين لما خرج من مرحلة الاستعداد، وكسب الأنصار إلى المرحلة العملية والشروع في تنظيم شؤون المناطق التي أصبحت تحت سيطرته، أمر أصحابه بأخذ الزكاة والأعشار، وإسقاط ما سوى ذلك من المغارم المحدثة [٤]، «وكان عبد الله بن ياسين يأمرهم (يعني أصحابه) بالصلاة والزكاة، وأداء العشر، واتخذ لذلك بيت مال يجمع فيه ما يرفع إليه من ذلك» [٥]، ولما فتح عبد الله بن ياسين مدينة سجلماسة سنة ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) «أحرق الدور التي كانت تباع بها الخمور، وأزال المكوس، وأسقط المغارم المخزنية، ومحا ما أوجب الكتاب والسنة محوه، واستعمل على سجلماسة عاملا من لمتونة، وانصرف إلى الصحراء» [٦].

ويبدو أن هذه السياسة الجبائية قد استمرت في عهد يوسف بن تاشفين، إذ نجد ابن أبي زرع يقول عنه في هذا الصدد: «ولم يوجد في بلد من بلاده، ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس، ولا معونة ولا خراج في حاضرة ولا بادية إلا ما أمر الله تعالى به، وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والأعشار وجزية أهل الذمة، وأخماس غنائم المشركين، وجبا في ذلك من المال على وجهه ما لم يجبه أحد قبله، فيقال إنهم وجدوا في بيت المال بعد وفاته ثلاثة عشر ألف ربع من الورق، وخمسة آلاف وأربعين ربعا من دنانير الذهب المطبوعة» [٧].

وأود في هذا الصدد إبداء الملاحظتين التاليتين:

أولا: ما نلاحظه من تناقض بين محاولة احترام الكتاب والسنة، وبالتالي، المذهب المالكي في السياسة الجبائية التي اتبعها المرابطون في أول عهدهم وبين تقسيمهم لغنائم المعارضين لهم من قبائل البربر، وتخميس سبيهم، وهم لا يعتبرون كفارا في نظر مذهب المدينة، فقد أمر عبد الله بن ياسين نفسه اللمتونيين بغزو جماعة من قبائل البربر، «فهزموهم وسبوْهم، وقسموا أموالهم، وخمسوا صبيتهم، فيقال إنه كان أول خمس قسمه اللمتونيون في صحرائهم» [٨]، وهي السياسة التي طبقها الأمير أبو بكر بن عمر اللمتوني بعد انتصاره على برغواطة [٩]، ونقف في هذا الصدد على تناقض آخر يتعلق



بالفئات الاجتماعية التي وزع عليها هذا الخمس، وهي فئات معروفة حسب النص القرآني، ولكننا نجد عبد الله بن ياسين يوزع خمس أموال المغراويين بعد انتصاره عليهم في منطقة وادي درعة سنة ٤٧٧ هـ (١٠٥٥ م) على فقهاء سجلماسة ودرعة، وقسم الباقي على المرابطين [١٠].

ثانيا: إننا نميل إلى الاعتقاد أن سياسة إسقاط المكوس، والقضاء، على المغارم السلطانية قد ساهمت في تنشيط الحركة التجارية، وانخفاض الأسعار، وظهور فترة من الأمن الاقتصادي والرخاء [١١]، ويصف ابن أبي زرع هذه الفترة في شيء من المبالغة قائلا: «كانت لمتونة أهل ديانة ونية صادقة خالصة وصحة مذهب، ملكوا بالأندلس من بلاد الإفرنج إلى البحر الغربي في المحيط، ومن مدينة بجاية من بلاد العدوة إلى جبل الذهب من بلاد السودان، لم يجر في عملهم طول أيامهم رسم مكس، ولا معونة، ولا خراج في بادية، ولا في حاضرة، وخطب لهم على أزيد من ألفي منبر، وكانت أيامهم أيام دعة ورفاهية ورخاء متصل، وعافية، وأمن، تناهى القمح في أيامهم إلى أن يبيع أربعة أوسق بنصف مثقال، والثمار ثمانية أوسق بنصف مثقال، والقطاني لا تباع ولا تشترى، ولا معونة، ولا تقسيط، ولا وظيفة من الوظائف المخزنية حاشا الزكاة والعشر، وكثرت الخيرات في بلادهم وعمرت البلاد، ووقعت الغبطة» [١٢].

إن مبادئ هذه السياسة الجبائية لم تحترم طوال العصر المرابطي، خلافا لما أشار إليه النص المذكور، فقد اضطر الأمراء المرابطون نتيجة اتساع نطاق الدولة، وما تحتاج إليه الهياكل الجديدة من نفقات، إلى فرض أنواع من المكوس والمغارم متنافية مع الكتاب والسنة، ومع المذهب المالكي، فقد فرض يوسف بن تاشفين سنة ٤٦٤ هـ فريضة ثقيلة على اليهود، «فاجتمع له منها جملة مال، استعان بها على ما كان بسبيله» [١٣]، فهي - إذن - ضريبة خاصة تتجاوز الجزية المفروضة على أهل الذمة، وبرزت سياسة المكوس بعد يوسف بن تاشفين بصفة جلية ابتداء من عهد ابنه علي [١٤]، ويبدو أن حروب المرابطين في الأندلس، وتحول الإمارة المتقشفة إلى ملك شاسع الأرجاء، جعل كل ذلك علي بن يوسف يوظف المكوس والقبالات [١٥]، وذلك على الرغم من مظاهر الأمن والرخاء التي كانت عليها الإمارة حين تولى الحكم إثر وفاة والده سنة ٥٠٠ هـ . يقول ابن أبي زرع: «وملك من البلاد ما لم يملكه والده، لأنه وجد البلاد هادنة، والأموال وافدة والملك قد تواطأ، والأمور قد استقامت» [١٦]. إن موارد الثروة الذهبية التي تجمعت بأيدي المرابطين [١٧] تتجاوز



الصدقات والأعشار، وتتجاوز أيضا المكوس والقبالات الإضافية. إن مصدرها الرئيسي - في نظرنا - يعود إلى سيطرة الدولة المرابطية على جميع المسالك الغربية الرابطة بين المغرب والأندلس من جهة وبلاد السودان من جهة ثانية [١٨].
إن صعود لمتونة نحو الشمال كان يقتفي أثر المسالك التجارية، فبعد الاستيلاء على مركز حساس في تجارة الذهب: سجلماسة، يعود عبد الله بن ياسين إلى الجنوب ليستولي على أودغست، ثم يصعد نحو الشمال فيستولي على أغمات، ويتجه نحو بلاد تامسنا الغنية، وبعد ذلك يواصل المرابطون زحفهم نحو الشمال والشرق متتبعين المسالك التجارية المتجهة جنوبا - شمالا، وجنوبا - شرقا، وتحولت عاصمتهم الجديدة: مراكش (أسست سنة ٤٥٤ هـ/ ١٠٦٢م) إلى نقطة لقاء بين هذه المسالك بعدما كانت سجلماسة في أثناء سيطرة زناتة تقوم بهذا الدور.

ولا بد من التأكيد هنا على أهمية استمرار تدفق ذهب السودان نحو المغرب والأندلس في هذه الفترة.

يقول ج. دوبليسي: (J. Duplessy) إن المرحلة الكبرى للذهب الإسلامي لا تبدأ في القرن الثامن لتنتهي في القرن الحادي عشر، بل بالعكس من ذلك، فهي تبدأ في القرن الحادي عشر وتستمر إلى منتصف القرن الثالث عشر [١٩]، أما مصدر هذا الذهب فهو بلاد السودان، مارا بالمغرب ليصل إلى الأندلس، ثم إلى بلاد الإفرنج [٢٠].

إن أبرز دليل على أهمية استمرار تدفق ذهب السودان بالنسبة إلى السياسة المالية المرابطية يتضح لنا من خلال تتبعنا للدور الذي كان للعملة المرابطية، ابتداء من منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، فقد ضرب المرابطون كميات كبيرة من الدنانير الذهبية ابتداء من عهد أبي بكر بن عمر أول أمراء المرابطين الذي ضرب سنة ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ - ٥٩ م بسجلماسة دينارا باسم الخليفة العباسي، وتعددت بعد ذلك دور الضرب فنجد دنانير مضروبة في أغمات، وفاس، ونول لمطة، وتلمسان، وفي مدن أندلسية مختلفة مثل غرناطة، وإشبيلية، وقرطبة، ومالقة، والمرية.

وقد عثر على كميات كبيرة من الدنانير المرابطية في شمال البلاد الإسبانية، وفي غرب فرنسا [٢١]، وقد استعملت كلمة «المرابطي» (Marabotin)ابتداء من ١٠٨٤م في إسبانيا، وفي بداية القرن الثاني عشر في فرنسا، واستمر هذا الاستعمال إلى فترة متأخرة في أوروبا الغربية، أي إلى بداية القرن السادس عشر [٢٢].



ونلاحظ أن وزن الدينار المرابطي كان ٤,٧٢ غ، وهو الوزن الذي عرف به دينار عبد الملك بن مروان، ومن المعروف أن المرابطين اتخذوا من الدولة الإسلامية في عصرها الأول مثالا يحتذى من دون أن يغفلوا في هذا الصدد عن السياسة النقدية، وقد انخفض هذا الوزن فبلغ ٣,٩٥ غ كما تدل على ذلك بعض الدنانير التي عثر عليها، ومن المعروف أن الموحدين قد غيروا هذه السياسة، وضربوا دينارا في عهد عبد المؤمن بن علي، وفي عهد ابنه يوسف يزن نصف وزن الدينار المرابطي ٢,٣٦ غ [٢٣].

وقد ضرب المرابطون عملة جديدة ابتداء من عهد الأمير أبي بكر بن عمر الذي ضرب دينارا سنة ٤٥٠ هـ بمدينة سجلماسة باسم الخليفة العباسي عبد الله، وقد نقش على هذا الدينار المرابطي الأول النص التالي:

«باسم الله، ضرب هذا الدينار في سجلماسة سنة ٤٥٠، الإمام عبد الله (الخليفة العباسي المستظهر) أمير المؤمنين، لا إله إلا الله محمد رسول الله، الأمير أبو بكر بن عمر، ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾».

واستمر ضرب العملة في سنوات مختلفة، وفي مدن متعددة، كما أشرنا، وكانت هذه الدنانير في عهد يوسف بن تاشفين، وعهد ابنه علي تذكر اسم الخليفة العباسي. ويبدو أن العلاقات قد تغيرت في عهد الأمير المرابطي الرابع تاشفين بن علي (٥٣٧ ـ ٥٤٠ هـ)، إذ لم يوجد اسم الخليفة العباسي على دينار ضربه تاشفين بن علي.

لعل دراسة الكميات الكبرى من الدنانير المرابطية التي عثر عليها في السنوات الأخيرة في المغرب الأقصى بالخصوص، ستلقي أضواء جديدة على السياسة النقدية المرابطية.

وفي النهاية نستطيع أن نقول: إن السياسة المالية التي تحدثنا عن أبرز مميزاتها تكشف عن الدور الاقتصادي الخطير الذي قامت به الدولة المرابطية، على الرغم من توالي الأحداث العسكرية من جهة، وعلى استمرار دور ذهب السودان في الحياة الاقتصادية في المغرب والأندلس من جهة ثانية.





5

نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي

(القرن ١-٦ هـ/ ٧-١٢م)

على الرغم من تزايد العناية خلال السنوات الأخيرة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي [1]، فإن كثيرا من القضايا الكبرى لا تزال مطروحة ولا نعرف عنها إلا النزر مثل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي المغربي في العصر الوسيط. فإذا كانت معلوماتنا عن المدن متوافرة وتكاد تكتمل لدينا الصورة عن حياة الناس في المدينة. فإن ما نعلمه عن الحياة الزراعية في الريف لا يزال قليلا مشتتا لا يسمح بالتعمق في تحليل الهياكل انطلاقا من نصوص دقيقة واضحة، وبخاصة في القرون الخمسة الأولى أي قبل بروز ظاهرة كتب الفتاوى والرحلات.

إن المشكلة الأولى التي تعترض سبيلنا في محاولة تعرف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الزراعي المغربي هي نظام ملكية الأرض، فإذا كانت كتب الجغرافيين العرب [٢] تمدنا ببعض المعلومات عن المناخ وعن الموارد

«ليست بصلح ولا عنوة إنما أسلم عليها أهلها»

الفقيه أبو جيدة

المائيـة، وعن زراعة البسـتنة في الواحـات وفي ضـواحي بعض المدن [٣]، وعن أنواع الزراعـات، وعن تربية الماشـية، فإنهـا لا تفيدنا شيئا ذا شـأن عن نوع ملكية الأرض، وأوجه انتقالها، وأساليب استغلالها.

وأود في هذا الصدد الإشارة إلى الملاحظات الأساسية التالية:

أولا: تهدف هذه المحاولة إلى معرفة الواقع التاريخي لهذا الجانب الخطير من جوانب الحياة الاقتصادية في المغرب الإسلامي الوسيطي، وهو واقع قد تجاوز نظرية الإسـلام في ملكيـة الأراضـي. وقـد مس التجـاوز المذكور نظام ملكية الأرض، وخاصة أرض الصوافي من جهة، والضرائب الموظفة على إنتاج الأرض من جهة أخرى. ونبادر إلى القول هنا إن المعلومات النظرية معروفة ومصادرها متوافرة [٤]، ولكنها لا تعكس الواقع التاريخي وتطوره واختلافه من منطقة إلى أخرى.

ثانيـا: وتتبدل الصورة في بلاد المغرب ابتداء من القرن السادس الهجري إذ تمدنا كتب الفتاوي بمعلومات دقيقة عن أساليب ملكية الأرض في كثير من المناطق المغربية. وإذا كان المتتبع يقف على إشارات في هذا المجال هنا وهناك في كتب التاريخ والطبقات تتصل بفترة بروز دول مغربية مستقلة عن مركز الخلافة ابتداء من نهاية القرن الثاني للهجرة فإنها أندر من الكبريت الأحمر في عصر الولاة (أعني في أثناء القرنين الأول والثاني).

ونلمس في هذا الصدد فرقا واضحا في هذا المجال بين المشرق والمغرب، فهنالك معلومات دقيقة عن ملكية الأرض في العراق، وخصوصا في أراضي السواد وفي بلاد الشام [٥]، ومصر أيضا، فابن عبد الحكم يسهب الحديث عن خراج مصر، وعن أساليب جبايته في صدر الإسلام، ويحدثنا عن القطائع وعن أصحابها [٦].

ثالثـا: إنني أميل إلى الاعتقاد أن للخصائص الجغرافية لبلاد المغرب [٧] ومميـزاتها الديموغـرافيـة تأثيـرا عـميـقـا في اكتسـاب نظـام ملكيـة الأرض في المغرب سمات تميـزه عـن كثير من المناطق الأخرى للمجتمع العربي الإسلامي.

رابعـا: إن معـرفـة أساليب ملكيـة الأرض وخصـائص البنيـة الاقتصـادية الاجتماعية للريف، والعلاقة بينه وبين المدينة أمر أساسي وضروري لمعرفة أساليب العيش وأنماط الإنتاج، والنمط السائد بينها.



إن الجهد التنظيري في تحليل البنى الاقتصادية والاجتماعية والحديث عن «النمط الآسيوي للإنتاج» (٨)، وعن نوعية «الإقطاع» المغربي، وعن «نمط الإنتاج الرعوي» وغيرها من المفاهيم التي لا تزال في حاجة ملحة إلى التوضيح والتدقيق بالنسبة إلى التاريخ الإسلامي عامة، يبقى محدودا طاغيا عليه الطابع النظري التخميني، ما لم تدعمه أبحاث تاريخية وجغرافية اجتماعية تنطلق أساسا من النصوص، ومن قراءة جديدة لها، ومن نتائج الحفريات، ومن دراسة علمية للعملة، ومن كشف دقيق عن الموارد المائية.

لقد أكدت كثيرا على دور التجارة الكبرى في ما عرفه المغرب الإسلامي الوسيطي من تطور عمراني كبير (٩)، ولكنني على الرغم من ذلك لا أتفق مع الأستاذ سمير أمين في كتابه «الأمة العربية» (١٠) في ما ذهب إليه من تقليص دور الفلاحة وحصر أسباب الازدهار العمراني في التجارة الكبرى.

إن المجتمع المغربي الوسيطي يبقى مجتمعا زراعيا أولا وبالذات على رغم ما عرفه من شبكة مسالك نشطة، ومن مدن مزدهرة تجاريا، كان لها أثر فعال في الدورة التجارية العالمية عصرئذ، وذلك بفضل ربطها بين واجهتين تجاريتين حساستين، الواجهة البحرية والواجهة الصحراوية، ومد حركة التبادل التجاري الدولي ببضاعتين ثمينتين من بضائع العصر: الذهب والرقيق.

ونعتقد أن تطور التجارة البعيدة المدى قد ساهم في تطور الفلاحة إذ أصبح كثير من المنتجات الزراعية تتبوأ مكانا بارزا في قائمة البضائع المتبادلة. وقد أدى ارتفاع ثمن بعض هذه المنتوجات إلى العناية بها، وتطوير الأساليب الزراعية لإنتاجها مثل زراعة القمح في واحة سجلماسة، فهو بضاعة ثمينة في تبادلها التجاري مع بلاد السودان، فاعتنى السجلماسيون بالزراعة السقوية في البساتين المقامة على الوادي. ويشبه ابن حوقل زراعتهم السقوية بزراعة المصريين على ضفتي النيل قائلا: «فيزرع بمائه حسب زروع مصر في الفلاحة، وربما زرعوا سنة عن بذر وحصدوا ما راع من زرعه، وتواترت السنون بالمياه، فكلما أغدقت تلك الأرض سنة في عقب أخرى حصدوه إلى سبع سنين بسنبل لا يشبه سنبل الحنطة ولا الشعير بحب صلب المكسر، لذيذ المطعم، وخلقه ما بين القمح والشعير» (١١). ويسمي البكري هذا القمح بالصيني، ويسع مد النبي، صلى الله عليه وسلم، منه خمسة وسبعين ألف حبة.

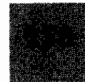


إن هذه الإشارات تدل على عناية خاصة بتطوير هذه الزراعة، وهي عناية تتجاوز في رأينا تلبية الحاجات الاستهلاكية لسكان الواحة، بل تكمن وراءها أهمية هذا الإنتاج الفلاحي في العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد السودان. ونجد مثالا آخر يوضح مدى ارتباط الازدهار التجاري وبروز فئات اجتماعية ثرية متخصصة في التجارة الكبرى بمحاولة تطوير الزراعة وتسديد حاجات استهلاكية جديدة رغم صعوبة المناخ الجغرافي في مدينة تجارية صحراوية مثل مدينة أودغست (١٢)، فقد استفاد مزارعوها من تجربة واحة تافيلالت واعتنوا بزراعة القمح السقوي لما يدره من أرباح نظرا إلى ندرة البضاعة في مدينة تسكنها فئات التجار الأثريا، يقول البكري: «وهي مدينة كبيرة آهلة رملية يطل عليها جبل كبير موات لا ينبت شيئا... وحولها بساتين النخل، ويزرع فيها القمح بالفؤوس ويسقى بالدلاء يأكله ملوكهم وأهل اليسار منهم، وسائر أهلها يأكلون الذرة» (١٣).

ويتحدث أبو العباس الناصري السلاوي عن النمط المعيشي لقبائل الملثمين، وكان موطنهم أرض الصحراء والرمال الجنوبية فيما بين بلاد المغرب وبلاد السودان، فيقول: «وفيهم قوم لا يعرفون حرثا ولا زرعا ولا فاكهة، وإنما أموالهم الأنعام وعيشهم اللحم واللبن، يقيم أحدهم عمره لا يأكل خبزا إلا أن يمر ببلادهم التجار فيتحفوهم بالخبز والدقيق» (١٤).

وقد عرفت الزراعات المتخصصة تطورا كبيرا نتيجة ازدهار الحركة التجارية، مثل زراعة قصب السكر في منطقة قرية تارودانت ببلاد السوس الأقصى، «وهي أكثر بلاد الله قصب سكر وفيها معاصر السكر كثيرة... ومنها يجلب السكر إلى جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقية» (١٥).

إنه على الرغم من تأثير التجارة الكبرى في ميادين فلاحية معينة فقد بقي هذا التأثير محدودا، ولم يساهم رأس المال التجاري مساهمة ذات أثر في تقدم الزراعة وتطور المجتمع الريفي المغربي، ولا تقدم لنا النصوص المعروفة معلومات عن استثمار أرباح التجارة الكبرى في شراء الأراضي واستصلاحها في المغرب كما كان الشأن بالنسبة إلى العراق مثلا (١٦).



خامسا: ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مشكلة المفاهيم المتصلة بالملكية الزراعية في البلاد المفتوحة مثل الفيء والغنيمة والجزية والخراج والضياع والإقطاع والحماية، ونظم الجباية الموظفة على إنتاج الأرض، لا تزال مطروحة على رغم ما كتب عنها قديما وحديثا [١٧]، فهي مفاهيم قد تطورت حسب واقع اقتصادي واجتماعي معين، واختلفت من منطقة جغرافية إلى أخرى لأسباب متنوعة، فما نعرفه من تنظيم لشؤون الجزية والخراج في صدر الإسلام في مناطق مثل العراق ومصر يبقى غامضا في بلاد المغرب، وأنواع الإقطاع الذي عرفته الخلافة العباسية ابتداء من القرن الرابع الهجري [١٨]، لا نجد له أثرا واضحا في المغرب. ومن هنا جاء تلميحنا إلى دور الخصائص الجغرافية لبلاد المغرب وميزاتها الديموغرافية في تفرد نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي بسمات خاصة.

* * * *

وبعد هذه الملاحظات العامة التمهيدية أعود إلى مشكلة ملكية الأرض في المغرب، وما عرفته من تحول في الفترة التي ندرسها هنا، أي من القرن الأول إلى سقوط الدولة المرابطية (٥٤٠ هـ / ١١٤٦ ـ ٤٧ م) لطرح السؤال التالي:

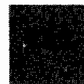
كيف كانت سياسة الدول الإسلامية في بلاد المغرب بعد الفتح، وبعد اتخاذ قرار الاستقرار، وتأسيس القيروان لتكون مصرا جديدا للعرب الفاتحين على غرار أمصار المشرق مثل الكوفة، والبصرة، والفسطاط. إن العرب المسلمين قد انتهجوا من دون ريب في الفترة الأولى السياسة نفسها التي انتهجوها في العراق، وفي بلاد الشام، وخاصة في مصر إذ كان المغرب تابعا لولاية مصر [١٩]، وقد شارك في فتحه كثير من العرب المسلمين المقيمين في الفسطاط، «وكان الناس قبل أبي المهاجر يغزون إفريقية ثم يقفلون إلى الفسطاط» [٢٠].

والقضية الأولى التي تعترض سبيلنا في المستوى النظري هي: هل فتحت إفريقية عنوة أو صلحا؟ وهي القضية الكلاسيكية التي واجهت الفقهاء والمؤرخين في فتح العراق، وبلاد الشام، ومصر [٢١]. نقل عبد الله بن أبي زيد في كتابه «النوادر والزيادات على المدونة» عن سحنون، قال: كشفت عن أرض إفريقية فلم أقف منها على حقيقة، هل هي عنوة أو

صلح، وسألت عن ذلك علي بن زياد فقال: «لم يصح عندي فيها شيء». وعن بلاد المصامدة وأرض مراكش قال ابن عبد الحليم (؟): اتفق أشياخ بلادنا من أهل العلم على أنها أسلم عليها أربابها، وليس فيها صلح ولا عنوة، وقال عن أبي الأصبغ القرشي أدركنا أهل الفقه والورع في بلاد الأندلس يشترون الأرض فيها ويبيعون ونحن متبعون لهم وأنتم متبعون أسلافكم في مغربكم [٢٢]. وهنا رواية أخرى تشير إلى أن البلاد المغربية لم تجر في الافتتاح على قانون، بل منها ما افتتح عنوة ومنها ما افتتح صلحا. ونقف في تتبعنا للنصوص القديمة حول هذه النقطة على مفهوم جديد «أسلم عليها أهلها» وهي ما تعنيه عبارة «المعيار» للونشريسي: «وأما بلاد إفريقية ـ وهي معظم المغرب ـ ففيها بلاد ليست بصلحية ولا عنوية» [٢٣]. ويخبرنا صاحب الاستقصاء أن أحد عمال المنصور بن أبي عامر صاحب الأندلس حين تغلب على أرض فاس قال لهم: «أخبروني عن أرضكم أصلح هي أم عنوة؟ فقالوا له لا جواب لنا حتى يأتي الفقيه، يعنون أبا جيدة، فجاء الشيخ المذكور فسأله العامل فقال: ليست بصلح ولا عنوة إنما أسلم عليها أهلها فقال: خلصكم الرجل» [٢٤].

* * * *

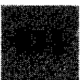
وقبل الحديث عن وضع الملكية في بلاد المغرب في القرن الأول أود التذكير بالسياسة التي اتبعها المسلمون في مصر في هذا الميدان، إيمانا منا بأن جوانب كثيرة من هذه السياسة قد طبقت في المغرب نظرا إلى ارتباطه بمصر في هذه الفترة ارتباطا وثيقا، فقد سعى العرب الفاتحون إلى أن يتم فتح مصر عنوة لتكون لهم فيئا وغنيمة، فلما عرض المقوقس على عمرو بن العاص التفاوض في صيغة الصلح، «فاستشار عمرو أصحابه في ذلك فقالوا لا نجيبهم إلى شيء من الصلح والجزية حتى يفتح الله علينا وتصير الأرض كلها لنا فيئا وغنيمة كما صار لنا القصر وما فيه» [٢٥]. وعلى الرغم من فتحها صلحا على أرجح الروايات فقد ألح كبار الصحابة على عمرو بن العاص بقسمة الأرض، فقد روي عن ابن أبي بردة أنه قال: «سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول إنا لما فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال اقسمها يا عمرو بن العاص، فقال عمرو والله لا أقسمها، قال الزبير والله لتقسمنها كما



قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر، قال عمرو والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين، فكتب إليه عمر أقرها حتى يغزو منها حبل الحبلة» [٢٦]. ولكن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتبع السياسة نفسها التي اتبعها في أرض السواد، وفي بلاد الشام حتى في المناطق المصرية التي فتحت عنوة، مثل الإسكندرية، والقرى الثلاث التي ظاهر أهلها الروم على المسلمين، «فلما ظهر عليهم المسلمون استحلوهم، وقال هؤلاء لنا فيء مع الإسكندرية، فكتب عمرو بن العاص بذلك إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه عمر بن الخطاب أن تجعل الإسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين، ويضربون عليهم الخراج، ويكون خراجهم، وما صالح عليه القبط قوة للمسلمين على عدوهم، ولا يجعلون فيئا ولا عبيدا ففعلوا ذلك» [٢٧].

وبعد تأسيس الفسطاط وزعت الخطط على القبائل المشاركة في الفتح لبناء الدور، «واختط حول عمرو والمسجد قريش والأنصار، وأسلم وغفار وجهينة، ومن كان في الراية ممن لم يكن لعشيرته في الفتح عدد مع عمرو» [٢٨]، وتواصلت بعد ذلك حركة الخطط، واستحبت همدان ومن والاها الجيزة دون الفسطاط فبنى لهم عمرو الحصن الذي بالجيزة سنة ٢١ هـ.

ولم تقتصر القطائع على أراضي الفسطاط وضواحيها لبناء المنازل والدور، بل تجاوزتها لتشمل أراضي فلاحية، وقد تكون هذه الأراضي من الموات، أو من أراضي النبلاء البيزنطيين الذين فروا بعد الفتح تاركين وراءهم أراضي شاسعة. ومن المعروف أن أغلب الأراضي المصرية قد بقيت بأيدي السكان الأصليين، القبط، وقد وظف عليها الخراج. ولكن نص خطبة عمرو بن العاص يخاطب المسلمين الفاتحين من سكان الفسطاط يحثهم على الخروج إلى الريف المصري قائلا: «فحي لكم على بركة الله إلى ريفكم فنالوا من خيره ولبنه وخرافه وصيده وأربعوا خيلكم وأسمنوها وصونوها وأكرموها فإنها جنتكم من عدوكم، وبها مغانمكم وأثقالكم، واستوصوا بمن جاورتموه من القبط خيرا...» [٢٩]، يثير التساؤل التالي: أرض من هذه التي يحث على الخروج إليها للتمتع بخيرات ريعها؟ هل هي الأرض التي تركت بأيدي القبط لاستغلالها



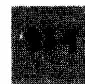
ووظف عليها الخراج باعتبارها ـ نظريا ـ ملكا لعامة المسلمين، أم هي أراضي البيزنطيين الذين غادروا البلاد، وتركت بأيدي الفلاحين لزراعتها، ولكنها ملك لبيت المال، وهي التي يقطع منها! إننا نميل إلى الاحتمال الثاني على الرغم من صمت النصوص.

ونلمس تحولا في سياسة مركز الخلافة تجاه الجزية ونظام القطائع في مصر، ابتداء من عهد معاوية بن أبي سفيان. فقد أقطع عمرو بن العاص وردان مولاه أرضا، وأقطع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابن سندر منية الأصبغ فحاز لنفسه منها ألف فدان. وذلك في حالة معينة وحفظا لوصية الرسول صلى الله عليه وسلم [٣٠].

أما معاوية فقد أراد تجاوز شروط أداء القبط الجزية، وقد كانت دينارين على كل رجل لا يزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من دينارين، فكتب إلى وردان عامل الخراج على مصر: «زد على كل رجل منهم قيراطا فكتب وردان إلى معاوية: كيف تزيد عليهم، وفي عهدهم ألا يزيد عليهم شيء، فعزل معاوية وردان» [٣١]، وأقطع قرية كاملة إلى ابنه يزيد. ويخبرنا ابن عبد الحكم عن ردود فعل المسلمين تجاه هذه السياسة الجديدة قائلا: «وأقطع معاوية أيضا يزيد قرية من قرى الفيوم فأعظم الناس ذلك وتكلموا فيه، فلما بلغ ذلك معاوية كره قالة الناس فرد تلك القرية إلى الخراج كما كانت للمسلمين» [٣٢].

أما الوضع في المغرب فقد كان شبيها في مرحلة الفتح بما طبق في مصر، ولكننا نرى ضرورة التأكيد على أمرين:

أولا: أن المسلمين قد اكتفوا في الغزوات الأولى التي سبقت تأسيس القيروان بفرض مبلغ معين من المال يؤديه سكان المغرب جزية، فقد صالح عمرو بن العاص سكان برقة على ثلاثة عشر ألف دينار يؤدونها إليه جزية، على أن يبيعوا من أحبوا من أبنائهم في جزيتهم، «ولم يكن يدخل برقة يؤمئذ جابي خراج، إنما كانوا يبعثون بالجزية إذا جاء وقتها» [٣٣]. وقد طلب رؤساء أهل إفريقية، بعد انتصار المسلمين وهزيمة جرجير في غزوة العبادلة سنة ٢٧ هـ، إلى عبد الله بن سعد أن يأخذ منهم مالا، «على أن يخرج من بلادهم فقبل ورجع إلى مصر ولم يول عليها أحدا ولم يتخذ بها قيروانا» [٣٤]. وعلى الرغم من أن معاوية بن حديج الكندي قد اتخذ قيروانا



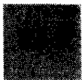
عند القرن فإن ظاهرة القطائع لم تبرز لأنه سرعان ما رجع إلى مصر مكتفيا بالغنائم. ووزعت الأراضي لبناء دور بعد غزوة عقبة الأولى وتأسيسه القيروان، «وأمر الناس بالتنقية والخطط، ونقل الناس من الموضع الذي كان معاوية بن حديج نزله إلى مكان القيروان اليوم» (٣٥).

ويلوح لنا أن الأحداث السياسية والعسكرية بصفة خاصة قد حالت دون الاهتمام بقضية الأرض في هذه المرحلة المبكرة، وهذا ما يفسر لنا ندرة المعلومات عن ملكية الأراضي وتنظيم شؤون الخراج، وذلك بالقياس إلى مصر مثلا.

ثانيا: إن أراضي الفئة الحاكمة وفئة النبلاء البيزنطيين قد أصبحت ملكا عاما يتصرف فيه الأمير باسم الخليفة، ويقطع منه، ووظف الخراج على فئة اجتماعية معينة تسميها المصادر «الأفارق»، (ولعلهم عجم إفريقية كما ورد في مصادر أخرى) وعلى من بقي من الروم بالبلاد ومن أقام معهم على النصرانية. وأغلب هذه الأراضي في إفريقية وفي السهول الخصبة من شمال بلاد المغرب. أما الأراضي الكبرى التي تسيطر عليها القبائل وخاصة في جنوب إفريقية وفي المغربين الأوسط والأقصى فهي التي أطلق عليها المفهوم الجديد: «أسلم عليها أهلها».

بعد انتصار حسان بن النعمان الغساني على قوة المعارضة العسكرية لقبائل المغرب الأوسط، لا سيما قبائل الأوراس بزعامة الكاهنة سنة ٨٢ هـ، بدأ التفكير جديا في تنظيم شؤون إفريقية، وفي مقدمتها شؤون الخراج وملكية الأرض، «ودانت له إفريقية فدون الدواوين وصالح من ألقى بيده على الخراج، وكتب الخراج على عجم إفريقية، وعلى من أقام معهم على النصرانية من البربر والروم» (٣٦). أما إذا أسلم سكان المناطق المفتوحة فإن أرضهم تبقى بأيديهم ولا يدفعون عنها إلا العشر.

ويحدثنا صاحب «الأخبار المجموعة» عن فتح موسى بن نصير لطنجة سنة ٨٩ هـ فيقول: «فأسلم أهلها واختطها قيروانا للمسلمين وأوطنها إياهم» (٣٧). وحتى أراضي مناطق القبائل البربرية التي حاربها موسى بن نصير في زغوان، وفي بلاد هوارة، وزناتة، وكتامة، وصنهاجة، وغيرها من المناطق، فإنها بقيت بأيدي أصحابها. وسرعان ما اعتنقت هذه القبائل الإسلام فأصبحت أراضيها مما «أسلم عليها أهلها».



فلم يبق - إذن - ملكا عاما للمسلمين يقطع منه والي إفريقية على رؤساء الجند وزعماء القبائل إلا الأرض الموات، أو الأراضي المهجورة التي تركها البيزنطيون. ولم تقطع هذه الأراضي لرؤساء الجند ولرؤساء العشائر العربية النازحة إلى المغرب، بل استغلها الأمراء أنفسهم، فاختط موسى بن نصير بالقرب من القيروان وقد روى بعض أهل إفريقية «أن موسى ركب يوما حتى خرج من القيروان فوقف قريبا من إفريقية على رأس أميال فأخذ بيده ترابا فشمه، ثم أمر بحفر بئر وابتنى دارا ومنية، واتخذ فيها خيلا، فسميت منية الخيل، فليس يعلم بالمغرب بئر أعذب منها» (٣٨).

وكان الولاة يعطون أراضيهم الخاصة للوكلاء لزرعها، يقول ابن عذاري في حديثه عن ولاية يزيد بن حاتم (١٥٥ - ١٧١ هـ)، «إن بعض وكلائه زرع فولا كثيرا في بعض رياضاته، فقال له يا ابن اللخناء أتريد أن أعير بالبصرة فيقال يزيد بن حاتم باقلاني، ثم أمر بأن يباح للناس» (٣٩).

ولكن يبدو أن الإقطاع قد تطور بسرعة، وسمحت الرتب الإدارية والعسكرية بامتلاك قرى كاملة، إذ نقرأ في ترجمة أبي عبد محمد بن مسروق من أهل القيروان أن أباه مسروقا كان خليفة موسى بن نصير بالمغرب، فلما مات أبوه بات ينظر في كتبه وفي أمواله ومنازله، وقد ترك له أبوه قرى كاملة ملكا له «فكان بعد ذلك (بعد تزهده) يمر بالقرية من قرى أبيه فيخرج إليه أهلها، ومن فيها فيقولون: نحن عبيدك وكل مالنا في هذه القرية فهو لك، فيقول: إن كنتم صادقين فأنتم أحرار ومالكم لكم» (٤٠).

إن هذه الملكية الشاسعة لا يمكن أن يكون مصدرها غير الإقطاع، ونحن في مطلع القرن الثاني الهجري، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: من كان يملك هذه القرى قبل الفتح؟ إننا نميل إلى أنها كانت بيد أفراد الأسرة الحاكمة أو فئة النبلاء البيزنطيين.

وهكذا فإننا نستطيع أن نتحدث عن استقرار ملكية الأرض بعد انتهاء مرحلة الفتح، واستقرار الوضع السياسي والعسكري في بلاد المغرب، ويمكن أن نتحدث عن أنواع ثلاثة للملكية - بالاضافة إلى أراضي الوقف -: ملكية الفئة الحاكمة، وملكية فردية بأيدي الفلاحين في القرى، أو بأيدي فئات مقيمة في المدن، وتستغل الأرض عن طريق



العبيد أو الأجراء، والملكية الجماعية، وهي أهم أنواع ملكية الأراضي في المغرب الإسلامي، لا سيما ملكية القبائل الرحل التي تسيطر على ملكية مناطق سباسبية أو صحراوية شاسعة. يتحدث ابن أبي زرع الفاسي عن قبائل المرابطين فيقول: «وهذه القبائل كلها صحراوية، حوز بلادهم في القبلة مسيرة سبعة أشهر طولا ومسيرة أربعة أشهر عرضا، من نول لمطه إلى قبلة القيروان من بلاد إفريقية، وهي ما بين بلاد البربر وبلاد السودان» [٤١].

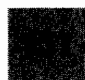
وقد عرفت الملكية الفردية مساحات شاسعة انجرت غالبا عن طريق الإقطاع. فقد كان عبد الرحيم الزاهد (توفي سنة ٢٤٧ هـ) من أصحاب سحنون يملك ضيعة كبرى تحتوي على سبعة عشر ألف شجرة زيتون [٤٢]، وكان الأمراء من كبار الملاكين، ويشترون في بعض الحالات الأراضي التي يرغبون فيها، ولا يستطيع السكان الرفض خوفا من المصادرة والاضطهاد، فقد أباح إبراهيم بن أحمد الأغلبي عبيد السودان على نساء أهل (أبيانة) حين امتنعوا من بيعها منه [٤٣].

وقد كانت سياسة التغريم التي انتهجها الفاطميون بصفة خاصة عاملا أساسيا من عوامل انتقال الأراضي من أصحابها إلى الدولة [٤٤]. وقد أقطع الخلفاء الفاطميون ضياعا إلى أنصارهم ومواليهم، فقد أقطع المهدي ضيعة بكورة الجزيرة للأستاذ جوذر [٤٥]. وكان له وكيل يدير شؤونها.

ولم يعرف نظام الملكية في العهد الزيري، قبل الهجرة الهلالية، تحولا يذكر بالنسبة إلى ما كان عليه في العصر الفاطمي، فقد أقطع بنو زيري وبنو حماد ضياعا لأنصارهم وعمالهم، كما تحدثنا بعض الفتاوي عن نظام المغارسة والمناصفة في إفريقية خلال الفترة الزيرية.

أما بعد سقوط القيروان، واستيلاء قبائل بني هلال وبني سليم على إفريقية والمغرب الأوسط، فقد تدهور نظام ملكية الأرض واضطرب.

ويحصل هذا التحول في نظام ملكية الأرض في المغربين الأدنى والأوسط في الوقت نفسه الذي تظهر فيه في المغرب الأقصى دولة جديدة غلب عليها الطابع العسكري، وقامت على أساس التحام العصبية القبلية بالدعوة الدينية، واعتبر مؤسسها عبد الله بن ياسين الجزولي المناطق التي فتحها غنيمة فقسم الخمس على اللمتويين.



إن المصادر التي بين أيدينا لا تحدثنا عما سنه المرابطون من جديد في نظام ملكية الأرض في بلاد المغرب، ولا سيما في الأراضي الخصبة التي فتحوها بالسيف مثل أراضي قبيلة برغواطة في منطقة تامسنا على سواحل المحيط، ولكن نصا ثمينا يقدمه لنا أبو بكر الطرطوشي يدل على أنهم أدخلوا تغييرا جذريا بسنهم نظام (الإقطاع) العسكري، وذلك بالنسبة إلى الأراضي التي هي ملك الدولة. وقد طبق هذا النظام في الأندلس ولا يستبعد أن يكون قد طبق في بلاد المغرب أيضا [٤٦]. فهل تأثرت الدولة المرابطية بنظام (الإقطاع) العسكري الذي عرفه البويهيون والسلجوقيون في المشرق؟



٦ الإقطاع في المجتمع العربي الإسلامي: المفهوم والممارسة

(القرن الأول - القرن السادس)

أود، بـادئ ذي بـدء، إبـراز الملاحـظـات التمهيدية التالية:

أولا - يلاحظ المتـتـبع لكثـيـر من الدراسـات الحديثة العربية والأجنبية حول عدد من المفاهيم الاقـتـصادية والاجـتـمـاعـيـة في التـاريخ العـربي الإسـلامي الغـمـوض والاضطراب، وهـنـالـك دراسات جيدة أنجزها باحثون رائدون.

ويعود هذا اللبس الذي نلمسه هنا وهناك إلى أسـبـاب مـوضـوعـيـة من أبرزها ندرة النصـوص القـديمة الواضـحـة، واضطرابها من جهة، والبون الشاسع بين مصنفات التنظير لهذه المفاهيم، وذلك مـا نجـده في كـتب الـفـقـه، والأمـوال، والأحكام السـلطانيـة وبين المـمـارسـة اليـومـيـة والواقع الاقتصادي والاجتماعي التاريخي من جهة أخرى، ملمحا في الوقت ذاته إلى أن المعلومات الواردة في الصنفين من النصوص تختلف من مكان إلى آخر، ومن عـصـر إلى عـصـر، ونجـد في مـقـدمـة هذه المفاهيم مفهوم الإقطاع [١].

«إن ظاهرة الإقطاع العسكري ليـسـت ظاهرة عـسكرية اقـتـصـادية فـحـسب، بل هي ظاهرة سياسية واجتماعية»

المؤلف

ثانيا - لا شك في أن الدولة العربية الإسلامية الناشئة قد تأثرت، في ما نقله الرواة عن القطائع التي أقطعت في البداية، بالحضارات الشرقية القديمة، ولكنها جرت في حالات نادرة، وفي مساحات من الأرض محدودة، ومنحت من أرض الصوافي، وهو إقطاع تمليك لا يحل لمن يأتي من الخلفاء، أو الأمراء فيما بعد أن يتراجع فيه، وإذ استرجع الأرض المقطعة من يد صاحبها، وأقطعها آخر فإن ذلك يعد غصبا [أ]، وأقطع كذلك من أرض الموات بهدف إحيائها وإعمارها، وجاء الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ليضع الإحياء شرطا أساسيا لتمليك إقطاع الموات، وإلا فإنه يمكن الرجوع فيه بعد ثلاث سنوات قائلا: «من كانت له أرض، ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها» [٢].

ويفهم من سياق الرواية أن المقصود هنا الأرض المقطعة من الموات، وإن جاء النص مطلقا.

لا شك في أنه تم التوسع في الإقطاع من أرض الصوافي ابتداء من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم بعد ذلك في العصرين الأموي والعباسي الأول، ولكنه بقي يخضع في جل الحالات إلى المقاييس التي حددت في البداية، ثم تغير الوضع تماما في النصف الأول من القرن الرابع، وخاصة بعد مجيء البويهيين لتعم الظاهرة في العهدين السلجوقي والمملوكي، وتبرز بوضوح ملامح «الإقطاع العسكري»، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي الظروف السياسية العسكرية، والاقتصادية الاجتماعية التي أدت إلى هذا التحول، وظهور نمط جديد من الإقطاع استمر تأثيره في المجتمع العربي الإسلامي في العصر العثماني، وإلى بداية العصر الحديث؟

ثالثا - ثم هناك سؤال آخر أهم، وأخطر شأنا، ألا وهو: هل أثر انتشار ظاهرة الإقطاع العسكري ابتداء من القرن الخامس للهجرة في نمط الإنتاج السائد يومئذ؟ وما هي السمات البارزة لهذا النمط؟ وهل أفرز ذلك تشكلا اقتصاديا اجتماعيا جديدا؟، وعلى حساب أي فئة اجتماعية قديمة ظهر هذا التشكل؟ ثم ما هي علاقته بالانتفاضات الشعبية التي عرفتها المدينة العربية الإسلامية عصرئذ مثل: بغداد، ودمشق، والقاهرة؟



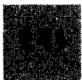
إن كثيرا من هذه الأسئلة تبقى مطروحة على رغم ما نشر من أبحاث عن الإقطاع العسكري، وقد جاء بعضها وصفا للظاهرة من دون ربطها بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، أو جاء مستعجلا، ومتأثرا بالتجربة التاريخية للمجتمعات الأوروبية في القرون الوسطى، فقد أكد أحد الدارسين أن «نمط الإنتاج الإقطاعي» هو النمط المهيمن في المجتمع العربي الإسلامي طيلة العصر الوسيط، وهو يتألف من ثلاثة أنماط: النمط القبلي، ونمط إقطاع الدولة، ونمط الإقطاع العسكري [٣].

إنها محاولات طريفة وجذابة يغلب عليها التنظير، والتأثر بالنموذج الأوروبي، ولكن يعوزها التعرف بدقة على التجربة التاريخية للمجتمع العربي الإسلامي، وقد تسعفنا النصوص بكثير من المعلومات عن هذه التجربة في المدن، ولكنها ضنينة في ما يتصل منها بالمجتمع الريفي، وفيه يبرز أثر الإقطاع العسكري.

سنحاول في هذا النص إبداء الرأي حول بعض المسائل الغامضة، ونثير كثيرا من الأسئلة شبيهة بالأسئلة التي ألمعنا إليها قبل قليل، ولكننا واعون أنها ستبقى مطروحة حتى تجيب عنها نصوص قديمة لم تُنشر بعد، أو تتضافر حول دراسة الظاهرة أبحاث دقيقة محدودة زمانا ومكانا، تصب في نهاية المطاف في مجرى الدراسات التأليفية الكبرى.

رابعا - يلمس القارئ للمصادر التي عالجت مسألة الإقطاع ابتداء من القرن الرابع أن مؤلفيها حاولوا تبرير واقع تاريخي قائم في عالم الفعل، والتنظير له، فقد رأينا القاضي أبا يوسف يقول في نهاية القرن الثاني للهجرة إن للإمام أن يقطع من أصناف أرض السواد، وأرض العرب، والجبال، ولكن لا يحل لمن يأتي بعدهم (يعني الولاة) من الخلفاء أن يرد ذلك، ولا يخرجه من يدي من هو في يده وارثا، أو مشتريا [٤].

أصبح الحديث بعد ظهور الإقطاع العسكري عن إقطاع تمليك، وإقطاع استغلال، وأصبح الحكام يقطعون أراضي ثم ينتزعونها من المقطع الأول، ويمنحونها مقطعا جديدا، وهكذا دواليك.



رأينا أيام عمر، رضي الله عنه، أنه يجوز للإمام أن ينتزع الإقطاع من أرض الموات في حالة واحدة، وهي مرور ثلاث سنوات من دون أن يستطيع المقطع إعمارها، فما هي المقاييس المعتمدة في انتزاع إقطاع الاستغلال، وإعطائه آخر؟ لا نعرف عنها شيئا كثيرا، لا شك في أنها كانت تُقطَع بشروط، كما أننا نجد نصوصا واضحة تشير إلى أن إقطاع التمليك أو الاستغلال لا يعفي المقطع من دفع العشر، ولكننا نجد روايات أخرى تذكر أن كثيرا من المقطعين يُعفَون من دفع أي نوع من أنواع الجباية.

هذا هو الغموض والاضطراب الذي لمحت إليه سابقا، وسنرى أمثلة أخرى.

سأحاول بعد هذه الملاحظات التمهيدية أن أتتبع الظاهرة من كثب منذ النشأة لندرك التحول الكبير الذي حصل مع بروز الإقطاع العسكري، وما تركه من أثر في المجتمع العربي الإسلامي.

وعندما نعود إلى بروز مفهوم الإقطاع في صدر الإسلام فإننا نستطيع القول: إنه لم يكن نظاما، أو مظهرا سائدا في ملكية الأرض، فقد بدأ إقطاع دور، أو قطائع من الأرض لبناء الدور، قال أبو يوسف: «وقد أقطع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتألف على الإسلام أقواما، وأقطع الخلفاء من بعده من رأوا أن في إقطاعه صلاحا» (٥)، ومن الغريب أن الرسول، صلى الله عليه وسلم، أقطع أرضا لم تكن تابعة لدولة المدينة، بل كانت في أرض الروم قبل فتحها، فقد سأله «أبو ثعلبة الخشني أن يقطعه أرضا كانت بيد الروم فأعجبه ذلك، وقال ألا تسمعون ما يقول فقال: والذي بعثك بالحق ليفتحن عليك فكتب له بذلك كتابا» (٦)، ونلاحظ حذرا شديدا في ما تم من إقطاع في عهد الخليفتين أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، فقد جاء في إحدى الروايات أن عمر، رضي الله عنه، كتب إلى عثمان بن حنيف مع جرير بن عبد الله البجلي: «أما بعد، فأقطع جرير بن عبدالله قدر ما يقوته لا وكس ولا شطط، فكتب عثمان إلى عمر رضي الله عنهما أن جريرا قدم علي بكتاب منك نقطعه ما يقوته فكرهت أن أمضي ذلك حتى أراجعك فيه فكتب إليه صدق جرير فأنفذ ذلك، وقد أحسنت في مؤامرتي» (٧).

وأود في هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية:



أ ـ إن إقطاع أراض شاسعة كان محدودا جدا أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، وأيام الخليفتين من بعده، رضي الله عنهما فقد منحت قطائع لبناء الدور في الأمصار الجديدة [٨]، وقد أقطعت على وجه النفل من خمس ما أفاء الله، أما الأراضي الواسعة التي أُقطعت في هذه المرحلة فتكاد تنحصر في حالتين، فقد أقطع الرسول صلى الله عليه وسلم بلالا أرضا فيها جبل معدن، وأقطع عمر بن سندر منية الأصبغ بمصر فحاز منها لنفسه ألف فدان، ولا يثبت الإقطاع إلا بكتاب ينص على ذلك بوضوح، فلما باع بنو بلال عمر بن عبد العزيز أرضا من إقطاعهم، وحصل خلاف بينهم بعد العثور على معدن فيها استظهر بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم.

ب ـ ظهر في هذه المرحلة المبكرة مفهوم جديد سرعان ما اندثر بعد ذلك، وهو «إقطاع السكنى»، «وفي الحديث عن أم العلاء الأنصارية قالت: لما قدم النبي، صلى الله عليه وسلم، المدينة أقطع الناس الدور فطار سهم عثمان بن مظعون علي» [٩]، وهذا معناه أنه أنزلهم في دور الأنصار يسكنونها معهم، ثم يتحولون عنها، وقد وضع الأنصار هذه الدور تحت تصرف الرسول، صلى الله عليه وسلم، غداة هجرته إلى المدينة، وذلك في نطاق عملية المؤاخاة الشهيرة بين المهاجرين والأنصار، ولم يفهم القدامى هذا الأسلوب من الإقطاع «إقطاع السكنى» فأوله بعضهم على معنى العارية [١٠]، فهل اعتمد الفقهاء الذين نظروا فيما بعد إلى أسلوب «إقطاع الاستغلال» على «إقطاع السكنى»؟

قد يكون ذلك، ولكن الثابت أن مفهوم «اقطاع الاستغلال» لم يظهر في مرحلة صدر الإسلام، وبرز مع ظاهرة «الإقطاع العسكري» كما سنرى.

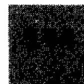
توسع خلفاء بني أمية، وخلفاء بني العباس في إقطاع الأرض، وأصبحت تقطع إلى الخواص من أفراد الأسرة الحاكمة، وإلى الأنصار والموالي [١١]، وحاولوا مراعاة المعايير التي وضعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أي أن الإقطاع كان أساسا من الصوافي، ومن الأرض الموات إلى أن حصل التحول [١١أ]، وأصبحت تمنح الإقطاعات من أراضي الخراج، بل وقع الاستيلاء حتى على أراضي الوقف، والمراعي العامة مع الملاحظة أن التحول بدأ في العهد السفياني، واستمر بعد ذلك أيام الأمويين [١١ب]، وحاول عمر بن

عبد العزيز تدارك الأمر، والعودة إلى الأسس الأولى التي وضعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولكنه لم ينجح في ذلك فقد وجد جل الصوافي قد أقطعت إلى أشراف العرب، وإلى المقاتلة في الثغور، وأصبحت تورث وتباع، وأوقف بيعها ابتداء من سنة ١٠٠ للهجرة.

أما التحول الكبير فقد برز منذ العصر البويهي لما ذاع مفهوم جديد للإقطاع هو «الإقطاع العسكري»، وقد انتشر في العهدين السلجوقي والمملوكي، ثم تواصل بعد ذلك بأساليب مختلفة في العصر العثماني، ونلاحظ في هذا الصدد أن الإقطاع في مرحلته الأولى ليست له علاقة باستخلاص الخراج من المزارعين، أو أي نوع من أنواع الجباية، أما الإقطاع العسكري فيعني تنازل الدولة لفائدة المقطع ليجمع الخراج من منطقة إقطاعه ليعطي منه جزءا بعنوان أرزاق الجند، ويعود إليه الباقي، وقد يُعفى من دفع العشر، وهنالك حالات أخرى لا يطالب فيها بدفع أي شيء فيصبح الإقطاع، وكأنه إقطاع «مدني» مثل الذي منحه الخلفاء في العصر الأموي، والعباسي الأول لكبار موظفي الدولة، وأحيانا مقابل ما يستحقونه من رواتب، و«كانت أكثر أنواع الإقطاع شيوعا في مفتتح القرن الرابع الهجري، فعندما يتسلم الوزير مقاليد الوزارة، يعطى الإقطاعات، فإذا ما عزل، أخذت، وسلمت إلى خلفه في الوزارة، وكانت إقطاعات الوزراء واسعة يديرها ديوان خاص يسمى (ديوان إقطاع الوزراء)، ويعطى لبقية الموظفين الكبار إقطاعات أيضا» (١٢).

إنني أميل إلى الاعتقاد أنه من الصعب فهم بروز ظاهرة الإقطاع العسكري ابتداء من منتصف القرن الرابع لتتحول إلى ظاهرة مهيمنة في الحياة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي في العهدين السلجوقي والمملوكي إلا إذا دققنا فيها النظر في ضوء المسائل التالية:

أولا ـ تصدع السلطة المركزية في بغداد، وفقدان الخلافة لوحدتها الترابية والسياسية، وظهور الإمارات في الأطراف والأقاليم مشرقا ومغربا: إمارات الطاهريين، والسامانيين، والطولونيين، والبويهيين مشرقا، وإمارات الأغالبة، والأدارسة، والرستميين، والمدراريين مغربا، وتقوم بعض هذه الإمارات على السلطة العسكرية أساسا، كما هو الشأن مع بني بويه (١٣).



ثانيا ـ لا شك في أن ظهور عدد من الدول المستقلة عن مركز الخلافة، لها جندها الخاص، وميزانية مستقلة، قد أدى إلى تقلص واردات بيت مال الخلافة في الوقت ذاته الذي ازدادت فيه نفقات الجيش، وانتفاضاته المتعددة من أجل توزيع أرزاق الجند، والزيادة فيها، فقد ذكرت بعض الروايات أن دخل الجباية قد بلغ في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة أكثر من ٤٠٠ مليون درهم ليصل إلى ٣٠٠ مليون في منتصف القرن الثالث، ولينزل إلى حوالي ٢١٠ ملايين درهم في بداية القرن الرابع، ويعود ذلك إلى تقلص حدود الخلافة، كما ذكرنا، وإلى الأزمات السياسية والاجتماعية، وهي أزمات أجبرت الخلافة على الاعتماد أكثر فأكثر على الجيش المتألف من حوالي خمسين ألف جندي، وقد بلغت كلفة الرواتب وحدها حوالي ٧٥ مليون درهم، ماعدا النفقات العسكرية الأخرى، ويذهب البعض إلى أن هذه الكلفة قد بلغت في منتصف القرن الثالث الهجري ٢٠٠ مليون درهم، أي نصف دخل الدولة والنصف الآخر لبقية مصاريفها [١٤]، ونلاحظ في هذا الصدد أن التنظيم المالي للخلافة قد اختل واضطرب مع ظهور الإقطاع العسكري.

ثالثا ـ أما المسألة الأخرى ذات الشأن الخطير، والمرتبطة وثيق الارتباط بظاهرة الإقطاع العسكري فهي التحول الحاصل في تركيبة جيش الخلافة ابتداء من عهد المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧ هـ)، فمن المعروف أنه من الصعب الحديث عن جيش نظامي في العصر الأموي، فقد كان المقاتلة في الثغور، والقبائل العربية، والمتطوعة هم الذين يؤلفون الجيش العربي أيام الفتح، أو في الدفاع عن تخوم الخلافة، وتوزع الدولة على هذه الفئات الإقطاعات، والعطاء، ولم يتحمل بيت المال رواتب قارّة للجند.

ظهرت النواة الأولى لجيش نظامي منضبط مع الدول اضطلع به الخراسانيون بعد مناصرتهم المأمون، وتغلبه على أخيه الأمين، وكانت السياسة التقليدية التي أرسى أسسها أبو جعفر المنصور حفظ التوازن في الجيش العباسي بين الفرق العربية والفرق الأخرى، فجاء المعتصم لينسف هذه الأسس فاعتمد أساسا على الأتراك، وهم في الأصل من أشروسنة وفرغانة، بل أطلق لهم العنان أول الأمر فاعتدوا على سكان



المدن، وبرز صراع بينهم وبين العامة، نقل أحدهم كراهية مجاورة غلمان الأتراك، وما يلحقون به الناس من أذى فقال: «جاورتنا، وجئت بهؤلاء العلوج فأسكنتهم بين أظهرنا فأيتمت بهم صبياننا، وأرملت بهم نسواننا، وقتلت بهم رجالنا» (١٥).

وتحدث المقريزي عن هذا التحول في تركيبة الجيش فقال: «إن أمير المؤمنين المعتصم بالله أبا إسحق محمد بن هارون الرشيد لما اختص بالأتراك، ووضع العرب، وأخرجهم من الديوان، وأسقط أسماءهم، ومنعهم من العطاء، وجعل الأتراك أنصار دولته، وأعلام دعوته كان من عظمت عنده منزلته قلده الأعمال الجليلة الخارجة عن الحضرة فيستخلف على ذلك العمل الذي تقلده من يقوم بأسره، ويحمل إليه ماله، ويُدعى له على منابره، كما يُدعى للخليفة، وكانت مصر عندهم بهذا السبيل، وقصد المعتصم، ومن بعده من الخلفاء بذلك العمل مع الأتراك محاكاة ما فعله الرشيد بعبد الملك بن صالح، والمأمون بطاهر بن الحسين ففعل المعتصم مثل ذلك بالأتراك» (١٦).

وأصبح العسكر يؤدي منذ ذلك العهد دورا خطيرا في الحياة السياسية، وخرج بعد المعتصم عن نفوذ الخليفة، وأضحى أمراء الجند هم أصحاب السلطة الفعلية يحكمون باسم شرعية الخليفة بعد أن وضعوه أسيرا في قصره (١٦أ)، واستعمل البويهيون الديلم إلى جانب الأتراك، واحتاج السلاجقة فيما بعد إلى تجنيد أعداد أخرى من مختلف الفئات فانضم إلى الأتراك الأكراد، والأرمن، والروم كذلك، فالإمبراطورية الجديدة كانت تحارب على جبهتين: جبهة الثورات في الأقاليم، وانتفاضات العامة في المدن (١٧)، وجبهة خارجية ضد البيزنطيين.

طرح هذا التنظيم الجديد للجند، وطغيان الظاهرة العسكرية في حياة المجتمع العربي الإسلامي مشاكل سياسية ومالية معقدة نجد في مقدمتها عجز بيت المال، أو «ديوان الجيش» عن ضمان أرزاق هذا الجيش النظامي المحترف (بلغ عدده حوالي خمسين ألفا) زيادة على النفقات العسكرية الأخرى مثل صناعة السلاح، وبناء الجسور والقلاع، وشق المسالك العسكرية، وتشير بعض الروايات إلى أن راتب الجندي من



المشاة قد بلغ ما بين خمسمائة وألف درهم في السنة، وكان راتب القادة أكثر من ذلك بكثير زيادة على المنح التي تعطى في المناسبات، وذكرت أن كلفة الرواتب، وصلت إلى خمسة ملايين دينار، ولا تندرج ضمنها النفقات العسكرية الأخرى، وإذا علمنا أن ميزانية الخلافة بلغت في أوج الازدهار الاقتصادي أربعة عشر مليون دينار فتصبح كلفة رواتب الجيش تساوي حوالي نصف ميزانية الخلافة.

واضطرت الدولة نتيجة هذا العبء المالي المتزايد إلى الزيادة في الجباية والمكوس من جهة، وإلى تقليص نفقاتها على المرافق العامة، ومساعدة فئة المستورين، والفقراء أيام الأزمات من جهة أخرى [١٨]، وأدى ذلك إلى الانتفاضات الشعبية في المدن، بالخصوص، وجاء تعميم ظاهرة «الإقطاع العسكري» حلا لهذه الأزمة، وبرز التمييز بين إقطاع التمليك، وإقطاع الاستغلال على أساس أن الإقطاع العسكري، هو إقطاع استغلال، ولكنه تحول في عالم الممارسة في كثير من الحالات إلى إقطاع تمليك يورث ويباع، وبدأ أصحاب الأحكام السلطانية ينظرون إلى هذا النوع من الإقطاع ويبررونه، فلما تحدث الماوردي (ت العام ٤٥٠ هـ) عن الحالات التي يجوز فيها إقطاع الأراضي الخراجية منع أن يكون المقطع (بالفتح) من أهل الصدقات، أو أن يكون من أهل المصالح ممن ليس له رزق مفروض، «فلا يصح أن يقطعه على الإطلاق، وإن جاز أن يعطاه من مال الخراج... والحالة الثالثة أن يكون من مرتزقة أهل الفيء، وفرضية الديوان، وهم أهل الجيش، وهم أخص الناس بجواز الإقطاع لأن لهم أرزاقا مقدرة تصرف إليهم مصرف الاستحقاق لأنها تعويض عما أرصدوا نفوسهم لهم من حماية البيضة، والذب عن الحريم» [١٩].

قد رأينا أن الإقطاع كان يعطى أيام الدولة الأموية، وفي العصر العباسي الأول من الصوافي، ومن الأرض الموات أساسا، ويمنح لأشراف العرب، لفئة النبلاء الدائرة في الفلك السلطاني، فأضحى مع البويهيين، وخاصة مع السلاجقة والمماليك يمنح للسلطان وأسرته، ولقادة الجند، فأصبحت تقطع إلى أمراء الجند أقاليم بأسرها ليستخلصوا منها الجباية، ويدفعوا أرزاق الجند التابعين لهم بالنظر، ويأخذوا الباقي، وهو



مبلغ كبير، ويقوموا بعمليات عسف، وإرهاق كاهل المزارعين لجمع أكبر مبلغ ممكن من الجباية، بل استغلوا صيغة الإلجاء للاستيلاء على أرض مجاورة خارجة عن إقطاعاتهم.

ويدفع المقطَع العشر، ويحصل على الفرق بين الخراج والعشر، وهو فرق كبير، ولقد أعفى البويهيون والسلاجقة المقطَعين في كثير من الحالات من جميع الالتزامات المالية، وضمنها العشر، بل تشير كثير من النصوص كيف أصبحت أراضي الإقطاع العسكري، وهو إقطاع استغلال بالدرجة الأولى، وكذلك أراضي الوقف تورث وتباع، شأنها في ذلك شأن الأراضي التي اشتريت من بيت المال. يتحدث المقريزي عن ملكية الأرض في مصر أيام الأيوبيين فيقول: «وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا فإن أراضي مصر كلها صارت تُقطع للسلطان وأمرائه وأجناده، وأرض مصر اليوم على سبعة أقسام قسم يجري في ديوان السلطان وهذا القسم ثلاثة أقسام: منه ما يجري في ديوان الخاص، ومنه ما يجري في الديوان المفرد، وقسم من أراضي مصر قد أُقطع للأمراء والأجناد، وقد ذُكر تفصيل ذلك عند ذكر الروك الناصري، وقسم ثالث جُعل وقفا محبسا على الجوامع والمدارس والخوانق وعلى جهات البر وعلى ذراري واقفي تلك الأراضي وعتقائهم، وقسم رابع يقال له الأحباس تجري فيه أراض بأيدي قوم يأكلونها إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع، وإما يكون لهم مالا في مقابلة عمل، وقسم خامس قد صار ملكا يباع ويشترى، يؤرث ويوهب لكونه اشتُري من بيت المال» (٢٠).

وأُقطع سلاطين السلاجقة (٢١) إقطاعات عسكرية كبرى بمناسبة انتصارهم في معركة من المعارك، فقد ذكر ابن الأثير أن السلطان ملكشاه قد «أقطع العرب والأكراد إقطاعات كثيرة لما فعلوه في الوقعة» (٢٢)، ويعني بعد انتصاره على عمه قاروت بك، ويفهم من النص أن هذا النوع من الإقطاع العسكري هو إقطاع تمليك، وليس مقابل دفع رواتب الجنود من خراج الأراضي المقطَعة لأمراء الجند، وتتم أحيانا زيادة في رواتب الجند بمناسبة معينة، فقد زاد ملكشاه بعد توليه السلطنة «الأجناد في معايشهم سبع مائة ألف دينار» (٢٣)، ولا ندري: هل تدفع

هذه الزيادة من بيت المال (أو ديوان الجيش)، أم يدفعها المقطعون من أمراء الجند؟ وقد لفت نظرنا نوع خاص من الإقطاع، وهو إقطاع مدينة كاملة، فلما فوض السلطان ملكشاه الأمور إلى وزيره نظام الملك «أقطعه إقطاعا زائدا على ما كان، من جملته طوس مدينة نظام الملك» [٢٤]، فهل المقصود الأراضي الزراعية المحيطة بطوس، أم جباية مكوس المدينة؟

وأود الاشارة في هذا الصدد إلى أن أمراء الجند لم يكتفوا بإقطاعاتهم، وما يسند إليهم من منح في مناسبات معينة، بل مدوا أيديهم إلى مال الرعية، فقد ذكر ابن الأثير «أن عسكر ملكشاه بسطوا، ومدوا أيديهم في أموال الرعية، وقالوا: ما يمنع السلطان أن يعطينا الأموال إلا نظام الملك، فنال الرعية أذى شديد، فذكر ذلك نظام الملك للسلطان، فبين له ما في هذا الفعل من الوهن، وخراب البلاد، وذهاب السياسة» [٢٥].

اقترنت زمانيا ظاهرة الإقطاع العسكري، وازدياد فرق العسكر، وتنوع فئاتهم، والاستيلاء ليس على أملاك الدولة فحسب، بل على أملاك الرعية كذلك بتدهور المدن، بل قل خرابها في بعض الحالات [٢٦]. إن ظاهرة الإقطاع العسكري ليست ظاهرة عسكرية اقتصادية فحسب، بل هي ظاهرة سياسية واجتماعية كما سنرى.

وأود في الختام طرح القضايا التالية:

١ـ تزامنت هيمنة ظاهرة الإقطاع العسكري في المشرق الإسلامي، ولا سيما بعد استيلاء السلاجقة على السلطة مع بداية ظاهرة التدهور الاقتصادي، والتطور العمراني في المجتمع العربي الإسلامي، فمن المعروف أن القرنين الثالث والرابع قد عرفا ازدهارا اقتصاديا، وتطورا عمرانيا كبيرين تبوأت فيهما المدن العربية بتقدمها العمراني، وتنوع الحرف فيها، وارتباطها بمسالك تجارية نشطة وآمنة مكانة متميزة، بل ذهب بعض الباحثين إلى القول: إن تراكم رأس المال التجاري في المدن الكبرى مثل الملامح الجنينية لتشكل اقتصادي اجتماعي شبيه بالتشكل الذي مهد لظهور المجتمع الرأسمالي في المسيرة التاريخية لأوروبا [٢٧]، فهل أسهمت سلطة العسكر في التدهور المذكور، وكانت من عوامله الحاسمة، أم جاءت نتيجة له؟



٢ـ لمحنا إلى أن مرحلة الإقطاع العسكري تزامنت مع انحدار التطور العمراني للمدينة، وتقلص إشعاعها على محيطها الريفي لتصبح مع مرور الزمن نهبا للعسكر من جهة، ولغارات البدو من جهة أخرى.

٣ـ إن هيمنة ظاهرة اقتصادية اجتماعية معينة مثل الإقطاع العسكري لا تعني بالضرورة ميلاد نمط إنتاجي جديد، فتراكم رأس المال التجاري في المدينة لا يعني كذلك ميلاد نمط إنتاج رأسمالي لكنه قد يعني بداية بروز «قطاع رأسمالي» ذي صبغة تجارية.

هل نستطيع القول في نهاية الأمر: إن هيمنة ظاهرة الإقطاع العسكري تسمح بالتسرع والقول: إن المجتمع العربي الإسلامي في العصر الوسيط هو مجتمع إقطاعي؟ أرى أنه من الصعب الاجابة عن هذا السؤال في ضوء الدراسات الحديثة المتوافرة حول المسألة. إن نمط الإنتاج في مرحلة تاريخية معينة له سماته الخاصة وديناميته الداخلية التي لا يمكن تلخيصها في ظاهرة اقتصادية، وإن سادت.

٤ـ إن البون شاسع في نظرنا بين بروز نمط إنتاجي جديد وسائد وبين تشكل اقتصادي اجتماعي، ويمكن أن نقول: إن الإقطاع العسكري قد مثل القاعدة الاقتصادية لما عاشته المدينة العربية الإسلامية من تحول اجتماعي، أكدت النصوص ان قادة العسكر، وأمراء الجند قد حلوا محل فئة الأرستقراطية القديمة في المدينة، وقد تألفت في السابق من أمراء الأسر الحاكمة، وكبار موظفي الدولة، وكبار التجار والعلماء، مع الملاحظة أن قادة الجند كانوا يعيشون في المدن، ولا علاقة لهم بالأرض إلا عندما يحين موسم جمع الخراج.

٥ـ تحدثنا عن الإقطاع العسكري في المشرق الإسلامي، أما بلاد المغرب فقد عرفت أنماطا من الإقطاع منذ بداية الفتح، فقد أقطع الجند، وملك كبار رجال الدولة ضيعات شاسعة، ولكنه من الصعب أن نتحدث عن ظاهرة الإقطاع العسكري، كما عرفها المشرق، وحتى في المرحلة التي حكم فيها السلاجقة والمماليك مشرقا لم تتحدث المصادر عن إقطاعات كبرى ذات طابع عسكري أقطعها المرابطون، أو الموحدون في بلاد المغرب [٢٨]، ويبدو أن للتركيبة القبلية، ولا سيما العصبية القبلية، دورا في هذا الفرق الواضح بين المشرق والمغرب حول هذه



المسألة.

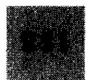
٦ـ إن الحديث عن مفهوم الإقطاع في المجتمع العربي الإسلامي يجر حتما إلى الحديث عن المجتمع الإقطاعي الأوروبي، وتصح المقارنة بين المفهومين في المستوى النظري، وفي مستوى الواقع التاريخي، ولكنه من الخطأ إطلاق مفهوم «المجتمع الإقطاعي» كما عرفته أوروبا على أنماط الإقطاع كما عاشه المجتمع العربي الإسلامي، وأبادر إلى القول في هذا الصدد:

أ ـ إن ظاهرة الإقطاع قد تباينت في المجتمع العربي من منطقة جغرافية، إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر، وكذلك الأمر في أوروبا، فالمجتمع الإقطاعي في ألمانيا، أو فرنسا اختلف عما كان عليه الأمر في روسيا مثلا.

ب ـ على الرغم من الدراسات العديدة التي نشرت حول المجتمع الإقطاعي في أوروبا فإن الآراء لا تزال متباينة، وخاصة بين أنصار المدرسة التاريخية الليبرالية والمدرسة الماركسية، ونلمح في هذا السياق إلى أن المدرسة الماركسية قد أبرزت ـ انطلاقا من ملاحظات ماركس في «رأس المال»، وكذلك من ملاحظات إنجلز في نقده «لود فيغ فيورباخ» الجوانب التقدمية لنمط الإنتاج الإقطاعي، مصححة بذلك خطأ وقعت فيه البورجوازية [٢٩]، مؤكدين أن ظاهرة الإقطاع العسكري الذي يشبه عادة بالإقطاع الأوروبي لم تعرف جوانب إيجابية، بل هي نسفت الجوانب الإيجابية التي حققها تراكم رأس المال التجاري في القرنين الثالث والرابع.

توجد بين الظاهرتين أوجه شبه، من دون ريب، ولكن توجد كذلك فروق جذرية.

عكف ماركس الكهل على دراسة نمط الإنتاج الإقطاعي في البلدان الأوروبية، مقارنا ـ بالخصوص ـ بين النمطين في كل من ألمانيا، وروسيا القيصرية، ولما حاول أن يفهم طبيعة المجتمع الهندي، والمجتمع الجزائري اتضح له أن نمط الإنتاج فيهما بعيد كل البعد عن نمط الإنتاج الإقطاعي، فأطلق مقولته الشهيرة «نمط الإنتاج الآسيوي»، ولكنه لم يتعمق في دراسة هذا النمط، وتحليل سماته، ولما أصيبت الماركسية بداء



الدوغماتية، ولا سيما في المرحلة الستالينية، وقع تحريف المفهوم، وفهم فهما آليا سطحيا، وجاء أنصار المدرسة الماركسية الجديدة فأحيوا المفهوم، وحاولوا إبراز مميزاته [٢٠]، ولكنه استمر محل خلاف وجدل، فهل يمكن أن ندرس ظاهرة الإقطاع العسكري في ضوء خصائص «نمط الإنتاج الآسيوي»، ولكن ماذا يعني هذا النمط بالنسبة إلى تطور المجتمع العربي الإسلامي؟

أسئلة كثيرة لا تزال مطروحة، ويدعونا الحذر والتريث إلى الحديث عن تشكل اقتصادي اجتماعي في تحول المجتمع العربي الإسلامي الوسيطي من مرحلة إلى أخرى بدل الحديث عن التحول في نمط الإنتاج.

إن دراسة خصائص «المجتمع الإقطاعي» في أوروبا ومقارنتها بسمات ظاهرة الإقطاع العسكري تخرج عن نطاق هذه الدراسة، ولا يتسع لها مجاله، ولذا اكتفينا بطرح بعض القضايا الحريَّة بمزيد من التدقيق والتمحيص.





7 ابن خلدون والتطور العمراني في المغرب العربي الإسلامي

> «ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق»
>
> **ابن خلدون**

إنه ليس من المبالغة في شيء، إذا [illegible]نا، بادئ ذي بدء، أن قضايا العمران ب[illegible] البدوي والحضري، وما يتصل به من هياكل [illegible]صادية واجتماعية وسياسية وبخاصة [illegible] المجتمع المغربي، تعد أبرز جوانب الرؤية الخلدونية للتاريخ والمجتمع، وعلى الرغم من القرون الطويلة التي تفصلنا عن المقدمة، فإننا نشعر أثناء قراءة جديدة - نقدية وليست انبهارية - لبعض فصولها بأن تلك الرؤية لا تزال تشدنا إلى كثير من جوانبها شدا قويا. ولعل سر ذلك يعود إلى أن كثيرا من تلك القضايا لا تزال مطروحة بأسلوب ما حين نحاول اليوم تحليل المجتمع المغربي خاصة، والعربي الإسلامي عامة، فالرؤية الخلدونية للعمران ليست - إذن - رؤية ماضوية تراثية، بل هي رؤية تتسم بالدينامية والاستمرارية خلافا لمن يرى فيها طغيان الجانب الميتافيزيقي، وروح الحتمية، فأنت تشعر لدى بعض الباحثين الذين تناولوا ابن خلدون بالدرس بشيء من الخلط بين منطقه العلمي الجدلي

وتمثيله لثقافة عصره خير تمثيل من جهة، وإيمان المسلم بالحتمية القدرية من جهة أخرى، ولا تناقض بين هذه الحتمية، وذلك المنطق الجدلي في الرؤية الخلدونية.

إن حقيقة التاريخ عند ابن خلدون أنه خبر عن الاجتماع الإنساني: «اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش، والتآنس، والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأعمال...» (١).

ويلح على ضرورة تحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فحسن النظر والتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط، «لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثار، ومن زلة القدم والحيد عن جادة الصدق، وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا وسمينا، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات...» (٢).

وتفرق الرؤية الخلدونية بين التاريخ الوقائعي، ولا بد فيه من الاعتماد على مقاييس تفرز الغث من السمين، وتميز الحق من الباطل، وبين العمران البشري والاجتماع الإنساني، وكأنه علم مستقل بنفسه، وذو مسائل، «وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى. وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا» (٣).

ولا يخفي ابن خلدون أن الكلام في قضايا العمران مستحدث الصنعة، غريب النزعة، غزير الفائدة، أعثر عليه البحث، وأدى إليه الغوص.

وحين يتساءل المرء عن ماهية هذا العلم الجديد، وعن رواده يجيب ابن خلدون بأنه علم مستنبط النشأة، ولم يقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة، «ما أدري ألغفلتهم عن ذلك؟ وليس الظن بهم، أو لعلهم



كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا، فالعلوم كثيرة والحكماء في أمم النوع الإنساني متعددون، وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل» (٤).

ويقارن ابن خلدون بين منهجه في درس قضايا العمران البشري ومحاولات أخرى معروفة في التراث العربي الإسلامي، فيشير إلى ابن المقفع في رسائله، وإلى القاضي أبي بكر الطرطوشي في كتابه «سراج الملوك»، «وبوبه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله، لكنه لم يصادف فيه الرمية، ولا أصاب الشاكلة، ولا استوفى المسائل، ولا أوضح الأدلة، إنما يبوب الباب للمسألة ثم يستكثر من الأحاديث والآثار... ولا يكشف عن التحقيق قناعا، ولا يرف بالبراهين الطبيعية حجابا، إنما هو نقل وتركيب شبيه بالمواعظ، وكأنه حوم على الغرض ولم يصادفه، ولا تحقق قصده واستوفى مسائله.

ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاما، وأعثرنا على علم جعلنا سن بكره، وجهينة خبره (٥). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ابن خلدون قد شعر بأن قضايا العمران قضايا متشعبة معقدة، لأنها تبحث في الاجتماع الإنساني الخاضع في تطوره لعوامل موضوعية متداخلة ومتفاعلة، ولذا فلا مناص من استمرار النظر فيها، ومواصلة السير في الدرب الذي مهده، «فإن كنت قد استوفيت مسائله، وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه، فتوفيق من الله وهداية، وإن فاتني شيء في إحصائه، واشتبهت بغيره مسائله، فالناظر المحقق إصلاحه، ولي الفضل لأني نهجت له السبيل، وأوضحت له الطريق» (٦).

وهنا تكمن ـ في نظرنا ـ معاصرة الفكر الخلدوني، فلا تزال كثير من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع المغرب العربي بصفة خاصة متأثرة تأثرا جليا بالمظاهر العمرانية التي لفتت انتباه صاحب المقدمة، وقد حاول فهمها وتحليلها، ولا غرابة في استمرارية تأثير هذه المظاهر في هياكل المجتمع المغربي المعاصر، وذلك على الرغم من التحول الذي بدأت تعيشه هذه الهياكل ابتداء من القرن التاسع عشر، ولكن هذا التحول لم يكن جذريا وشاملا ليمكن المجتمع المغربي من قطع مرحلة تاريخية جديدة تختلف كل الاختلاف عن عصر ابن خلدون، وبذلك يمكن أن يطغى الطابع التراثي على الرؤية الخلدونية للعمران المغربي.

ولعله من المفيد هنا أن نتعرف على مفهوم العمران في الرؤية الخلدونية انطلاقا من النص الخلدوني نفسه، وذلك قبل دراسة بعض مظاهره، ومقارنتها بالواقع العمراني الذي عاشه المغرب الإسلامي الوسيطي.

إن الاجتماع الإنساني ضروري، وهو الذي يعبر عنه الحكماء بقولهم: «الإنسان مدني بالطبع»، أي لا بد من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم، وهو معنى العمران [٧]، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الحضارة، فهي نتيجة حتمية للعمران، فتتفاوت بتفاوته، فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل [٨]، ويعتبرها غاية العمران، ونهاية عمره، وإنها مؤذنة بفساده، باعتبارها تعني التفنن في الترف واستجادة أحواله، وما دامت الدولة تسعى دائما للانتقال من البداوة إلى الحضارة فمن الطبيعي أن تهرم، وتسقط ببلوغ العمران غاية لا مزيد عليها، وهي الحضارة. وهكذا يبدو لأول وهلة أن ابن خلدون يكاد يحصر التاريخ في حركة انتقال دائبة من طور البداوة إلى طور الحضارة، وفي هذا الانتقال تلعب الدولة دورا أساسيا، ويصبح مصيرها مرتبطا بتمام هذه الدورة، وهكذا يصبح التاريخ حركة دورية حلزونية الشكل، وليست مستقيمة، كما أثبتت ذلك النظرة العلمية الصحيحة لحركة التاريخ البشري، وقد اتهم ابن خلدون فعلا بأنه يفسر التاريخ تفسيرا حلزونيا غير منتبه إلى استقامة الخط البياني للتطور التاريخي!

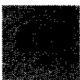
إننا نعتقد أن ابن خلدون أراد أن يفسر ظاهرة تداول الدول في تاريخ المغرب بصفة خاصة، ولم ينظر إلى تاريخ المجتمع وتطوره نظرة شمولية. إن تداول النظم السياسية لا يعني أبدا دورية التطور التاريخي. ويبدو أن الالتباس قد نشأ نتيجة ربط نهاية دول المغرب ببلوغ الدولة الناشئة مرحلة الحضارة [٩].

ويقسم ابن خلدون، كما هو معروف، العمران إلى نوعين: العمران البدوي، ويقتصر سكانه على تسديد حاجاتهم الضرورية من الأقوات، والملابس، والمساكن، وسائر الأحوال والعوائد، وهم مقصرون عما فوق ذلك، وبالخصوص تسديد حاجات ذات طابع كمالي، وأهل البدو صنفان: صنف يشتغل بالزراعة فيكون مقيما ويسكن القرى والمداشر والجبال، وصنف ثان يعتمد في معاشه على تربية الماشية، وهم الرحل من أهل العمران البدوي، وما دام التمدن غاية للبدوي يجري إليها، فان البادية هي أصل العمران، والأمصار مدد لها، ولكل مرحلة من مرحلتي العمران حاجات معينة تستلزمها



طبيعة المرحلة التي يعيشها مجتمع معين، وليس هنالك حد فاصل بين المرحلتين، أو قطيعة، بل هنالك علاقة جدلية بينهما، وهذا أمر طبيعي ما دامت المرحلة الثانية تولد في أحضان الأولى، وهي غاية أهلها. إننا نلمس في بحثنا لبعض الجوانب الديموغرافية لكثير من أمصار المغرب التي عاشت مرحلة العمران الحضري حسب الرؤية الخلدونية ظاهرة النزوح من البادية إلى المدينة الجديدة، وهي تقوم في بدايتها على استقرار بعض القبائل بها، وانتقالها من سكنى البادية إلى سكنى المدينة، وخصوصا إذا كانت المدينة تمثل عاصمة دولة جديدة تعتمد على العصبية القبلية، ونذكر من هذه المدن تاهرت، وسجلماسة، وفاس، ومراكش [١٠]، وليس من النادر أن تجد عشائر من القبيلة الواحدة استقرت بالمدينة، وأصبحت تخضع لمعطيات العمران الحضري، وعشائر أخرى بقيت تعيش في البادية، ولكنها تلعب دورا سياسيا مهما في حياة المدينة عن طريق الفئات الاجتماعية المتحدرة منها، والمستقرة في المدينة، بل أصبح استنجاد هذه الفئات بقبائلها البدوية وسيلة ضغط ناجعة على الحكم المركزي. يخبرنا ابن الصغير عن الوضع السياسي والاجتماعي بتاهرت، مشيرا إلى أنه لما تغيرت الأمور خلا «سكان المدينة بمن انتجع إليهم من رؤسائهم (أي من رؤساء القبائل)، فقالوا لهم إن الأمور قد تغيرت، والأحوال قد تبدلت، فقاضينا جائر، وصاحب بيت مالنا خائن، وصاحب شرطتنا فاسق، وإمامنا لا يغيرن من ذلك شيئا» [١١].

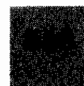
إن هذه الظاهرة الديموغرافية تكتسي أهمية خاصة في تاريخ المدن المغربية في العصر الوسيط، وقد عاش ابن خلدون هذه الظاهرة في عصره، فاتخذها مثالا على قاعدة عامة من قواعد التفاعل والتداخل بين صنفي العمران، «ومما يشهد لنا أن البدو أصل الحضر ومتقدم عليه، أنا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه، وإنهم أيسروا فسكنوا المصر، وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر، وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة، وإنها أصل لها فتهمه» [١٢]. ولا يغفل ابن خلدون عن الربط بين سكنى هذه الفئات من أهل البدو والمدينة وبين التحول في حياتها الاقتصادية، وهو تحول يسمح لها بتسديد حاجات جديدة يقتضيها مجتمع العمران الحضري، ولمزيد إدراك هذه الإشارة الخلدونية الهادفة نلمح إلى الوضع



الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبحت تتمتع به فئات نفوسة التي انتقلت من الجبل واستقرت بتاهرت [١٣] أو فئات المدراريين بسجلماسة، أو اللمتونيين بمراكش، أو بالمدن الأندلسية. ونود في هذا الصدد طرح القضايا التالية:

أولا: إن نظرة ابن خلدون إلى الظواهر العمرانية تشبه نظرته إلى الظواهر الطبيعية، فهو كثيرا ما يشبه بينها [١٤]، وإن الحضارة غاية لا مزيد وراءها، ولذا لابد من الهرم والتدهور بعد بلوغ تلك الغاية، شأنها في ذلك شأن جسم الإنسان بعد بلوغ سن الأربعين، ومن هنا جاء اتهام ابن خلدون بالتأثر بالمنطق السكوني، وعدم قدرته على الخروج من إطار المنظومة الأرسطية، فلا غرو - إذن - أن يكرر نفسه، ويفسر التاريخ تفسيرا حلزونيا من جهة، وألا تكون له رؤية تطورية مستقبلية ما دام «الماضي أشبه بالآتي من الماء» من جهة ثانية. إنها فعلا نقطة الضعف المحيرة في الرؤية الخلدونية.

هل جاءت هذه الحتمية نتيجة تلك الصورة القاتمة التي كان عليها المغرب الإسلامي في عصر ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ/ ١٣٢٢ - ١٤٠٦ م)، وهي الفترة التي بلغت فيها الأزمة العمرانية أوجها، كما سنرى بعد أن عرفت بلاد المغرب تطورا عمرانيا ذا شأن [١٥]، أم هي نتيجة طبيعية لحشر ابن خلدون نفسه ضمن إطار ظاهرة العصبية القبلية في المغرب، وهي الظاهرة التي شغلت فكره فأولاها عناية خاصة، واقتنع في النهاية، بعد التعمق في دراسة التجربة التاريخية المغربية، أنها ظاهرة أبدية حكمت على سكان المغرب بحياة التداول بين صنفي العمران: البدوي والحضري من دون إمكان قطع مرحلة تاريخية جديدة؟ ويبقى احتمال ثالث قد لمحنا إليه آنفا، ونعني بذلك أن نظرة ابن خلدون إلى الظواهر العمرانية لم تكن نظرة شاملة تقصد المجتمع البشري كله، بل نظر إليه في نطاق جغرافي معين لا يتجاوز مظاهر العمران الحضري في عاصمة دولة قامت على عصبية قبلية معينة، كان أهلها يعيشون بالأمس القريب في مرحلة العمران البدوي فحدث هذا التحول في حياتهم، وأدى ذلك إلى ضعف العصبية أمام عصبية أخرى لا تزال تعيش مرحلة العمران الريفي فتغلبت، ثم حدث لها ما حدث للعصبية المنهزمة، فليس المقصود - إذن - بالظواهر العمرانية تلك الظواهر الاجتماعية الكونية العامة في حياة المجتمع البشري، بل تلك المرتبطة بحياة عصبية قبلية معينة [١٦].



وأخيرا، ألسنا نحمّل الرؤية الخلدونية ما لا تتحمل حين نطالبها باستشراف المستقبل والتطلع إلى آفاقه، لأننا نطالبها بذلك حسب نظرة حديثة تبلورت معالمها نتيجة تقدم العلوم الاجتماعية ابتداء من القرن التاسع عشر بصفة خاصة؟ فهنالك - إذن - عوائق إبستمولوجية، وبنية عقلية خاضعة لمعطيات عصرها.

ثانيا: يعطي ابن خلدون أهمية كبرى للعامل المناخي الجغرافي في حياة الإنسان والمجتمع، فيجعل البيئة الجغرافية محددة لنمط المعيشة، ومؤثرة في العادات والتقاليد، وفي نظم الحكم، وشؤون الأسرة، بل قل مؤثرة حتى في البنية والميول [١٧].

إن الأبحاث الحضارية الحديثة أقامت الدليل على أهمية علم التبيؤ البشري (الإكولوجيا) في تفسير كثير من الظواهر العمرانية [١٨]، ونعتقد أن وعي صاحب المقدمة بأهمية هذا العامل قد ساعده كثيرا على فهم سنن العمران المغربي.

ثالثا: لعله من الطريف أن نتساءل عن نوعية التناقض بين صنفي العمران: العمران البدوي والعمران الحضري؛ فهل الأمر لا يتجاوز الاختلاف في أسلوب الحياة، ونمط المعيشة، وقد كمنت وراء مظاهر التحول المعيشي في الأمصار المغربية، وفي أوساط فئات اجتماعية معينة بصفة خاصة عوامل خارجية تتمثل بالخصوص في تجمع ثروات جديدة بأيدي فئات التجار المختصين في التجارة البعيدة المدى، لا سيما في اتجاه بلاد السودان، مصدر بضاعتين ثمينتين من بضائع العصر: الذهب والرقيق [١٩]، أم أن القضية أعمق من ذلك؛ فالظواهر الاجتماعية الجديدة التي يتحدث عنها ابن خلدون في المجتمع المغربي خلال مرحلة العمران الحضري قد برزت نتيجة تحول بطيء في أسلوب الإنتاج جعلته عوامل خارجية (ونعني تجارة الذهب بالخصوص) يبدو لنا تحولا مصطنعا لا يقوم على أسس النسق التدريجي، وبالتالي لم يكن قادرا على إفراز مرحلة تاريخية جديدة؟

إن القضية لا تزال - في رأينا - مطروحة [٢٠]. ومهما يكن من أمر، فإن هذا التحول، إذا أثبتت الأبحاث الجديدة حول نمط الإنتاج في مرحلتي العمران البدوي والحضري وجوده، فلا يمكن أن يكون إلا تحولا جزئيا محدودا، ولم يمس هياكل النمط الإنتاجي السائد، ولذا فقد كان مفعوله محدودا جدا.



إن هذه القضية جديرة ـ في نظرنا ـ بالدراسة والتمحيص، لأننا نعتقد أنه لا يمكن الاعتماد على عوامل خارجية فوقية في تفسير ذلك التحول الاجتماعي الواضح في مرحلة العمران الحضري، وقد أفاض ابن خلدون في تحليله.

إن المدن المغربية هي التي عاشت ذلك التحول في نمط المعيشة، وبرزت بين جدرانها تلك الظواهر الاجتماعية الجديدة في مرحلة العمران الحضري، فلا غرابة ـ إذن ـ أن يهتم ابن خلدون اهتماما كبيرا بالمدن، ويخصص لها بابا يحتوي على ٢٢ فصلا من المقدمة منطلقا من أن البناء، واختطاط المنازل إنما هو من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف والدعة، ونظرا إلى أنها ليست من الأمور الضرورية، فلا بد ـ إذن ـ في تمصير الأمصار، واختطاط المدن من الدولة والملك، ويجد في تاريخ المدن المغربية المتعددة أمثلة كثيرة، فقد أسس أغلبها ليكون عاصمة دولة جديدة، مثل فاس، وسجلماسة، وتاهرت، ورقادة، والمهدية، وقلعة بني حماد، ومراكش.

ومن الشروط التي يجب أن تتوافر في تأسيس المدن توافر الماء بأن تكون المدينة على نهر، أو تؤسس بإزاء عيون عذبة ثرة، وطيب المراعي، والمزارع، «فإن المزارع هي الأقوات؛ فإذا كانت مزارع البلد بالقرب كان ذلك أسهل في اتخاذه، وأقرب في تحصيله» [٢١]، ولا يغفل صاحب المقدمة عن احتياج المدينة في علاقاتها التجارية إلى قربها من الواجهة البحرية، «وقد يراعى أيضا قربها من البحر لتسهيل الحاجات القاصية من البلاد النائية» (ج ٨، ص ٩٧٥). إن هذه الشروط في تأسيس المدن لم يشترطها نظريا، بل استنتجها من الواقع العمراني المغربي، فأكثر المدن المغربية تتوافر فيها هذه المعطيات، والمتتبع للمناطق العمرانية المغربية في كتب الجغرافيين العرب يلمس أن أكثر المدن المغربية قد توافرت فيها معطيات تأسيس المدينة العربية الإسلامية في العصر الوسيط، وينتقد ابن خلدون سياسة اختيار مواقع الأمصار الإسلامية الأولى مثل القيروان، والكوفة، والبصرة، إذ لم يراع فيها توافر جميع شروط تأسيس المصر. ويربط ابن خلدون بين المعطيات الديموغرافية في المدينة، ومناخها، وصحة هوائها، أو تعفنه، ويتهم الجغرافي الأندلسي البكري ببعده عن نباهة العلم، وبعدم استنارة البصيرة لأنه يعيد أساطير العامة حول أسباب انتشار حمى العفن بمدينة قابس [٢٢].



وبناء على معرفته بحياة المدينة المغربية الوسيطية، يؤكد ابن خلدون أنه كلما كثر العمران في المدينة ازدادت الحاجات، لا سيما الكماليات منها، فيؤثر ذلك في ازدياد الأسعار في المدينة سواء في ميدان البضائع التجارية، أو في ميدان الصنائع والأعمال.. ومن هنا فإن البدوي عاجز عن سكنى المصر الكبير لغلاء مرافقه [٢٣]. إن انتشار الترف في المدينة يؤثر تأثيرا سلبيا في أخلاق سكانها، وفي علاقاتهم البشرية، ويلمس القارئ لهذه الفقرة من المقدمة [٢٤] الموقف السلبي الذي يقفه ابن خلدون من انتشار الترف في المدينة، ويعلل في النهاية خرابها بانتشار الرذائل فيها نتيجة التفنن في الترف، «وإذا كثر ذلك في المدينة، أو الأمة تأذّن الله بخرابها وانقراضها، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾ [٢٥].

ونجد علاقة عضوية متينة في الرؤية الخلدونية إلى العمران الحضري بين المدينة والصنائع، فالصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته، ويأتي رسوخها في الأمصار نتيجة رسوخ الحضارة، وطول أمدها، وإذا دبت عوامل الهرم، والتقلص في مدينة ما فسرعان ما تتضاءل فيها الصنائع وتتلاشى، فلا غرابة أن نجد صاحب المقدمة يولي أهمية كبرى للعمل، ويرى أن قيمة الشيء تتمثل فيما بذل فيه من عمل، «إذ ليس هناك، إلا العمل»، فالأعمال ـ إذن ـ هي القوة الأساسية الكامنة وراء الحركة العمرانية تنشط بنشاطها، وتتقلص بتدهورها:

«والعمران و وفوره، ونَفَاق أسواقه إنما هو بالأعمال، وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين، فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال، وابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر، وخلت دياره، وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان، لما أنها صورة من العمران تفسد بفساد مادتها ضرورة» [٢٦].

ولا مناص لنا هنا من التأكيد على العلاقة العضوية بين العمران والسياسة الجبائية في الرؤية الخلدونية [٢٧]، ويبرز تأثيرها الإيجابي، أو السلبي في حياة المدن بصفة خاصة، فإذا كانت هذه السياسة معتدلة، بعيدة عن فرض المغارم السلطانية، والمكوس على الرعايا فإنهم ينشطون للعمل، ويرغبون فيه فيكثر الاعتمار، وهو يؤدي بدوره إلى تعدد الأعمال وتنوعها فتزداد جباية



الدولة على الأمد البعيد، أما سياسة إثقال كاهل الرعايا بالمغارم والمكوس، فإنه يؤدي إلى كساد الأسواق، وتقلص العمران، ويعود ذلك في النهاية بالوبال على الدولة نفسها، فتقل مواردها الجبائية في الوقت نفسه الذي تزداد فيه حاجاتها للأموال في مرحلة العمران الحضري. إن العلاقة متينة بين السياسة والاقتصاد، فالظلم مؤذن بخراب العمران، سواء كان هذا الظلم نتيجة سياسة جبائية مرهقة، أو تسليط أنواع أخرى من الحيف والتعسف على السكان وتجاوز الدولة السياسة الشرعية، فلا عز للدولة إلا بالرجال، «ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل» (ج ٢، ص ٨٥٠)، ومن أبرز أنواع العدل في الرؤية الخلدونية العدل الاقتصادي، فالظلم المؤذن بخراب العمران يتجاوز الظلم الجبائي ليشمل احتكار التجارة من ذوي السلطان، واغتصاب أموال الناس عن طريق سياسة التغريم، وقد اشتهر بها النظام الفاطمي في المغرب [٢٨]، وليشمل بالخصوص تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق.

«ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق، وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات كما سنبين في باب الرزق، لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران» [٢٩].

وهكذا نجد الحياة الاقتصادية في المدن المغربية تقدم مرة أخرى أمثلة دقيقة لهذه النظرة الخلدونية.

أود في نهاية هذه الدراسة عن الرؤية الخلدونية والتطور العمراني في بلاد المغرب أن أطرح التساؤل التالي:

أولا: إلى أي مدى كانت الرؤية الخلدونية للتطور العمراني المغربي منطلقة من الواقع التاريخي نفسه؟

ثانيا: كيف فسر ابن خلدون ظاهرة التدهور العمراني المغربي؟

إنه من المعروف أن ابن خلدون قد قصد بتأليفه أولا وبالذات تحليل الظواهر العمرانية في المغرب، والتعرض لأحوال أجياله وأممه، وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار معللا ذلك بعدم اطلاعه على أحوال المشرق [٣٠]، وقد كان متأثرا في تحليله للتطور العمراني المغربي بظروف الأزمة الحادة التي بلغتها بلاد المغرب في عصره، أي أثناء القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي [٣١].



إن نظرة شمولية إلى التطور العمراني في المغرب الإسلامي تجعل المرء يلاحظ صعود الرسم البياني لهذا التطور، ابتداء من النصف الثاني للقرن الثاني الهجري، ليبلغ أوجه خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة [٣٢]، ثم يأخذ في الانحدار ابتداء من منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي ليبلغ درجة الهبوط التي نزل إليها في عصر ابن خلدون. إننا نؤكد هنا النظرة الشمولية لرسم الخط البياني لهذا العمران، لأن بعض المناطق الجغرافية قد عرفت تطورا نسبيا بعد منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، مثل المغرب الأقصى في العصرين المرابطي والموحدي، أو إفريقية في بعض مراحل العصر الحفصي.

إن الأزمة العمرانية الحادة التي عاشها المغرب العربي الإسلامي في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، فأصيبت مدنه بالتقلص الديموغرافي، والتدهور العمراني، ثم الخراب والتلاشي، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، قد بدأت ـ في حقيقة الأمر ـ منذ منتصف القرن الخامس الهجري، لتصل إلى ما وصلت إليه عامي الطاعون الجارف (٧٤٨ ـ ٤٩ هـ/ ١٣٤٨ ـ ٤٩ م)، وتدل بعض إشارات ابن خلدون على وعيه بتسرب عوامل الأزمة والهرم قبل هذه الفترة، يقول متحدثا عن الطاعون: «... هذا إلى ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدول على حين هرمها، وبلغ الغاية من مداها، فقلص ظلها، وفل من حدها، وأوهن من سلطانها وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أحوالها» [٣٣].

ويحلل في نص آخر، ظواهر التحول العمراني الذي عرفته مختلف مراحل التاريخ المغربي [٣٤]، فبعد مرحلة انتشار شبكة المدن والقرى تربط بينها مسالك تجارية نشطة، التحمت خلالها الواجهة الصحراوية بالواجهة البحرية، تبدأ مرحلة التقلص الديموغرافي، وتناقص العمران، فلم يبق منه إلا ما هو بسيف البحر، أو ما يقاربه من التلول: «بعد أن كان عمرانه متصلا من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوس الأقصى وبرقة، وهي اليوم كلها، أو أكثرها قفار وخلاء وصحار» [٣٥].



أما الشق الثاني من التساؤل فيتصل بتعليل ابن خلدون لظاهرة تدهور العمران المغربي؟

إنه لم يركز على تفسيرها بصفة خاصة، فهي نتيجة طبيعية ـ حسب رؤيته ـ لبلوغ العمران الحضري الغاية التي لا مزيد عليها، وهو يفسر أيضا بالهجرة الهلالية وما صاحبها من مظاهر التفكك السياسي، والاختلال العمراني.

لقد أثبتت الدراسات الجديدة أهمية التجارة الصحراوية، لا سيما تجارة الذهب مع بلاد السودان في التطور العمراني المغربي، وقد كان لتدهور هذه التجارة، وتحول المسالك أثر بعيد ـ من دون ريب ـ في حياة المدن المغربية، وخاصة المدن الصحراوية التي ربطت بينها تلك المسالك. وقد اعتبر عدم تعرض ابن خلدون لهذه النقطة ثغرة في تحليله لعوامل الهرم وتدهور المدن المغربية [٣٦].

ونلاحظ هنا أنه لم يغفل في المقدمة عن ذكر أهمية التجارة مع بلاد السودان، وما أدت إليه من تجمع الثروات في كثير من المدن المغربية، ونجده يفند اعتقاد العامة في تحليل غنى أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين بأن ذلك ليس ناشئا عن توافر المعادن الذهبية والفضية بأرضهم أكثر من غيرها كما يظن، «أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب الذي تعرفه في هذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان وهي إلى المغرب أقرب» [٣٧].

فقد تحولت المدن المغربية إلى مجرد معابر لتجارة الذهب، وأصبحت أسواقها عاجزة عن الاستفادة من مرور تلك الثروة، فالقضية ـ إذن ـ ليست مجرد تحول في مسالك هذه التجارة الثرية، فهو لا يولي العامل الخارجي اعتبارا يذكر ـ فيما يبدو ـ على الرغم من دوره الهائل الذي اكتسبه في الدراسات الحديثة. إن البنى والعوامل الداخلية للمدن المغربية هي التي تحدد تطور عمرانها أو تدهوره، إن «كثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه».





8 الخلفية الاقتصادية للصراع الفاطمي ـ الأموي في بلاد المغرب

(ق ٤ هـ / ١٠ م)

«تبركوا به، فهذا من أول ما ضـــرب لنا بالموضع الذي فتحه الله علينا»

المعز لدين الله الفاطمي

يمثل الصراع الفاطمي ـ الأموي السمة البارزة في تاريخ المغرب والأندلس خلال القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، وقد كان له أثر واضح في السياسة الداخلية والدولية لكل من النظامين: النظام الأموي في قرطبة، والنظام الفاطمي في المهدية، فلا غرو ـ إذن ـ أن يعسر فهم كثير من قضايا السياسة الداخلية، والعلاقات الخارجية في تاريخ الدولتين في هذه الفترة، إذا نظر إليها نظرة جانبية منعزلة عن طبيعة هذا الصراع.

إن الجوانب السياسية والعسكرية والمذهبية في الصراع الفاطمي ـ الأموي معروفة نسبيا، وتكاد تقتصر على معالجتها الدراسات التي تناولته، مركزة على تطور أحداث الصراع، وتأثيرها السياسي والعسكري في حياة الدولتين [1].

ونذكر، بادئ ذي بدء، أن التعرض لتلك الجوانب ليس هو هدف هذه الدراسة، بل هي تحاول طرح قضية تمثل ـ في نظرنا ـ جانبا جديدا، ومهما من جوانب الصراع المشار إليه،

ولعلنا لا نبالغ إذا ذهبنا إلى أنه يمثل أخطر جوانبه، ونعني هنا: السيطرة على مسالك تجارة الذهب الرابطة جنوبا ـ شمالا بين الواجهتين الخطيرتين في الدورة التجارية المغربية، وبالتالي الإسلامية في القرنين الثالث والرابع للهجرة (التاسع والعاشر للميلاد)، خصوصا في المغربين الأوسط والأقصى: الواجهة البحرية، والواجهة الصحراوية. وشبكة المسالك هذه متصلة في الوقت نفسه بالمسالك الرابطة بين بلاد السودان والأندلس من جهة، وبينها وبين المشرق الإسلامي من جهة ثانية.

وسنرى أن هذا الصراع تركز في النهاية على محاولات السيطرة على المسلك الغربي لتجارة الذهب.

هذا وتتضمن الإشارة إلى الواجهة البحرية تلميحا إلى أن هذا الصراع من أجل السيطرة على شبكة المسالك البرية وثيق الاتصال بالصراع البحري بين الأسطول الأموي والأسطول الفاطمي، لأننا نعرف جيدا أهمية التجارة البحرية في هذه الفترة بالنسبة إلى الدولتين مع المشرق، ومع جزر البحر الأبيض المتوسط، وجنوب أوروبا.

هذه ـ إذن ـ القضية الأساسية التي يرتكز عليها اهتمامنا في هذه المحاولة لإبراز جانب ذي شأن، وحاسم في الصراع الفاطمي ـ الأموي. إن الأحداث السياسية والعسكرية التي سنتعرض لها بعد قليل تهدف أولا وبالذات إلى إبراز هذه النقطة في العلاقات الفاطمية ـ الأموية، وانعكاساتها السياسية والعمرانية في المغرب الإسلامي خلال فترة امتدت ما يقرب من قرن.

إننا لا نهمل العوامل ذات الطابع السياسي والعسكري، ولا نغفل أيضا عما تشير إليه النظرة الكلاسيكية من العداوة القديمة بين الأمويين والهاشميين، وهي عداوة تمتد جذورها إلى ما قبل الإسلام، ولكننا نراها ثانوية مسخرة لخدمة السبب الأساسي في الصراع [أ1].

ونبادر بالإشارة هنا إلى علامة أساسية يلمسها المتتبع للأحداث السياسية والعسكرية في الصراع تدعم وجهة نظرنا، ونعني أن الحملات العسكرية المختلفة لم تكن تهدف إلى توسع ترابي، أو السيطرة على مناطق جغرافية جديدة يحكمها ولاة يعينون من طرف السلطة المركزية، بل تهدف



بالخصوص إلى تدعيم النفوذ السياسي، والسيطرة على مراكز حساسة تقع على مسالك تجارة الذهب والرقيق مثل سجلماسة ـ فاس ـ تاهرت ـ بلاد الزاب ـ إفريقية، أو السيطرة على مدن المرافئ المرتبطة بالتجارة الصحراوية.

ولعل هذه الظاهرة هي التي تكمن وراء تحول سياسة الفاطميين في حكم منطقة سجلماسة، فقد أرادوا أول الأمر حكمها مباشرة عن طريق عامل فاطمي يرجع بالنظر إلى السلطة المركزية، ولما تبينت لهم صعوبة ذلك أقروا على سجلماسة أمراء مدراريين ـ على رغم الاختلاف المذهبي ـ اعترفوا لهم بالولاء والتبعية، وضمنوا لهم السيطرة على المسلك الغربي، ولكننا نجدهم يجهزون حملة عسكرية سنة ٣٤٧ هـ بقيادة جوهر الصقلي لإخضاع المغرب الأقصى، وبخاصة سجلماسة: باب معدن التبر، لما أعلن أميرها الشاكر لله سنة ٣٤٢ هـ استقلاله عن الفاطميين، ونادى بالدعوة العباسية، وضرب الدراهم والدنانير الشاكرية، وهدد بذلك نفوذ الفاطميين في المنطقة، وعلى الرغم من انتصار القائد جوهر، وإعادة سجلماسة إلى منطقة النفوذ الفاطمي فإن السلطة السياسية في سجلماسة استمرت في أسرة بني مدرار، ولكنها بقيت خاضعة للفاطميين.

إن دراستنا للعوامل الاقتصادية في الصراع الفاطمي ـ الأموي تنطلق من التعمق في دراسة النقاط التالية:

أولا ـ السياسة المالية للدولة الفاطمية في المغرب، وهي سياسة دقيقة وضع أسسها عبيد الله المهدي منذ انتصار الدعوة وبيعته في رقادة سنة ٢٩٧ هـ ٩٠٩م، وهي مرتبطة بما عرفته الدعوة من تنظيم مالي دقيق في مرحلة الستر من جهة وبتحقيق الهدف الأكبر للحكم الجديد: إخضاع العالم الإسلامي لراية الخلافة الفاطمية من جهة أخرى [٢].

ثانيا ـ السياسة الاقتصادية للخلافة الأموية بالأندلس، وخصوصا أيام أوج ازدهارها في عهد عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ ـ ٣٥٠ هـ ٩١٢ ـ ٩٦١ م).

ثالثا ـ دراسة الازدهار العمراني الذي عرفه المغرب في القرن الثالث الهجري. إنه من المعروف أن هذا الازدهار يتمثل بالخصوص في تلك المراكز التجارية النشطة الواقعة على المسالك الكبرى، لا سيما المسالك الرابطة بين الواجهتين الصحراوية والبحرية.

ونلاحظ هنا أن كلا من النظامين حاول التعرف بدقة على الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد الآخر مستعملا في سبيل ذلك شتى السبل، منها إنشاء شبكة من المخبرين، وقد كانوا يتسترون وراء أعمال مختلفة مثل التجارة، والدراسة، والحج؛ فقد استعمل الفاطميون الدعاة، وبعض رجال النخبة مثل أبي اليسر الرياضي، وأبي جعفر محمد بن أحمد بن هارون البغدادي، ويبدو أنه أسدى خدمة كبرى للفاطميين، فقد ولاه المهدي الكتابة، وديوان البريد إلى وفاته. وتدخل ضمن هذه السياسة زيارة ابن حوقل للأندلس، وتركيزه على ذكر الأوضاع الاقتصادية، وخيرات الأندلس، ومداخيل الدولة، والمسالك.

واستعمل الأمويون الجاليات الأندلسية المقيمة بالمدن المغربية، واستفادوا بالخصوص من العلماء الذين فروا من إفريقية، والتحقوا بالأندلس مثل الخشني، والجغرافي الشهير محمد بن يوسف الوراق الذي ألف للحكم الثاني مؤلفا جغرافيا «في مسالك إفريقية وممالكها» (اعتمد عليه البكري اعتمادا كليا) إلى جانب تآليف أخرى عن ممالك المغرب، وعن تاهرت، ووهران، وسجلماسة، ونكور [٨].

٢ـ قرار عبد الرحمن الناصر سنة ٣١٧ هـ (٩٢٩م) بحمل لقب الخلافة، متخذا صفة أمير المؤمنين الناصر لدين الله، آمرا في الوقت نفسه بلعن الفاطميين على منابر الأندلس، وقد أشارت المصادر إلى قلق عبيد الله المهدي من هذه الخطوة الجديدة التي خطتها قرطبة.

٣ـ احتلال مدن إستراتيجية وتجارية حساسة على الشواطئ المغربية: مليلة، وسبتة، وطنجة.

٤ـ دعم الأسطول ليصبح قادرا على مواجهة الأسطول الفاطمي.

٥ـ عقد معاهدات صلح مع الممالك النصرانية في الشمال ليتمكن من تجنيد قواه ضد الفاطميين [٩]. وتتواصل الأحداث السياسية والعسكرية ما يربو على نصف قرن بعد أن حددت قرطبة معالم سياستها المغربية فنجد الفاطميين يجهزون سنة ٣٠٨ هـ حملة جديدة لاسترجاع نكور، والاستيلاء على فاس، وإعادة سجلماسة سنة ٣٠٩ هـ إلى منطقة النفوذ الفاطمي بعد انتهاب أموالها [١٠]، وهكذا أصبح مسلك تجارة الذهب: بلاد السودان ـ سجلماسة ـ فاس ـ تاهرت ـ إفريقية، خاضعا للخلافة



الفاطمية، ولكن الأوضاع لا تستقر لفائدتها فتضطر إلى تجهيز حملة جديدة سنة ٣١٥ هـ بقيادة أبي القاسم لمقاومة القبائل الموالية للأمويين، وفي مقدمتهم أسرة بني خزر، وفي رجوعه يأمر باختطاط المسيلة (المحمدية) [١١]. ولم يكن اختيار مكان المدينة الفاطمية الجديدة محض المصادفة، بل نعتقد أن هنالك جانبا إستراتيجيا مرتبطا بعامل اقتصادي له مساس بتأمين المسلك التجاري: سجلماسة ـ تلمسان ـ بلاد الزاب ـ إفريقية، لأن المسلك الشمالي مهدد من الأمويين وحلفائهم، والمسلك الصحراوي الجنوبي يسيطر عليه الخوارج، وبطون قبيلة زناتة بصفة عامة.

وتنجح قرطبة في كسب أنصار جدد في المغربين الأوسط والأقصى فيعلن حليف الفاطميين بالأمس موسى بن أبي العافية ولاءه لقرطبة، ويستولي سنة ٣١٧ هـ على المنطقة البحرية الممتدة من شمال تاهرت إلى منطقة طنجة، ثم ربط هذه الواجهة بمنطقة السوس الأقصى للسيطرة على المسالك المتجهة شمالا وجنوبا، ويشعر الفاطميون بالخطر الجديد المهدد لمصالحهم فيأمر عبيد الله عامله الجديد على تاهرت حميد بن يصل بقيادة حملة جديدة في اتجاه الغرب، وبعد موت المهدي يجهز ابنه القائم حملة كبرى سنة ٣٢٣ هـ بقيادة ميسور الفتى استطاعت أن تعيد نفوذ الفاطميين إلى بعض مناطق المغرب الأقصى.

ولم تمر إلا سنوات قليلة على نتائج حملة القائد ميسور الفتى حتى تندلع انتفاضة أبي يزيد مخلد بن كيداد المعروف بصاحب الحمار فتتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية للخلافة الفاطمية، ويتدعم نفوذ الأمويين في المغربين، الأوسط والأقصى، يقول السلاوي «وكانت قوات الناصر تجوز من الأندلس إلى العدوة يقاتلون من خالف الأدارسة من البربر ويستألفونهم، والناصر محمد مساعد لمن عجز برجاله، مقو لمن ضعف منهم بماله حتى ملك أكثر بلاد المغرب، وبايعته قبائله من زنانة والبربر، وخطب له على منابره من تاهرت إلى طنجة، ما عدا سجلماسة، وبايع الناصر أهل فاس فيمن بايعه من بلاد العدوة» [١٢]. ويستمر هذا الوضع طيلة خلافة المنصور، وبداية خلافة المعز.

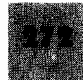
ويدخل الصراع في عهده مرحلة جديدة، فقد لمس الخطر السياسي والحصار الاقتصادي الذي ضربه الأمويون حول إفريقية بسيطرتهم على المغرب الأقصى، وبعض مناطق المغرب الأوسط، محاولين بذلك عزل الفاطميين عن مسالك تجارة الذهب مع بلاد السودان، ويصادف هذا الوضع بداية التفكير في الاستعداد إلى فتح مصر والانتقال إليها، فلا غرابة - إذن - أن نلمس في عهد المعز اهتماما كبيرا بإخضاع المغرب الأقصى من جديد لنفوذ الفاطميين، والسيطرة على شبكة المسالك التجارية، ولا سيما المتصلة منها ببلاد السودان، فقد جهز سنة ٣٤٧ هـ (٩٥٨ - ٩٥٩م) حملة كبرى بقيادة جوهر الصقلي، فأخضع المغربين الأوسط والأقصى، وفتح سجلماسة، وبقيت سبتة وطنجة فقط تابعتين لقرطبة، وقد ضرب جوهر الصقلي عملية ذهبية باسم المعز في سجلماسة خلال هذه الحملة. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى الصراع البحري بين الأسطولين الفاطمي والأموي إلى جانب الصراع البري، وقد اشتد الصراع البحري أيام خلافة المعز بصفة خاصة [١٣].

* * * *

إننا هدفنا من وراء التعرض لأهم الأحداث السياسية والعسكرية التي عرفها الصراع الفاطمي الأموي برا وبحرا ما يزيد على نصف قرن، إلى دعم ما لمحنا إليه أكثر من مرة حول العامل الأساسي الكامن وراء هذا الصراع بالرغم من كل الأسباب التي تشير إليها المصادر القديمة، والتي أعادتها أكثر الدراسات الحديثة بأسلوب جديد [١٤].

إنه من الصعب - في نظرنا - أن نكتفي بالأسباب السياسية، أو المذهبية في تعليل تلك الحملات العسكرية المتكررة، وما تتطلبه من مجهود بشري ومالي.

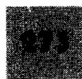
قد يجيب المرء هنا قائلا: إنه مظهر كلاسيكي في حياة دولة ترى نفسها صاحبة الحق الشرعي الوحيد في حكم العالم الإسلامي مثل الخلافة الفاطمية، وما عرفت به من سياسة توسعية انطلاقا من إيمانها بضرورة استرجاع حقها المغصوب في إخضاع العالم الإسلامي كله لراية الفاطميين، وقد جاءت السياسة المغربية الجديدة لقرطبة منذ مطلع القرن الرابع الهجري جوابا عن سياسة الفاطميين التي برزت منذ تأسيس دولتهم في رقادة.



إن الواقع التاريخي يؤيد فعلا هذا التفسير، ولكنه يبقى ناقصا حين يهمل الجوانب العمرانية والاقتصادية، لأن السياسة التوسعية الفاطمية قد اقتضت خلق قوة مالية وعسكرية في المغرب قادرة على فتح المشرق من جهة، والتصدي لنفوذ الأمويين في المغرب، والتحكم في الأوضاع الداخلية حتى لا تؤثر في تنفيذ المخطط التوسعي من جهة ثانية.

إن السياسة الجبائية، والموارد المالية الأخرى لم تكن كافية لتجمع تلك الثروة الذهبية الضخمة التي اشتهرت بها خزائن الفاطميين قبيل رحيلهم إلى المشرق، والتي بدأت تظهر منذ سنة ٣٥١ هـ بمناسبة إعذار المعز أبناءه، ثم ظهرت في تجهيز حملة جوهر لفتح مصر، وأخيرا في موكب انتقال المعز إلى القاهرة [١٥]، ثم في السياسة النقدية الجديدة التي وضع أسسها القائد جوهر غداة فتحه لمصر [١٦]، فهي قد تجمعت من التجارة الكبرى، ومن السيطرة في فترة معينة على مسلك تجارة الذهب مع بلاد السودان بصفة خاصة، ونعني هنا أولا وبالذات السيطرة على المسلك الغربي، لأن الفاطميين لم يتمكنوا من السيطرة على التجارة الصحراوية على الرغم من انتصارهم على انتفاضة أبي يزيد، فقد استمرت سيطرة زناتة عليها [١٦أ]، وقد تسامح المنصور معها، وقبل رسول الخير بن محمد بن خزر الزناتي بكل حفاوة، وأعطى الزناتيين امتيازات جبائية مقابل منع القوافل الصحراوية التي كانت تمد أبا يزيد بالمواد الغذائية حين التجأ إلى جبل كيانة [١٧] وقد استمرت هذه المسالك خاضعة لقبيلة زناتة بعد انتصار المنصور.

قد كان الهدف ـ إذن ـ السيطرة على المسالك التجارية المغربية، وخصوصا مسلك تجارة الذهب، وقد اتضح هذا الجانب في الصراع أيام المعز بصورة جلية. نقل القاضي النعمان في «المجالس والمسايرات» نص الكلمة التي توجه بها المعز إلى الأولياء المشاركين في حملة القائد جوهر لإخضاع المغرب الأقصى، وبخاصة سجلماسة، وهي تلمح إلى الهدف الاقتصادي على الرغم من نفي المعز له؛ فقد قال لهم: «... أما اكتساب حطام الدنيا، فها نحن ننفق من أموالنا على هذا البعث ما لا نرى أننا نرتجع مثله، وإن مكننا الله وأيدنا ونصرنا، ولكنا أردنا بذلك وجوها، منها ما افترضه الله عز وجل علينا من جهاد من خالف أمرنا، وتسمى بأسمائنا، وادعى ما جعل الله عز وجل لنا» [١٨]، ولكنه سكت عن الوجوه الأخرى، ثم يعلمنا القاضي النعمان بضرب



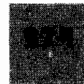
العملة باسم المعز في سجلماسة قائلا: إن المعز دعا «بمال أتاه مما ضرب بمدينة سجلماسة باسمه، ففرقه على من حضر، وقال: تبركوا به، فهذا من أول ما ضرب لنا بالموضع الذي فتحه الله علينا» (١٩)، وقد عثر على هذه النقود في الحفريات التي كشفت عن مدينة أودغست.

إننا نشك في أن المعز لدين الله «كان يطمع في أخذ بلاد الأندلس»، و«يتطلع إلى عرش قرطبة» (٢٠)، بل كان يهدف إلى القضاء على نفوذ الأمويين في المغرب قبل الانتقال إلى المشرق، وإبقاء مسالك تجارة الذهب خاضعة لحلفائه في المغرب، فقد كان المشرق الإسلامي هدف الفاطميين منذ اللحظة الأولى، وقد أدركوا صعوبة احتلال الأندلس، لا سيما بعدما تعرفوا بدقة على كثرة حلفاء حكامها بالعدوة المغربية.

ويغتنم الزناتيون، حلفاء بني أمية، فرصة خروج الجيش الفاطمي سنة ٣٥٨ هـ لفتح مصر للقيام بانتفاضة ضد الحكم الفاطمي، محاولين استرجاع سيطرتهم على المسالك التجارية، ويستعمل المعز هذه المرة الصراع بين صنهاجة وزناتة فيعتمد على زيري بن مناد، ثم يعهد بالأمر عند رحيله إلى مصر لأبي الفتوح يوسف بن زيري، فيخرج بعد توديع المعز إلى المغرب الأقصى حيث يبقى بضع سنوات، ويعترف سنة ٣٧١ هـ بتغلب بني أمية على المغرب الأقصى كله، فلما طلب منه العزيز بالله إرسال ألف فارس من أبطال صنهاجة كتب إليه من بلاد الغرب «يعرفه بتغلب بني أمية أمراء الأندلس على بلاد الغرب، وأن الدعاء لهم فيه على المنابر» (٢١).

وقد سيطر الأمويون على المسلك الغربي بعد حملة يوسف بن زيري إلى منتصف القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) إذ أصبح يخضع لنفوذ المرابطين (٢٢).

إن الصراع بين زناتة وصنهاجة في العصر الفاطمي لا يعود إلى صراع قبلي، بل هو صراع من أجل مراقبة المسالك التجارية، خصوصا مسالك التجارة الصحراوية (٢٣). ويتحدث ابن خلدون عن قسم من بطون صنهاجة فيقول: «وكانت مواطنهم ما بين المغرب الأوسط وإفريقية» (٢٤). ولكننا نعرف أن قبيلة زناتة أصبحت تسيطر على هذه المنطقة خلال القرنين الثاني والثالث، خصوصا أيام الدولة الرستمية، وقد تطورت التجارة الصحراوية في العهد الرستمي، وأصبحت مسالكها خاضعة لنفوذ زناتة. ومن المعروف أن



توازن القوى السياسية والقبلية قد عرف تحولا جذريا بعد تأسيس الدولة الفاطمية برز في حدة الصراع بين صنهاجة وزناتة، وخاصة بعد دعم الفاطميين نفوذ صنهاجة في المغربين الأوسط والأقصى (٢٥).

وليس من المبالغة في شيء إذا ذهبنا في النهاية، ربطا بمطلع الدراسة، إلى أن الوضع العمراني، والازدهار الاقتصادي الذي عرفه المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري، وهو ازدهار مرتبط وثيق الارتباط بمسالك تجارة الذهب مع بلاد السودان، ومستجيب للسياسة الجديدة لكل من النظامين الفاطمي والأموي، يمثلان الخلفية الحقيقية لما برز من جوانب سياسية وعسكرية ومذهبية في الصراع الفاطمي ـ الأموي.

وقد تكشف لنا نصوص فاطمية جديدة أن رحلة عبيد الله المهدي ضمن قافلة تجارية من المشرق إلى سجلماسة لم تكن مصادفة، بل تمت ضمن خطة دقيقة للدعوة متصلة بالتعرف على مسالك تجارة الذهب بالخصوص (٢٦)، كما كان هدف رحلة ابن حوقل بعد نصف قرن.

أما أدق الأدلة وأوثقها لتأكيد ما ذهبنا إليه من إبراز العامل الاقتصادي في الصراع الفاطمي ـ الأموي فيمكن حصره في ميدانين:

أولا ـ الثروة الذهبية الضخمة التي تجمعت في خزائن الدولة الفاطمية، وبخاصة أيام المعز، وقد أثبتت هذه الثروة أن حاجة الفاطميين إلى الذهب تجاوزت استعماله في ضرب العملة، بل كانت حاجتهم إليه من أجل إنشاء رصيد ذهبي كبير استعدادا لفتح مصر، ثم اتباع سياسة نقدية معينة لمقاومة الخلافة العباسية في الميدان النقدي (٢٧).

وقد تجمعت بقرطبة أيضا ذخيرة ذهبية كبرى على الرغم من حملات الفاطميين المتكررة للسيطرة على المسلك الغربي، وعزل الأمويين عنه ؛ فقد ترك عبد الرحمن الناصر عند وفاته خمسة ملايين دينار في بيت المال، أي حوالي ٢٥٠ قنطارا من الذهب المسكوك (٢٨).

ثانيا ـ في ميدان ضرب العملة الذهبية؛ فمن المعروف أن الأمويين في الأندلس لم يصدروا إلى نهاية القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) إلا عملة فضية، والعملة الذهبية المتداولة في أسواق الأندلس عهدئذ عملة مشرقية استعملت بالخصوص في شراء العبيد الصقالبة الذين كانوا يصدرون إلى المشرق الإسلامي.

وابتداء من القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) أصبح الأمويون يصدرون عملة ذهبية، فقد أصبح ذهب السودان يصل إلى قرطبة عن طريق المسلك الغربي أولا وبالذات. ويأتي ضرب العملة الذهبية الأندلسية في فترة الصراع الفاطمي ـ الأموي.

ومن جهة أخرى فقد عرفت العملة الذهبية المغربية ازدهارا وشهرة في العهد الفاطمي، وأصبحت أيام المعز بالخصوص دعامة أساسية من دعائم السياسة الفاطمية [٢٩]، وهي ظاهرة نقدية مغربية بارزة في فترة الصراع المذكور.

فهل يمكن بعد كل هذا تجاهل العامل الاقتصادي في الصراع الفاطمي ـ الأموي؟





الهـــوامــــش

هوامش التقديم

(١) إننا نوافق هشام جعيط حين يرى أن المؤرخ ليس ذلك الذي يتصل - مثابرا - بالمصادر العديدة المتنوعة فحسب، بل ذلك الذي يعرف أيضا كيف يهتدي إلى بداهة النظرة حين يتخلص من الأحكام المسبقة لأسلافه، ولكننا نخالفه الرأي حين يذهب بعيدا، فيقول: إنه ينبغي على المؤرخ أن يعامل مادته كرجل سياسي له شعور بالتاريخ، وبالواقع البشري.

انظر: H.Djaït, l'Islam ancien récupéré à l'histoire, Annales, E.S.C., juillet-Août, 1975, p. 906.

إننا نخالفه في ذلك لأن هذا الاتجاه قد يؤدي في النهاية إلى تسييس التاريخ، وهو نقطة ضعف في الدراسات العلمية المنهجية لا تقل خطرا وروتينية عن التاريخ الوقائعي، أو التاريخ الهيكلي المصاب بداء التحجر العقائدي، وقد أساء هذا الداء إلى المدرسة التاريخية الماركسية لما تحجرت في ظل النظم الستالينية، ووظفت خدمة لأهداف سياسية وأيديولوجية متكلسة.

(2) Robert S. Lopez, Annales, E.S.C., Juiller-Août, 1975, P. 899.

(3) Marcel Benabou, la résistance africaine à la romanisation, Paris, 1975.



هوامش القسم الأول

الفصل الأول

(١) من المؤلفين المعاصرين النادرين الذين استعملوا هذا النوع من المصادر، المرحوم الشيخ عبد الحي الكتاني في كتابه «التراتيب الإدارية»، بيروت ١٣٤٧ هـ، جزءان، فقد جمع فيه مادة ثريّة بطريقته التقليدية في التأليف.

(٢) انظر في هذا الصدد: موريس لومبار، الإسلام في فجر عظمته، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٩، ص ١٨ وما يليها ؛ عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت ١٩٦١، المطبعة الكاثوليكية، ص ٢٨ وما بعدها. وانظر عن دور العامل الاقتصادي في حركة الفتح: المصدر نفسه ص ٤٥ وما بعدها.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩، ج ٢، ص ٤١٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٥٤.

(٦) السورة ٨، الآية ٤١.

(٧) الطبري، سبق ذكره، ج ٢، ص ١٨٤.

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢١.

(٩) راجع عن هذه المفاهيم مصادر السياسة المالية في الإسلام: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٥٢ ؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨١ ؛ أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٢٩٨ هـ؛ أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦، وغيرها.

(١٠) الطبري، ج ٢، ص ٦٤٨.

(١١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٥.

(١٢) ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، ليدن، ١٣٢١، ج ٣، القسم الأول، ص ٩٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(١٥) الكامل للمبرد، القاهرة، د ت، ج ١، ص ٦ وما يليها ؛ الطبري، ج ٣، ص ٤٢٩ وما يليها.

(١٦) انظر دراستنا ضمن هذا الكتاب عن سياسة الخلافة الأموية تجاه المغرب، ولاسيما في الميدان المالي.



(١٧) الطبري، ج ٤، ص ٢٠٩.

راجع عن أسباب تدوين الدواوين، وطريقة توزيع العطاء: المصدر نفسه، ص ٢٠٩ وما بعدها ؛ ابن سعد، سبق ذكره، ج ٣، القسم الأول، ص ٢٠٢ وما يليها ص ٢١٢ وما بعدها؛ الجهشياري، كتاب الوزراء والكتاب، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨، ص ١٦ وما يليها.

(١٨) الطبري، ج ٤، ص ٢٠٢.

(١٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٠ وما يليها؛ ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ٢١٤.

(٢٠) راجع عن «إعادة تعريف الناس»، الطبري، ج ٤، ص ٤٩.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) راجع خطبة عمر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٦.

(٢٣) ابن سعد، ج ٣ القسم الأول، ص ٢١٧.

(٢٤) الطبري، ج ٤، ص ٢١١.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج ١، ص ٢٣٧.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) راجع: ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ٢٠٣، ٢٢١.

(٢٩) الطبري، ج ٤، ص ٢٢٠؛ راجع قصة استقراض هند ابنة عتبة مبلغا من بيت المال للتجارة، وشكواها الوضيعة، وموقف عمر من ذلك: المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٣٠) ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ليدن، مطبعة بريل، ١٩٢٠، ص ١٤٦، وروي أن سبب مقاسمة عمر بن الخطاب العمال شعر كتب به إليه:

أبلغ أمير المؤمنين رسالة … فأنت وليّ الله في المال والأمر
فلا تدعن أهل الرساتيق والجزى … يسيغون مال الله في الأدم الوفر
فأرسل إلى النعمان فاعلم حسابه … وأرسل إلى جزء وأرسل إلى بشر
ولا تنسينّ النافعين كليهما … وصهر بني غزوان عندك ذا وفر
ولا تدعونّي للشهادة إنني … أغيب ولكني أرى عجب الدهر
من الخيل كالغزلان والبيض كالدمى … وما ليس يُنسى من قرام ومن ستر
ومن ريطة مطوية في صيانها … ومن طيّ أستار معصفرة حمر
إذا التاجر الهندي جاء بفارة … من المسك راحت في مفارقهم تجري
نبيع إذا باعوا ونغزو إذا غزوا … فأنّى لهم مال ولسنا بذي وفر
فقاسِمْهم - نفسي فداؤك - إنهم … سيرضون إن قاسمتهم بالشّطر

قال عمر إنا قد أعفيناه من الشهادة، وقاسمهم نصف أموالهم، والنعمان هو النعمان بن بشير، وكان على حمص، وصهر بني غزوان أبو هريرة كان على البحرين.

انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٧ وما يليها.

(٣١) ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ٢٢٠.

(٣٢) نلاحظ في هذا الصدد ندرة الخيل، وكثرة الإبل التابعة لبيت المال ؛ فقد روي عن يزيد بن شريك الفزاري أنه قال: «عقلت عمر بن الخطاب يحمل على ثلاثين ألف بعير كل حول في سبيل الله، وعلى ثلثمائة فرس وكانت الخيل ترعى في النقيع»، المصدر نفسه.

(٣٣) الطبري، ج ٣، ص ٤٣٢.

(٣٤) المصدر نفسه.

وفي رواية أخرى قال أبو بكر: «انظروا كم أنفقت منذ وُلّيت من بيت المال ف[illegible]سوه عني، فوجدوا مبلغه ثمانية آلاف درهم في ولايته»، المصدر نفسه، ج ٣، ص [illegible].

(٣٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦١٦.

وروي عن أسلم، قال: «قام رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: ما يحل لك [illegible] هذا المال؟ فقال: ما أصلحني وأصلح عيالي بالمعروف، وحلّة الشتاء وحلّة الصيف، وراحلة عمر للحج والعمرة، ودابة في حوائجه وجهاده»، المصدر نفسه.

(٣٦) راجع حواره مع حفصة: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦١٧.

(٣٧) حدّث يحيى بن حماد والفضل بن عنبسة أن عمر بن الخطاب بعث إلى عبد الرحمن بن عوف، وقال الفضل فبعث إلى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالا جميعا يستقرضه أربعة آلاف درهم فقال للرسول: «قل له يأخذها من بيت المال»، ثم ليردها فلما جاءه الرسول فأخبره بما قال شق ذلك عليه فلقيه عمر فقال أنت القائل ليأخذها من بيت المال فإن مت قبل أن تجيء قلتم أخذها أمير المؤمنين دعوها له وأوخذ بها يوم القيامة لا ولكن أردت أن آخذها من رجل حريص شحيح مثلك فإن مت أخذها قال يحيى من ميراثي، وقال الفضل من مالي، ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ١٩٩.

(٣٨) روي عن عمران «أن عمر بن الخطاب كان إذا احتاج أتى صاحب بيت المال فاستقرضه فربما عسر فيأتيه صاحب بيت المال يتقاضاه فيلزمه فيحتال له عمر وربما خرج عطاؤه فقضاه»، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.



(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) فقد رأى مرّة جارية تطيش هزالا فقال عمر: «من هذه الجارية فقال عبد الله هذه إحدى بناتك قال وأي بناتي هذه قال ابنتي قال ما بلغ بها ما رأى قال عملك لا تنفق عليها فقال إني والله ما أغرّك من ولدك فأوسع على ولدك أيها الرجل»، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٤٤) نورد وصية عمر في هذا الشأن نظرا إلى أهمية النص، ودقّته في تقديم نموذج من نماذج السياسة المالية في الإسلام:

روي عن عثمان بن عروة قال: «كان عمر بن الخطاب قد استسلف من بيت المال ثمانين ألفا فدعا عبد الله بن عمر فقال بع فيها أموال عمر فإن وفت وإلاّ فسل بني عدي فإن وفت وإلا فسل قريشا ولا تعدهم قال عبد الرحمن بن عوف ألا تستقرضها من بيت المال حتى تؤديها فقال عمر معاذ الله أن تقول أنت وأصحابك بعدي أما نحن فقد تركنا نصيبنا لعمر فتعزّوني بذلك فتتبعني تبعته، وأوقع في أمر لا ينجيني إلا المخرج منه، ثم قال لعبد الله بن عمر اضمنها فضمنها قال فلم يدفن عمر حتى أشهد بها ابن عمر على نفسه أهل الشورى، وعدّة من الأنصار، وما مضت جمعة بعد أن دفن عمر حتّى حمل ابن عمر المال إلى عثمان بن عفان وأحضر الشهود على البراءة بدفع المال»، المصدر نفسه، ص ٢٦٠، انظر أيضا ص ٢٤٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٢٦.

يبدو أن الوضع العسكري والسياسي الذي كان عليه الإمام علي كرّم الله وجهه بعد وقعة الجمل قد جعله يتصرّف تصرفا غريبا لفت الانتباه في حينه، فلما فرغ سنة ٣٦ هـ من بيعة أهل البصرة «نظر في بيت المال فإذا فيه ستمائة ألف وزيادة فقسّمها على من شهد معه الوقعة، فأصاب كل رجل منهم خمسمائة، وقال: لكم إن أظفركم الله عز وجلّ بالشام مثلها إلى أعطياتكم، وخاض في ذلك السبئية، وطعنوا على علي من وراء وراء»، الطبري، ج ٤، ص ٥٤١.

(٤٦) ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ٢١٨.

(٤٧) الطبري، ج ٤، ص ٤١٢.

(٤٨) راجع كامل النص: المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤١٢.



(٥٠) كتب إليه يقول: «بلغني أنك بنيت قصرا اتخذته حصنا، ويسمّى قصر سعد، وجعلت بينك وبين الناس بابا؛ فليس بقصرك، ولكنه قصر الخبال؛ أنزل منه منزلا مما يلي بيوت الأموال، ولا تجعل على القصر بابا تمنع الناس من دخوله وتنفيهم به عن حقوقهم ليوافقوا مجلسك ومخرجك من دارك إذا خرجت»، المصدر نفسه، ص ٤٧.

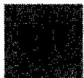
(٥١) راجع التعليق رقم ٤٥.

(٥٢) إن أنواع الجباية في الإسلام معروفة، وقد أسهبت الحديث عنها المراجع المختصة، انظر بالإضافة إلى المصادر المذكورة في تعليق رقم ٩: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩، المؤلف نفسه، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، سبق ذكره؛ التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج١، ص ٣٩١ وما بعدها؛ دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة الثانية الفرنسية)؛ دينت، الجزية والإسلام، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠؛ محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية في الإسلام، القاهرة دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩، إبراهيم فؤاد أحمد علي، الموارد المالية في الإسلام، القاهرة، دار الشرق العربي ١٩٦٨ ـ ٦٩.

(٥٣) إن هناك بعض المحاولات الجديّة المعاصرة الهادفة إلى ربط هذه الرؤية الاقتصادية بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، انظر مثلا: الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، البعد الاجتماعي، تونس، دار سراس للنشر، ١٩٨٢.

(٥٤) كان عمّال الخراج في العصر الراشدي من العرب المسلمين، ولما تغيرت السياسة المالية في العصر الأموي برزت ظاهرة استعمال الأعاجم في جمع الجباية، وفي دواوين الخراج، وقد وضح أسباب ذلك عبيد الله بن زياد قائلا: «كنت إذا استعملت العربي يكسر الخراج، فإذا أغرمت عشيرته، أو طالبته أوغرت صدورهم، وإن تركته تركت مال الله، وأنا أعرف مكانه، فوجدت الدهاقين أبصر بالجباية، وأوفى بالأمانة، وأوهن بالمطالبة منكم، مع أني جعلتكم أمناء عليهم لئلا يظلموا أحدا»، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، سبق ذكره، ص ٨.

ومن المعروف أن الأمويين غيروا كثيرا في السياسة المالية، وبعدوا عن الأصول التي وضعت في العصر الراشدي إذ نجدهم قد وظفوا مكوسا غير معروفة في النظام الجبائي الإسلامي، وقد حاول الخليفة عمر بن عبد العزيز العودة إلى الأصول الأولى في إصلاحه المالي.



إننا نخالف في هذا الصدد الأستاذ الدوري حين يؤكد أن الأمويين «ساروا على الأسس التي عرفت في عصر الراشدي مع تعديلات اقتضاها العرف المحلي والتطوّر، وهي بمجموعها أصلح وأعدل من نظم البلاد قبل مجيء الإسلام»، المصدر نفسه.

راجع في هذا الصدد دراستنا عن سياسة الخلافة الأموية تجاه المغرب، ولا سيما في الميدان المالي.

(٥٥) الطبري، ج ٤، ص٢٣.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٤٢٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢١٣؛ انظر أيضا ص ١٩٠، ٢١٣؛ ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص٢٣٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٥ وما يليها.

(٥٩) ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص٢٠٢.

(٦٠) راجع عن الأكيال المستعملة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي عهد الخلفاء الراشدين «التراتيب الإدارية»، سبق ذكره، ج ١، ص ٤٢٨ وما بعدها.

(٦١) المصدر نفسه، ج ٢، ص٣٦.

(٦٢) الطبري، ج ٣، ص١٧٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤ وما يليها.

(٦٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥٢، ٤٥٧، ٥٠٧.

وقد كان سعر هذا الجمل مرتفعا بالنسبة إلى الأسعار لما يمتاز به من صفات، فقد وصفه صاحبه قائلا: «ما طلبت عليه أحدا قط إلا أدركته، ولا طلبني وأنا عليه أحد إلا فته»، المصدر نفسه، ص٤٥٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص٥٤٢.

(٦٦) التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج ٢، ص٣٣.

(٦٧) انظر في هذا الصدد: ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ١٨، ٣٩، ٤٠، ٩٢.

إن معرفة رواتب بعض المسؤولين في هياكل الدولة الناشئة مثل عمال الصدقات، أو عمال الأمصار قد يساعد على معرفة حقيقة الأسعار المذكورة مع ضرورة الإشارة إلى عدم وجود مقاييس مضبوطة لأجور العاملين في المؤسسات الإسلامية في هذه المرحلة، والمقياس الوحيد هو ذلك الذي طبق على ما يحل لأبي بكر وعمر من بيت المال كي يتفرغا لشؤون الأمة الجديدة، وقد رأينا أن ما يحل يجب ألا يتجاوز سدّ الحاجة الضرورة، فما أصاب أكثر من رزقه المفروض فهو غلول، أو سرقة، وقد جاء في الحديث الشريف: «من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول»، التراتيب الإدارية، ج ١، ص ٢٦٥.

فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لعتاب بن أسيد حين بعثه إلى مكة أربعين أوقيّة كل سنة، والأوقية أربعون درهما، ورزق عمر عياض بن غنم حين ولاّه جند حمص كل يوم دينارا وشاة ومدّا، المصدر نفسه، ص٢٦٤.

(٦٨) من المعروف أن عمر رضي الله عنه كان يعارض في جلب العلوج إلى المدينة، فقد روي عن ابن شهاب قال: «كان عمر لا يأذن لسبي قد احتلم في دخول المدينة حتى كتب المغيرة بن شعبة، وهو على الكوفة يذكر له غلاما عنده صنعا، ويستأذنه أن يدخله المدينة، ويقول إن عنده أعمالا كثيرة فيها منافع للناس، إنه حدّاد، نقّاش، نجّار، فكتب إليه عمر فأذن له أن يرسل به». المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

وغلام المغيرة هذا هو أبو لؤلؤة قاتل عمر رضي الله عنه.

(٦٩) يبدو ان ما ذكر من محاولة الإمام علي ضرب عملة بالبصرة سنة ٤٠ هـ = (٦٦٠ م) كما ذكر لومبار في كتابه «الإسلام في فجر عظمته» سبق ذكره، ص ١٣١ وما يليها نتيجة خطأ حصل في تاريخ الضرب.

راجع: ناصر السيد محمود النقشبندي، الدرهم الإسلامي، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٩، ج١، ص١٠.

راجع عن موضوع العملة في الجاهلية، وفي صدر الإسلام: المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم، النجف، المكتبة الحيدرية، ١٩٦٧، (الطبعة الخامسة)، ص٣ وما بعدها.

(٧٠) راجع لومبار، «الإسلام في فجر عظمته»، سبق ذكره، ص ١٢١ وما بعدها.

(٧١) الأوزان والأكيال الشرعية المستعملة في عصر النبوة وفي العصر الراشدي هي عشرة: الدرهم، والدينار، والمثقال، والدانق، والقيراط، والأوقية، والنش، والنواة، والرطل، والقنطار.

(٧٢) انظر: الدرهم الإسلامي، سبق ذكره، ج ١، ص٣، ويفهم من بعض النصوص أن ضرب الفضة كان يتم في شهر المحرم، فقد روي عن عبيد بن عمير، قال: «إن المحرم شهر الله عز وجل، وهو رأس السنة، فيه يكسى البيت، يؤرخ التاريخ، ويضرب فيه الورق...»، الطبري، ج ٢، ص٣٩٠.

راجع أيضا: التراتيب الإدارية، ج ١، ص ٤١٣ وما بعدها.

(٧٣) التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج ١، ص ٤١١ وما يليها.

(٧٤) ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ٢١٦.

(٧٥) الطبري، ج ٢، ص ٢٨١.

(٧٦) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٥.

هوامش الفصل الثاني

(١) الطبري، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٠ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص٦٤٦.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٢، ٤٠٧، انظر أيضا عن اعتراض المسلمين ببدر قافلة قريش العائدة من بلاد الشام بقيادة أبي سفيان: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٢١ وما بعدها.

(٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٩٢ وما يليها، والمقصود بهذا الخبر هو غزوة القردة سنة ٣ للهجرة.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص٤١١.

(٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٦٧، ٤٧٠ وما بعدها.

(٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص٤٦١.

(٩) التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج ٢، ص٣٢.

انظر أيضا: ابن سعد، سبق ذكره، ج ٣، القسم الأول،٤١.

(١٠) التراتيب الإدارية، ج ٢، ص٣٢، والوافي وزنه الدينار، وعلى ذلك وزن الدراهم البغلية أو الكسرويّة.

(١٠أ) على الرغم من أن هذه الفقرة تتحدّث عن النشاط التجاري في منطقة جغرافية معينة هي إقليم عمان خاصة، ومنطقة الخليج بصفة أعم، فهي تقدم مثالا على الدور الخطير الذي لعبته التجارة في مجتمع صدر الإسلام.

(١١) راجع فصل «الصين» من دائرة المعارف الإسلامية... وراجع عن دور العرب في تاريخ الملاحة الدولية كتاب: جورج فضلو حوراني ترجمة السيد يعقوب بكر، العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة، وأوائل العصور الوسطى، القاهرة، د.ت.

(١٢) انظر: فاروق عمر، مقدمة في دراسة مصادر التاريخ العماني، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٨.

(١٣) راجع عن فتح عمان: البلاذري، فتوح البلدان، القاهرة، ١٩٣٢، ص ٨٧ وما يليها؛ نور الدين السالمي، تحفة الأعيان بسير أهل عمان، نشر إبراهيم طفيش الجزائري، القاهرة، ١٣٥٠ هـ، ص ٦٧ وما بعدها.

(١٤) انظر عن فتوح السند: البلاذري، فتوح...، ص٤٢٠ وما بعدها.

(١٥) راجع عن تمصير البصرة: ن.م، ص ٣٤١ وما بعدها، انظر أيضا صالح أحمد العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بيروت ١٩٦٩.

(١٦) انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت ١٩٥٧، ج ٣، ص٧١٨.

(١٧) ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني، ليدن، ١٣٠٢ هـ، ص٢٠٥.

(١٨) الروض المعطار في خبر الأقطار، بيروت، ١٩٧٥، ص٤١٣.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) راجع في هذا الصدد: موريس لومبار، الإسلام في فجر عظمته، ترجمة حسين العودات، دمشق، ١٩٧٩، ص٢٥٢.

(٢٢) راجع عن الحياة الاقتصادية في البحرين، عبد الرحمن عبد الكريم النجم، البحرين، في صدر الاسلام، وأثرها في حركة الخوارج، بغداد، ١٩٧٣، ص ٨١ وما بعدها.

(٢٣) راجع في هذا الصدد بحثنا ضمن هذا الكتاب عن التجارة في بلاد المغرب.

(٢٤) ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، ١٩٦٧، ج ٣، ص ١٠٠٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص٩٩٦.

(٢٦) إن اكتشاف المسلمين في المغرب لهذا المصدر الجديد للذهب: بلاد السودان لا يعني أبدا أن هذا المصدر لم يكن معروفا قبل الفتح الإسلامي، إننا نوافق ف. برودال فيما يرجحه من أن التجارة الصحراوية أقدم بكثير من القرن الثاني، انظر:

F. Braudel, La Méditerranée et le Monde méditerranéen / L'époque de Philippe II, Paris, 1949, pp. 364-365.

ولكن هذه التجارة الصحراوية القديمة قد توقفت أيام العهد الوندالي، وأيام البيزنطيين، وازدهرت في العهد الإسلامي، وارتبطت بوحدة عمرانية واقتصادية شاسعة، وهذا ما أكسب توريد ذهب السودان في العصور الإسلامية أهمية خاصة.

انظر أيضا: Yves Lacoste, Ibn Khaldoun, Paris, 1969, p. 25.

(٢٧) لمحنا أكثر من مرة في أبحاثنا عن المدينة العربية في منطقة بلاد المغرب إلى أهمية ذهب بلاد السودان.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) انظر أنور عبد العليم، الملاحة وعلوم البحار عند العرب، الكويت، ١٩٧٩، ص١٨.

(٣٠) راجع في هذا الشأن، جورج فضلو حوراني، العرب والملاحة في المحيط الهندي، سبق ذكره، ص ١٣٩ وما بعدها.

(٣١) أنور عبد العليم، الملاحة وعلوم البحار، سبق ذكره، ص٢٢.

(٣٢) رحلة السيرافي، بغداد، ١٩٦١، ص٧٨.

(٣٣) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن، ١٩٠٦، ص ٤٧٤ وما بعدها.

(٣٤) ابن الفقيه، كتاب البلدان، ليدن ١٨٨٥، ص ١١، البحر المقصود به البحر العربي.

(٣٥) جورج فضلو حوراني، العرب والملاحة في المحيط الهندي، سبق ذكره، ص١٩٥.

(٣٦) راجع أيضا عن الملاحة العربية: ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت د. ت، ص ٤٨ وما بعدها.

(٣٧) مروج الذهب، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ج ١، ص ١٢٤أ وما يليها. هنالك اختلاف في حقيقة جزيرة قنبلو فهنالك من ذهب إلى أنها جزيرة مدغشقر الحالية، وظن آخرون أنها جزيرة القمر الكبرى، ويرى البعض أنها زنجبار معتمدا على ما جاء في كتاب «التنبيه...» للمسعودي إذ قال: «ويقرب من جبل القمر كثير من أحواز الزنج ومساكنهم إلى أن يتصل ذلك ببلاد سفالة الزنج وجزيرة قنبلو وأهلها مسلمون»، ن. م. ج٧، ص ٥٨٤ وما يليها. أما سفالة فهي مدينة وناحية في أفريقيا الشرقية.

(٣٨) عبد الرحمن العاني، عمان في العصور الإسلامية الأولى، بغداد، ١٩٧٧، ص٧.

(٣٩) راجع دراستنا عن مدن المغرب العربي ضمن هذا الكتاب.

(٤٠) راجع المرجع السابق.

(٤١) المقدمة، سبق ذكره، ج ٣، ص٩٧٥.

(٤٢) تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٤٣) يقول الدمشقي: «والمقل الأزرق صمغ شجر كبار فيما بين الشحر وعمان، وكذلك اللبان هناك، وفي أماكن من اليمن والله أعلم»، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، لا ييزغ، ١٩٢٣، ص٨٢.

(٤٤) ابن البيطار، عبد الله بن أحمد المالقي الأندلسي. الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، القاهرة، ١٢٩١ هـ، ج ٤، ص٨٣.

(٤٥) راجع قصة لؤلؤتين عمانيتين في روض المعطار للحميري، مادة عمان.

(٤٦) انظر صالح أحمد العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة...، سبق ذكره، ص٣٠١.

(٤٧) انظر: جورج فضلو حوراني، العرب والملاحة...، سبق ذكره، ص٣٤٧.

(٤٨) أحسن التقاسيم...، سبق ذكره، ص٩٧.

(٤٩) المسعودي، أخبار الزمان، بيروت، ١٩٦٦، ص٥٩.

راجع عن قضية الواق واق: جورج فضلو حوراني، العرب والملاحة في المحيط الهندي...، سبق ـكره، ص ٢٣١ وما يليها، تعليق رقم ٣.

(٥٠) الدمشقي، شيخ الربوة، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، لاييزغ، ١٩٢٣، ص١٦٢.

(٥١) انظر السالمي، تحفة الأعيان...، سبق ذكره، ص ٩ وما يليها.

(٥٢) ابن حوقل، أبو القاسم بن حوقل النصيبي، صورة الأرض، بيروت، د. ت.، ص ٤٤ وما يليها.

(٥٣) أحسن التقاسيم...، سبق ذكره، ص٩٢.

انظر أيضا وصف ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني، مختصر كتاب البلدان، ليدن ١٣٠٢ هـ، ص ١١ ووصف ياقوت الحموي، معجم البلدان، سبق ذكره، ج ٣، ص٣٩٢.

(٥٤) راجع مقال: أدولف كروهمان عن صحار في دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية الأولى، ليدن، ١٩٣٤، ج ٤، ص ٥٢٧،٥٣٠.

(٥٥) لبس الرسول (الثياب الصحارية، انظر: عبد الرحمن العاني، عمان في العصور الإسلامية الأولى، سبق ذكره، ص٣٨.

وتذكر بعض النصوص أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد كفن في نسيجين من صحار.

(٥٦) الروض المعطار، سبق ذكره، ص ٣٥٤ وما يليها.

الفصل الثالث

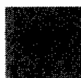
(١) سورة الرعد، الآية٤.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٤١.

(٣) سورة البقرة، الآية٢٢.

(٤) سورة الزمر، الآية٢١.

(٥) من هذه الآيات قوله تعالى: «إن الله خالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي»، الأنعام، الآية ٩٥، «والله أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها، إن في ذلك لآية لقوم يسمعون»، النحل، الآية ٦٥، «... وأنزلنا من السماء ماء فأنبتنا فيها من كل زوج كريم»، لقمان، الآية ١٠، «ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت، إن الذي أحياها لمحي الموتى، إنه على كل شيء قدير»، فصلت، الآية ٣٩، «ونزلنا من السماء ماء مباركا، فأنبتنا به جنات، وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد»، ق، الآية ٩ ـ ١٠.



انظر في هذا الصدد محاولة حصر لمجمل الألفاظ والكلمات الواردة في القرآن، والخاصة بالري، والفلاحة والنبات في كتاب: (النبات والفلاحة والري عند العرب) تأليف سعيد إسماعيل علي، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص ١٢٠ وما بعدها.

(٦) أما ما جاء في صحيح البخاري عن أبي أمامة الباهلي قوله، وقد رأى محراثا «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يدخل هذا البيت قوم إلا دخله الذل» فقد فسّره العلماء، ولم يحملوه على ظاهره. انظر في هذا الصدد: الكتاني، عبد الحي، التراتيب الإدارية، بيروت، دار الثقافة، ١٣٤٧ هـ، ج ٢، ص٤٥.

(٧) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٨) ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، ليدن، ١٣٢١ هـ، ج ٤، ق ١، ص ٥٦، وانظر أيضا: السمهودي، نور الدين علي بن أحمد، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧١، ج ٣، ص٩٨٩.

(٩) انظر في هذا الصدد: الشيباني، محمد بن الحسن، الكسب، دمشق، نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني، ١٩٨٠، ص ٤٨ وما بعدها، وروى أنس بن مالك قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع يجري أجرهن للعبد وهو في قبره من علم علما أو أجرى نهرا، أو حفر بئرا، أو غرس نخلا، أو بنى مسجدا، أو ورث مصحفا، أو ترك ولدا يستغفر له بعد موته»، التراتيب، سبق ذكره، ج ٢، ص٤٢.

(١٠) القاضي أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفيّة، ١٣٥٢ هـ، ص٦٥.

(١١) التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج ٢، ص ٤٢، وذكر ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» عن عمر أنه قال: «لأن أموت من سعيي على رجلي أطلب كفاف وجهي أحب إليّ من أموت غازيا في سبيل الله» المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣، وما يليها.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) راجع: الدوري، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦١، ص٧.

(١٤) إن إطار هذه الدراسة لا يسمح بالإسهاب في الحديث عن أصول السياسة الإسلامية حول ملكية الأرض، وبالخصوص عما أحدثه التطبيق من مشاكل معقدة، ونحيل القارئ في هذا الصدد على المصادر والمراجع التالية: أبو يوسف، كتاب الخراج، سبق ذكره؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١؛ الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت،

دار الطليعة، ١٩٦٩؛ عواد مجيد الأعظمي، الزراعة والإصلاح الزراعي في عصر صدر الإسلام، بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٧٨؛ محمد عبد الجواد محمد، ملكية الأراضي في الإسلام، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٢؛ جمال محمد داود محمد جودة، العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام، عمان، الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩: فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان، ١٩٧٨: الحبيب الجنحاني، نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي، مجلة «دراسات تاريخية» دمشق، العدد الخامس، تموز، ١٩٨١.

راجع أيضا دراستنا عن الإقطاع ضمن هذا الكتاب.

(١٥) سورة الحشر، الآية ٦.

(١٦) ابن سعد، سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٨٢ وما يليها.

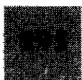
راجع في هذا الصدد: ابن حزم، جوامع السيرة، القاهرة، دار المعارف، د. ت.، ص ٢١٣ وما يليها؛ ابن هشام، السيرة، القاهرة المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٧، ج ٣، ص ٣٨٩، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١١، وما بعدها؛ ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ج ٢، ص ٢٢٤؛ البلاذري، أنساب الأشراف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩، ج ١، ص٣٥٢.

ونلاحظ هنا أن عدة الذين قسمت عليهم خيبر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف سهم وثمانمائة سهم برجالهم وخيلهم.

(١٧) الخراج، سبق ذكره، ص ٥٠.

(١٨) سيرة ابن هشام، سبق ذكره، ج ٣، ص٣٨٩.

(١٩) حدّث عبد الله بن الوليد عن رجل من بني أسد قال ولم أر أحدا كان أعلم بالسواد منه قال: «بلغت الصوافي على عهد عمر رضي الله عنه أربعة آلاف ألف، وهي التي يقال لها صوافي الأثمار، وذلك أنه كان أصفى كل أرض كانت لكسرى، أو لأهله، أو لرجل قتل في الحرب، أو لحق بأرض الحرب، أو مغيض ماء، أو دير بريد قال: وذكر لي خصلتين لم أحفظهما. قال: وحدثني عبد الله بن الوليد عن عبد الله بن أبي حرة قال: أصفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أهل السواد عشرة أصناف: أرض من قتل في الحرب، وأرض من هرب، وكل أرض كانت لكسرى، وكل أرض كانت لأحد من أهله، وكل مغيض ماء، وكل دير بريد.



قال: ونسيت أربع خصال كانت للأكاسرة. قال: وكان خراج ما استصفاه عمر رضي الله عنه سبعة آلاف ألف فلما كانت الجماجم أحرق الناس الديوان فذهب ذلك الأصل ودرس ولم يعرف»، الخراج لأبي يوسف، سبق ذكره، ص ٥٧، انظر أيضا: الخراج لقدامة بن جعفر، سبق ذكره، ص٢١٧.

إن هذا النص يثبت أن هناك عملية مسح دقيقة لأرض السواد قد قام بها عمر رضي الله عنه.

(٢٠) محمد عبد الجواد محمد، ملكية الأراضي في الإسلام، سبق ذكره، ص ٧٤.

(٢١) ابن سعد، سبق ذكره، ج ٣، ق ١، ص٢٤٤.

(٢٢) قال أبو يوسف: «فحدثني السري بن إسماعيل عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف ألف جريب، وأنه وضع على جريب الزرع درهما وقفيزا، وعلى الكرم عشرة دراهم، وعلى الرطبة خمسة دراهم، وعلى الرجل اثني عشر درهما، وأربعة وعشرين درهما، وثمانية وأربعين درهما»، الخراج، سبق ذكره، ص٣٦.

(٢٣) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، بيروت، دار القلم، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧، ص١٤٩.

(٢٤) الخراج، سبق ذكره، ص٣٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٢٦) راجع في هذا الصدد:

Watson, Andrew M., Agricultural innovation in the early Islamic world, Cambridge, Cambridge University Press, 1980.

(27)التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٠؛ وانظر أيضا: السمهودي، وفاء الوفاء، سبق ذكره، ج ٣، ص٩٨٨.

(٢٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠-١٩٦٩، ج ٤، ص٢١٤.

(٢٩) ياقوت، معجم البلدان، بيروت، دار صادر ـ دار بيروت، ١٩٥٧، ج ٥، ص ٨٢.

(٣٠) سيرة ابن هشام، سبق ذكره، ج ٢، ص١٤٠.

(٣١) التراتيب الإدارية، سبق ذكره، ج ٢، ص٤٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ج ١، ص٤٠٧.

وترك عثمان رضي الله عنه صدقات كان يتصدق بها ببئر أريس، وخيبر، ووادي القرى بلغت قيمتها مائتي ألف دينار، المصدر نفسه.

(٣٣) ابن سعد، سبق ذكره، ج ٣، ق ١، ص٢٦٠.



(٣٤) فقد سمع عبد الرحمن بن أبي إسحاق المديني يحدث أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه «فقد عليا فقال أين أبو الحسن فقيل ذهب إلى أرض له فقال اذهبوا بنا إليه فوجدوه يعمل فعملوا ساعة معه ثم جلسوا يتحدثون...»

التراتيب الإدارية، ج ٢، ص١٠٢.

(٣٥) أنساب الأشراف، القسم الثالث، بيروت، ١٩٧٨، ص٦.

(٣٦) المصدر نفسه، القسم الرابع، ج ١، ص٦١٧.

(٣٧) المصدر نفسه، القسم الثالث، ص٥٣.

(٣٨) انظر: السيف عبد الله محمد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي، سبق ذكره، ص ٤٦ وما يليها.

(٣٩) أنساب الأشراف، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩، ص٣١٠.

(٤٠) راجع عن آبار المدينة: السمهودي، سبق ذكره، ج ٤، ص ١١٢٣ وما بعدها.

(٤١) السيف، الحياة الاقتصادية...، سبق ذكره، ص ٥٥ وما بعدها.

(٤٢) تشير بعض النصوص إلى ندرة المواد الغذائية، وتردّي مستوى المعيشة في المدينة أيام الرسول (، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «إنا لم نشبع من التمر حتى فتح الله خيبر»، باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١، ص٤٥١.

(٤٣) أنساب الأشراف، الجزء الأول، سبق ذكره، ص٢٧٨.

(٤٤) المصدر نفسه.

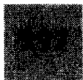
(٤٥) سيرة ابن هشام، سبق ذكره، ج ٤، ص ٣١٦ وما يليها.

(٤٦) السيف، الحياة الاقتصادية...، سبق ذكره، ص٦٨.

(٤٧) راجع الدراسة عن الإقطاع ضمن هذا الكتاب.

(٤٨) راجع في هذا الصدد: مقال: «الإقطاع» في دائرة المعارف الإسلامية، النسخة الفرنسية، الطبعة الجديدة، ليدن، بريل، ١٩٧١، ج ٣، ص ١١١٥ وما بعدها (مع قائمة مطوّلة للمصادر والمراجع)؛ الدوري، عبد العزيز، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرون، ١٩٧٠.

(٤٩) انظر في هذا الصدد: أبو يوسف، كتاب الخراج، سبق ذكره، ص ٥٧ وما بعدها ؛ ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ليدن، بريل، ص ١٣٢، وما بعدها؛ أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨، ص ٣٨٦ وما بعدها؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، سبق ذكره، ص ٢١٥ وما بعدها.



(٥٠) يحيى بن آدم القرشي، كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٤٧ هـ، ص ٧٨.

(٥١) ياقوت، معجم البلدان، سبق ذكره، ج ٥، ص ٨٦؛ ابن سعد، الطبقات، سبق ذكره، ج ٣، القسم الأول، ص ٣٨، ٧٢، ٨٩، ١٢٤.

(٥٢) المصدر نفسه، ج ٣، القسم الأول، ص١٣٨.

(٥٣) الطبري، ج ٣، ص٥٨٩.

(٥٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص٤٠٤.

(٥٥) التراتيب الإدارية، ج ١، ص٤٠٢.

(٥٦) كتاب الأموال، سبق ذكره، ص ٣٩٣ وما بعدها.

(٥٧) الخراج، سبق ذكره، ص٥٧.

(٥٨) باقر الصدر، اقتصادنا، سبق ذكره، ص٥١١.

(٥٩) راجع بحثنا عن الإقطاع العسكري ضمن هذا المؤلف.

(٦٠) راجع في هذا الصدد: الماوردي، الأحكام السلطانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، ص ١٩٠ وما بعدها.

الفصل الرابع

(١) ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ٢٤٦، ٢٤٩.

(٢) الطبري، ج ٤، ص٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص٣٩٨.

الجلاهق كعلابط: قوة البندق الذي يرمى به.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص٣٨٠.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص٢٧٩.

ونذكر في هذا الصدد أن سعيدا بن العاص قدم الكوفة في سنة سبع من إمارة عثمان، وقد كان يتيما نشأ في حجر عثمان، وهو بقية العاص بن أميّة، وقد كرهت الفئات الفقيرة، وخصوصا العبيد عزل الوليد بن عقبة، وتسمية سعيد، فقد كان الوليد «أدخل على الناس خيرا، حتى جعل يقسم للولائد والعبيد، ولقد تفجّع عليه الأحرار والمماليك، كان يسمع الولائد، وعليهن الحداد يقلن:

يا ويلتا قد عزل الوليد ... وجاءنا مجوّعا سعيد
ينقص في الصاع ولا يزيد ... فجوّع الإماء والعبيد

المصدر نفسه، ص٢٧٨.



وسعيد هذا هو صاحب الجملة الشهيرة: «إنما هذا السواد بستان بقريش»، فأجابه مالك الأشتر أحد المعارضين لسياسة عثمان: «أتزعم ان السواد الذي أفاءه الله علينا بأسيافنا بستان لك ولقومك ! والله ما يزيد أوفاكم نصيبا إلا أن يكون كأحدنا، وتكلم معه القوم»، المصدر نفسه، ج ٤، ص٣٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ج ٤، ص٢٨١.

(٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٢٦، انظر أيضا ص٣٤٥.

(٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص٣٦٢.

(٩) راجع في هذا الصدد: ابن سعد، سبق ذكره، ج ٣، ص ٧٦، ٩٦، ١٥٨؛ الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، سبق ذكره، ص٥٦.

(١٠) طه حسين، الفتنة الكبرى، بيروت، ١٩٧٦ (سلسلة «إسلاميات»)، ص٧٤٣.

(١١) ابن سعد، ج٣، القسم الأول، ص٢٠٣.

(١٢) التراتيب الإدارية، ج ١، ص ٢٩٨.

(١٣) ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص ٢٢٨ وما يليها.

وقد نقل لنا ابن سعد رواية أخرى عن نافع مولى الزبير قال: «سمعت أبا هريرة يقول يرحم الله ابن حنتمة لقد رأيته عام الرمادة وأنه ليحمل على ظهره جرابين وعكة زيت في يده وأنه ليعتقب هو وأسلم فلما رآني قال من أين يا أبا هريرة؟ قلت قريبا قال فأخذت أعقبه فحملناه حتى انتهينا إلى صرار فإذا صرم نحو عشرين بيتا من محارب، فقال عمر ما أقدمكم قالوا الجهد قال فأخرجوا لنا جلد الميتة مشويا كانوا يأكلونه ورمّة العظام مسحوقة كانوا يسفونها فرأيت عمر طرح رداءه، ثم اتزر فما زال يطبخ لهم حتى شبعوا وأرسل أسلم إلى المدينة فجاء بأبعرة فحملهم عليها حتى أنزلهم الجبانة، ثم كساهم وكان يختلف إليهم وإلى غيرهم حتى رفع الله ذلك»، المصدر نفسه، ص ٢٢٦ وما يليها.

(١٤) المصدر نفسه، ص٢٢٨.

(١٥) الطبري، ج ٤، ص١٦٥.

انظر في هذا الصدد: هشام جعيط، الكوفة خلال القرنين الأولين للهجرة: ميلاد وتطور مدينة عربية (بالفرنسية)، أطروحة دكتوراه دولة نوقشت بجامعة باريس سنة ١٩٨١.

(١٦) ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص٢٥٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص٢٥٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص٢٢٢.

(١٩) نظرا إلى قيمة النص نورده هنا كاملا رغم طوله، حدث زيد بن أسلم عن أبيه قال: «... فسمعت عمر يقول ليلة وقد تعشى الناس عنده أحصوا من تعشّى عندنا فأحصوهم من القابلة فوجدوهم سبعة آلاف رجل وقال أحصوا العيالات الذين لا يأتون والمرضى والصبيان فأحصوا فوجدوهم أربعين ألفا ثم مكثنا ليالي فزاد الناس فأمر بهم فأحصوا فوجدوا من تعشّى عنده عشرة آلاف والآخرين خمسين ألفا فما برحوا حتى أرسل الله السماء فلما مطرت رأيت عمر قد وكّل كل قوم من هؤلاء النفر بناحيتهم يخرجونهم إلى البادية ويعطونهم قوتا وحملانا إلى باديتهم ولقد رأيت عمر يخرجهم هو بنفسه قال أسلم وقد وقع فيهم الموت فأراه مات ثلثاهم وبقي ثلث وكانت قدور عمر يقوم إليها العمال في السحر يعملون الكركور حتى يصبحوا، ثم يطعمون المرضى منهم ويعملون العصائد وكان عمر يأمر بالزيت فيفار في القدور الكبار على النار حتى يذهب حمّته وحرّه ثم يثرد الخبز ثم يؤدم بذلك الزيت فكانت العرب يحمّون من الزيت وما أكل عمر في بيت أحد من ولده، ولا بيت أحد من نسائه ذواقا زمان الرمادة إلا ما يتعشّى مع الناس حتى أحيا الله الناس أول ما أحيوا»، المصدر نفسه، ص٢٢٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٠٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص٢٦١.

(٢٢) الطبري، ج ٤، ص ٢٧٠ وما يليها.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٢٧٠.

(٢٤) انظر: التراتيب الإدارية، ج ١، ص ٤٠٥، ج ٢، ص٢٦.

والخراج هنا بمعنى الضريبة كما استعمل بهذا المفهوم في هذه المرحلة.

(٢٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص٢٠.

جاء في المصباح: النبط جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في أخلاط الناس وعوامهم.

(٢٦) انظر في هذا الصدد: الطبري، ج ٢، ص ٦٠٥، ٦١٥.

(٢٧) وهنالك فئة العلوج. وهم الموالي من أصل غير عربي، ويفهم من المصادر أنهم صنفان: صنف اعتنق الإسلام. فلما طعن أبو لؤلؤة فيروز (وهو من سبي نهاوند، وقد كان نصرانيا) غلام المغيرة بن شعبة الخليفة عمر رضي الله عنه قال عمر لابن عباس: «لقد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج بالمدينة فقال ابن عباس إن شئت



فعلنا فقال: أبعد ما تكلموا بكلامكم، وصلوا بصلاتكم، ونسكوا نسككم»، ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص٢٤٤.

وصنف بقي على دينه وهم أهل الذمة مثل الهرمزان وجفينة، وأبي لؤلؤة وغيرهم.

(٢٨) نلاحظ أن هذه الظاهرة لم تكن منحصرة في المدينة، بل نجدها في الأمصار الجديدة، فقد أشارت عائشة رضي الله عنها في رسالتها إلى أهل الكوفة عن أحداث البصرة إلى المعارضين لسياسة عثمان، ولمن حاول الأخذ بثأره من العثمانية قائلة: «فعزموا وعثمان بن حنيف معهم على من أطاعهم من جهّال الناس وغوغائهم على زطهم وسبابجهم..»، الطبري، ج ٤، ص ٤٧٣؛ انظر أيضا: ص ٤٤٨، ص٤٥٤.

الزط: جيل أسود من السند، وفي رواية هم جنس من السودان والهنود. وقيل الزط: السبابجة قوم من السند بالبصرة، أما السبابجة فهم قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا، فيكونون كالمبذرقة، وعن الجوهري: السبابجة هم قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحرّاس السجن. الجلواز: هو الشرطي، والجمع جلاوزة - بذرق: خفر فهو مبذرق، انظر لسان العرب.

(٢٩) روي عن أبي جعفر القاري، مولى ابن عباس المخزومي رواية يتحدث فيها عن الفئات التي حاصرت عثمان، فذكر المصريين والكوفيين والبصريين ثم قال: «وكان حثالة من الناس قد ضووا إليهم قد مزجت عهودهم وأماناتهم مفتونون...»، ابن سعد، ج ٣، القسم الأول، ص٤٩.

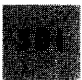
ويبدو أن وفد المصريين الذين وفدوا على المدينة، وعددهم ستمائة شخص، ثم شاركوا في حصار عثمان رضي الله عنه، قد كان يضم بين صفوفه جماعة من العبيد، فقد قال الفضل بن عباس بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، مجيبا الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وملمّحا إلى موقف الأنصار من عثمان:

فلو رأت الأنصار ظلم ابن عمّكم لكانوا له من ظلمه حاضري النَصر
كفى ذاك عيبا أن يشيروا بقتله وأن يسلموه للأحابيش من مصر

انظر: الطبري، ج ٤، ص٤٢٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٣٧، انظر أيضا: ص ٤٤٨ وما بعدها.

ومن المعروف أن فئة الغوغاء قد منعت أهل عثمان رضي الله عنه من دفنه، ثم سمحت بذلك بعد تدخل الإمام علي، ورفضوا دفنه بمقبرة المسلمين في البقيع، وقد حمل سرا بين المغرب والعشاء، ولما فطنوا بذلك رجموا سريره، وهموا بطرحه ولما قبر



في نخلات عليها حائط في حشّ كوكب، وصلى عليه جبير بن مطعم، «فذهبت نائلة (ابنة الفرافصة، زوجته) تريد أن تتلكم؛ فزبرها القوم، وقالوا: إنا نخاف عليه من هؤلاء الغوغاء أن ينبشوه، فرجعت نائلة إلى منزلها»، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤١٣.

(٣١) انظر مثلا: صالح أحمد العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩؛ محمد حسين الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، بغداد، ١٩٧٠؛ عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، دار المشرق، ١٩٧٤، فيصل السامر، ثورة الزنج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧١؛ الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨.





هوامش القسم الثاني

الفصل الأول

(١) إن الباحثين الغربيين الذين درسوا المدينة الأوروبية في العصور الوسطى ألحوا كثيرا على القوة الخلاقة لمدن الغرب، من دون أن يهتموا بدور المدن في الحضارات الأخرى، وقد تفطن ف. برودال (F. Braudel) إلى نقطة الضعف هذه، مشيرا إلى أنهم بالغوا في إبراز قوة الإبداع لمدن الغرب مع سوء تقييم للمدن الأخرى.

راجع: Annales, E.S.C., N. 4, 1970, p. 829

ونريد الإشارة هنا إلى مسألتين:

أ ـ إن التأكيد على أن الظاهرة العمرانية للعالم الإسلامي خلال فترة الازدهار لا تتنافى مع حقيقة أخرى، وهي أن أكثر المناطق الجغرافية في مختلف أقاليم العالم الإسلامي بقيت بطبيعة الأمر مناطق ريفية.

ب ـ إننا نختلف في هذا الصدد مع المستشرق الفرنسي المعروف الأستاذ كلود كاهين(Claude Cahen) حول نقطتين:

١ـ حين يعلل ازدهار المدن الإسلامية وانهيارها بالوضع السياسي بالدرجة الأولى، ويغفل أهمية تحول المسالك التجارية المتصلة بالمدينة.

٢ـ حين يقول: إن ثمن إنشاء مدن جديدة هو غالبا موت مدن قديمة، فإنشاء بغداد أدى إلى موت طيسيفون، وأدى إنشاء القيروان إلى موت قرطاج، ويلاحظ أن إنشاء المدن لا يعني بالضرورة كسبا عمرانيا.

راجع كتابه: L'Islam des origines au début de l'Empire ottoman, Paris, 1970, p. 115.

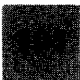
إنها ـ في رأينا ـ نظرة جزئية، جانبية لظاهرة العمران الإسلامي المشار إليها.

(٢) المقدمة، القاهرة، ١٩٦٧، ج ٣، ص ١٠٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٩٦.

(٤) راجع عن وضع الرقيق في المجتمع العربي الإسلامي الدراسة المفصلة (مع قائمة مراجع) التي كتبها ر. براشفيك (R. Brunschvig) في دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة، ج ١، ص ٢٥ـ ٤١.

(٥) وكانت المدن المغربية ـ وقد أصبحت مراكز استهلاك ذات شأن نتيجة تطورها العمراني ـ تستورد مقابل الذهب بالخصوص: فرو الغابات الروسية، والسلاح المصنوع في إمبراطورية الفرنجة، والخشب لاستعماله في صناعة السفن بصفة خاصة؛ القصدير؛ والرقيق الصقلبي، فمن المعروف أن عدد الصقالبة قد كثر في قصور حكام المغرب



خلال القرنين الثالث والرابع، وأصبح ذهب السودان يحمل معه الشؤم والأسى إلى كثير من مناطق أوروبا الشرقية بصورة خاصة.

راجــع: Maurice Lombard, l'Islam dans sa première grandeur (VIIIe - XIe siècle), Paris, 1971, p. 155.

(5a) M. Block, F. Braudel, Dufoureq, R. Lopez, A.M. Watson, M. Lombard.

(٦) انـظـر: M. Malowist, Quelques observations sur le commerce de l'or dans le Soudan occidental au Moyen-Age, Annales, E.S.C., Novembre - Décembre, 1970, p. 1630

(٧) انظر: Cl. Cahen, Histoire Générale des Civilisations, t. 3, le Moyen-Age, Paris, 1967, pp. 155-158.

(٨) يشيـر م. لومبـارد إلى أن البيـزنطيين فشلوا حيث نجح المسلمون، أي في ربط شـمـال أفريقيا ـ وقد كان يعيش فترة تقهقر ـ بالدورة الاقتصادية العالمية.

M. Lombard, l'Islam dans sa première grandeur, op. cit., p. 60.

(٩) يرى عبد الله العروي أن الفضل في التطور الاقتصادي والتجاري لبلاد المغرب لا يعود إلى العرب الفاتحين، وقد كانوا منشغلين بأشياء أخرى، بل يعود إلى فئات البربر المنضوين تحت لواء إمارات المغرب الأوسط، وأن حروب الفتح قد ألجأتهم إلى الجنوب، وجاء نتيجة ذلك الاندماج الاقتصادي بين الصحراء والمناطق الشمالية للمغرب، ولعل ذلك يمثل الظاهرة الأساسية للقرن التاسع الميلادي، راجع كتابه: L'histoire de Maghreb, Paris, 1970, p. 119.

إننا نعتقد أن هذا الرأي:

أولا: يفسـر تطور التجارة الصحراوية، وارتباطها بما سميناه الواجهة البحرية للمغرب تفسيرا سطحيا، جزئيا.

ثانيـا: إن المدة الفاصلة بين حروب العرب خلال مرحلة الفتح أو أثناء مقاومة حركات الخوارج، وبين ازدهار التجارة الصحراوية خلال القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) أي في عصر نهضة إمارتين خارجيتين، تقومان على العصبية القبليّة البربرية: الإمارة الرستمية، والإمارة المدرارية تتجاوز نصف قرن.

ثالثا: إن حروب العرب الفاتحين لم تجبر سكان المغرب الأوسط من القبائل البربرية على الاتجاه إلى المناطق الصحراوية في الجنوب، المعروف أن ذلك حدث بعد انتصار الدعوة الفاطمية، وسقوط تاهرت أمام زحف جيش أبي عبد الله الشيعي.

هل مبالغة المؤلف في إبراز «الوعي الوطني» للسكان الأصليين لبلاد المغرب في تحليل بعض الأحداث التاريخية في العصر الإسلامي تكمن وراء هذا التفسير؟



رابعا: إن هذا التعليل يغفل عن نقطة أساسية، وهي أن التطور الاقتصادي والتجاري الذي يتحدث عنه لا يكمن وراءه ارتباط الواجهة الصحراوية بالواجهة البحرية فحسب، بل اتصال ذلك في الوقت نفسه بوحدة اقتصادية كاملة أشرنا إليها في النص.

(١٠) انظر دراسة محمد الطالبي عن «إفريقية في العصر الأغلبي» ضمن كتاب:

Histoire de la Tunisie, le Moyen-Age.

تونس، د ت، ص ١٨٥.

(١١) إن موضوع هذا المسلك التجاري القديم بين بلاد السودان والمشرق الإسلامي عن طريق بلاد النوبة، ومصر، ثم تركه في العهد الطولوني، ليصبح هذا المسلك يمر ببلاد المغرب لا يزال في حاجة ملحة إلى مزيد البحث والتدقيق:

أولا: للتعرف على دور ذهب السودان في الحياة الاقتصادية الإسلامية، وفي تطور الدينار الإسلامي قبل القرن الثالث الهجري.

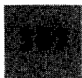
ثانيا: هل عوض المسلك التجاري: مصر ـ بلاد المغرب ـ السودان المسلك القديم عن طريق بلاد النوبة بصفة جذرية وكاملة خلال القرنين الثالث والرابع؟

ثالثا: متى وقعت العودة إليه؟ وكيف؟ وما أهميته بعد القرن الخامس الهجري؟

إننا نجد ابن خلدون يتحدث عن عصر ملك مالي ماري جاطة بن منسا في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، معتمدا على الرواية الشفاهية، فيقول: إنه بذر وأسرف، واضطر إلى بيع حجر الذهب الشهير الذي كان في ذخيرة مملكة أسرته، وهو حجر يزن عشرين قنطارا منقولا من المعدن من غير علاج بالصناعة، ولا تصفية بالنار، «فعرضه جاطة هذا الملك المسرف على تجار مصر المترددين إلى بلده، وابتاعوه منه بأبخس ثمن»، العبر، بيروت، ١٩٥٩، ج ٦، ص ٤١٨.

إنه من المستبعد أن يكون هؤلاء التجار المترددون إلى مالي قد سلكوا طريق بلاد المغرب في القرن الثامن الهجري، فلا شك في أنهم اتبعوا المسلك القديم الرابط بين مصر وبلاد السودان.

ونذكر في ختام هذه الملاحظات أننا نعتقد أن دراسة دور مسلك تجارة الذهب القديم: بلاد السودان ـ النوبة ـ مصر خلال القرنين الأول والثاني للهجرة ينبغي أن تنطلق من العصور التي سبقت الفتح الإسلامي، فمن المعروف أن الإمبراطورية البيزنطية كانت تعتمد فيما بين القرنين الخامس والسابع للميلاد على مناجم الذهب في بلاد النوبة، وشمال بلاد الحبشة، وهي المناجم نفسها التي استعملتها من قبل المنطقة الرومانية في البحر الأبيض المتوسط، ويتجه هذا المسلك من المنطقة المذكورة إلى مصر عن طريق



أسوان. ثم إننا نجد إشارة إلى مسلك لتجارة الذهب يربط مصر ببلاد السودان عن طريق بلاد النوبة قبل أن يمر ببلاد المغرب، فلا بد - إذن - من دراسة تطور المسلكين قبل الفتح الإسلامي، وما طرأ عليهما من تغيير خلال العصر الإسلامي.

(١٢) البيان المغرب، بيروت ١٩٤٨، ج ٢، ص ٢٣١.

(١٣) الروض المعطار، بيروت ١٩٧٥، ص ١٣٤.

(١٤) صورة الأرض، بيروت، د ت، ص ٩٨؛ انظر ضمن هذا الكتاب الفصل الخاص بمدينة أودغست.

(١٥) المسالك والممالك المعطار، للبكري، الجزائر، ١٨٥٧، ص ١٧١.

(١٦) الرحلة، ط. بيروت، ١٩٦٤، ص ٦٧٤.

(١٧) صورة الأرض، ص ٦٥.

(١٨) المسالك، ص ١٥١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨: راجع ضمن هذه الدراسة التفاصيل في الفصلين عن سجلماسة، وأودغست.

(٢١) قد يبدو غريبا بالنسبة إلى الاقتصاد الحديث القول هنا أن تحقيق ميزان تجاري لفائدة الصادرات لم يكن هدف أي دولة خلال العصر الوسيط، بل بالعكس، فقد كان هناك حرص على تشجيع التوريد، ويعود ذلك إلى ضعف الإنتاج عصرئذ، فقد كان هنالك خوف من فقدان البضائع المحتاج إليها أكثر من قلة المواد المصدرة.

(٢٢) يتحدث الإصطخري (ألف كتابه في النصف الأول من القرن الرابع الهجري) عن صادرات المغرب والأندلس إلى المشرق الإسلامي فيقول: «والذي يقع من المغرب الخدم السود من بلاد السودان والخدم البيض من الأندلس، والجواري المثمنات، تؤخذ الجارية والخادم من غير صناعة على وجوهها بألف دينار وأكثر، وتقع منها اللبود المغربية والبغال للسرج والمرجان والعنبر والذهب والعسل والزيت والسفن والحرير والسمور»، المسالك والممالك، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٧.

السفن: جلد خشن غليظ كجلود التماسيح يكون على قوائم السيوف (اللسان).

(٢٣) انظر في هذا الصدد: البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١١٨.

Cl. Cahen, l'Islam..., op. cit., p. 137.

(٢٤) راجع: ابن عذاري، البيان المغرب، بيروت، ١٩٤٨، ج ١، ص ٩٣، ١٢٣، ١٥٠؛

Mohamed Talbi, l'Emirat Aghlabide, Paris, 1966, pp. 136-137.

(٢٥) القاضي النعمان بن محمد، رسالة افتتاح الدعوة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٥٧، واتبع السياسة نفسها بنو زيري في القرن الرابع الهجري، انظر مثلا: البيان المغرب، سبق ذكره، ج١، ص ٢٣٨.

(٢٦) انظر: H. Djaït, l'Islam ancien récupéré à l'histoire, Annales, E.C.S., Juillet -Aout, 1975, p. 904.

(٢٧) راجع في هذا الصدد: M. Lombard, l'Islam dans sa première grandeur, op. cit., pp. 103-112.

وقد عالج المسائل نفسها الواردة في هذا الفصل بشيء من التفصيل في دراسته الشهيرة عن الذهب الإسلامي من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي:

"Les bases monétaire d'une suprématie économique, l'or musulman du VIIe au XIe siècle", Annales, E.S.C., II, 1947, pp. 143-160.

وقد عالج هشام جعيط بعض جوانب الموضوع في تقديمه لآراء م. لومبارد في الدراسة المذكورة في تعليق رقم ٢٦.

(٢٨) إن اكتشاف المسلمين في المغرب لهذا المصدر الجديد للذهب: بلاد السودان لا يعني أبدا أن هذا المصدر لم يكن معروفا قبل الفتح الإسلامي، إننا نوافق ف. برودال فيما يرجحه من أن التجارة الصحراوية أقدم بكثير من القرن العاشر الميلادي، ولعلها وجدت قبل القرن الثاني؛ انظر: F. Braudel, La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, 1949, pp. 364-365.

ولكن هذه التجارة الصحراوية القديمة قد توقفت أيام العهد الوندالي، وأيام البيزنطيين، وازدهرت في العصر الإسلامي، وارتبطت بوحدة عمرانية واقتصادية شاسعة، وهذا ما أكسب توريد ذهب السودان في العصور الإسلامية أهمية خاصة؛ انظر أيضا:

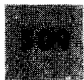
Yves Lacoste. Ibn Khaldoun, Paris, 1969, p. 25.

(٢٩) M. Lombard : " Les bases monétaires... ", op. cit., p. 143.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٥٩، وما يليها.

(٣١) إن أساليب التجارة المغربية وفنياتها لا تختلف عن أساليب التجارة الإسلامية المعروفة خلال العصر الوسيط، وقد تعرض لها الفقهاء في كتب المعاملات؛ راجع ملخصا عن هذه الأساليب في دراسة: Cl. Cahen, Le Moyen-Age..., op. cit., pp. 158-160.

وقد أعاد أهم الملاحظات مع تحوير في كتابه: L'Islam, op. cit., pp. 137-141.



(٣٢) راجع ضمن هذه الدراسة: «الخلفية الاقتصادية للصراع الفاطمي ـ الأموي في المغرب».

(٣٣) تناولنا بإيجاز النشاط الفلاحي ضمن الحديث عن الحياة الاقتصادية لبعض المدن التي بحثناها في هذه الدراسة.

(٣٤) انظر: Abdallah Laroui, L'histoire du Maghreb, op. cit., pp. 120-121.

(٣٥) انظر: F. Braudel, Civilisation matérielle et capitalisme, Paris, 1967, p. 372.

(٣٦) المقدمة، سبق ذكره، ج ٣، ص ٩٧٥.

(٣٧) يقول ر. منتران: إن تطور المدن، وتجمع ثروات كبرى بأيدي العرب وغيرهم أدى إلى ظهور «مجتمع استهلاكي»؛ انظر: R. Mantran, l'expansion musulmane, Paris, 1969, p. 162.

ينبغي علينا ـ طبعا ـ ألا نبالغ في إبراز ظاهرة الاستهلاك الجديدة، فقد كانت منحصرة في المدن، وفي صفوف فئات اجتماعية معينة، فلا ننسى أن أغلبية سكان المغرب بقوا يعيشون في المناطق الريفية على رغم ظهور الأمصار، وتقدم العمران، وأن القوة الشرائية في أوساط العامة في المدن نفسها بقيت ضعيفة، وإن استفادت من الازدهار التجاري، وتطور المدن.

إن تجمع ثروات ضخمة في المراكز التجارية بالخصوص وما رافقه من تقدم ديموغرافي، وتطور عمراني، وبروز فئات اجتماعية جديدة خلق حاجات جديدة لاستهلاك المواد الكمالية بصفة خاصة، وارتفاع أسعارها. راجع في هذا الصدد: ابن خلدون، فصل في أسعار المدن، المقدمة، سبق ذكره، ج ٣، ص ٩٩٧ـ١٠٠٠.

(٣٨) R. Mantron, l'expansion musulmane, op. cit., p. 163.

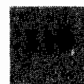
(٣٨أ) راجع ضمن هذه الدراسة بحثنا عن «الإقطاع في المجتمع العربي الإسلامي».

(٣٩) المقدمة، سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٨٣.

(٤٠) Civilisation matérielle..., op. cit., t. 1, p. 369.

(٤١) المدن ـ كما يقول بروديل ـ نقاط جامدة فوق الخرائط، فهي تتغذى من الحركة، وما تجارتها إلا حركة: La Méditerranée..., op. cit., p. 259.

إن تحول المسالك، أو تدهورها يضعف الحركة فيتقلص ظل المدينة. إن المدينة تجذب إليها سكانا جددا، تجذبهم بأنوارها، وبحرياتها الحقيقية، أو الظاهرة، وتجذبهم بالخصوص بأجورها الممتازة، فإذا فقدت المدد بهؤلاء الناس الجدد فإنها تتوقف عن الحياة من دون ريب. انظر: F. Braudel, Civilisation..., op. cit., p. 374.

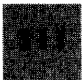


إن الكلام هنا عن المدينة الحديثة، ولكننا نعتقد أن كثيرا من القضايا العمرانية للمدينة الحديثة عرفتها المدن المغربية أيام ازدهارها في العصر الوسيط.

(٤٢) إننا نريد أن ننقل للقارئ نصا من مقدمة ابن خلدون على الرغم من طوله نظرا إلى قيمته من جهة، ودعما لآرائنا حول هذه القضايا من جهة ثانية. يقول ابن خلدون: «... اعتبر ذلك بأقطار المشرق، مثل مصر، والشام، وعراق العجم والهند والصين، وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومي، لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم، وعظمت دولتهم، وتعددت مدنهم وحواضرهم، وعظمت متاجرهم وأحوالهم، فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفههم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف، وكذا تجار أهل المشرق وما يبلغنا عن أحوالهم، وأبلغ منها أحوال أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين، فإنه يبلغنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار في غالب الأمر، ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب الذي نعرفه في هذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان، وهي إلى المغرب أقرب، وجميع ما في أرضهم من البضاعة إنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة، فلو كان المال عتيدا موفورا لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، ولاستغنوا عن أموال الناس بالجملة.

ولقد ذهب المنجمون، لما رأوا مثل ذلك، واستغربوا ما في المشرق من كثرة الأحوال واتساعها، ووفور أموالها، فقالوا بأن عطايا الكواكب والسهام في مواليد أهل المشرق أكثر منها حصصا في مواليد أهل المغرب، وذلك صحيح من جهة المطابقة بين الأحكام النجومية والأحوال الأرضية كما قلناه، وهم إنما أعطوا في ذلك السبب النجومي، وبقي عليهم أن يعطوا السبب الأرضي، وهو ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصها بأرض المشرق وأقطاره. وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه، فلذلك اختص المشرق بالرفه من بين الآفاق، لا أن ذلك لمجرد الأثر النجومي، فقد فهمت مما أشرنا لك أولا أنه لا يستقل بذلك، وأن المطابقة بين حكمه وعمران الأرض وطبيعتها أمر لابد منه.

واعتبر حال هذا الرفه من العمران في قطر إفريقية وبرقة لما خف ساكنها، وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاصة، وضعفت جباياتها، فقلت أموال دولها، بعد أن كانت دول الشيعة وصنهاجة بها على ما بلغك من الرفه، وكثرة الجبايات واتساع الأحوال في نفقاتهم وأعطياتهم، حتى لقد كانت الأموال ترفع



من القيروان إلى صاحب مصر لحاجاته ومهماته، وكانت أموال الدولة بحيث حمل جوهر الكاتب في سفره إلى فتح مصر ألف حمل من المال يستعد بها لأرزاق الجنود وأعطياتهم ونفقات الغزاة.

وقطر المغرب وإن كان في القديم دون إفريقية فلم يكن بالقليل في ذلك. وكانت أحواله في دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة. وهو لهذا العهد قد أقصر عن ذلك لقصور العمران فيه وتناقصه، فقد ذهب من عمران البربر فيه أكثره، ونقص عن معهوده نقصا ظاهرا محسوسا، وكاد يلحق في أحواله بمثل أحوال إفريقية بعد أن كان عمرانه متصلا من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوس الأقصى وبرقة. وهي اليوم كلها أو أكثرها قفار وخلاء وصحارى، إلا ما هو منها بسيف البحر، أو ما يقاربه من التلول، والله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

المقدمة، سبق ذكره، ج ٣، ص ١٠٠٢ـ١٠٠٣.

(٤٣) راجعا مثلا: H. Djaït, l'Islam ancien..., op., cit., pp ; 903-4 ;Yves Lacoste, Ibn Khaldoun, op., cit., Samir Amin, La nation arabe, Paris, 1976.

(٤٤) سنحاول في هذه الدراسة بحث هذه القضية بالنسبة إلى المغرب الإسلامي بشيء من التفصيل انطلاقا من الأحداث التاريخية، والهياكل الاقتصادية الاجتماعية، والعوامل الديموغرافية التي عرفها المغرب العربي، وبخاصة في بحثنا عن المدينة العربية الإسلامية عبر بعض النماذج المغربية.

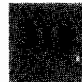
(٤٥) اعتبارا للنقاط الأساسية التالية:

أولا: نظرا إلى أن تحديد مفهوم «الرأسمالية» لم يتم بصفة واضحة ودقيقة، ولا تزال الآراء متباينة، فإننا نعني بالمجتمع الرأسمالي، أو بفئات تجارية رأسمالية بنية اقتصادية، اجتماعية ذات طابع رأسمالي.

ثانيا: إننا نقصد بالتجارة الرأسمالية التجارة الكبرى التي يؤدي استعمالها لمبالغ نقدية ضخمة إلى تطوير الإنتاج من أجل السوق، وهذا حدث في النشاط التجاري المغربي، وأوضح مثال على ذلك تجارة الذهب والملح.

ثالثا: إن هذه التجارة الكبرى خلقت في كثير من المدن المغربية مثل سجلماسة وأودغست، ثروات نقدية مستقلة كل الاستقلال عن الملكية العقارية.

رابعا: إن التاريخ الاقتصادي لمجتمعات العصور الوسطى، حتى لبعض مجتمعات العصور الحديثة، يقدم لنا أكثر من مثال عن وجود «قطاع رأسمالي» لا يمثل كامل الاقتصاد في مجتمع ما، فيكون بروز تلك البنيات الاقتصادية والاجتماعية يمثل قطاعا رأسماليا تجاريا، وليس صناعيا بطبيعة الأمر، كما كان الشأن في ميلاد المجتمع الرأسمالي الأوروبي.



خامسا: إننا نتفق مع سمير أمين فيما يذهب إليه من أن تجمع الثروات النقدية بأيدي الفئة الاجتماعية الجديدة، فئة التجار لا يمثل ظاهرة رأسمالية تستند إلى أسلوب إنتاج رأسمالي، ولذا فلا غرابة إذا لم تؤد هذه الظاهرة إلى ميلاد المجتمع الرأسمالي الحديث، ولكننا نعتبرها ملامح جنينية لميلاد «قطاع رأسمالي تجاري» مبكر ينفرد بميزات خاصة، ومن نقاط الضعف التي لاحظناها في هذا الصدد في كتاب سمير أمين «الأمة العربية» (سبق ذكره) أنه يكرر أكثر من مرة انطلاقه من الأصول الماركسية في تحليل هذه النقطة، متهما الآخرين بتحريف الماركسية أو بفهمها فهما سطحيا، ولكنه يقول (ص ١٣١) في تفنيد بعض الآراء: إن المال والتجارة أقدم من الرأسمالية، وهو أمر صحيح ؛ ولكن ماركس يقول في رأس المال: «ليست التجارة فقط أقدم من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، بل رأس المال التجاري أيضا» ؛ انظر: برلين ١٩٥٩، ج٣، ص ٣٥٦ Karl Marx, Das Kapital,

سادسا: يتحدث ماركس - إذن - عن وجود رأس المال التجاري، ورأس المال الربوي (أو رأس المال المالي) في العصور القديمة والوسطى. ولكنه يسخر من كيزل الباخ (W. Kiesselbach) في كتابه Der Gang des Welthandels etc. in Mittelalter.

شتوتغارت، ١٨٦٠ ؛ ومن مومسن (Mommsen) في كتابه عن التاريخ الروماني كيف يخلطان بين رأس المال التجاري، ورأس المال بالمفهوم الحديث (رأس المال، الطبعة الألمانية المذكورة، ج ٣، ص ٣٥٩، تعليق ٤٧).

ونحيل القارئ في نهاية هذا التعليق على المراجع التالية: رأس المال، الطبعة المذكورة، ج ٣ ص ٣٥٦ - ٣٦٩؛

Cl. Cahen, l'Islam..., op., cit., pp. 141-142 ; Samir Amin, La nation arabe, op. cit., pp. 115-136 ; Maxime Rodinson, Islam et capitalisme, Paris, 1966, pp. 21-28.

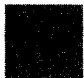
(٤٦) انظر: ابن الصغير، أخبار الرستميين، باريس ١٩٠٨، ص٢٧.

R. Mantron, l'expansion musulmane, op. cit., p. 166 ; Cl. Cahen, l'Islam..., op. cit., pp. 121-124.

الفصل الثاني

(١) أود أن ألاحظ هنا مايلي:

أولا: إنني لم أتعرض في هذا الفصل عن القيروان إلى ظروف تأسيس المدينة، وموقعها، وبعض جوانب حياتها المعمارية والسياسية مثل ما هو الشأن بالنسبة إلى المدن المغربية الأخرى نظرا إلى أن هذه المعلومات معروفة عن القيروان، ومتداولة.



ثانيا: اعتمدت أساسا في المعلومات الاقتصادية والاجتماعية عن القيروان على كتب الطبقات، وكتب الجغرافيين العرب، وخصوصا البكري.

(٢) البيان المغرب: سبق ذكره، ج ١، ص ٢١.

(٣) انظر: Maurice Lombard, l'Islam..., op. cit., pp. 69 - 77, Georges Marçais, l'architecture musulmane d'occident, Paris 1954, pp. 29-36.

(٤) راجع بحثنا في هذه الدراسة عن «السياسة المالية، للدولة الفاطمية في المغرب».

(٥) البكري، سبق ذكره، ص ٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٨، ٥٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٥ وما يليها.

(٩) الميل: مسافة ليس لها حد دقيق يومئذ، وتقدر بأربعة آلاف ذراع، وقدرها الرومان بألف خطوة، ولكننا قارنا بين بعض المسافات التي حددها البكري بالميل في عصره فوجدنا الميل يفوق الكيلومتر ونصفه بقليل، فحددنا طول السماط بما يربو على ٣,٥٠٠ كلم.

(١٠) البكري، سبق ذكره، ص ٢٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٣) سوف لا نتعرض للفلاحة في منطقة القيروان، فقد آثرنا إدماجها في دراسة خاصة بالفلاحة المغربية خلال العصر الوسيط.

(١٤) راجع عن فنيات التجارة الإسلامية: عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٢ وما بعدها، .Cl. Cahen, Moyen Age, op. cit., pp. 158-160

(١٥) المالكي، رياض الفنوس، القاهرة، ١٩٥١، ج ١ ص ٢٦١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٨١.

(١٨) لعله من المفيد في مثل هذه القضايا الإشارة إلى أحداث مشابهة ؛ فمن المعروف أن جوهر الصقلي قد قام ـ بعد فتح مصر، وتأسيس القاهرة ـ بإصلاح نقدي عارضه فيه كثير من السكان، في مقدمتهم الصيارفة، وفي خضم هذه الأحداث الناشئة عن الإصلاح النقدي أمر في ربيع الأول سنة ٣٦٢ هـ «ألا يظهر يهودي إلا بالغيار»، المقريزي، اتعاظ الحنفا، القاهرة، ١٩٦٧، ج١، ص ١٣٢.

وأرى أن هذه المعاملة السيئة لأهل الذمة، والمتنافية مع القيم الإسلامية، تمثل حالات نادرة ينبغي أن تنزل في ظروفها التاريخية، ذلك أننا نجد نصوصا أخرى تشير إلى الحظوة التي حظي بها أهل الذمة لدى أصحاب السلطة، راجع في هذا الصدد بحثنا عن مدينة تاهرت ضمن هذه الدراسة.

(١٩) هو أبو جعفر أحمد بن أبي سليمان داود الربعي الصواف، ٢٠٤ هـ ـ ٢٩١ هـ. سمع من سحنون عشرين سنة حتى مات : انظر الدباغ ـ ابن ناجي، معالم الإيمان، القاهرة، ١٩٧٢، ج٢، ص ٢٣٢.

(٢٠) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن الأشج الفقيه، توفي سنة ٢٨٦ هـ، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٣٢.

(٢١) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١ ص ٤٠٨ وما يليها.

(٢٢) القاضي عياض، تراجم أغلبية، تونس، ١٩٦٨، ص ٢٩٦.

(٢٣) طبقات علماء إفريقية وتونس، تونس، ١٩٦٨، ص ١٦٣.

(٢٤) سبق ذكره، ج ١، ص ٧١.

(٢٥) أبو العرب، طبقات...، سبق ذكره، ص ٨٥.

(٢٦) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص ١١٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٣.

(٢٨) تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٢٩) معالم الإيمان، تونس، ١٣٢٠ هـ، ج ٣، ص٢٦.

(٣٠) تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص٢٧١.

(٣١) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٣٧.

(٣٢) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٥١.

(٣٣) يدل هذا النص على أن العلاقات التجارية بين القيروان وبلاد السودان حقيقة ثابتة منذ عصر الولاة، وليست مجرد افتراض، كما يذهب إلى ذلك الأستاذ هشام جعيط ؛ انظر : -, Histoire de la Tunisie, Le Moyen-Age تونس، د ت، ص٥٧.

(٣٤) لفت نظرنا في الدراسة عن «إفريقية في العصر الأغلبي»، سبق ذكره، أن الأستاذ الطالبي يتحدث في الفقرة التي خصصها للتجارة عن العلاقات التجارية لإفريقية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبالمشرق خلال العصر الأغلبي، ولا يشير إلى علاقاتها مع بلاد السودان.

(٣٥) تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص ١٢٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٢ ؛ انظر رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٣٨٨.

(٣٧) تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص٢١٦.



(٣٨) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٦٧.

(٣٩) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٢٤.

(٤٠) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٢٧.

(٤١) راجع عن سبايا موسى بن نصير، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠، ٤٣، ٤٤.

(٤٢) أبو العرب، سبق ذكره، ص ٨٥ وما يليها.

(٤٣) انظر: تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص ٢١٦، ٢١٩، ٣٢٩.

يبدو أن الأسعار العادية لم تتغير كثيرا بين القرنين الثاني والثالث، فقد بيع في الكوفة مثلا سنة ١٠٥ هـ غلام كاتب حاسب بستين دينارا، انظر: الطبري، القاهرة، ١٩٦٦، ج ٧، ص ٦٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٤٥) أبو العرب، سبق ذكره، ص٢٤١.

نلاحظ هنا أن هذه الأسعار عادية تختلف حسب فروق قليلة بين الجواري، وقد يبلغ سعر بعض الجواري مبلغا كبيرا إذا ربيت الجارية تربية خاصة إلى جانب جمالها ؛ فقد وجهت أم الأمراء زوجة المعز لدين الله الفاطمي بصبية ربتها لتباع في مصر مع أحد الوكلاء التجاريين فطلب فيها ألف دينار (فجاءت امرأة شابة على حمار فلم تزل حتى اشترتها منه بستمائة دينار، وقيل له يا مغربي: «هذه بنت الإخشيد اشترت الجارية تتمتع بها، وهي ست كافور») المقريزي ؛ اتعاظ الحنفا، سبق ذكره، ج ١، ص ١٠٠ . إنه سعر خاص ـ من دون ريب ـ بلغته بعض الجواري المغنيات، ومن الصعب اعتماده في معرفة الأسعار المتوسطة.

(٤٦) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٧٨.

(٤٧) راجع: رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص ٧٠، ١٠٩، ١٣٩، ١٩٥، ٣٠١، ٣٨٠، ٣٩٤ ؛ البكري، سبق ذكره، ص ٢٢ ؛ أبو العرب، سبق ذكره، ص ١٢١، ١٢٤، ١٣٠، ١٥٢، ١٥٨؛ تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص ٢١٦، ٢٩٦، ٣٥٩ ؛ معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٤٣، ج ٣، ص ٢٧، ٨٧، ٢٠٣.

(٤٨) سنلمس الظاهرة نفسها في مدينتي: تاهرت وسجلماسة.

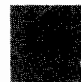
(٤٩) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٣، ص١٩٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧ ؛ البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٨٠، ٢١٩.

(٥١) المسالك والممالك، سبق ذكره، ص ٢٦ وما يليها.

(٥٢) رياض النفوس، سبق ذكره، ص٣١١.

(٥٣) انظر كتابه: أحكام السوق، تونس، ١٩٧٥.



(٥٤) رياض النفوس، سبق ذكره ج ١، ص ٢٧٦ ؛ تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٥٥) هو أبو جعفر أحمد بن أبي سليمان داود الربعي الصواف، من تلاميذ الإمام سحنون، راجع ترجمته في «معالم الايمان»، سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٥٦) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٢٧٩.

(٥٧) المصدر نفسه، ج ١، ص٢٨٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ج ١، ص٢٦٩.

(٥٩) تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٦٠) المصدر نفسه، ص٣٥٨.

(٦١) راجع عن الأسعار، وسنوات غلائها: البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ٧٦، ١١٧، ١٨١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٥٦-٢٥٧، ٣٠٢ ؛ أبو العرب، سبق ذكره، ص ١٣٣، ١٤٧؛ رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص ٢١٣، ٢٥٨، ٢٦٠، ٣١٤، ٣٧٧ ؛ معالم الا... ...بق ذكره، ج ١، ص ٣٠٧، ج ٢، ص ١٧٠، ١٧١، ج ٣، ص ٣٣، ٥٨، ١٤١، ١٩٠.

(٦٢) أولينا مسألة العملة عناية خاصة في هذه الدراسة، وقد وردت عنها م... متفرّقة في فصول هذا البحث من مجتمع صدر الإسلام إلى القرن الخامس الهجـ...ي

(٦٣) راجع في هذا الصدد: ناصر السيد محمود النقشبندي، الدرهم الإسلامي، بغداد، ١٩٦٩ ؛ دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية الجديدة، ج ٢، ص ٣٠٥ وما بعدها، ص ٣٢٨ وما يليها.

(٦٤) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٨٠.

(٦٥) يشير ج. دكانديا (J. Farrugia de Candia) إلى أن دار الضرب الأغلبية قد أصدرت في بداية القرن التاسع الميلادي عملة خاصة كتب عليها «للخليفة»، وهي التي خصصت للمبلغ المالي الذي يرسل سنويا إلى بغداد مقابل وراثة الحكم بإفريقية في أسرة بني الأغلب، انظر مقاله: Monnaies aghlabites du Musée du Bardo, Revue tunisienne, 1935, p. 272.

(٦٦) راجع عن العملة الذهبية الأغلبية:

A. S. Ehrenkreutz, Studies in the Monetary of the Near East in the Middle Ages II. The standard of fineness of western and castern dinars before the Grusades, JESHO, 3/1963, p. 250 suiv.

(٦٧) من المعروف أن قيمة الدرهم بالنسبة إلى الدينار لم تكن قارة، وقد اختلفت اختلافا كبيرا ؛ انظر: دائرة المعارف الإسلامية، سبق ذكره، ج ٢، ص٣٢٩.

(٦٨) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٢٠ وما يليها.

(٦٩) تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص١٨٢.

(٧٠) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٣، ص ١٠٩ وما يليها.

(٧١) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص١٨٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ج ١، ص١٣١.

(٧٣) راجع: المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٧، ١٣٨ـ١٣٩، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٣٠ ؛ البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ٩٩، ٢٤٣، ٢٨٠ ؛ تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص ٣٤٣، ٣٩٤؛ أبو العرب، سبق ذكره، ص ١٠٦، ١٤١، ١٤٦، ١٥٨، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٣٧ ؛ معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٥، ج ٣، ص ١٢، ١٠٩، ١٢٩، ١٦٠، ١٩١،٢٢٧.

(٧٤) المسالك والممالك، سبق ذكره، ج ١، ص٢٩.

(٧٥) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٩٥.

(٧٦) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٢٣٨.

(٧٧) أبو العرب، سبق ذكره، ص١٦٩.

(٧٨) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٣١ ؛ انظر أيضا: القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٢١، ١٤١؛ Georges Marçais, La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Age, Paris, 1946, p. 142.

(٧٩) انظر بحثنا ضمن هذه الدراسة عن «السياسة المالية للدولة الفاطمية».

(٨٠) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٢، ص١٧٠.

(٨١) راجع: رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص ١١ وما يليها، البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص١٢.

(٨٢) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٣٨.

(٨٣) المصدر نفسه، ج ١، ص١٤٦.

(٨٤) تراجم أغلبية، سبق ذكره، ص٣١٥.

(٨٥) المصدر نفسه، ص٣٢٣.

(٨٦) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ١، ص٥٥.

(٨٧) ص ١٥٨ وما يليها.

(٨٨) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(٨٩) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص١٢٢.

(٩٠) المصدر نفسه، ج ١، ص٣٢٧.

(٩١) أبو العرب، سبق ذكره، ص١٨٩.

(٩٢) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٢، ص٣٤٤.

(٩٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص٣١٢.

(٩٤) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص١٨٤.

(٩٥) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ١، ص٢٧٥.

(٩٦) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص١٢٢.

(٩٧) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ٤٦ : انظر أيضا ص ٦٩، ص١٠٨.

(٩٨) رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٣٤٨.

(٩٩) راجع المصدر نفسه، ج ١، ص١٨٥.

(١٠٠) نكتفي بالإشارة هنا حول دور التجار اليهود الرهادنة في التجارة المغربية إلى أن بلاد المغرب كانت تمثل مرحلة أساسية في مسلكهم التجاري. انظر وصف ابن خرداذبة لهذا المسلك: Hadj-Sadok, Description du Maghreb..., Alger 1949.

ص ٢١ وما يليها.

وقد كان التجار الروس يمرون أيضا ببلاد المغرب في مسلكهم البري إلى بلاد المشرق، انظر ن. م. ص ٢٣ وما يليها.

(١٠١) رياض النفوس، ج ١، ص٢٦٨.

(١٠٢) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٣، ص٢٠١.

(١٠٣) الرياض، سبق ذكره، ج ١، ص٢٧٥.

(١٠٤) المصدر نفسه، ج ١، ص١٢٥.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) أبو العرب، سبق ذكره، ص١٤٢.

(١٠٧) المصدر نفسه، ١١٨.

(١٠٨) انظر: رياض النفوس، سبق ذكره، ج ١، ص٢٦٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص٢٦٨.

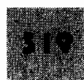
(١١٠) معالم الإيمان، سبق ذكره، ج ٢، ص١١٩.

(١١١) المصدر نفسه، ص٣٢٢.

الفصل الثالث

(١) راجع عن الحياة في المدينة الإسلامية:

Louis Gardet, La cité musulmane, Paris, 1954 ; A.H. Hourani et S.M. Stern, The islamic city, Oxford, 1970 ; Iran Marvin Lapidus, Muslim cities in the middle ages, Cambridge, 1977.



(٢) انظر: Maurice Lombard, l'Islam dans sa première grandeur (VIIe-XIe siècle), Paris, 1971, p. 121.

(٣) راجع في هذا الصدد: André Miquel, la géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11e siècle, Paris, 1967.

(٤) من الدراسات التي تتناول المدن الإسلامية:

ـ دراسة ج. سوفاج (J. Sauvaget) عن مدينة حلب، ١٩٤١، وعن دمشق.

ـ دراسة لوتورنو (Le Tourneau) عن مدينة فاس ١٩٤٩.

ـ دراسة أندريه ريمون (A. Raymond) عن القاهرة، دمشق، ١٩٧٣.

ـ صالح أحمد العلي عن البصرة، بيروت، ١٩٦٩.

ـ كاظم الجنابي عن تخطيط مدينة الكوفة، بغداد، ١٩٦٧.

(٥) Claudette Vanacker, Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes du IXe siècle au milieu du XIIe siècle, Annales, E.S.C., Mai-Juin, 1973, p. 680.

(٦) يستعمل عبد الله العروي في كتابه «تاريخ المغرب» باريس ١٩٧٠، ص ١٠٩ وما يليها (L'histoire du Maghreb) المفهوم التاريخي المعروف في تاريخ المجتمعات القديمة «المدن ـ الدول» بالنسبة إلى تاهرت. إننا نشك في دقة استعمال هذا المفهوم بالنسبة إلى تاهرت.

(٧) راجع عن أبي الخطاب، وبقية حملة العلم للمغرب: الشماخي، أبو العباس، كتاب السير، القاهرة، ١٣٠١ هـ، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٨) انظر ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص٧٢.

(٩) يخطئ ألفرد بل فيقول: إن عبد الرحمن بن رستم احتفظ بالحكم في القيروان بعد طرد أهل السنة، ألفرد بل، «الفرق الإسلامية في الشمال الأفريقي»، ترجمة عبدالرحمن بدوي، بنغازي ١٩٦٩، ص ١٤٩، فلم تشر النصوص إلى أن الإباضيين عاملوا أهل السنة من سكان القيروان معاملة سيئة مثل معاملة ورفجومة الصفرية لهم.

(١٠) لقد تركزت الحركة الخارجية، في العصر الأموي في أقاليم مركزية، أو شبه مركزية كالسواد، والموصل، والحجاز، ولكن ابتداء من أواخر العصر الأموي، وبالخصوص في العصر العباسي الأول، فقد انحصرت في أقاليم بعيدة نوعا ما مثل المغرب العربي، وعمان، وسجستان، والجزيرة الفراتية، واليمن، وأطراف خراسان.

راجع في هذا الصدد: فاروق عمر، العباسيون الأوائل، بيروت، ١٩٧٠، ج ١، ص ٢٤٨؛ قحطان عبد الستار الحديثي، حركات الخوارج في خراسان في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد السادس ١٩٧٢، ص ١٣٨ وما بعدها.



(١١) حسب رواية ابن خلدون فإن نزول عبد الرحمن بن رستم لم يكن مصادفة، بل هو «نزل على لماية لقديم حلف بينه وبينهم، فاجتمعوا إليه، وبايعوه بالخلافة، وائتمروا في بناء مدينة ينصبون بها كرسي إمارتهم، فشرعوا في بناء مدينة تاهرت»، العبر، بيروت، ١٩٦٨، ج ٦، ص ٢٤٧.

(١٢) راجع عن الإباضية الدراسة المفصلة (مع قائمة مراجع) التي كتبها المستشرق البولوني المعروف بدراساته عن الإباضية في المغرب ت. ليفستكي (T.Lewicki) لدائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة، ج ٣، ص ٦٦٩-٦٨٢.

(١٣) العبر، سبق ذكره، ج ٦، ص٢٢٥.

(١٤) البيان المغرب، ج ١، ص ١٦٥، انظر أيضا: سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٨٠.

(١٥) معجم البلدان لياقوت، بيروت، ١٩٥٧، ج ٢، ص٩.

(١٦) ن. م.

(١٧) ن. م.، الشماخي، سبق ذكره، ص١٣٩.

(١٨) يسميه ابن خلدون كزول، العبر، سبق ذكره، ج ٦، ص ٢٤٧، ٢٤٨، ولعله تحريف، أما مؤلف الاستبصار فإنه يقول: «تاهرت في سفح جبل يسمى قرقل» (؟) انظر الاستبصار في عجائب الأمصار لمؤلف مراكشي مجهول، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الإسكندرية، ١٩٥٨، ص ١٧٨.

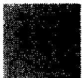
(١٩) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ليدن، ١٨٦٤، ص ٨٥.

انظر أيضا: S. Gsell, Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord, Paris, 1921, T. I, p. 10.

(٢٠) كانت منطقة تاهرت القديمة كثيفة السكان في العهد الروماني (القرن الثالث الميلادي)، ن. م. وهي خارج الحدود الرومانية، راجع عن هذه الحدود الخريطة الموجودة في آخر كتاب: S.Gsell, l'Algérie dans l'Antiquité, Alger 1903.

ويرى جورج مرسيه (G. Marçais) أن كثيرا من الآثار في المنطقة تدل على أن الازدهار الاقتصادي الذي عرفته تاهرت الحديثة وضواحيها وجد قبل دخول الإسلام للمنطقة، وأن عاصمة الرستميين أفادت في ازدهارها من الامتيازات نفسها التي استغلتها تاهرت القديمة.

ويقول: إن تاهرت القديمة كانت تعتبر من المدن المهمة في المغرب الأوسط عند الفتح الإسلامي، ويوافق هنا ستيفان كزل (S. Gsell) قائلا: ولعلها كانت عاصمة «لمملكة أهلية حليفة أو تابعة للبيزنطيين».



انظر: Stéphane Gsell, Atlas archéologique de l'Algérie, Alger - Paris, 1911, feuille 33, p. 20-22 ; G. Marçais et Dessus-Lamare, Tihert - Tagdemt, Revue Africaine, t. XC, 1946, p. 26.

ومدينة تاهرت القديمة من المدن البيزنطية في المغرب الأوسط التي ظهر في الدفاع عنها التحالف البيزنطي ـ البربري ضد جيش عقبة بن نافع في غزوته الثانية (٦٢ هـ) التي فتح فيها المغربين الأوسط والأقصى، فيروى لنا ابن عذاري أن الروم والبربر قد اجتمعوا في إقليم تاهرت اجتماعا عظيما، «فخطب عقبة الناس، ووعظهم، ثم زحف إلى الكفار، فالتحم الجمعان، وسبقتهم خيل المسلمين إلى باب مدينتهم فأفنوهم وقطعوا آثارهم»، البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ٢٤ وما يليها.

(٢١) المسيلة اختطها أبو القاسم محمد بن المهدي الفاطمي، س ٣١٥ هـ. انظر: ياقوت، ج٥، ص ١٣٠.

(٢٢) المسالك، الجزائر، ١٨٥٧، ص ٦٩.

(٢٣) يذكر ابن عذاري أن تاهرت غيضة بين ثلاثة أنهار، البيان، ج ١، ص ١٦٥ـ١٦٦.

(٢٤) يسميه ابن خلدون ميناس، ويبدو أنه اسم قديم تحول إلى مينة، وجاء مشكولا «منية» في كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، (ص ١٧٨).

(٢٥) ن. م. «نانس» ولعله تحريف نشأ عن الخطأ في الإعجام.

(٢٦) ونظرا إلى ندرة هذا المناخ في المدن الإسلامية، فقد أصبح طقس تاهرت موضوعا للفكاهة والأدب. سئل أحد سكان تاهرت: «كم زمان الشتاء عندكم» قال: «ثلاثة عشر شهرا». ووصفها ياقوت قائلا: «هي كثيرة الأنداء والضباب والأمطار، حتى أن الشمس بها قل أن تُرى، ودخلها أعرابي من أهل اليمن يقال له أبو هلال، ثم خرج إلى أرض السودان فأتى عليه يوم له وهج وحر شديد وسموم في تلك الرمال، فنظر إلى الشمس مضحية راكدة على قمم الرؤوس، وقد صهرت الناس، فقال مشيرا إلى الشمس: أما والله لئن عززت في هذا المكان لطالما رأيتك ذليلة بتاهرت، وأنشد:

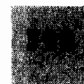
ما خلق الرحمن من طرفة — أشهى من الشمس بتاهرت

معجم البلدان، ج ٢، ص ٧ وما يليها.

وروى أن رجلا نظر إلى توقد الشمس بالحجاز فقال:

أحرقي ما شئت، والله إنك بتاهرت لذليلة،

وقال الشاعر التاهرتي أبو بكر بن حماد (سريع):



ما أطول البرد وريعانه وأطرف الشمس بتاهرت
تبدو من الغيم إذا ما بدت كأنما تنشر من تحت
فنحن في بحر بلا لجة تجري بنا الريح على السمت
نفرح بالشمس إذا ما بدت كفرحة الذمي بالسبت

انظر: ابن عذاري، البيان، ج ١، ص ٢٥، ياقوت، ج ٢، ص ٨.

(٢٧) ابن الصغير، تاريخ الدولة الرستمية، نشر وترجمة موتيلنسكي.

A. de C. Motylinski, " Actes du XIVe Congrès international des Orientalistes ", Alger, 1905, Troisième partie (suite) : langues musulmanes (arabe - persan et turc.), Paris, 1908.

(٢٨) ن. م.، ص ١٢.

(٢٩) الاستبصار، سبق ذكره، ص١٧٨.

(٣٠) انظر: G. Marçais, Revue Africaine, P. 32.

(٣١) طبقات المشائخ، مخطوط جامعة كراكوفيا، رقم ٢٧٥، ورقة ١٦ ب.

(٣٢) ن. م.

(٣٣) راجع المعلومات المعمارية عن قصبة تاهرت ورسمها في مجلة Revue Africaine سبق ذكرها، انظر أيضا: G. Marçais, l'architecture musulmane d'Occident, Paris, 1954, p. 28-29.

(٣٤) يشير ابن الصغير (ص ٤٧) إلى وجود دار ضيافة ينزل بها وجوه نفوسة حين يأتون إلى تاهرت ؛ فهل كانت داخل القصبة؟

(٣٥) المسالك، سبق ذكره، ص ٦٨؛ البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٢٥.

(٣٦) ن. م. ص٦٧.

(٣٧) ص١٧٨.

(٣٨) Revue Africaine، ص٥٤.

(٣٩) العبر، ج ٦، ص ٢٣٦ ؛ ياقوت، ج ٢، ص ٨ ؛ البكري، ص٦٧.

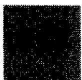
(٤٠) انظر: موريس لومبارد (M. Lombard) سبق ذكره، ص ١٥٣ وما بعدها.

(٤١) ابن الصغير، سبق ذكره، ص٢٤.

(٤٢) ص١٣.

(٤٣) يروي لنا ابن الصغير أن أكثر سكان درب النفوسيين بتاهرت كانوا من العجم (ص ٣٧).

(٤٤) يقول ابن الصغير (ص ٢٦): «وكانت القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت لما اكتسبت الأموال واتخذت العبيد والخيول، قد نالها من الكبر ما نال أهل المدينة».



(٤٥) ن. م.، ص ٢٦ وما يليها.

(٤٦) ن. م.، ص ٣١ وما بعدها.

(٤٧) ن. م.، ص ٣١ وما بعدها.

(٤٨) ن. م.، ص ٥٦ وما يليها.

(٤٩) ن. م.، ص ٢٦.

(٥٠) ن. م.، ص ٤١ وما يليها.

(٥١) راجع رأي ابن خلدون، كيف أن الدعوة الدينية تزيد العصبية القبلية قوة على قوتها الأصلية، المقدمة، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٢، ص ٦٢٧ وما بعدها.

(٥٢) راجع بحثنا ضمن هذه الدراسة عن «حركات الخوارج في المغرب، وفي منطقة الخليج في العصر الإسلامي الأول...».

(٥٣) هنالك اتجاهان في تفسير نصرة بعض القبائل للخوارج، فهل كان تأييدها لهم تعبيرا عن معارضة القبائل العربية من غير قريش لتشبث القرشيين بالخلافة، والاستئثار بالحكم، فهل الحركة ـ إذن ـ تمثل حزبا سياسيا فحسب، أم تكمن وراءها عوامل اقتصادية واجتماعية، فتكون حينئذ تعبيرا عن انتفاضة عرب البادية، وقد كانوا يعيشون في فقر مدقع قبل الإسلام، ووجدوا أنفسهم بعد إسلامهم أمام فئة تريد أن تستأثر بالحكم والثروة؟ انظر في هذا الصدد: محمود إسماعيل عبد الرازق، الخوارج وقضية التحكيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد العشرون، ١٩٧٣، ص ٤٨ وما بعدها؛ راجع أيضا دراستنا في التاريخ المقارن عن العلاقات بين حركات الخوارج في المغرب وفي منطقة الخليج ضمن هذا الكتاب.

(٥٤) راجع رسالة أبي عبيدة إلى دعاته بالمغرب في أوائل القرن الثاني للهجرة في كتاب: الحركات السرية في الإسلام لمحمود إسماعيل، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٧ وما يليها.

(٥٥) ن. م.، ص٣٨.

(٥٦) ن. م.، ص٥١.

(٥٧) ن. م.، ص٥٣.

(٥٨) ن. م.

(٥٩) ابن الصغير، سبق ذكره، ص١٥.

(٦٠) ن. م.، ص١٢.



(٦١) قال ابن الصغير (ص ١٣ وما يليها): «فلم تزل بذلك (أي بعثة خوارج البصرة الثانية مع هديتها، ١٠ أحمال من المال ح.ج) حتى نزلت البلد ونزلت بالموضع الذي نزلت به أولا، ثم توجهت نحو عبد الرحمن فوجدوا الأمور قد تبدلت، وأحوال المدينة والأشياء قد حالت، وذلك أنهم نظروا إلى قصور قد بنيت، وإلى بساتين قد غرست، وإلى أرحاء قد نصبت، وإلى خيول قد ركبت، وإلى حفدة قد اتخذت السور والعبيد، والخدام قد كثرت».

(٦٢) انظر أسماءهم في كتاب السير للشماخي، سبق ذكره، ص١٤٥.

(٦٣) راجع عن الفرق داخل المذهب الاباضي في المغرب: سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٨٨ وما بعدها؛

T. Lewicki, Les Ibadites en Tunisie au Moyen-Age,

رومة، ١٩٥٨، ص ٩ وما يليها، المؤلف نفسه:

Les subdivisions de l'Ibadiyya, Studia Islamica Fasc.

ص ٧١ وما بعدها، ١٩٥٨/٥٩.

(٦٤) ويقول في صفحة ١٦: «... فكان ملكا ضخما وسلطانا قاهرا وعلى يديه افترقت الإباضية وافترق كبراؤهم وتسمى قوم منهم بالنكار، وتسمى منهم قوم بالوهبية، وهذا الاسم لست أعرفه، وقد سمعت أنهم سموا بهذا الاسم لاتباعهم عبد الوهاب، والذي أعرف من أسمائهم على ما حدثني به أهل المعرفة أن فرقة منهم يسمون باليزيدية يريدون من اتبع عبد الله بن يزيد، وبالعمرية يريدون من اتبع عيسى بن عمر وبعده أحمد بن الحسين.. ويسمون أيضا بالعسكرية وهم أهل العسكر، وجل من كان عندنا في البلد من نفوسة يتسمّون بهذا الاسم».

(٦٥) انظر: ابن عذاري، البيان، ج ١، ص١٩٧.

(٦٦) انظر: André Negre, Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb, Alger, 1969, nos 6 et 7, p. 18.

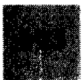
(٦٧) ابن الصغير، سبق ذكره، ص٢٧.

(٦٨) انظر: (Revue Africaine)، سبق ذكره، ص ٤٤ وما بعدها.

(٦٩) ابن الصغير، سبق ذكره، ص٣١.

(٧٠) انظر: Vonderheyden, La Berbérie Orientale sous la dynastie des Benoû L - Aglab, Paris, 1927, p. 40.

(٧١) راجع عن وضع الأقليات غير المسلمة في المدينة الإسلامية: Louis Gardet, La cité musulamane باريس، ١٩٥٤، ص ٥٧ وما بعدها، ص ٨٧ وما بعدها.



(٧٢) ابن الصغير، سبق ذكره، ص٣٦.

(٧٣) راجع: (Revue Africaine)، سبق ذكره، ص٤٢.

(٧٤) ن. م.، ص ٤٠، انظر أيضا دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية القديمة (١٩٣٦)، ج٣، ص ١٢٧٠, Ch. - A. Julien, Histoire de l'Afrique du Nord باريس، ١٩٥٦، ج ٢، ص ٣٧؛ Cheikh Bekri, quelques aspects du royaume rustemide, in (Annales de l'Institut d'Etudes Orientales)، الجزائر، ١٩٥٧، ص ٥٥ ـ ١٠٨.

(٧٥) راجع عن التنظيم الإداري الشيخ بكري، ن. م. ويخطئ الأستاذ عبد الله العروي حين يقول متأثرا بقوتي: (حيث إنه لا يوجد جيش نظامي ولا إدارة، فإنه لا توجد إذن ضرائب) .Abdallah Laroui, l'Histoire du Maghreb، باريس، ١٩٧٠، ص ١١٠، إن المعلومات التي نجدها عند أبي زكريا، وابن الصغير بالخصوص تصحح هذا الرأي.

(٧٦) العبر، ج ٦، ص٢٢٨.

(٧٧) راجع عن علاقات الأغالبة بتاهرت: Mohamed Talbi, l'Emirat aglabide، باريس، ١٩٦٦، ص ٣٥٣ وما بعدها.

(٧٨) تزوجت أروى بنت عبد الرحمن بن رستم مدرار بن إليسع بن أبي القاسم، العبر، ج ٦، ص ٢٦٨.

(٧٩) راجع عن هذه العلاقات: E. Lévi-Provençal, Histoire de l'Espagne Musulmane، باريس، ١٩٥٠، ج١، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦، ج ٣، ص ٥٠٢ ؛ محمد الطالبي، العلاقات بين إفريقية والأندلس في القرن الثالث الهجري، ج ١٨، ١٩٧٠، العددان ٧٠ـ٦٩، ص ٣٣ وما يليها. .Cahiers de Tunisie

(٨٠) انظر عن موقع تاهرت: موريس لومبارد (M. Lombard) سبق ذكره، ص ٧٢ وما يليها، ص ٢١٣ وما بعدها.

(٨١) ك. فناكر (C. Vanacker)، سبق ذكره، ص٦٧٤.

(٨٢) انظر موريس لمبارد (M. Lombard)، سبق ذكره، ص٦١.

(٨٣) المسالك والممالك، القاهرة، ١٩٦١، ص٣٤.

(٨٤) نزهة المشتاق، سبق ذكره، ص٨٧.

(٨٥) ص١٧٨.

(٨٦) انظر عن نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية دراسة الأستاذ عبد العزيز الدروي في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٠، ١٩٧٠، إبراهيم علي طرخان، النظم الإقطاعية، القاهرة، ١٩٦٨، وكذلك بحثنا عن الإقطاع العسكري ضمن هذه الدراسة.

(٨٧) صورة الأرض، ص٨٦.

(٨٨) ص١٧٩.

(٨٩) نزهة المشتاق، سبق ذكره، ص٨٧.

(٩٠) راجع عن التجارة في تاهرت: محمد الطالبي، الإمارة الأغلبية (بالفرنسية)، سبق ذكره، ص ٣٦١ وما يليها ؛ ك. فناكر سبق ذكره، ص٦٦٠.

(٩١) ص١٣.

(٩٢) ن. م.، ص٥٠.

(٩٣) انظر: (Revue Africaine)، سبق ذكره، ص٣٠.

(٩٤) يصف الإصطخري مدينة تنس قائلا: «وأما تنس فهي مدينة كبيرة، وهي عُدوة إلى الأندلس أيضا»، ويصفها الإدريسي فيقول: « .. ولها أقاليم وأعمال ومزارع، وبها الحنطة ممكنة جدا وسائر الحبوب موجودة وتخرج منها إلى كل الآفاق في المراكب»، ص٨٣.

(٩٥) انظر: E. Lévi - Provençal, Histoire de l'Espagne Musulmane, Paris 1967, III, p. 271-72.

انظر: ابن حوقل، صورة الأرض، سبق ذكره، ص ٧٧-٧٨.

من الأهداف التي جعلت أبا عبد الله الشيعي يسرع في القضاء على تاهرت قبل وصوله إلى هدفه الرئيسي سجلماسة، استيلاؤه على مركز تجاري ذي شأن من جهة، وضمانه لتموين جيشه بفضل ما عرفت به منطقة تاهرت من زراعة الحبوب، وخصوبة أرضها من جهة أخرى.

انظر: أ. نقر(A. Negre)، سبق ذكره، ص ١٦.

(٩٦) المسالك، سبق ذكره، ص ٦٩.

(٩٧) انظر: (Revue Africaine)، سبق ذكره، ص ٥٥ وما يليها.

(٩٨) نقرأ هذا النص في أخبار الأئمة الرستميين لابن الصغير (ص ١٥ وما يليها): «وأهل الصدقات يخرجون في أوان الطعام فيقبضون أعشارهم في هلال كل سنة من أهل الشاة والبعير، يقبضون ما يجب على أهل الصدقات لا يظلمون ولا يظلمون : فإذا حضر جميع ذلك صرف الطعام إلى الفقراء وبيعت الشاة والبعير، فإذا صارت أموالا دفع منها إلى العمال بقدر ما يستحقون على عملهم، ثم نظر في باقي سائر المال. فإذا عرف مبلغه أمر بإحصاء من في البلد وفيما حول البلد، ثم أمر بإحصاء الفقراء والمساكين، فإذا علم عددهم أمر بإحصاء ما في الأهراء من الطعام، ثم أمر بجميع ما بقي من مال الصدقة فاشترى منه أكسية صوفا وجبابا صوفا وفراء وزيتا. ثم دفع في كل أهل بيت بقدر ذلك، ويؤثر بأكثر ذلك أهل الفاقة من مذهبه. ثم ينظر إلى ما اجتمع من مال الخزينة، وخراج الأرضين وما أشبه ذلك، فيقطع لنفسه وحشمه وقضاته



وأصحاب شرطته والقائمين بأموره ما يكفيهم في سنتهم، ثم إن فضل صرفه في صالح المسلمين، فلم تزل أموره كذلك وعلى ذلك والكلمة واحدة والدعوة مجتمعة ولا خارج يخرج عليه، ولا طاعن يطعن عليه إلى أن اخترمته المنية».

(٩٩) راجع عن الحياة الفكرية في المدينة الإسلامية بصفة عامة: Louis Gardet, La cité musulmane، سبق ذكره، ص ٣١٠ وما بعدها.

(١٠٠) راجع عن شيوخ الإباضية بصفة عامة: T. Lewicki, Les histoires, biographes et traditionistes ibadites - wahbites de l'Afrique du Nord du XIIIe au XVIe siècle, krakow. 1962.

(١٠١) كتاب السير، سبق ذكره، ص١٦٢.

(١٠٢) الشماخي، سبق ذكره، ص٢٢١.

(١٠٣) ن. م. ص٢٢٢.

راجع عن علم الأئمة الرستميين،: الشماخي، ن. م. ؛ سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، سبق ذكره، ص ٣٩٤ ؛ محمد الطالبي، الإمارة الأغلبية، سبق ذكره، ص ٣٥٣ وما بعدها ؛ G. Marçais, La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Age، باريس، ١٩٤٦، ص ١١٤ وما يليها.

(١٠٤) انظر: الحركات السرية في الإسلام، سبق ذكره، ص ٢٦ ؛ أ. نقر (A.Negre)، سبق ذكره، ص٢٠.

لعل محمود إسماعيل يخطئ، حيث يسمي المكتبة بالمكتبة المعصومة لأن المعروف أن هذه الصفة كانت تطلق على القصبة فتسمى «القصبة المعصومة»، أو «المعصومة» فقط.

(١٠٥) نلاحظ أن ابن الصغير لم يكن إباضيا، أو ينتسب إلى الخوارج على الإطلاق، وهذا يكسب أخباره عن الأئمة الرستميين أهمية خاصة، فقد حاول أن يكون أمينا في أخباره.

(١٠٦) ن. م.، ص ٥٧ وما بعدها.

(١٠٧) انظر فوندر هيدن (Vonderheyden)، سبق ذكره، ص٤٧.

(١٠٨) انظر ياقوت، البلدان، ج ١، ص ٨ ؛ العبر، ج ٦، ص٢٤٨.

(١٠٩) انظر: أبو القاسم البرادي، الجواهر، القاهرة، ١٣٠٢ هـ، ص ١٧٩ وما يليها. راجع أيضا عن الجدل بين الإباضية والواصلية: Chronique d'Abou Zakaria، الجزائر، ١٨٧٩، ص ٨٠ وما بعدها.

(١١٠) المسالك، ص ٧٢، انظر أيضا ص٦٨.

(١١١) ياقوت، البلدان، ج ١، ص ٨ ؛ العبر، ج ٦، ص٢٤٨.

(١١٢) تاريخ المغرب العربي، سبق ذكره، ص ٣٧٩، انظر:

Mohamed Talbi, " Hérésie, acculturation et nationalisme des berbères Bargawta " dans Actes du premier congrès d'études des cultures méditerranéennes d'influence arabo-berbère, p. 223.

(١١٣) انظر: البرادي، الجواهر، سبق ذكره، ص١٨٠.

(١١٤) انظر: البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٥٣ وما يليها.

(١١٥) راجع: الشيخ بكري، سبق ذكره، ص ٨٩ وما يليها.

الفصل الرابع

(١) قارن بين ظروف تأسيس هذه المدينة وحياتها الاقتصادية والاجتماعية، وما عالجناه في الفصل السابق من قضايا كثيرة في حياة مدينة تاهرت، فإنك ستلاحظ أوجه شبه حول كثير من المسائل.

(٢) رسم هذا الاسم بأشكال مختلفة: سمغون، سمكو، سمغو، سمقو، وسمجو، ومن المعروف أن المصادر والمراجع تحرف كثيرا الأسماء البربرية، فضلا عما يقع فيه النساخ من أخطاء.

(٣) يرى البكري مثل كثير من المؤرخين العرب أن دولة بني مدرار قد سقطت نهائيا بدخول جيش أبي عبد الله الشيعي سجلماسة سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٩ م، فتكون مدة حكمهم حوالي مائة وستين سنة (وبالضبط ١٥٦ سنة)، ولكن حكمهم استمر في الحقيقة إلى سنة ٣٦٦ هـ.

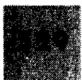
يقول ابن عذاري متحدثا عن خروج عبيد الله المهدي من سجن سجلماسة، واستيلائه على المملكة، وقتله لليسع بن مدرار سنة ٢٩٦ هـ: «وانقرضت دولة بني مدرار بسجلماسة وما والاها، فكانت مائة سنة ونحو ستين سنة»، البيان المغرب، بيروت، ج١، ص١٥٧.

انظر أيضا: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت ١٩٦٦، ج ٨، ص ٤٩ ؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، القاهرة، ١٩٦٧، ج ١، ص٦٦.

(٤) ورد الاسم في أكثر المصادر بصيغة عيسى بن يزيد، ويبدو أن صيغة «مزيد» هنا تحريف من النساخ.

(٥) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزائر ١٨٥٧، ص١٤٩.

ونلاحظ أن هنالك تحريفا، أو خطأ مطبعيا فيما يتعلق بسنة التأسيس، إذ نقرأ في الطبعة المذكورة «وذلك سنة أربع ومائة» عوض أربعين ومائة.



(٦) المصدر نفسه.

(٧) كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار لمؤلف مراكشي من القرن السادس الهجري (١٢ م)، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الإسكندرية ١٩٥٨، ص٢٠١.

(٨) هو صاحب كتاب «الروض المعطار في خبر الأقطار»، تحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٧٥، ص٣٠٦.

(٩) معجم البلدان، بيروت، ١٩٥٧، ج ٣، ص١٩٢.

(١٠) سبق ذكره.

(١١) صورة الأرض، بيروت، د ت، ص٩٠.

(١٢) البكري: أجلف، ص١٤٨.

(١٣) الاستبصار، سبق ذكره، ص ٢٠١، يقول البكري: «وهي على نهرين عنصرهما من موضع يقال له أجلف تمده عيون كثيرة، فإذا قرب من سجلماسة تشعب نهرين يسلك شرقيها وغربيها»، ص١٤٨.

(١٤) المغرب، سبق ذكره، ص١٩٣.

(١٥) الاستبصار، سبق ذكره، ص١٩٣.

(١٦) وقد سلكته الرفقة التي سار ضمنها عبيد الله المهدي في هجرته من دار قراره بالشرق إلى سجلماسة، راجع: القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، تحقيق وداد القاضي، بيروت ١٩٧٠، ص ١٤٩ وما بعدها.

(١٧) البكري، سبق ذكره، ص١٥١.

(١٨) المصدر نفسه، ص١٦٧.

(١٩) ابن عذاري، البيان، سبق ذكره، ج ١، ص٢٢٥.

(٢٠) البراح: المتسع من الأرض لا شجر فيه ولا بناء.

(٢١) راجع: E. - F. Gautier, Le passé de l'Afrique du Nord, Paris, 1952, p. 301

(٢٢) راجع دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية، ليدن، ١٩٣٤، ج ٤، ص٢١٩.

(٢٣) راجع ص١٠٤.

(٢٤) انظر: البكري، سبق ذكره، ص١٤٨.

(٢٥) لم يتجاوز عدد أبواب تاهرت الأربعة، وبلغت أبواب القيروان أيام البكري ١٤ بابا.

(٢٦) لفتت انتباهنا عبارة البكري، ص ١٤٨، «وارتحل إليها سنة مائتين». فأين كان يقيم الأمير المكناسي قبل ذلك؟ ويمكن أن نفهم منها، أنه انتقل إلى قصر جديد شيد مع السور والجامع، إن المصادر تشير إلى بنائه للقصور، ولعله هو مؤسس قصبة المدينة فانتقل إليها بعد إتمام السور.

(٢٧) الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ج١، ص١٢٥.

(٢٨) البكري، سبق ذكره، ص١٥٦.

(٢٩) راجع الفصل السابق.

(٣٠) البيان المغرب، تطوان، ١٩٦٠، ج ٢، ص٣٦٥.

(٣١) صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩٠.

(٣٢) المغرب، سبق ذكره، ص١٥٣.

(٣٣) نزهة المشتاق، ليدن ١٨٦٤، ص ٦٠ وما يليها.

(٣٤) الاستقصا، سبق ذكره، ج ٧، ص ١٠١ وما يليها، انظر أيضا ج ٨، ص٥٢.

(٣٥) راجع عنهما: T. Lewicki, les histoires, biographes et traditionistes ibadites - wahbites de l'Afrique du Nord du XIIIe au XVIe siècle, krakow, 1962, p. 23 et 93.

انظر عن الدرجيني أيضا دراستنا: «طبقات المشائخ لأبي العباس الدرجيني، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٥، ١٩٧٧.

(٣٦) تاريخ الدولة الرستمية، باريس، ١٩٠٨ ؛ انظر: وداد القاضي، ابن الصغير مؤرخ الدولة الرستمية، مجلة الأصالة، الجزائر، مايو ١٩٧٥، ص ٣٧ وما بعدها.

(٣٧) راجع الفصل السابق.

(٣٨) البكري، المغرب، سبق ذكره، ص١٥٠.

فقد كانت درعة ومنطقتها خاضعة لحكام سجلماسة، يقول ابن خرداذبة: «وفي يد الخارجي الصفري درعة، وهي مدينة كبيرة كثيرة الأهل، وفيها معدن فضة، وهي مما يلي الجنوب إلا بلاد الحبشة، ومدينة تدعى زيز»، Hadj-Sadok, M, Description du Maghreb..., Alger, 1949, p.8.

(٣٩) رسالة افتتاح الدعوة، سبق ذكره، ص٢٣٩.

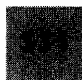
(٤٠) راجع رأي ابن خلدون، كيف أن الدعوة الدينية تزيد العصبية القبلية قوة على قوتها الأصلية، المقدمة، القاهرة ١٩٦٥، ج ٢، ص ٦٣٧ وما بعدها.

(٤١) العبر، بيروت ١٩٥٩، ج ٦، ص٢٦٨.

(٤٢) طبقات المشائخ، مخطوط مكتبة معهد الاستشراق بجامعة كراكوفيا، رقم ٢٧٥، ورقة ٥أ.

(٤٣) ابن عذاري، البيان، سبق ذكره، ج ١، ص٢٢٣.

يقول الناصري: إن طريفا كان من قواد ميسرة، وقد شهد ابنه صالح مع أبيه حروب ميسرة. انظر: الاستقصا، سبق ذكره، ج ١، ص١١٤.



(٤٤) المغرب، سبق ذكره، ص١٤٩.

(٤٥) العبر، سبق ذكره، ج ٦، ص ٢٦٧ ؛ الاستقصا، سبق ذكره، ج ١، ص١٢٤.

(٤٦) راجع عنه: أبو العرب، طبقات علماء إفريقية وتونس، تونس ١٩٦٨، ص ٨٢ وما يليها ؛ المالكي، رياض النفوس، القاهرة، ١٩٥١، ج ١، ص ٩٢ وما يليها.

(٤٧) يتحدث ابن حوقل عن القبائل المقيمة بين السوس، وأغمات، وفاس والمشتغلة بخفر القوافل التجارية فيقول: «... وفي كثير منهم الشراية والتدين القوي بها والتمسك بها، وفي بعضهم الاعتزال والعلم، ومن بالسوس ونواحي درعة شيعة»، صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩٩.

ونجد إشارات إلى رحلات دراسية قام بها أنصار المذاهب المختلفة بالمغرب الأقصى إلى المشرق قصد التعمق في شؤون الدين، وقضايا الدعوات التي ينتسبون إليها، يقول ابن عذاري (ج ١، ص ١٢٥) متحدثا عن يونس القائم بدين برغواطة: «وكان قد رحل إلى المشرق في عام ٢٠١ مع عباس بن ناصح، وزيد بن سنان الزناتي صاحب الواصلية، وبرغوث بن سعيد التراري، وجد بني عبد الرزاق، ويعرفون ببني وكيل الصفرية، ومناد صاحب القلعة المنادية قريبا من سجلماسة، وآخر ذهب عني اسمه».

(٤٨) الاستقصا، سبق ذكره، ج ١، ص١٢٥.

(٤٩) راجع التفاصيل التي ينفرد بذكرها القاضي النعمان في افتتاح الدعوة، ص ٢٣٦ وما بعدها، لا سيما رسالة أبي عبد الله إلى رقادة بفتح سجلماسة، ص ٢٤١ وما بعدها.

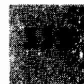
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ وما يليها.

(٥١) ابن عذاري، البيان، سبق ذكره، ج ١، ص١٥٣.

ويخبرنا ابن عذاري في الصفحة الموالية أن قوما من البربر يعرفون ببني خالد غدروا سنة ٢٩٧ هـ باليسع بن مدرار، واستأمنوا به إلى أبي عبد الله الشيعي فأمنهم، ولكن أبا عبد الله يعلمنا في رسالته برواية أخرى، وهي الصحيحة في رأينا فيقول: ثم قفوت إثر الخائن بنفسي في طلبه عشرة أيام حتى أمكن الله منه بلا عقد ولا عهد، فأتيت به في وثاق إلى ولي الله ليكون عظة لأهل الشقاق والنفاق، وعبرة للعالمين، افتتاح الدعوة، سبق ذكره، ص ٢٤٤. ولما جيء باليسع إلى عبيد الله المهدي أمر بضربه بالسوط، وبعد أن طيف به في المدينة قتل، واستصفى عبيد الله أمواله وأموال أنصاره، ومن هرب معه. انظر المصدر نفسه، ص ٢٤٠، وراجع أيضا: الروض المعطار، سبق ذكره، ص٣٠٧.

(٥٢) راجع: E. Lévi - Provençal, Histoire de l'Espagne Musulmane, Paris, 1950, t. 2, p. 98.

(٥٣) ابن عذاري، البيان، سبق ذكره، ج ٢، ص٢١٢.



(٥٤) انظر المصدر نفسه، ص ٢١٣ وما يليها.

(٥٥) المغرب، سبق ذكره، ص١٤٨.

(٥٦) انظر: نزهة المشتاق، سبق ذكره، ص ٦٠ وما يليها.

(٥٧) معجم البلدان، سبق ذكره، ج ٣، ص١٩٢.

(٥٨) صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩٠.

(٥٩) من النصوص النادرة حول الملكية العقارية في سجلماسة هذا النص الذي رواه لنا محمد بن محمد اليماني في سيرة الحاجب جعفر، فقد قال أحد سكان المدينة لعبيد الله المهدي شاكيا في قصة ذات طابع أسطوري ينقلها لنا المؤلف: «هذا البستان كان لأبي وجدي يتوارثانه عن أجدادنا، فلما كان هذا الوقت غصبنا عليه اليسع بن مدرار، وأخذه منا فنحن نعمل فيه بأجرة، وأنا أعلم أن الأمر إليك يصير فتفضل علي برده، فوعده المهدي بخير، وأحسن إليه»، ويضيف النص، إن المهدي «رد عليه بستانه، وخوله ما حوله من بساتين» بعد أن فتح الجيش الفاطمي سجلماسة، سيرة الحاجب جعفر، مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية، المجلد الرابع، الجزء الثاني، ديسمبر ١٩٣٦، ص ١٢٠ وما يليها.

(٦٠) صورة الأرض، ص١٠٠.

(٦١) المغرب، سبق ذكره، ص١٤٧.

(٦٢) الدرجيني نسبة إلى درجين، وهي مدينة قديمة بقرب نفطة، وهي آخر بلاد الجريد، انظر: الاستبصار، سبق ذكره، ص١٥٩.

(٦٣) معجم البلدان، سبق ذكره، ج ٣، ص١٩٢.

(٦٤) المغرب، سبق ذكره، ص١٥٦.

(٦٥) وفي مقدمتها الصياغة، وقد كانت من الصنائع التي احترفها أهل الذمة، يخبرنا محمد بن محمد اليماني أن الحاجب جعفر قد اشترى للقائم بن عبيد الله المهدي بسجلماسة غلاما روميا صائغا من امرأة من أهل سجلماسة، راجع: سيرة الحاجب جعفر، سبق ذكره ص١٢٢.

(٦٦) معجم البلدان، سبق ذكره، ج ٣، ص١٩٢.

«وسجلماسة مدينة وسطة من حد تاهرت، إلا أنها منقطعة لا يسلك اليها إلا في القفار والرمال، وهي قريبة من معدن الذهب بينها وبين أرض السودان وأرض زويلة، ويقال إنه لا يعرف معدن للذهب أوسع ذهبا، ولا أصفى منه، إلا أن المسلك إليه صعب، والاستعداد شاق جدا، وهي من مملكة عبيد الله»، الإصطخري، المسالك والممالك، سبق ذكره، ص٣٤.

(٦٧) المغرب، سبق ذكره، ص١٥١.



(٦٨) صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩٦.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٩٩.

(٧١) موضع رملي في بلد زناتة يحفر فيه فينبعث الماء على ذراع ونحوه، انظر البكري، المغرب، سبق ذكره، ص١٤٧.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨٨ ؛ انظر أيضا: الروض المعطار، سبق ذكره، ص٦٠٨.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٧٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٤٦ وما يليها.

(٧٥) راجع المصدر نفسه، ص ١٥٢ وما يليها.

(٧٦) صورة الأرض، سبق ذكره، ص١٠٠.

يصف البكري طريقا صحراويا بين تادمكت والقيروان عن طريق وارجلان، ثم قسطيلية، وطريقا صحراويا آخر بين تادمكت، وغدامس، ثم جبل نفوسة، فطرابلس ؛ انظر: المغرب، سبق ذكره، س١٨٢.

ويبدو أن طريق تجارة الذهب والرقيق لا سيما نحو أودغست وغانة كان يمر بصورة أساسية بسجلماسة في العصر المدراري، فهو الطريق الذي تكاد تقتصر عليه معلومات الجغرافيين العرب في القرنين الثالث والرابع.

(٧٧) راجع البكري، المغرب، سبق ذكره، ص١٥٨.

(٧٨) الروض المعطار، سبق ذكره، ص١٣٤.

(٧٩) المغرب، سبق ذكره، ص١٦٨.

(٨٠) المصدر السابق، ص١٥٩.

(٨١) الاستقصا، سبق ذكره، ج ٥، ص ٩٩ وما يليها.

(٨٢) ابن حوقل، صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩٨.

انظر: البكري أيضا، سبق ذكره، ص١٧١.

(٨٣) الروض المعطار، سبق ذكره، ص٥٩.

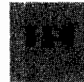
(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧، انظر البكري أيضا، المغرب، سبق ذكره، ص٨٧.

(٨٥) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ٢، ص٢٣١.

(٨٦) راجع: عبد العزيز بن عبد الله، سبق ذكره، ص١٢١.

(٨٧) المغرب، سبق ذكره، ص١٤٨.

(٨٨) صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩٠.



(٨٩) المصدر نفسه، ص ٩٦ وما يليها.

(٩٠) انظر عن «أودغست» الفصل القادم.

(٩١) الروض المعطار، سبق ذكره، ص٦٤.

(٩٢) صورة الأرض، سبق ذكره، ص٨٤.

(٩٣) انظر نزهة المشتاق، سبق ذكره، ص٦١.

(٩٤) الاستبصار، سبق ذكره، ص ٢٠٢، ونجد النص نفسه تقريبا في «الروض المعطار»، سبق ذكره، ص٣٠٦.

(٩٥) وهو مؤلف كتاب De adventin Messiaequem، وقد ترجم لأول مرة من العربية إلى اللاتينية عام ١٣٣٩ م في باريس بقلم الدومينيكان Alphonse Bonhomme، انظر: عبد العزيز بن عبد الله: «الموسوعة المغربية، للأعلام البشرية والحضارية»، «معلمة الصحراء»، الرباط ١٩٧٦، ص١٢١.

الفصل الخامس

(١) إن شهرة المدينة في العصور الإسلامية هي التي جعلتنا نعدها تمثل المدن التجارية المغربية في عصر الازدهار العمراني، إننا لا نملك في الحقيقة ما يثبت أن تأسيسها كان إسلاميا، بل إن إشارة وردت في المسالك والممالك للبكري، لما قال: «وهو كان منزل ملك السودان المسمى بغانة قبل أن تدخل العرب غانة » (ص ١٦٨)، تفيد أن المدينة أقدم من العهد الإسلامي، وهو ما تؤكده الحفريات.

يذهب الباحث الفرنسي Raymond Mauny إلى أن موقع أودغست كان آهلا بالسكان قبل المسلمين، مستندا في ذلك إلى وجود قبور غير إسلامية، انظر:

Notes Africaines, n°48, Octobre 1950, p. 108. وقد دعم رأيه هذا في دراسته:

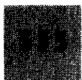
Les peintures rupestres à Tegdaoust ضمن كتاب:

D. et S. Robert - J. Devisse, Tegdaoust I. Recherches sur Aoudaghost, باريس ١٩٧٠، ص٧١، وخاصة ص٧٦.

(٢) معجم البلدان، بيروت، ١٩٥٧، ج ١، ص٢٧٧.

(٣) ألاحظ هنا أن المرحلة صفة، ولا تمثل وحدة قياسية فنجدها في رحلة التيجاني مثلا تتراوح بين ٢٤ و٥٤ كلم، فهي تخضع للطقس، وطبيعة الأرض.

(٤) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزائر، ١٨٥٧، ص١٥٨.



(٥) معجم البلدان، سبق ذكره، ج ١، ص ٢٧٧ وما يليها.

(٦) إن أهم عمل علمي حول تحديد موقع مدينة أودغست انطلاقا من نصوص الجغرافيين العرب صدر حتى الآن هو الجزء الأول Tegdaoust I، سبق ذكره، ضمن سلسلة أعلن عنها في بداية هذا الجزء، فقد تضافرت فيه جهود مختصين في علوم إنسانية مختلفة قصد إبراز الحقيقة التاريخية.

إن جوانب كثيرة تناولتها مختلف الدراسات التي يتضمنها هذا الجزء لا نتعرض لها في هذه الدراسة المركزة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها كانت أساسية للخلاصة التي قدمها J. Devisse في دراسته التاريخية القيمة في آخر الجزء.

(٧) راجع: معجم البلدان، سبق ذكره، ج ٢، ص١٢٥.

(٨) صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩١.

(٩) زار ابن حوقل أودغست سنة ٩٥١ ـ ٩٥٢ م.

يبدي مؤلفو كتاب: Tegdaoust، سبق ذكره، شكهم في أن يكون ابن حوقل قد زار فعلا أودغست، ويعلل J. Devisse ذلك بعدم دقة أخبار ابن حوقل عن أودغست قائلا: إنه من الممكن أن يكون كتب عنها بناء على جذاذات، كتبها في سجلماسة، وهي الطريقة التي اتبعها البكري في القرن الخامس الهجري.

راجع: Tegdaoust، سبق ذكره، ص ٢٠، ص ١٠٩، تعليق رقم ٥، ص ١١٢، ص ١٣٥ إن هذا الشك لا يستند في الواقع إلى براهين مقنعة، لا سيما إذا عرفنا أن أهم مصدر جغرافي عربي، وأشمله عن أودغست قبل البكري هو كتاب «صورة الأرض» لابن حوقل.

(١٠) راجع عن الدرعية دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة، ج ٢، ص ٣٢٩ وما بعدها.

(١١) كتاب البلدان، ليدن، ١٨٩١، ص٣٦٠.

(١٢) راجع: Raymond Mauny, Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen Age, Dakar, 1961, p. 428 ; Tegdaoust, op. cit., p. 30.

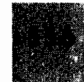
(١٣) الاستقصا، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ج ٢، ص ٣، راجع أيضا: البكري، المغرب، سبق ذكره، ص١٦٤.

(١٤) الاستقصا، سبق ذكره، ج ٢، ص٥.

(١٥) المغرب، سبق ذكره، ص١٥٨.

(١٦) معجم البلدان، سبق ذكره، ج ١، ص٢٧٨.

(١٧) راجع عن دخول عبيد الله المهدي بلاد المغرب، وإقامته بسجلماسة: القاضي النعمان بن محمد، رسالة افتتاح الدعوة، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٤٩ وما بعدها.



(١٨) هو الحسن بن محمد المصري المهلبي، توفي سنة ٣٨٠ هـ / ٩٩٠ م، ألف «كتاب المسالك والممالك»، ويسمى أيضا «كتاب العزيز»، أو «العزيزي» نسبة إلى الخليفة الفاطمي العزيز (توفي سنة ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م).

راجع عنه: André Miquel, La géographie humaine au monde musulman, Paris, 1967, p. 33 et pp. 309-310.

(١٩) لفت نظرنا شيء من الاضطراب في الفقرة المنسوبة إلى المهلبي نقلا عن ياقوت في كتاب: Tegdaoust، سبق ذكره، ص ١٩، كما أن J. Devisse لم يشر إلى ذكر «المهدي عبيد الله» في نص ياقوت (ص ٢٥) في حديثه عن رواية ابن عبد الحكم (ص ١٣٤).

(٢٠) فتوح مصر وأخبارها، ليدن ١٩٢٠، ص٢١٧.

(٢١) المغرب، سبق ذكره، ص١٥٧.

(٢٢) المغرب، سبق ذكره، ص ١٥٨. ونجد بين سكانها عناصر عربية، وفئات مهاجرة إليها من القيروان ؛ انظر المصدر نفسه، ص١٦٨.

(٢٣) إننا نعتقد أن هذا الصراع لا يعكس صراعا مذهبيا بين زناتة، دعامة دعوة الخوارج في المغرب، وفئات العرب النازحة إلى أودغست قصد التجارة والمتأثرة، فيما يلوح لنا، بمذاهب دينية أخرى، لا سيما المذهب السني فحسب، بل هنالك صراع من أجل السيطرة على التجارة الصحراوية، وقد أصبح الإباضيون، يشعرون بمزاحمة جديدة من فئات اجتماعية أخرى خلال القرن الرابع الهجري. بعد أن كانوا أسياد هذا النشاط التجاري، لا سيما قبل سقوط تاهرت سنة ٢٩٦ هـ/ ٩٠٩م. وهنالك سؤال لا يزال مطروحا: متى قدمت هذه العناصر العربية إلى المدينة؟ ومن أين؟ وكيف أصبحت تمثل الفئة الاجتماعية الثانية مع الزناتيين؟

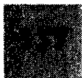
(٢٤) إن المناخ الجغرافي الصعب لمدينة أودغست ومنطقتها لا يصلح عادة إلا لحياة الرحل، لذا فإن ميلاد مدينة وازدهارها العمراني في هذا المناخ يدل أولا على أهمية المسلك التجاري الذي تقع عليه أودغست في فترة ازدهار الحركة التجارية والعمرانية، وثانيا على ما أصبحت تمثله من دينامية اقتصادية ذات شأن.

(٢٥) هذا الوادي ـ مثل الأودية الأخرى ـ ينحدر من مرتفعات الركيز الصخرية.

(٢٦) معجم البلدان، سبق ذكره، ج ١، ص١٧٨.

(٢٧) المغرب، سبق ذكره، ص١٥٩.

ونلاحظ هنا أن البكري يعلمنا بعد صفحات قليلة في حديثه عن غزو عبد الله بن ياسين لمدينة أودغست بأنها كانت «منزل ملك السودان المسمى بغانة قبل أن تدخل العرب غانة» (ص ١٦٨)، ونشك في أن تعني هذه الإشارة فترة حكم زناغة لبلاد السودان لأنها متأخرة،



وقد دخل العرب غانة قبلها بزمن طويل، فهل يمكن الاستنتاج من هذه الجملة أن أودغست كان عاصمة لمملكة غانة في عصر سابق لعصر سيطرة زناغة على بلاد السودان؟ ويبدو أن المدينة خضعت من جديد لمملكة غانة بين فترة حكم زناغة وغزوة عبد الله بن ياسين لأن المرابطين عللوا فتح المدينة عنوة ونهبها بخضوع سكانها المسلمين لصاحب غانة، وقد كان شأنهم في ذلك شأن المسلمين الساكنين في مدينة غانة الثانية والخاضعين لملك آفريقي ليس مسلما. يقول البكري (ص ١٧٥): «ومدينة غانة مدينتان سهليتان إحداهما المدينة التي يسكنها المسلمون، وهي مدينة كبيرة فيها اثنا عشر مسجدا أحدها يجتمعون فيه، ولها الأئمة والمؤذنون والراتبون، وفيها فقهاء وحملة علم، ومدينة الملك... وفي مدينة الملك مسجد يصلي فيه من يفد من المسلمين على مقربة من مجلس حكم الملك».

ويتحدث ابن خلدون عن شهرة ملوك غانة فيقول: «ولما فتحت إفريقية المغرب دخل التجار بلاد المغرب فلم يجدوا فيها، أعظم من ملوك غانة، كانوا مجاورين للبحر المحيط من جانب الغرب، وكانوا أعظم أمة، ولهم أضخم ملك وحاضرة ملكهم، غانة مدينتان على حافتي النيل من أعظم مدائن العالم، وأكثرها معتبرا»، العبر، بيروت ١٩٥٩، ج ٦، ص ٤١٢، ثم يشير إلى التحول الذي حدث في هذه المنطقة في عهد المرابطين فيقول: «ثم إن أهل غانة ضعف ملكهم، وتلاشى أمرهم، واستفحل أمر الملثمين المجاورين لهم من جانب الشمال مما يلي البربر، كما ذكرناه، وعبروا على السودان، واستباحوا حماهم وبلادهم، واقتضوا منهم الإتاوات والجزى، وحملوا كثيرا منهم على الإسلام فدانوا به»، المصدر نفسه، ص٤١٣.

(٢٨) المغرب، سبق ذكره، ص١٦٨.

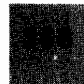
(٢٩) إننا لا ننكر أن ظاهرة انتقال المرابطين خلال سنوات قليلة من ضفاف نهر السنغال إلى مراكز العمران الحضري بالأندلس وبلوغهم أسوار بلنسية، تعد مثالا مدهشا لزحف بدوي، واسع النطاق.

راجع في هذا الصدد: F. Braudel, la Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, 1949, p. 173.

(٣٠) نزهة المشتاق، ليدن، ١٨٦٤، ص٣٢.

(٣١) العبر، سبق ذكره، ج ٦، ص٤١٦.

(٣٢) إن الكميات الكبرى من الخزف التي عثر عليها في موقع أودغست، لاسيما الخزف المزوق تبرهن على ثروة المدينة من جهة، وعلى علاقاتها التجارية من جهة ثانية، إن الخزف المزوق متصل بالفن المعماري المغربي والأندلسي. ويتبادر إلى الذهن في هذا



السياق السؤال التالي: هل هذا الخزف المزوق مستورد من مدن المغرب، أم انه أصبح يصنع محليا، ولكنه متأثر بالخزف المغربي والأندلسي؟ يبدو أن نتائج الحفريات الأولى المنشورة لا تسمح بالإجابة عن هذا السؤال.

(٣٣) البكري، المغرب، سبق ذكره، ص١٦٨.

(٣٤) راجع: Raymond Mauny, les Ruines de Tegdaoust et la question d'Aoudaghost, Notes Africaines, n°48, Octobre, 1950, p. 107.

(٣٥) البكري، سبق ذكره، ص١٦٨.

(٣٥) يبدو أن بعض المعطيات الطبيعية قد تغيرت.

راجع: Tegdaoust، سبق ذكره، ص١٥٥.

(٣٦) ياقوت، معجم البلدان، سبق ذكره، ج ١، ص٢٧٨.

(٣٧) نلاحظ هنا أن طبيعة التربة في مدينة أودغست رملية، وأن معدل سقوط المطر ٢٤٠ مليمترا.

(٣٨) المغرب، سبق ذكره، ص١٥٨.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) أي أن سعر ٥٠ كلغ من القمح، أو التمر، أو الزبيب يساوي ٢٨ غ من الذهب، ولكن سعر عشرة أكبش وأكثر لا يبلغ ٥ غ من الذهب.

(٤١) يقول صاحب الاستبصار متحدثا عن سكانها: «وأهلها أخلاط من جميع الأمصار، وقد استوطنوها لكثرة خيرها، ونفاق أسواقها وتجارتها»، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، الإسكندرية، ١٩٥٨، ص٢١٥.

(٤٢) المغرب، سبق ذكره، ص ١٥٩، ونريد أن نشير هنا إلى نقطتين:

أولا ـ إن تصدير الذهب الإبريز الخالص خيوطا مفتولة يدل على وجود صناعة لتخليص الذهب وتصفيته من العناصر الأخرى. وقد تكشف الحفريات عن وجود هذه الصناعة بأودغست.

ثانيا ـ من المعروف أن النحاس هو أقل أهمية من الذهب في غرب أفريقيا، وهو من البضائع المستوردة لهذه المنطقة، ولكن هنالك معادن نحاس استغلت منذ العصر القديم، لا سيما في منطقة «اكجوجت» بغرب موريتانيا.

راجع: Raymond Mauny, Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen-Age, Dakar, 1961, pp. 306-313.

وتكاد تجمع مصادر الجغرافيين العرب على أن النحاس المصنوع كان يصدر من إفريقية، ومن سجلماسة إلى مدن السودان مثل أودغست، وتكرور، وغانة في العصر الإسلامي الوسيط، فهل صعوبة استخراج هذا المعدن، وصنعه هي التي حالت دون نشوء صناعة محلية،



واكتفت هذه المراكز التجارية بتوريد المنتوجات الصناعية النحاسية، أو أن النحاس أصبح نادرا في هذه المنطقة في العصر الإسلامي على الرغم من آثار وجوده في العصور القديمة؟ إن ما نملكه من معلومات حول هذه النقطة لا يسمح بالإجابة عن هذا السؤال.

(٤٤) الروض المعطار، سبق ذكره، ص١٥٨.

(٤٥) المغرب، سبق ذكره، ص١٥٨.

(٤٦) الروض المعطار، سبق ذكره، ص٥٩.

(٤٧) «وأجود الدرق واغلاها ثمنا ما صنع من جلود العواتق منها، هي التي طال قرناها لكبر سنها فمنع الفحل علوها». البكري، المغرب، سبق ذكره، ص ١٧١، راجع أيضا: الاستبصار، سبق ذكره، ص ٢١٦، وقد اشتهرت مدينة نول لمطة في غرب بلاد السودان بصنع الدرق اللمطية «التي لا شيء أبدع منها ولا أصلب منها ظهرا، ولا أحسن منها صنعا، وبها يقاتل أهل المغرب لحصانتها، وخفة محملها». الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق، سبق ذكره، ص ٥٩. الدرقة ج درق: الترس من جلود ليس فيه خشب ولا عقب.

(٤٨) المغرب، سبق ذكره، ص١٧١.

راجع عن أهمية تجارة الملح، وعن مناطق استغلاله بغرب أفريقيا: Raymond Mauny, Tableau géographique.., op. cit., pp. 321-336.

(٤٩) المغرب، سبق ذكره، ص١٧١.

إن الدراسة الحديثة عن مقاطع الملح بقرية تاودني التي تقع في الجنوب الشرقي لمدينة تغازى، تعطي فكرة عن معدن الملح بالصحراء الذي يتحدث عنه البكري.

راجع: J. Clauzel, l'exploitation de salines de Taoudenni, 1960.

(٥٠) ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت، د ت، ص ٩٨، يساوي حمل الجمل من الملح ما بين ١٢٥ و١٥٠ كلغ، أما بالنسبة إلى السعر الذي ذكره ابن حوقل فإن قيمة الحمل من الملح تساوي ٧٦٠ غ من الذهب كحد أدنى، وتبلغ ١١٤٠ غ من الذهب كحد أقصى، وذلك إذا أخذنا وزنا متوسطا للدينار، أي ٣,٨٠ غ.

ونظرا إلى أهمية الملح في العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وبلاد السودان عامة، وفي الازدهار التجاري لمدينة أودغست بصفة خاصة، نريد ذكر النقاط التالية:

أولا - إن العثور على مخازن الملح في أودغست يعد من النقاط الأساسية التي يتضمنها برنامج الحفريات، التي شرعت فيها مجموعة من الباحثين الفرنسيين في منطقة تجداوست في الجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ سنة ١٩٦٠.

راجع في هذا الصدد: Tegdaoust، سبق ذكره، ص١١٤.



ثانيا ـ إن ملك غانة كان يوظف دينارا على حمل الملح الداخل إلى مملكته، ودينارين على الحمل الخارج من المملكة، وكان يوظف على حمل النحاس خمسة مثاقيل، وعلى حمل المتاع عشرة مثاقيل.

ونشير إلى التصحيف الذي وقع في النص العربي لكتاب «المسالك والممالك» للبكري إذ نقرأ: «ولملكهم (يعني سكان غانة ح ج) على حمار الملح دينار ذهب...»، المغرب، سبق ذكره، ص ١٧٦؛ فوقع المترجم في الخطأ نفسه، وقام J. Devisse بعملية حسابية على أساس حمل الحمار، راجع: I Tegdaoust، سبق ذكره، ص ١١٣ وما يليها، ولكن سياق النص العربي يجعلنا نقرأ: «ولملكهم على حمل الملح دينار ذهب...»

ثالثا ـ تساءل J. Devisse في دراسته ضمن كتاب I Tegdaoust المذكور، ص ١١٤ قائلا: من يبيع الملح؟ وأجاب مسرعا: إن نص ابن حوقل دقيق: إن أمير أودغست له احتكار التجارة في هذه البضاعة.

إن النص العربي لابن حوقل لا يفيد هذا الاستنتاج الذي ذهب إليه J. Devisse، وكل ما يمكن أن نستفيده من النص أن تصدير الملح إلى بلاد غانة كان يجري في عصور معينة عن طريق أودغست، وهكذا فإن حكام المدينة يستطيعون أن يحولوا دون تصدير هذه البضاعة الحيوية إلى مملكة غانة، ولذا فإن ملوكها حريصون على ربط علاقات صداقة وتعاون مع حكام أودغست، وهذا لا يعني أبدا أن تجارة الملح بين أودغست وغانة محتكرة من طرف الحكام أنفسهم.

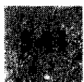
ويبدو أن عدم دقة الترجمة الفرنسية التي اعتمدها J. Devisse هي التي أوقعته من جديد في هذا الخطأ، راجع الفقرة الفرنسية التي تتناول هذه النقطة بالذات في كتاب I Tegdaoust، سبق ذكره، ص ٢١، ص١١٤.

رابعا ـ قد ذكرنا في الفصل السابق عن مدينة سجلماسة القصة التي عاشها ابن حوقل في أودغست، والمتعلّقة بالصك الذي فيه ذكر حق لبعضهم على رجل من تجار أودغست، وهو من سجلماسة باثنين وأربعين ألف دينار، إذا اعتبرنا أن هذا المبلغ سلم في نطاق عقد قراض لاستعماله في تجارة الملح، فيكون ذلك مقابل ١٦٨ حملا من الملح، أي ما بين ٢١ و٢٥ طنا على أساس أن معدل سعر الحمل ٢٥٠ دينارا. وبناء على هذا تساوي كمية من الملح تتراوح بين ٢١ و٢٥ طنا ١٥٩,٦٠٠ كلغ من الذهب.

إن عقد القراض قد استعمل في التبادل التجاري بين بلاد المغرب والسودان، انظر مثلا:

Hady Roger Idris, la Berbérie orientale sous les Zirides , Paris, 1962, Tome II, pp. 675-76.

ولكننا نستبعد أن تعني إشارة ابن حوقل عقد قراض، خلافا لما ذهب إليه المصدر نفسه المشار إليه في الملاحظة السابقة، ص ١١٣، لأن عبارة: «ولقد أريت



بأودغست صكا فيه ذكر حق لبعضهم...»، لا تسمح بأن نعتبر أن هذا الحق مقابل عقد تجاري، ولو كانت صيغة الصك الذي شاهده ابن حوقل تفيد ذلك لجاءت عبارته أدق وأوضح.

(٥١) رحلة ابن بطوطة، بيروت، ١٩٦٤، ص٦٧٤.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٦٨٠.

(٥٤) «وتبايعهم بالتبر، وليست عندهم فضة»، المغرب، سبق ذكره، ص١٥٨.

(٥٥) انظر الفصل عن سجلماسة.

(٥٦) البكري، المغرب، سبق ذكره، ص١٥٨.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه، ص١٦٨.

(٦١) المصدر نفسه، ص١٥٨.

هوامش الفصل السادس

(١) انظر في هذا الصدد: Villes et sociétés au Maghreb, Paris, C.N.R.S., 1974.

وبالخصوص بحث الأستاذين فرج السطنبولي، وعبد القادر الزغل، ص ١٩١-٢١٣، وانظر أيضا:

Jacques Berque, l'Algerie rurale au XVe siècle d'après un manuscrit jurisprudentiel, Annales (ESC), Sept. - Octobre, 1970, pp. 1325 - 1353.

(٢) قد صور ابن خلدون بدقة ما بلغته ظاهرة التدهور العمراني في عصره في نصه التالي:

«أعتبر ذلك بأقطار المشرق، مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطار ما وراء البحر الرومي، لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم، وعظمت دولتهم، وتعددت مدنهم وحواضرهم، وعظمت متاجرهم وأحوالهم؛ فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفههم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف، وكذا تجار أهل المشرق، وما يبلغنا عن أحوالهم، وأبلغ منها أحوال أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين، فإنه يبلغنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار في غالب الأمر، ويحسب من يسمعها من

العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب الذي نعرفه في هذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان، وهي إلى المغرب أقرب، وجميع ما في أرضهم من البضاعة فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة. فلو كان المال عتيدا موفورا لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، ولاستغنوا عن أموال الناس بالجملة.

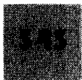
ولقد ذهب المنجمون، لما رأوا مثل ذلك، واستغربوا ما في المشرق من كثرة الأحوال واتساعها ووفور أموالها، فقالوا بأن عطايا الكواكب والسهام في مواليد أهل المشرق أكثر منها حصصا في مواليد أهل المغرب، وذلك صحيح من جهة المطابقة بين الأحكام النجومية والأحوال الأرضية كما قلناه، وهم إنما أعطوا في ذلك السبب النجومي، وبقي عليهم أن يعطوا السبب الأرضي، وهو ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصها بأرض المشرق وأقطاره، وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه، فلذلك اختص المشرق بالرّفه من بين الآفاق، لا أن ذلك لمجرد الأثر النجومي، فقد فهمت مما أشرنا لك أولا أنه لا يستقل بذلك، وأن المطابقة بين حكمه وعمران الأرض وطبيعتها أمر لا بدّ منه.

واعتبر حال هذه الرفه من العمران في قطر إفريقية وبرقة لما خف ساكنها، وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاصة، وضعفت جباياتها، فقلت أموال دولها، بعد أن كانت دول الشيعة وصنهاجة بها على ما بلغك من الرّفه وكثرة الجبايات واتساع الأحوال في نفقاتهم وأعطياتهم، حتى لقد كانت الأموال ترفع من القيروان إلى صاحب مصر لحاجاته ومهماته، وكانت أموال الدولة بحيث حمل جوهر الكاتب في سفره إلى فتح مصر ألف حمل من المال يستعد بها لأرزاق الجنود وأعطياتهم ونفقات الغزاة.

وقطر المغرب وإن كان في القديم دون إفريقية فلم يكن بالقليل في ذلك، وكانت أحواله في دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة، وهو لهذا العهد قد أقصر عن ذلك لقصور العمران فيه وتناقصه، فقد ذهب من عمران البربر فيه أكثره، ونقص عن معهوده نقصا ظاهرا محسوسا، وكاد أن يلحق في أحواله بمثل أحوال إفريقية، بعد أن كان عمرانه متصلا من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوس الأقصى وبرقة، وهي اليوم كلها أو أكثرها قفار وخلاء وصحار، إلا ما هو منها بسيف البحر أو ما يقاربه من التلول. والله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين»، المقدمة، القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٦٧، ج ٣، ص ١٠٢٢ وما يليها.

راجع الدراسة عن «ابن خلدون والتطور العمراني في المغرب الإسلامي» ضمن هذا الكتاب.

(٣) انظر: Elbaki Hermassi : Etat et société au Maghreb, Paris, Editions Antropos, 1975, pp. 5-39.



(٤) انظر: السطنبولي ـ الزغل، سبق ذكره، ص ١٩١، وانظر كتابنا: المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨.

(٥) راجع كتابنا: المغرب الإسلامي، سبق ذكره.

(٦) انظر:

F. Braudel : La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, A. Colin, 1949.

وخاصة ص ٣٦٤ وما بعدها.

(٧) انظر في هذا الصدد: دراستنا عن «السياسة المالية للدولة المرابطية» ضمن هذا الكتاب.

(٨) انظر ابن خلدون، المقدمة، سبق ذكره، ج ٣، ص ١٠١٠ وما بعدها.

(٩) راجع في هذا الصدد:

F. Braudel, Civilisation matérielle, économie et capitalisme XIe - XVIII e siècle, Paris, A. Colin. 1979, p. 424.

(١٠) راجع عن سياسة التغريم والمصادرة التي طبقها كثير من النظم السياسية في بلاد المغرب الفصول عن السياسة المالية ضمن هذا الكتاب.

(١١) الاستقصا، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ج ٢، ص ٣٠ راجع أيضا البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزائر، ١٨٥٧، ص١٦٤.

(١٢) صورة الأرض، بيروت، د. ت، ص٩٠.

(١٣) راجع بحثنا عن مدينة أودغست ضمن هذا الكتاب.

(١٤) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزائر، ١٨٥٧، ص١٦٨.

(١٥) ابن محشرة (؟)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، الإسكندرية، ١٩٥٨، ص ٢١١ وما يليها.

(١٦) انظر في هذا الصدد: عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٦.

Robert Mantran, l'expansion musulmane, Paris, 1969, p. 168. 273.

انظر الفصل عن «نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي» ضمن هذا الكتاب.

(١٧) ابن خلدون، المقدمة، سبق ذكره، ج ٣، ص ٩٦٧ وما يليها.

(١٨) ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، باريس، ١٩٠٨، ص١٨.

(١٩) ن. م.، ص١٧.

انظر أيضا كتابنا عن «المغرب الإسلامي...»، سبق ذكره، ص ١١١ وما يليها.

(٢٠) المغرب...، سبق ذكره، ص١٥٨.

(٢١) المقدمة، سبق ذكره، ج ٢، ص٥٨٣.



هوامش القسم الثالث

الفصل الأول

(١) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ٢، ج٣، ص ٦٩٦.

R.Brunschvig, Ibn Abdalhakam et la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes, Annales de l'Institut d'Etudes Orientales, t.VI, 1942-47, PP.55-110.

(٢) راجع عن هذا التحول القسم الأول من هذا الكتاب.

(٣) ابن عذاري، البيان المغرب، ليدن، ١٩٤٨، ج١، ص٥٥.

(٤) راجع عن التنظيم الإداري، وعن المؤسسات في المغرب في عصر الولاة:

Hicham Djait, La Wilaya d'Ifriquiya au Iie/VIIIe siècle : Etude institutionnelle, Studia Islamica, t, XXXVII, 1967, PP.77-121, I, t.XXVIII, PP.79-107.

(٥) المصدر نفسه، ج٢٧، ص٩٨.

(٦) انظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، القاهرة، ١٩٦٦، ج٧، ص٢٦ وما بعدها، ص١٤٢ وما بعدها.

(٧) المصدر نفسه، ج٧، ص١٥٤.

(٨) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، ١٩٦٥، ج٥، ص٢٢١.

(٩) انظر: البيان المغرب، سبق ذكره، ج١، ص٤٧.

(١٠) المصدر نفسه، ج١، ص٤٦.

(١١) هؤلاء الولاة هم: محمد بن يزيد القرشي (٩٦-١٠٠هـ)، إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر (١٠٠-١٠٢هـ)، يزيد بن أبي مسلم (١٠٢-١٠٢هـ)، محمد بن أوس الأنصاري (١٠٢-١٠٢هـ)، بشر بن صفوان الكلبي (١٠٣-١٠٩هـ)، عبيدة بن عبد الرحمن السلمي (١١٠-١١٤هـ)، عبيد الله بن الحبحاب (١١٦-١٢٣هـ)، كلثوم بن عياض القشيري (١٢٣-١٢٤هـ)، حنظلة بن صفوان (١٢٤-١٢٧هـ).

(١١أ) وكان بعض الخلفاء الأمويين يعطون أهمية لتسمية ولاة من أصل قرشي، فلما ثار سكان القيروان على يزيد بن أبي مسلم وقتلوه سموا مكانه محمد بن أوس الأنصاري، وأرسلوا خالد بن أبي عمران لإعلام الخليفة «قال خالد بن أبي عمران ودعاني يزيد خاليا فقال أي رجل محمد بن أوس فقلت رجل من أهل الدين والفضل، معروف بالفقه. قال فما كان بها قرشي قلت بلى المغيرة بن أبي بردة قال قد عرفته فما له لم يقم قلت أبى ذلك وأحب العزلة فسكت»، ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ليدن، ١٩٢٠، ص٢١٥.

(١٢) البيان المغرب، سبق ذكره، ج١، ص٥٠.

(١٣) ن. م، ج١، ص٥١.

(١٤) انظر: سعد زغلول عبد الحميد. تاريخ المغرب العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٤٨، تعليق رقم ٤.

(١٥) راجع دراستنا عن حركات الخوارج...، سبق ذكرها.

(١٦) الطبري، سبق ذكره، ج٦، ص٦١٧، ابن الأثير، سبق ذكره، ج٥، ص١٠١.

(١٧) البيان، سبق ذكره، ج١، ص٤٨.

(١٨) الطبري، ج٦، ص٦١٧.

(١٩) ابن الأثير، سبق ذكره، ج٥، ص٢٣.

(٢٠) انظر: البيان المغرب، سبق ذكره، ج١، ص٥٤ وما يليها.

(٢١) الفتنة الكبرى: ضمن «إسلاميات»، بيروت، ١٩٦٧، ص٧٤٣، راجع أيضا: دراستنا عن حركات الخوارج في المغرب وفي منطقة الخليج، سبق ذكرها.

(٢٢) ن. م، ج١، ص٥٢.

(٢٣) راجع عن سبايا حسان: البيان، سبق ذكره، ج١، ص٣٩. وقد اشتهرت فترة موسى بن نصير في مرحلة الفتح بكثرة السبايا، حتى روي أن الليث بن سعد قد قال: «لم يسمع قط بمثل سبايا موسى بن نصير في الإسلام»، ن. م، ج١، ص٤٣.

(٢٤) ن. م، ج١، ص٦٧، وفي رواية ابن الأثير: «وقد انقطع السبي منها والمال، فلا تطلب مني مالا»، الكامل، سبق ذكره، ج٥، ص٣١٤.

(٢٥) البيان، ج١، ص٥١ وما يليها.

(٢٦) مثلا عبيد الله بن زياد والي البصرة، الطبري، سبق ذكره، ج٥، ص٥٠٥، حنظلة بن صفوان في المغرب، البيان، سبق ذكره، ج١، ص٥٨.

(٢٧) راجع: في هذا الصدد:

Claude Cahen, L'Islam des origines au début de l'Empire Ottoman, Paris, 1970, PP.39-42;

فلهوزن، تاريخ الدولة العربية، سبق ذكره، ص ٢٧٦ وما بعدها.

(٢٨) ن. م، ص٣١٢ وما يليها.

(٢٩) انظر: دراستنا عن حركات الخوارج...، سبق ذكرها،

R.Mantran, op. cit., P.144.

(٣٠) أخبار مجموعة، مدريد، ١٨٦٧، ص ٢٢ وما يليها.

راجع في هذا الصدد سبب تولية عمر بن عبد العزيز سنة ٩٩هـ عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني قضاء القيروان: الدباغ/ابن ناجي، معالم الإيمان، القاهرة، ١٩٦٨، ج١، ص٢١٠.



(٣٠أ) انظر:

Mohamed Talbi, Rapports de l'Ifriquiya et de l'Orient au VIIIe siècle, Les Cahiers de Tunisie, No. 26-27, 1959, P. 301 suiv.

(٣١) الطبري، سبق ذكره، ج٦، ص٤٣.

(٣٢) ن. م، ج٧، ص١٧٢، انظر أيضا: ابن الأثير، سبق ذكره، ج٥، ص٢٣٣، فلهوزن، تاريخ الدولة العربية، سبق ذكره، ص٣٢٦.

(٣٣) الطبري، سبق ذكره، ج٧، ص١٩١.

(٣٤) راجع دراستنا عن حركات الخوارج...، سبق ذكرها.

(٣٥) ركزنا في الدراسة المذكورة على خطأ هذا التفسير الذي لم يلفت النظر، ولم يثر الاستغراب طيلة نصف قرن، ولا يزال البعض يتمسك به رغم النصوص الواضحة المفندة، ولعل أثمن نص، وأدقه في تفسير ثورات البربر الخوارج ضد سياسة الأموية في المغرب هو وثيقة الشكوى التي سلمها وفدهم في دمشق إلى الأبرش الكلبي. بعد أن رفض هشام بن عبد الملك استقبالهم، انظر: ابن الأثير، سبق ذكره، ج٣ ص٩٢ وما يليها، راجع أيضا ن. م، ج٦ ص١٩١. أخبار مجموعة، سبق ذكره، ص٣١ وما يليها.

ونشير هنا إلى أن الأستاذ كلود كاهن لا يزال متأثرا بالتفسير القديم لانتفاضات الخوارج، وهو تفسير نلمسه بالخصوص في دراسات كثير من المستشرقين الفرنسيين، وقد جعله هذا التأثير يقع في شيء من التناقض راجع: CL. Cahen, L'Islam..., op.cit., PP.45-46.

الفصل الثاني

(١) بالرغم من اعترافنا بندرة المعلومات حول المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لحركات الخوارج في التاريخ الإسلامي، فإن مما يلفت النظر أن نجد دراسات عربية وأجنبية تتناول الأحداث السياسية والعسكرية لها فحسب، ولا ترى في تعليلها إلا عوامل دينية أو قبلية، أو رد فعل شعور (وطني)! تجاه العرب الفاتحين بالنسبة إلى حركات الخوارج في المغرب، ولم تسلم من الوقوع في هذا الخطأ دراسات جامعية حديثة، انظر مثلا: يوليوس فلهوزن، الخوارج والشيعة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، الكويت ١٩٧٦، عبد الرحمن عبد الكريم النجم، البحرين في صدر الإسلام وأثرها في حركة الخوارج، بغداد ١٩٧٣، محمد رضا حسن الدجيلي، فرقة الأزارقة، النجف ١٩٧٣ (رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي - جامعة بغداد). ونلاحظ أيضا أن الدكتور طه حسين



يعد من الباحثين العرب الأوائل الذين حللوا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، الذي تبلورت سماته منذ خلافة عثمان، وهو الوضع الذي يمثل - في رأينا - العامل الحاسم في ظهور دعوة الخوارج، ونجاح حركاتهم، ولكنه لم يربط بين هذا الوضع، وحركة الخوارج. انظر: الفتنة الكبرى ضمن «إسلاميات»، بيروت ١٩٦٧، ص٦٦١ وما بعدها، راجع في هذا الصدد دراستنا عن (طه حسين المؤرخ) ضمن كتابنا «من قضايا الفكر»، تونس ١٩٧٥، ص ١٥١ وما بعدها.

ومن الدارسين العرب الذين حاولوا بإيجاز تحليل الوضع الاجتماعي الذي ساعد على نجاح دعوة الخوارج في بلاد المغرب هو الدكتور محمود إسماعيل عبد الرازق في رسالته للدكتوراه (الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري)، الدار البيضاء، ١٩٧٦.

أما المستشرق الفرنسي هنري لاووست، فهو يعدها (معارضة سياسية دينية) صرفة، شأنه في ذلك شأن فلهوزن، وهو تيار مدرسة الاستشراق الكلاسيكية البعيدة عن الرؤية الحضارية، والنظرة التاريخية الشمولية. راجع:

Henri Laoust, Les Schismes dans L'Islam, Paris, 1956, P.36.

(٢) راجع رأي ابن خلدون، كيف أن الدعوة الدينية تزيد العصبية القبلية قوة على قوتها الأصلية، المقدمة، القاهرة، ١٩٦٥،ج٢، ص٦٣٧ وما بعدها.

(٣) من الأمثلة الواضحة على وجود التناقضات، وتضارب مصالح الفئات الاجتماعية داخل العصبية القبلية الكبرى ما تشير إليه النصوص الفاطمية حول الصعوبات الداخلية التي اعترضت سبيل أبي عبد الله الشيعي في المرحلة الأولى من حياة الدعوة في بلاد كتامة، انظر: القاضي النعمان بن محمد، رسالة افتتاح الدعوة، بيروت، ١٩٧٠.

(٤) تاريخ الرسل والملوك، القاهرة، ١٩٦٣، ج٦، ص٣٠٢.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، ١٩٦٥، ج١، ص١٩٩.

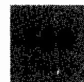
(٦) انظر مثلا:

Georges Marçais, La Berbérie Musulmane, Paris, 1946; E. F. Gautier, Le passé de l'Afrique du Nord, Paris, 1952; Ch. André Julien, Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1956.

(٧) راجع في هذا الصدد:

Robert Mantran, l'expansion musulmane, Paris 1969, P.137.

(٨) راجع المصدر نفسه، ص١٠٧.



(٩) إسلاميات، سبق ذكره، ص٧٤٣.

(١٠) «وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان»، ياقوت الحموي. معجم البلدان، بيروت، ١٩٥٧، ج ١، ص٣٤٧.

(١١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٤٧ وما يليها.

(١٢) المصدر نفسه، ج ١، ص٣٤٨.

(١٢أ) نلاحظ هنا أن كثيرا من الفئات المتحدرة من قبائل شرقي الجزيرة و جنوبها (اليمن، ولا سيما حضرموت) قد ناصرت ـ قبل تأييدها لحركات الخوارج ـ الإمام علي كرم الله وجهه باعتباره يمثل حركة إصلاحية بالنسبة إلى الحزب الأموي، و لما خاب ظنها تطّرفت فناصرت دعوة الخوارج.

انظر في هذا الصدد:

Hicham Djait, Les Yamanites à Kufa au 1er s. de l'Hégire, J.E.S.H.O., May 1976, P. 167.

(١٣) راجع: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، سبق ذكره، ج٤، ص٨٠.

(١٤) عبد الرحمن عبد الكريم النجم، البحرين في صدر الإسلام، سبق ذكره، ص ١٣٥.

(١٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، سبق ذكره، ج ٥ ص٣٨٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص٣٩٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص٣٩١.

(١٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٢، و ما يليها.

(١٩) المصدر نفسه، ج ٥، ص٥١.

الفصل الثالث

(١) إن القول: «ولم تسرف هذه الدولة في جمع الضرائب» بعيد عن الواقع التاريخي الذي عرفته السياسة المالية للدولة الفاطمية. وردت الجملة المذكورة في كتاب حسن إبراهيم حسن ـ طه أحمد شرف، المعز لدين الله، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٦٨.

(١أ) القاضي النعمان بن محمد، رسالة افتتاح الدعوة، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٥٧.

(٢) محمد بن محمد اليماني، سيرة الحاجب جعفر بن علي، مجلة كلية الآداب، الجامعة المصرية، المجلد الرابع، الجزء الثاني، ١٩٣٦، ص ١٠٨، انظر أيضا: عريب بن سعد القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ليدن، ١٨٩٧، ص ٥١ وما يليها.

ملاحظ هنا أن الدعاة استمروا في إرسال الأموال إلى الخلفاء الفاطميين بعد تأسيس الدولة، فقد كان المعز لدين الله تصله، وهو في المنصورية، أموال من الدعاة في اليمن، والبحرين، وعمان، وفارس، وخراسان، فقد أشار القاضي النعمان في «المجالس والمسايرات» إلى «قدوم رسل بعض دعاة نواحي المشرق بأموال كثيرة، قدموا بها من أعمال المؤمنين، وطرائف وتحف»، حسن إبراهيم حسن ـ طه أحمد شرف، المعز لدين الله، سبق ذكره، ص١٦٩.

(٣) سيرة الحاجب جعفر، سبق ذكره، ص١١٣.

(٤) ن. م.، ص١٠٩.

(٥) ابن عذاري، البيان المغرب، ليدن، ١٩٤٨، ج ١، ص١٣٩.

(٦) راجع عن النظم المالية في الإسلام بصفة عامة: أبو عبيد، القاسم بن سلام، الأموال، القاهرة، ١٣٥٣هـ، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٩٦٦، محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة ١٩٦٩، إبراهيم فؤاد أحمد علي، الموارد المالية في الإسلام، القاهرة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩.

(٧) انظر: القاضي النعمان، الهمة في آداب أتباع الأئمة، القاهرة، د. ت، ص٦٦.

(٨) الهمة... سبق ذكره، ص٦٨.

(٩) الأحكام السلطانية، سبق ذكره، ص١٣٠.

(٩أ) ٢/١٥٠.

(٩ب) الهمة، سبق ذكره، ص٦٨.

(١٠) ن. م.، ص ٦٨ وما يليها.

(١١) الأحكام السلطانية، سبق ذكره، ص١٣٧.

(١٢) الهمة... سبق ذكره، ص٦٩.

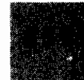
(١٣) ن. م.، ص ٦٩، ٧٣.

(١٤) راجع عن مفهوم الغنيمة في الإسلام: الأحكام السلطانية، سبق ذكره، ص ١٣٦ وما بعدها.

(١٥) الهمة، سبق ذكره، ص ٧٠.

(١٦) ن. م.، ص ٧١.

(١٦أ) ويعرف أيضا بمال التقرب، فكان الأستاذ جوذر مثلا «لا يجتمع له شيء من المال إلا تقرب به إلى مواليه الأئمة صلوات الله عليهم»، وبلغ هذا المال في إحدى المرات فوق عشرة آلاف دينار، انظر: سيرة الأستاذ جوذر، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٤٧، ص ٩٢ وما يليها، راجع أيضا ص١٤٧.



(١٧) ن. م.

(١٨) ن. م.، ص٧٢.

(١٩) انظر: حسن إبراهيم حسن - طه أحمد شرف، عبيدالله المهدي، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٢٠) رسالة افتتاح الدعوة، سبق ذكره، ص١٧٢.

(٢١) ن. م.، ص١٣١.

(٢٢) راجع: ابن عذاري، البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص١٣١.

(٢٣) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، سبق ذكره، ص١٤١.

(٢٤) ابن عذاري، البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٤١ وما يليها.

(٢٥) ن. م.، ص١٤٢.

(٢٦) انظر القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، سبق ذكره، ص٢٦٠.

(٢٧) ن. م.، ص ١٢٧، ٢٤٦، راجع أيضا: المقريزي، اتعاظ الحنفا، القاهرة، ١٩٦٧، ج ١، ص٦٧.

(٢٨) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص١٥٨.

(٢٩) الفتح ٤٨/٢١.

(٣٠) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص١٥٠.

(٣١) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، سبق ذكره، ص ٢٥٦ وما يليها.

(٣٢) انظر: Claude Cahen, L'Islam des origines au début de l'Empire Ottoman, Paris, 1970, p. 165.

(٣٣) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٨١.

(٣٤) ن. م.، ج ١، ص ١٦٣.

(٣٥) ن. م.، ج ١، ص ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، الدباغ - ابن ناجي، معالم الإيمان، القاهرة، ١٩٧٢، ج ٢، ص ٢٩٠ وما يليها.

ويخبرنا الخشني في ترجمة أبي سعيد المعروف بالوكيل، وقد كان من أهل الحديث، ومن ذوي الأموال الوافرة، مات في صدر دولة عبيدالله، أنه لما مات «نزل معلوم الكتامي، وابن أبي خنزير، وأبو يزيد الباهري على داره فأخذوا من داره أربعين ألف مثقال سوى البز، والجوهر»، طبقات علماء أفريقية، الجزائر، ١٩١٤، ص ١٧٤ وما يليها.

(٣٦) ن. م.، ج ١، ص ١٧٠، راجع أيضا: صلة تاريخ الطبري، سبق ذكره، ص٤٨.

(٣٧) راجع: البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٨١ وما يليها، صلة تاريخ الطبري، سبق ذكره، ص٨٠.

(٣٨) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص ١٦٦، ص ١٦٨ وما يليها.

(٣٨أ) أبو علي العزيزي الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٤٣، انظر أيضا ص١٤٧.

(٣٨ب) يبدو أن المبالغ التي يجمعها العمال من أعمالهم أصبحت تمثل المحك الأساسي في الحكم على نجاح العامل، أو فشله، ويمكن للمتقبلين أن يطالبوا بتولي شؤون عمل من الأعمال عن طريق ضمان مبالغ أكثر من الضرائب، فلما تطاول العمال إلى الزيادة على جعفر بن علي في عمله بالمسيلة كتب الأستاذ جوذر بذلك رقعة إلى المعز يقول فيها «يا مولاي، صلى الله عليك، هذا بلد كثر القول فيه، وتطاول المتقبلون إليه فالواجب عقده على من طلبه، ولا يذهب مال مولانا خسارة»، سيرة جوذر، سبق ذكره، ص ١٢٩ وما بعدها، ص١٤٠ وما يليها.

(٣٩) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص١٨٨.

(٤٠) ن. م.، ج ١، ص٢١٥.

(٤١) ن. م.

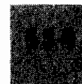
(٤٢) ن. م.، ص٢٣٠.

(٤٣) ن. م.، ص ٢٣٨، ٢٤١.

(٤٤) قال المعز موصيا يوسف بن زيري قبيل رحيله إلى القاهرة سنة ٣٦١ هـ: «إن نسيت ما أوصيناك به فلا تنس ثلاثة أشياء: إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية... وافعل مع أهل الحاضرة خيرا»، المقريزي، اتعاظ الحنفا، سبق ذكره، ج ١، ص١٠١. وقد استمر إرهاق سكان البوادي في العصر الصنهاجي، يتحدث ابن عذاري عن عامل إفريقية يوسف بن أبي محمد سنة ٣٧٩ هـ فيقول «فكان سكان أهل الحاضرة معه في أمن وعافية، وأهل البادية في عذاب وغرامة»، البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٢٤٥.

(٤٥) الدباغ / ابن ناجي، معالم الإيمان، القاهرة، ١٩٦٨، ج ١، ص٢٦.

(٤٥أ) يبدو أن ذلك شمل سكان المدن فقط، إذ إننا نجده يوصي خليفته على بلاد المغرب يوسف بن زيري قائلا: «إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية...» (راجع تعليق ٤٥)، انظر في هذا الصدد أيضا: سيرة الأستاذ جوذر، سبق ذكره، ص١١٤. هذا وقد حاول قبل رحيله فرض جباية خاصة على سكان بلاد كتامة، فقد بعث المعز خفيفا الصقلبي - صاحب الستر - إلى شيوخ كتامة يقول: «يا إخواننا قد رأينا أن ننفذ رجالا من قبلنا إلى



بلدان كتامة، يقيمون بينهم، ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم، ويحفظونها علينا في بلادهم فإذا احتجنا إليها أنفذنا خلفها فاستعنا بها على ما نحن بسبيله»، المقريزي، اتعاظ الحنفا، سبق ذكره، ج ١، ص٩٨.

وجاء رفض شيوخ كتامة واضحا: «قل لمولانا والله لا فعلنا هذا أبدا، كيف تؤدي كتامة الجزية، ويصير عليها في الديوان ضريبة؟ وقد أعزّها الله قديما بالإسلام، وحديثا معكم بالإيمان، وسيوفنا بطاعتكم في المشرق والمغرب؟». ومن المعروف أن المعز تراجع، وأجاب جوابا ديبلوماسيا قائلا: «بارك الله فيكم فهكذا أريد أن تكونوا وإنما أردت أن أجربكم، فانظروا كيف أنتم بعدي إذا سرنا عنكم إلى مصر، هل تقبلون هذا، أو تفعلونه وتدخلون تحته ممّن يرومه منكم ؟ والآن سررتموني بارك الله فيكم»، ن.م.

إننا نشك طبعا في صدق جواب المعز عن رفض شيوخ كتامة أداء الجزية التي حاول فرضها عليهم، فليس من الحكمة السياسية أن يثير غضب الكتاميين قبيل رحيله إلى المشرق، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو السبب الذي يكمن وراء هذه المحاولة فهل هو سبب سياسي يهدف إلى تركيز الحكم الفاطمي في المجتمع الكتامي قبل نقل مركز الخلافة إلى القاهرة عن طريق الجباة لجمع الصدقات والأموال، وليضمنوا أولا وبالذات ولاء كتامة، ولا سيما أن خلافة الفاطميين بالمغرب قد أسندت إلى الصنهاجيين؟ أم هو سبب مالي، فقد أراد المعز أن يضمن دخلا قارا ومستمرا للخلافة من منطقة جغرافية عرفت بطاعتها للفاطميين، كان لها دور كبير في مدّ الدعوة بالأموال في مرحلة الاستتار، وذلك على الرغم من الثروة الذهبية الضخمة التي أعدّها المعز للرحيل إلى المشرق؟ فهل أدرك أن سيطرة الدولة الفاطمية على المسلك الغربي لتجارة الذهب ستنتهي بعد الرحيل إلى القاهرة، وسيسيطر عليه الأمويون ؟

(٤٥ب) ونلاحظ هنا أن الخلافة جددت في ميدان السياسة الجبائية، وطورت بالخصوص أساليب جمعها، فهناك نص فاطمي يشير إلى أن المعز لدين الله قد منع العمال من جمع جباية أكثر من سنة، وطالبهم بأن يدفعوا جباية كل سنة عند انقضائها، إحكاما لدخول الأموال بصورة منتظمة، وخوفا من أن يؤدي التأخر في دفعها إلى العجز عن الوفاء بها بعد ذلك، فقد كتب إلى الأستاذ جوذر يقول: «وأمرنا أصحاب الدواوين ألا يقبلوا من العمال إلا اتصال ما لكل سنة عند انقضائها، فمن عجز عن الوفاء في أول سنة كان عنه في التي تليها أعجز، وتلافي النظر في الأول أحق من النظر في إدبار الأمور»، سيرة الأستاذ جوذر، سبق ذكره، ص٩٦.



(٤٦) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص١٧٣.

(٤٧) ن. م.، ج ١، ص١٨١.

يبدو من بعض النصوص أن جباية «التقسيط» و«التضييع» كانت مرهقة للفلاحين، وأدت إلى فقر الكثير منهم، يخبرنا الخشني في ترجمة أبي جعفر أحمد بن أحمد بن زياد (توفي سنة ٣١٨ هـ) أنه كان من أهل النعم في منشئه، «ثم امتحن في آخر عمره بمغارم السلطان الحادثة على أهل الضياع فانكشف»، طبقات علماء أفريقية، سبق ذكره، ص١٦٣. وحدث ما يشبه هذه الحالة مع مالك بن عيسى القفصي، فقد «امتحنه عبيدالله الشيعي بصحبته، وبتعديل الأرض له لتوظيف الخراج الذي يسميه المقسط»، ن. م.، ص١٧٤. وبلغ مبلغ «التضييع» الموظف على ضيعة الزيتون لابن زياد ستين مثقالا، ويبدو أنه جباية سنة واحدة، ولكن النص لا يشير إلى أهمية الضيعة، وإلى عدد الزياتين بها، حتى نستطيع أن نعرف بالضبط مدى عبء جباية «التضييع» هذه، ولكنه يفيدنا حول نقطتين:

أولا ـ أن الإنتاج الزراعي (غلة الزيتون في هذه الحالة) يبقى مرهونا حتى يدفع «التضييع».

ثانيا ـ أن عبيدالله المهدي كان شديدا في استخلاص هذا الخراج، ولا يقبل فيه أي تدخل، فلما حاول ابن زياد التوسط لديه للتخفيف من المبلغ أجيب «أن هذه المغارم لم يفتح السلطان قطّ فيها بابا من التخفيف لولد من أولاده، ولقائد من قواده»، ن. م.، ص١٦٩.

(٤٨) ن. م.، ص١٨٦.

(٤٩) البكري، المسالك والممالك، الجزائر، ١٨٥٧، ص٣٠.

(٥٠) ن. م.

(٥١) انظر: Robert, D. et S.-J. Devisse, Tegdaoust, I. Paris, 1970, p. 144.

(٥٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا، سبق ذكره، ج ١، ص٩٤.

(٥٣) ن. م.، ص١٠٠.

(٥٤) المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، النجف، ١٩٦٧، ص ٢٦ وما يليها. ومما يدل على أهمية السياسة المالية في حياة الدولة الفاطمية أننا نجد مسألة الإصلاح النقدي، وفرض العملة الفاطمية كانت في طليعة المسائل التي اهتم بها القائد الفاطمي جوهر الصقلي غداة دخوله مصر، فقد أمر سنة ٣٥٨ هـ بفتح دار الضرب، وضرب السكة الحمراء، وعليها «دعاء الامام معد بتوحيد الإله الصمد» في سطر.

وفي سطر آخر «المعز لدين الله أمير المومنين».

وفي سطر آخر «باسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة»، المقريزي، اتعاظ الحنفا، سبق ذكره، ج ١، ص ١١٥ وما يليها.

وذكر في رسالة إلى سكان مصر عزمه على «تجديد السكة وصرفها إلى العيار الذي عليه السكة الميمونة المنصورية المباركة، وقطع الغش منها» ن. م.، ص١٠٤.

وقد قوبل هذا الإصلاح بمعارضة من السكان، ولا سيما من الصيارفة، فاضطر المحتسب سليمان بن عزّة المغربي إلى أن يعزل جماعة من الصيارفة، وهم جوهر «بإحراق رحبة الصيارفة، لولا خوفه على الجامع»، ن. م.، ص١٣٢.

راجع في هذا الصدد عن العملة الذهبية الفاطمية، ولا سيما عن صفاء الذهب منها:

(Tadeusz) LEWICKI: Les Historiens biographes et traditionnistes ibadites- wahbites de l'Afrique du Nord du VIIIè au XVI siècle, Krakow, 1962, pp. 256-262.

الفصل الرابع

(١) راجع دراستنا عن الخلفية الاقتصادية للصراع الفاطمي الأموي ضمن هذا الكتاب.

(٢) ابن خلدون، كتاب العبر، بيروت، ١٩٥٩، ج ٦، ص ٣٧١ وما يليها.

(٣) راجع دراستنا عن «السياسة المالية للدولة الفاطمية» ضمن هذا الكتاب.

(٤) انظر: الناصري، الاستقصاء، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ج ٢، ص١٣.

(٥) ن. م.، ص٩.

(٦) ن. م.، ص ١٢، انظر أيضا: ابن خلدون سبق ذكره، ج ٦، ص١٧٥.

(٧) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، الرباط، ١٩٧٣، ص١٣٧.

(٨) مؤلف مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، الدار البيضاء، ١٩٧٩، ص٢١.

(٩) انظر: الأنيس المطرب، سبق ذكره، ص١٣٣.

(١٠) يقول ابن أبي زرع متحدثا عن انهزام المغراويين «فأخذ عبد الله بن ياسين أموالهم ودوابهم وأسلحتهم مع الإبل التي أخذ في درعة فأخرج منه خمسه جميعه ففرقه في فقهاء سجلماسة ودرعة وصلحائها، وقسم الباقي على المرابطين، وارتحل من فوره حتى دخل مدينة سجلماسة فقتل من وجد بها من مغراوة، وأقام بها حتى هدنها، وأصلح أحوالها، وغيّر ما وجد بها من المنكرات، وقطع المزامير وأحرق الديار



التي كانت تباع بها الخمر، وأزال المكوس وأسقط المغارم المخزنية، وترك ما أوجب الكتاب والسنّة تركه، وقدّم عليها عاملا من لمتونة، وانصرف إلى الصحراء»، الأنيس المطرب، سبق ذكره، ص١٢٨.

(١١) إن النصوص القليلة التي ذكرتها المصادر تتعلق بالخصوص بالسياسة الجبائية في الميدان التجاري، أما في الميدان الفلاحي فقد طبق المرابطون السياسة الجبائية الإسلامية فأخذوا الصدقات والأعشار، ولكن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا: هل غيروا نظام الملكية العقارية في المناطق التي استولوا عليها؟ إن معلوماتنا عن هذه النقطة تكاد تكون منعدمة ولكن إشارة سريعة في كتاب سراج الملوك للطرطوشي تدل على تطبيق نظام معين، وهو نوع من «الإقطاع العسكري»، وذلك بالنسبة إلى الأراضي التي هي ملك للدولة، وقد طبق هذا النظام في الأندلس، ولا يستبعد أن يكون قد طبق في بلاد المغرب أيضا. يقول الطرطوشي: «وسمعت بعض شيوخ الأندلس من الأجناد وغيرهم يقولون مازال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم وأمر العدو في ضعف وانتقاض لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد فكانوا يستغلونها، ويرفقون بالفلاحين فيربونهم كما يربي التاجر تجارته، وكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إليه، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر فردّ عطايا الجند مشاهرة بقبض الأموال على النطع وقدم على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا واجتاحوا أموالهم واستضعفوهم فتهاربت الرعايا، وضعفوا عن العمارة فقلّت الجبايات المرتفعة إلى السلطان وضعفت الأجناد وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص، وأمر العدو في ظهور إلى أن دخلها المتلثمون فردّوا الإقطاعات كما كانت في الزمان القديم ولا أدري ما يكون وراء ذلك».

انظر: أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي المالكي، سراج الملوك، القاهرة، ١٣١٩ هـ، ص١٠٧.

ونلاحظ هنا أن ملوك الطوائف قد وظفوا على السكان أنواعا من المكوس مرهقة، فأبطل يوسف بن تاشفين هذه السياسة الجبائية، وطبق سياسة المرابطين في الميدان الجبائي. راجع في هذا الصدد: ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٢، ص٨٤١.

(١٢) الأنيس المطرب، ص١٦٧.

ومن المعروف أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا خلال الأزمات فقد بلغ مثلا سنة ٥٣٦ هـ سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل، وبلغ سعر رطل الحطب دينارا، انظر البيدق، الرباط، ١٩٧٤، ص٥١.

(١٣) الحلل الموشية، سبق ذكره، ص٢٥.

(١٤) ونلاحظ هنا أنه وجدت سياسة تغريم محلية قام بها حكام محليون فقد شكا سكان مدينة صاء أمرهم إلى المهدي بن تومرت الهرغي بعد أن دخل مدينتهم في طريقه من المشرق إلى جبل المصامدة، فقالوا له: «قتلت نعامة للوزير فهو يغرمنا فيها ألف مثقال»، ولما رفع محمد بن تومرت القضية إلى يحيى بن فانو اعتذر وأخبره بأن لم يكن على علم بالقضية «فأمر الوزير أن يغرم ما أخذ من الناس من المظالم».

انظر: البيدق، أخبار المهدي بن تومرت، الرباط، ١٩٧١، ص ٢١، راجع أيضا: الحلل الموشية، سبق ذكره، ص ١٣٦. ووجد نوع آخر من المكوس المحلية فرضتها بعض القبائل على استعمال المسالك، أو اجتياز الأودية، البيدق، سبق ذكره، ص٢٦.

(١٥) محمود إسماعيل، مقالات في الفكر والتاريخ، الدار البيضاء، ١٩٧٩، ص ٨٨ وما يليها. ونلاحظ أن المرابطين استعملوا جيشا من عبيد السودان، ومن الروم، وقد اكتسب هذا الجيش أهمية كبرى لما ضعفت عصبيتهم في آخر حياة الدولة، وانتشرت دعوة الموحدين فقد ضم مثلا جيش تاشفين بن علي بن يوسف أثناء معركته مع جيش الموحدين بتلمسان أربعة آلاف من الروم، انظر، الحلل، سبق ذكره، ص١٣١.

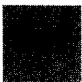
ونشير إلى أن هذا الجيش من الروم قد اعتمد في طريقة تأليفه على الشراء، وطريقة السبي أيضا في جهاد المرابطين ضد المسالك النصرانية، فقد حمل الأمير تاشفين في جوازه من الأندلس إلى العدوة سنة ٥٣٢ هـ ستة آلاف سبية، انظر: الأنيس المطرب، سبق ذكره ص١٦٤.

وأريد في هذا الصدد لفت النظر إلى النقطتين التاليتين في السياسة الجبائية الجديدة التي عرفتها الدولة المرابطية ابتداء من عصر علي بن يوسف:

أولا - إن نظام القبالة الذي وظف على الأسواق قد كان دقيقا، ومحكما، وكان عبئا ثقيلا على التجار فاستغله الموحدون في مقاومتهم للنظام المرابطي، يقول الشريف الإدريسي: «وكانت أكثر الصنع بمراكش متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل، وكانت القبالة على كل شيء يباع دقّ أو جلّ، كل شيء على قدره فلما ولى المصامدة، وصار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل بوجه، وأراحوا منها واستحلّوا قتل المتقبلين لها، ولا تذكر الآن القبالة ذكرا في شيء من بلاد المصامدة»، نزهة المشتاق، ليدن ١٨٦٤، ص٧٠.

ثانيا - إن الأمير علي بن يوسف قد استعمل الروم في جمع المغارم، يقول صاحب الحلل الموشية (ص ٨٤ وما يليها): «وهو أوّل من استعمل الروم بالمغرب، وأركبهم، وقدمهم على جباية المغارم». ولعل استعماله للروم يعود إلى إحكام أساليب جمع جباية المغارم.

(١٦) الأنيس المطرب، سبق ذكره، ص١٥٧.



(١٧) نجد مظاهر هذا الثراء منذ السنوات الأولى من تأسيس الدولة، فقد احتوت الهدية التي وجهها يوسف بن تاشفين إلى الأمير أبي بكر سنة ٤٦٥ هـ على «خمسة وعشرين ألف دينار من الذهب العين، وسبعين فرسا، منها خمسة وعشرون مجهزة بجهاز محلّى بالذهب، وسبعين سيفا منها عشرون محلاّة بالذهب، وخمسون غير محلاّة، وعشرين زوجا من المهامز المحلاّة بالذهب». الحلل الموشية، سبق ذكره، ص٢٧.

(١٨) ويبدو أن أهمية المسلك الرابط بين وارجلان وتادمكت قد تضاءلت في هذه الفترة.

(١٩) راجع: (Revue numismatique)

إن المرحلة الكبرى لم تبدأ في القرن الحادي عشر، بل بدأت في القرن العاشر الميلادي، راجع في هذا الصدد «السياسة المالية للدولة الفاطمية»، ضمن هذا الكتاب.

(٢٠) ن. م.

(٢١) Tagdaoust I. Paris, 1970, p. 154 Note 6.

(٢٢) J. Duplessy, Revue numismatique op. cit. p. 158

(٢٣) راجع: R. Brunschvig, Mélanges William Marçais, Paris, 1950, p. 64.

الفصل الخامس

(١) انظر كتابنا «المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية»، تونس، ١٩٧٨.

(٢) راجع مثلا: اليعقوبي، البلدان، ليدن، ١٨٩٢، ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت، دت، الأصطخري، المسالك والممالك، القاهرة، ١٩٦٧، أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزائر، ١٨٥٧، الإدريسي، نزهة المشتاق، ليدن، ١٨٦٤، ابن محشرة (؟)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، الإسكندرية، ١٨٥٩، ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت ١٩٥٧، الحميري، الروض المعطار في خير الأقطار، بيروت ١٩٥٧.

(٣) راجع عن زراعة البستنة بضواحي مدينة تاهرت: المغرب الإسلامي، سبق ذكره، ص ١٠٠، ١٣٢، وفي واحة تافيلالت المصدر نفسه، ص ١٧٢ وما يليها.

(٤) راجع في هذا الصدد: الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٩٠٩. أبو علي الحنبلي، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٩٦٦، أبو عبيد، كتاب الأموال، القاهرة، ١٣٥٣، أبو يوسف كتاب الخراج، القاهرة، ١٣٥٢. الرحبي فقه الملوك ومفتاح الرتاج، سبق ذكره، يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ليدن، ١٨٩٦. الطرطوشي، سراج الملوك، القاهرة، ١٣١٩ هـ. ومن المراجع الحديثة انظر في هذا الصدد:

محمد عبد الجواد محمد، ملكية الأراضي في الإسلام، القاهرة، ١٩٧١. ابراهيم فؤاد أحمد علي، الموارد المالية في الإسلام، القاهرة، ١٩٦٨. محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩. صبحي الصالح، النظم الإسلامية، بيروت، ١٩٦٨.

(٥) كان موضوع رسالة الماجستير التي قدمها محمد علي نصر الله إلى قسم التاريخ بجامعة بغداد عن ـ تطور ملكية الأراضي في منطقة السواد حتى نهاية العصر الأموي ـ لم تنشر بعد، انظر عن بلاد الشام: فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان، ١٩٧٨، ص ٤٣ وما بعدها.

(٦) ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ليدن، ١٩٢٠، راجع المعلومات الدقيقة عن طريقة جمع الخراج، وعن إحصاء السكان لتوظيفه ص ١٥٢، وما يليها، ص ١٥٦، وراجع عن القطائع، ص ١٣٢ وما بعدها.

(٧) انظر: سمير أمين، اقتصاد المغرب (بالفرنسية)، باريس ١٩٦٦، ص ٩٩ وما بعدها.

(٨) انظر في هذا الصدد: أحمد صادق سعد، ست دراسات في النمط الآسيوي للإنتاج، بيروت ١٩٧٩.

Maxim Rodinson, islam et capitalisation, paris, 1966, pp. 73 ; sur le féodalisme, paris, 1971 ; sur le " mode de production asiatique ", paris, 1969.

(٩) انظر التجارة في المغرب الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة، ضمن كتابنا: المغرب الإسلامي...، سبق ذكره، ص ١٣ - ٤٥.

(١٠) بالفرنسية، باريس، ١٩٧٦، ص٢٧.

(١١) صورة الأرض، سبق ذكره، ص٩٠.

(١٢) راجع «أودغست: التطور العمراني ـ الحياة الاقتصادية والاجتماعية»، ضمن كتابنا: المغرب الإسلامي...، سبق ذكره، ص ١٩١-٢١٧.

(١٣) المغرب، سبق ذكره، ص١٦٨.

(١٤) الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ج ٢، ص٣.

(١٥) كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، سبق ذكره، ص ٢١١ وما يليها.

(١٦) انظر في هذا الصدد: عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٦.

Robert Mantran, L'expansion musulmane, paris, 1969, p 168.



(١٧) بالإضافة إلى المصادر المذكورة في تعليق رقم ٥، راجع عن ـ الإقطاع ـ عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت ١٩٦١، ص ٨٦ وما يليها. الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرون، ١٩٧٠. إبراهيم علي طه خان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٦٨، دائرة المعارف الإسلامية (مع قائمة مصادر ومراجع مفصلة)، الطبعة الفرنسية الجديدة، ليدن، ١٩٧١، ج ٣، ص ١١١٥ ـ ١١١٨. راجع عن الخراج: دائرة المعارف الإسلامية (مع قائمة مصادر ومراجع مهمة) سبق ذكرها، ج ٤/ ص ١٠٦٢ ـ ١٠٨٧.

راجع عن الجزية المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٠٦٢-١٠٨٧.

راجع عن الجزية المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٧٣-٥٨١.

راجع عن الجزية المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩٣ و١٩٤.

راجع عن الجزية المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٠٦ وما يليها.

(١٨) انظر الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، سبق ذكره، ص ٣٩ وما بعدها.

(١٩) انظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر، سبق ذكره، ص١٩٧. أخبار مجموعة لمؤلف مجهول، مجريط، ١٨٦٧، ٢٥.

(٢٠) ابن عبد الحكم، سبق ذكره، ص ١٩٧.

(٢١) انظر مثلا عن مصر المصدر نفسه، ص ٨٤ وما بعدها.

(٢٢) راجع الفصل المنشور من كتاب الأموال للداودي ضمن التأليف ـ دراسات في الاستشراق (بالفرنسية)، المهدي لذكرى ليفي بروفنسال، باريس، ١٩٦٢، ج ٢، ص٤٠٨.

(٢٣) ن. م.

(٢٤) شكري فيصل، المجتمعات الإسلامية في القرن الأول، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٦٦ وما يليها.

(٢٥) ابن عبد الحكم، المصدر نفسه، ص٧٠.

(٢٦) ن. م.، ص٨٨.

(٢٧) ن. م.، ص٨٣.

(٢٨) ن. م.، ص٩٨.

(٢٩) ن. م.، ص١٤٠. ونلاحظ في هذا الصدد أن الجند قد نهوا عن الزرع، يقول ابن عبد الحكم (ص١٦٢) أن عمر بن الخطاب «أمر مناديه أن يخرج إلى أمراء الأجناد يتقدمون إلى الرعية أن عطاءهم قائم، وأن رزق عيالهم سائل فلا يزرعون ولا يزارعون».

(٣٠) ن. م.، ص ١٣ وما يليها.

(٣١) ن. م.، ص٨٦.

(٣٢) ن. م.، ص١٠١.

(٣٣) ن. م.، ص ١٧٠ وما يليها.

(٣٤) ن. م.، ص١٨٣.

(٣٥) ن. م.، ص١٩٦.

(٣٦) تاريخ إفريقية والمغرب المنسوب للرقيق القيرواني، تونس، ١٩٦٨، ص٦٤. انظر أيضا ابن عبد الحكم، سبق ذكره، ص٢٠١. ونشير هنا إلى أن حسان بن النعمان قد قسم الأرض على البربر الذين اعتنقوا الإسلام، وأصبحوا يقاتلون مع الجيش العربي، «وأخرجهم مع العرب يفتحون إفريقية، فكان يقسم الفيء بينهم والأرض، وحسنت طاعتهم فدانت له إفريقية، ودون الدواوين»، المالكي، رياض النفوس، القاهرة، ١٩٥١، ج ١، ص٣٦.

(٣٧) أخبار مجموعة، سبق ذكره، ص٤.

(٣٨) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، القاهرة، ١٩٦٣، ج ٢، ص٨٦.

(٣٩) البيان المغرب، ليدن ١٩٤٨، ج ١، ص ٨١ وما يليها.

(٤٠) المالكي، رياض النفوس، القاهرة، ١٩٥١، ج ١، ص١٢٦.

(٤١) الأنيس المطرب، الرباط، ١٩٧٣، ص١٢٠.

(٤٢) رياض النفوس، سبق ذكره، ص٣٢٨.

(٤٣) ن. م.، ص٣٨٤.

(٤٤) راجع في هذا الصدد: السياسة المالية للدولة الفاطمية ضمن هذا الكتاب.

(٤٥) سيرة الأستاذ جودر ، القاهرة، ١٩٥٤، ص٩٩.

(٤٦) يقول الطرطوشي: «وسمعت بعض شيوخ الأندلس من الأجناد وغيرهم يقولون مازال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم وأمر العدو في ضعف وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد فكانوا يستغلونها، ويرفقون بالفلاحين فيربونهم كما يربي التاجر تجارته، وكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إليه، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر فرد عطايا الجند مشاهرة بقبض الأموال على النطع، وقدم على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا، واجتاحوا أموالهم واستضعفوهم فتهاربت الرعايا، وضعفوا عن العمارة؛ فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد، وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى

أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص، وأمر العَدو في ظهور إلى أن دخلها المتلثمون فردوا الإقطاعات كما كانت في الزمان القديم، ولا أدري ما يكون وراء ذلك» سراج الملوك، القاهرة، ١٣١٩، ص١٠٧.

قد حرصت على ذكر هذا النص هنا لأهميّته، وقد استشهدنا به في الفصل عن «السياسة الماليّة للدولة المرابطيّة»، هامش رقم ١١.

الفصل السادس

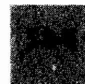
(١) انظر مثلا الغموض الذي حام حول مفهوم «الخراج» في صدر الإسلام دراسة غيداء خزنة كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص ٩٩ وما بعدها.

(أ١) قال القاضي أبو يوسف: «وكلّ من أقطعه الولاة المهديون أرضا من أرض السواد، وأرض العرب والجبال من الأصناف التي ذكرنا أن للإمام أن يقطع منها فلا يحلّ لمن يأتي بعدهم من الخلفاء أن يردّ ذلك، ولا يخرجه من يدي من هو في يده وارثا أو مشتريا. وأما من أخذ من الولاة من يد واحد أرضا وأقطعها آخر فهذا بمنزلة الغاصب، غصب واحدا وأعطى آخر، فهذا يردّ إلى صاحبه إذا ثبت عند قاض من القضاة أنّ هذه الارض لفلان بن فلان، وأن الإمام فلان بن فلان أخذها منه غصبا بلا حق له عليه، وأقطعها فلانا بن فلان هذا الذي هي في يده، فإنها تخرج من يدي هذا فترد إلى صاحبها الذي أُخذت منه. فلا يحلّ للإمام ولا يسعه أن يقطع أحدا من الناس حقّ مسلم ولا معاهد ولا يخرج من يده من ذلك شيئا إلا بحقّ يجب له عليه فيأخذه الذي وجب له عليه فيقطعه من أحبّ من النّاس فذلك جائز له»، كتاب الخراج، دار الشروق، بيروت ـ القاهرة، ١٩٨٥، ص١٧٤.

انظر في هذا الصدد: كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧، باب القطائع، ص ١١١ وما بعدها.

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف، ص١٧٦. وجاء في رواية أن الرسول صلى الله عليه وسلم «أقطع رجلا أرضا، فلما كان عمر: ترك في يديه منها ما يعمره، وأقطع بقيتها غيره»، كتاب الخراج ليحيى بن آدم، ص١١٢.

(٣) راجع: Habib Ben Abdallah, De l'iqtac étatique à l'iqtae militaire, Uppsala, 1986, p. 45.



(٤) كتاب الخراج، سبق ذكره، ص١٧٤.

(٥) ن. م.، ص١٧٥.

(٦) المقريزي، الخطط المقريزيّة، بولاق، القاهرة، ١٢٧٠ هـ، ج ١، ص ٩٦. إننا نشك في صحة هذه الرواية.

(٧) ن. م.، ص٩٧.

(٨) راجع عن القطائع في الفسطاط: ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، بريل، ليدن، ١٩٢٠، ص ١٣٢ وما بعدها، المقريزي، سبق ذكره، ص ٩٥ وما بعدها.

(٩) ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، د ت، ج ٣، ص١١٩.

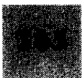
(١٠) قال أبو عبيد: العرايا واحدتها عريّة، وهي النخلة يعريها صاحبها رجلا محتاجا، والإعراء: أن يجعل له ثمرة عامها، وقال آخر: العرايا أن يقول الغني للفقير ثمر هذه النخلة، أو النخلات لك وأصلها لي.

انظر لسان العرب، سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٦١ وما يليها.

(١١) تحدث المقريزي عن الاقطاع في مصر قال: «وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ما أقطعه معاوية بن أبي سفيان ومن بعده من الخلفاء من دور مصر فأورد شيئا كثيرا، وقد كان خلفاء بني أمية، وخلفاء بني العباس يقطعون الأراضي من أرض مصر النفر من خواصهم..» الخطط، ج ١، ص٩٧.

يعد كتاب ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، سبق ذكره، من أقدم النصوص التي وصلتنا عن الفتح الاسلامي لمصر، وقد استعمل مفهوم «القطائع» (ص ١٣٢ وما بعدها)، ومن المعروف أن المسلمين قد اختطوا بعد فتح مصر في الفسطاط، كما فعلوا في الكوفة والبصرة (انظر عن تنظيم الخطط في البصرة: صالح العلي، خطط البصرة ومنطقتها، المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٦، ص ٤٩ وما بعدها)، ووزعت الخطط على القبائل للبناء والسكنى، كما يمكن أن يحصل عليها أفراد، فقد تمت الإشارة إلى شراء خطة في الفسطاط، ولكن القطائع التي يتحدث عنه ابن عبد الحكم كانت دورا، وهي عديدة مع الملاحظة أن المسلمين الفاتحين اختطوا عاصمتهم الفسطاط في أرض جديدة، ولم ينزلوا مدينة قديمة فتحت عنوة فوزعت دورها قطائع على الفاتحين.

إن هذه القطائع هي إذن مساحات من الأرض التي تم اختطاطها أقطعت للبناء فيها، والدار «اسم جامع للعرصة والبناء والمحلّة، وكل موضع حلّ به قوم، فهو دارهم» (لسان العرب)، والعرصة تعني ساحة الدار، وكلّ بقعة ليس فيها بناء.



ويفهم من بعض الروايات أن المقصود من إقطاع الدور هو إقطاع ساحات للبناء، كما تمّ ذلك في البصرة قبل الفسطاط، انظر: البلاذري، فتوح البلدان، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة ١٩٥٧، ص٤٣٢.

وأوّد هنا أن أعود إلى مفهوم «القطيعة»، يقول ابن منظور في اللّسان «وأقطعته قطيعة، أي طائفة من أرض الخراج» ليس بالضرورة أن تكون من أرض الخراج فيمكن أن تكون من الموات، أو من الخمس، والنّص الذي أورده بعد ذلك بقليل يتناقض مع ما قاله قبل بضعة سطور، قال: «والقطائع إنما تجوز في عفو البلاد التي لا ملك لأحد عليها، ولا عمارة فيها لأحد فيقطع الإمام المستقطع منها قدر ما يتهيأ له عمارته بإجراء الماء إليه، أو باستخراج عين منه، أو يتحجّر عليه للبناء فيه»، اللسان، ج ٣، ص١١٩.

العفو: الأرض الغفل التي ليس بها آثار، والغفل من الأرض ما لا عمارة فيه.

والمعروف أن الإقطاع يمنح من أرض الخراج، وهي أرض عامرة، أردت بهذه الإشارة إلى الغموض الموجود في النصوص القديمة حول المفهوم مع العلم أن ابن منظور قد عاش في القرن السابع الهجري، بعد أن عرف المجتمع العربي الإسلامي أصنافا من الإقطاع.

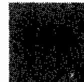
ونذكر هنا أن القطيعة تكون لفرد أو لجماعة، فلما تحدث المقريزي عن القطائع في العهد الطولوني قال: «والقطائع عدة قطع يسكن فيها عبيد ابن طولون وعساكره وغلمانه، وكل قطيعة لطائفة فيقال قطيعة السودان، وقطيعة الروم، وقطيعة الفراشين، ونحو ذلك فكانت كل قطيعة لسكنى جماعة بمنزلة الحارات التي بالقاهرة»، الخطط، ج ١، ص٣١٣.

راجع عن الإقطاع: دائرة المعارف الاسلامية، النسخة الفرنسية، ط ٢، ج ٣، ص ١١١٥ وما بعدها، عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلّة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٠، ١٩٧٠.

(١١أ) انظر عن تنظيمات عمر بن الخطاب الضريبية: غيداء خزنة كاتبي، الخراج، سبق ذكره، ص ٧٥ وما بعدها.

(١١ب) انظر في هذا الصدد: جمال جودة، العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام، الشركة العربية للطباعة والنشر، من دون تاريخ ومن دون مكان، ١٩٧٩، ص ٢٣٥ وما بعدها، وانظر كذلك: عبد الله سيف: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥٠ وما بعدها.

(١٢) إيرادات هذه الإقطاعات لا تقل عن خمسين ألف دينار، انظر: عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع، دار المشرق، بيروت ١٩٧١، ص٤١.



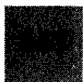
ونلاحظ في هذا الصدد أن بعض الدارسين المعاصرين قد حاول أن يبرّر الإقطاع من الأرض الخارجيّة وهو بصدد نقد المذاهب الاقتصادية الماركسيّة والرأسماليّة، ومقارنتها بالرؤية الاقتصادية في الإسلام قائلا: إنه مكافأة أي فرد قدم خدمة عامة لمجموع الأمة، «قد يكون أيضا بالسماح له بالحصول مباشرة على منح بعض أملاك الأمة...، ففي المجتمع الإسلامي قد تسدّد أجور ونفقات الأفراد الذين يقدمون خدمات عامّة للأمّة بصورة نقديّة، كما يتفق - تبعا لظروف الإدارة في الدولة الإسلاميّة - أن تسدّد تلك الأجور والنفقات عن طريق منح الدولة للفرد الحق في السيطرة على خراج أرض محدودة من أراضي الأمّة، وأخذه من المزارع مباشرة باعتباره أجرة للفرد على الخدمة التي يقدّمها للأمة، فيطلق على هذا الاسم «الإقطاع»، ولكنّه ليس إقطاعا في الحقيقة... فالفرد المقطع يملك الخراج، بوصفه أجرا على خدمة عامّة قدمها للأمة، ولا يملك الأرض، ولا يوجد له أي حق أصيل في رقبتها، ولا في منافعها، ولا تخرج بذلك الأرض عن كونها ملكا للمسلمين، ولا عن وصفها أرضا خراجيّة، كما نص على ذلك المحقّق الفقيه السيّد محمّد بحر العلوم في بلغته (يعني بلغة الفقيه)، وهو يحدّد هذا النّوع من الإقطاع ، أي إقطاع الأرض الخراجية «انظر: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨١، ص ٥١٦ وما يليها.

استشهدنا قصدا بهذه الفقرة الطويلة للأسباب التالية:

أ - للتعرّف إلى وجهة نظر الشيعة إلى ظاهرة الإقطاع، ولا سيّما الإقطاع من الأرض الخراجيّة، ويلحظ المتمعّن في النّص قلق أصحابها، ومن هنا جاء تأكيدهم أنّه أجرة على خدمة عامّة للأمة، ويتساءل المرء ما هذه الخدمة التي تستحق أجرا يتجاوز في بعض الحالات خمسين ألف دينار في ذلك العصر، وفي مجتمع يشكو الفقر وانتشار الأوبئة، والعامة هي الطبقة التي تعجّ بها المدن يؤمئذ؟!

ب - وحسب وجهة النظر هذه فإن الإقطاع يمنح لمن قدّم خدمة عامة للأمة، وليس للسلطة السياسيّة أو العسكريّة القائمة يومئذ.

ج - هذا النّص يقدّم لنا مثالا آخر من أمثلة نصوص كثيرة قديمة وحديثة تتحدّث عن هذه القضايا في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي في المستوى النظري، وتغفل الواقع التاريخي، وقد أشارت مصادر كثيرة، كيف أصبح الإقطاع من الأرض الخراجيّة يورّث ويباع، بل ساعد على بروز ظاهرة أخرى كان لها أثر سلبي في الحياة الاقتصادية يومئذ، وأعني بذلك الإلجاء، فكثر الإلجاء في العصر البويهي مع ظهور



الإقطاع العسكري من قبل المالكين إلى المقطعين العسكريين تجنبا للابتزاز والإرهاق، كما هرب البعض وتركوا الأراضي لهم. انظر: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، سبق ذكره، ص٤٥.

ونشير في هذا الصدد إلى أن الاقطاع العسكري لم يدعم ظاهرة الإلجاء، وما اقترن بها من مظاهر سلبيّة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل أصبحت المراعي العامّة تضاف إلى الإقطاعات، فقد تحدّث المقريزي كشاهد عيان قال: «وأدركنا المراعي ببلاد الصعيد مما يضاف إلى الإقطاعات فيأخذ الأمير ممن يرعى دوابه في أرض بلده الكتيح في كلّ سنة مالا عن كل رأس فيجبي من صاحب الماشية بعدد أنعامه»، الخطط، ج ١، ص١٠٧.

كتح الدبي الأرض: أكل ما عليها من نبات، أو شجر.

(١٣) انظر في هذا الصدد:

Claude Cahen, l'Islam des origines au début de l'Empire ottoman, Bordas, Paris, 1970, p.161.

راجع عن الدولتين الطاهريّة، والسامانيّة، وبداية نفوذ الخراسانيين بعد انتصار المأمون على أخيه الأمين، ثم بداية النفوذ الذي أصبحت تتمتّع به الفرق العسكريّة المختلفة، والمتحدرة من بلاد ما وراء النهر، ثم ظهور السلاجقة فيما بعد المرجع الثري عن تركستان والمعرّب عن الروسيّة: برتولد، تركستان، نقله عن الروسيّة صلاح الدين عثمان هاشم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨١.

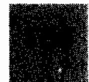
(١٤) انظر دائرة المعارف الإسلامية (E.I.)، الطبعة الفرنسية الجديدة، ج ١، ص ١١٧١.

(١٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ج ٩، ص١٨.

(١٦) الخطط، ج ١، ص٣١٣.

(١٦أ) لما تحدث ابن الأثير عن وفاة الخليفة المقتفي لأمر الله قال: «وهو أول من استبدّ بالعراق منفردا عن سلطان يكون معه من أول أيام الديلم إلى الآن، وأول خليفة تمكّن من الخلافة، وحكم على عسكره وأصحابه من حين تحكم المماليك على الخلفاء من عهد المستنصر إلى الآن، إلاّ أن يكون المعتضد»، الكامل في التاريخ، ج ١١، ص٢٥٦.

(١٧) انظر في هذا الصدد: محمد رجب النجار، حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والكويت، سبتمبر ١٩٨١ (عدد ٤٥): العيارون والثورة على الدولة والمجتمع، ص ٧٩ وما بعدها.



(١٨) بلغت نفقات الإمارة الإخشيدية على المدنيين أيام كافور الإخشيدي خمسمائة ألف دينار في السنة «لأرباب النعم، والمستورين، وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش، ولا من الحاشية، ولا من المتصرفين في الأعمال»، الخطط، ج ١، ص٩٩.

(١٩) الأحكام السلطانية، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٩٤ وما يليها.

(٢٠) الخطط المقريزية، ج ١، ص٩٧.

راجع في هذا الصدد: حسنين محمد ربيع، النظم الماليّة في مصر زمن الأيوبيين، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢١) راجع عن السلاجقة: دائرة المعارف الاسلامية (E.I.) الطبعة الفرنسيّة الجديدة، ج ٨، ص ٩٦٧ وما بعدها.

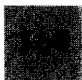
(٢٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر - دار بيروت، بيروت ١٩٦٦، ج ١٠، ص ٧٩.

(٢٣) ن. م.، ج ١٠، ص٧٦.

(٢٤) ن. م.، ج ١٠، ص٨٠.

(٢٥) ن. م.، ج ١٠، ص٧٩.

(٢٦) أنقل هنا نصّا للمقريزي يربط فيه بين كثرة الخوف من العسكرية والخراب الذي أصاب مصر في منتصف القرن الخامس الهجري فيقول: «ثم دخل أمير الجيوش بدر الجمالي مصر في سنة ست وستين وأربعمائة، وهذه المواضع خاوية على عروشها، خالية من سكانها وأنيسها، قد أبادهم الوباء والتباب وشتتهم الموت والخراب، ولم يبق بمصر إلا بقايا من الناس كأنهم أموات قد اصفرّت وجوههم وتغيّرت سحنهم من غلاء الأسعار، وكثرة الخوف من العسكرية وفساد طوائف العبيد والمحلية، ولم يجد من يزرع الأراضي، هذا والطرقات قد انقطعت بحرا وبرا إلا بخفارة وكلفة كثيرة، وصارت القاهرة أيضا يبابا داثرة فأباح للناس من العسكرية والمحليّة والأرمن، وكل من وصلت قدرته إلى عمارة أن يعمر ما شاء في القاهرة مما خلا من دور الفسطاط بموت أهلها فأخذ الناس في هدم المساكن ونحوها بمصر وعمروا بها في القاهرة، وكان هذا أول وقت اختط الناس فيه بالقاهرة ثم كان المنبه بعد القفاعي على الخطط والتعريف بها تلميذه أبو عبد الله محمد بن بركات النحوي في تأليف لطيف نبه فيه الأفضل أبا القاسم شاهنشاه بن أمير الجيوش بدر الجمالي على مواضع قد اغتصبت وتملكت بعدما كانت أحباسا»، الخطط، سبق ذكره، ج ١، ص٥.



(٢٧) راجع في هذا الصدد كتابنا: المغرب الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧٨، وخاصة ص ٤٢ وما بعدها، وكذلك دراستنا: ابن خلدون والتطوّر العمراني في المغرب الإسلامي ضمن كتاب «ابن خلدون والفكر العربي المعاصر»، الدار العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٢، ص ٤٦٩ وما بعدها.

جرى نقاش ثري بين من اهتموا بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي حول: هل نشأ «قطاع رأسمالي» تجاري (وليس صناعيا، كما هي الحال عند بداية الرأسمالية الأوروبية) في المجتمع العربي الإسلامي في العصر الوسيط نتيجة تراكم رأس المال التجاري الذي عرفته المدينة العربية الإسلاميّة في القرنين الثالث والرابع للهجرة بالخصوص؟

وهنالك من يجيب: نعم، ولكننا نذهب إلى أنّه برزت ملامح جنينيّة لهذا القطاع، ولم يبرز مستقلا لأسباب متعددة من أبرزها هشاشته أمام السلطة السياسية، ولم يتحوّل إلى نمط إنتاجي بارز، أو حتى إلى ظاهرة سائدة مثل «الإقطاع العسكري»، وتتلخص رأينا حول هذه المسألة الخواطر التالية:

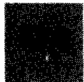
أولا: نظرا إلى أن تحديد مفهوم «الرأسمالية» لم يجرِ بصفة واضحة ودقيقة، ولا تزال الآراء متباينة، فإننا نعني بالمجتمع الرأسمالي، أو بفئات تجارية رأسمالية بنية اقتصادية، اجتماعية ذات طابع رأسمالي.

ثانيا: إننا نقصد بالتجارة الرأسماليّة التجارة الكبرى التي يؤدي استعمالها لمبالغ نقدية ضخمة إلى تطوير الإنتاج من أجل السوق، وهذا حدث في النشاط التجاري المغربي، وأوضح مثال على ذلك تجارة الذهب والملح.

ثالثا: إن هذه التجارة الكبرى خلقت في كثير من المدن المغربية، مثل سجلماسة وأودغست، ثروات نقدية مستقلّة كل الاستقلال عن الملكيّة العقارية.

رابعا: إن التاريخ الاقتصادي لمجتمعات العصور الوسطى، وحتى لبعض مجتمعات العصور الحديثة يقدم لنا أكثر من مثال عن وجود «قطاع رأسمالي» لا يمثل كامل الاقتصاد في مجتمع ما، فيكون بروز تلك البنى الاقتصادية والاجتماعية يمثل قطاعا رأسماليا تجاريا، وليس صناعيّا بطبيعة الأمر، كما كان الشأن في ميلاد المجتمع الرأسمالي الأوروبي.

خامسا: إننا نتفق مع سمير أمين فيما يذهب إليه من أن تجمع الثروات النقدية بأيدي الفئة الاجتماعية الجديدة، فئة التجار، لا يمثل ظاهرة رأسمالية تستند إلى أسلوب إنتاج



رأسمالي، ولذا فلا غرابة إذا لم تؤد هذه الظاهرة إلى ميلاد المجتمع الرأسمالي الحديث، ولكننا نعتبرها ملامح جنينية لميلاد «قطاع رأسمالي تجاري» مبكر ينفرد بميزات خاصة.

ومن نقاط الضعف التي لاحظناها في هذا الصدد في كتاب سمير أمين «الأمة العربية» (باريس، ١٩٧٦) أنه يكرّر أكثر من مرة انطلاقه من الأصول الماركسية في تحليل هذه النقطة، متهما الآخرين بتحريف الماركسية أو بفهمها فهما سطحيا، ولكنه يقول (ص ١٣١) في تفنيد بعض الآراء: إن المال والتجارة أقدم من الرأسمالية، وهو أمر صحيح، ولكن ماركس يقول في رأس المال «ليست التجارة فقط أقدم من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، بل رأس المال التجاري أيضا»، انظر: Karl Marx, Das Kapital برلين ١٩٥٩، ج ٣، ص٣٥٦.

سادسا: يتحدث ماركس - إذن - عن وجود رأس المال التجاري، ورأس المال الربوي (أو رأس المال المالي) في العصور القديمة والوسطى، ولكنه يسخر من كيزل الباخ (W. Kiesselbach) في كتابه Der Gang des Welthandes etc. in Mittelalter، شتوتغارت، ١٨٦٠، ومن موسن (Mommsen) في كتابه عن التاريخ الروماني كيف يخلطان بين رأس المال التجاري، ورأس المال بالمفهوم الحديث (رأس المال، الطبعة الألمانية المذكورة، ج ٣، ص ٣٥٩، تعليق ٤٧). ونحيل القارئ في نهاية هذه التعليق على المراجع التالية: رأس المال، الطبعة المذكورة، ج ٣، ص ٣٥٦-٣٦٩.

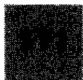
CI. Cahen, l'Islam..., op. cit., pp. 141-142; Samir Amin, La nation arabe, op. cit., pp. 115-136; Maxime Rodinson, Islam et capitalisme. Paris, 1966, pp. 21-28.

انظر في هذا الصدد: سمير أمين، سيرة ذاتية فكريّة، دار الآداب، بيروت، ١٩٩٣، الفصل التاسع «مساهمة في المادية التاريخة»، ص ٢١٥ وما بعدها.

(٢٨) راجع في هذا الصدد دراستنا عن «نظام ملكيّة الأرض في المغرب الإسلامي»، مجلة «دراسات تاريخية»، جامعة دمشق، العدد الخامس، يوليو ١٩٨١، ص ٣٠ وما بعدها.

انظر كذلك في هذا الصدد: روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، تعريب حماي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨، ج ٢، ص ١٨٣ وما بعدها: محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ج ١، ص ٣٠٤ وما بعدها.

ونلاحظ في هذا الصدد أن الوضع بالأندلس كان مختلفا عما كان عليه الأمر ببلاد المغرب، بل عرفت الأندلس الإقطاع العسكري، وقد كان للصراع مع حركة الاسترداد



دور في ذلك، بل ربط الطرطوشي بين ظاهرة الإقطاع العسكري وقوّة المسلمين في التصدّي لهجمات القوى المسيحيّة في الشمال لما قال: «وسمعت بعض شيوخ الأندلس من الأجناد وغيرهم يقولون مازال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم وأمر العدو في ضعف وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد فكانوا يستغلونها، ويرفقون بالفلاحين فيربونهم كما يربي التاجر تجارته، وكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إليه إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر فرد عطايا الجند مشاهرة بقبض الأموال على النطع، وقدم على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا، واجتاحوا أموالهم واستضعفوهم فتهاربت الرعايا، وضعفوا عن العمارة فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد، وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص وأمر العدو في ظهور إلى أن دخلها المتلثمون فردوا الإقطاعات كما كانت في الزمان القديم، ولا أدري ما يكون وراء ذلك»، سراج الملوك، القاهرة ١٣١٩ هـ، ص١٠٧.

(٢٩) انظر في هذا الصدد: Sur le féodalisme, Editions Sociales, Paris, 1971. pp. 15.

(٣٠) راجع في هذا الصدد: ست دراسات في النمط الآسيوي للإنتاج، تحرير وترجمة أحمد صادق سعد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، كارل ماركس، نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية (مع مقدمة إريك ج. هوبزباوم القيمة)، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١.

Sur le "Mode de production asiatique". Editions Sociales, Paris, 1969; Sur les sociétés précapitalistes, Editions Sociales, Paris, 1970.

الفصل السابع

(١) مقدمة ابن خلدون، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٥، ج ١، ص٤٠٧.

(٢) ن. م.، ص٣٦٢.

(٣) ن. م.، ص ٤١٣ وما يليها.

(٤) ن. م.، ص٤١٤.

(٥) ن. م.، ص٤١٧.

(٦) ن. م.، ص ٤١٧ وما يليها.

(٧) ن. م.، ص ٤٢٠، ج ٢، ص٨٨١.

(٨) ن. م.، ج ٣، ص ١٠١٠ وما يليها.

(٩) انظر في هذا الصدد: ن. م.، ج ٢، ص ٦٥٨ وما يليها.

(١٠) راجع في هذا الصدد كتابنا: «المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية»، تونس، ١٩٧٨، ص ١١١ وما بعدها، ص ١٥٤ وما بعدها، انظر أيضا الفصل الخاص بمدينة «أودغست»، ص ١٩٣ وما بعدها.

انظر بالنسبة إلى قبائل الملثمين (لمتونة، جدالة، مسوفة، ولمطة) دراستنا عن «السياسة المالية للدولة المرابطية»، ضمن هذا الكتاب.

(١١) ابن الصغير، تاريخ الدولة الرستمية، باريس، ١٩٠٨، ص١٨.

(١٢) المقدمة، سبق ذكره، ج ٢، ص٥٨٣.

(١٣) انظر: المغرب الإسلامي...، سبق ذكره، ص ١١٢ وما بعدها.

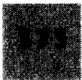
(١٤) «قد بينا لك فيما سلف أن الملك والدولة غاية للعصبية، وأن الحضارة غاية للبداوة، وأن العمران كله من بداوة وحضارة، وملك وسوقة له عمر محسوس، كما أن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمرا محسوسا. وتبين في المعقول والمنقول أن الأربعين للإنسان غاية في تزايد قواه ونموها، وأنه إذا بلغ سن الأربعين وقفت الطبيعة عن أثر النشوء والنمو برهة، ثم تأخذ بعد ذلك في الانحطاط، فلتعلم أن الحضارة في العمران أيضا كذلك، لأنه غاية لا مزيد وراءها»، المقدمة، ج ٣، ص١٠١٠.

(١٥) انظر تصويره لتلك الصورة القاتمة في المقدمة، ج ١، ص ٤٠٥ وما يليها.

(١٦) قد يعترض المرء هنا قائلا: إن محاولة التفسير هذه متنافية مع صريح نص ابن خلدون، فهو بعد أن وصف وضع التدهور العمراني في المغرب، خلال عصره قال: «وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب، لكن على نسبته، ومقدار عمرانه، وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة: والله وارث الأرض ومن عليها، وإذا تبدلت الأحوال جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله، وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة، وعالم محدث»، المقدمة، ج ١، ص٤٠٦.

فقد اتخذ ابن خلدون من المغرب صورة للكون كله، وهي نظرة جزئية أحادية الجانب دون ريب، ولكنها متأثرة بواقعها، وبالبنية العقلية لصاحبها.

(١٧) «اعلم أن هذه الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب، وكل سكانها في رغد من العيش، بل فيها ما يوجد لأهله خصب العيش، من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاة واعتدال الطينة ووفور العمران، وفيها الأرض الحرة التي لا تنبت زرعا ولا عشبا



بالجملة، فسكانها في شظف من العيش: مثل أهل الحجاز وجنوب اليمن، ومثل الملثمين من صنهاجة الساكنين بصحراء المغرب وأطراف الرمال فيما بين البربر والسودان، فإن هؤلاء يفقدون الحبوب والأدم جملة، وإنما أغذيتهم وأقواتهم الألبان واللحوم، ومثل العرب أيضا الجائلين في القفار، فإنهم كانوا يأخذون الحبوب والأدم من التلول إلا أن ذلك في الأحايين، وتحت رقبة من حاميتها وعلى الإقلال لقلة وجدهم فلا يتوصلون منه إلى سد الخلّة أو دونها، فضلا عن الرغد والخصب، وتجدهم يقتصرون في غالب أحوالهم على الألبان وتعوضهم من الحنطة أحسن معاض. وتجد مع ذلك هؤلاء الفاقدين للحبوب والأدم من أهل القفار أحسن حالا في جسومهم وأخلاقهم من أهل التلول المنغمسين في العيش فألوانهم أصفى، وأبدانهم أنقى، وأشكالهم أتم وأحسن، وأخلاقهم أبعد من الانحراف، وأذهانهم أثقب في المعارف والإدراكات»، المقدمة، ج ٩، ص ٤٩٤ وما يليها.

(١٨) يعتقد الأستاذ علي عبد الواحد وافي أن ابن خلدون قد بالغ في أثر البيئة الجغرافية في شؤون الاجتماع، وحاول الرد عليه، ولكن بحجج واهية. انظر المقدمة، ج ١، ص ٢٩٢ وما يليها.

(١٩) راجع فصل: «التجارة في المغرب الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة» ضمن كتابنا «المغرب الإسلامي...»، سبق ذكره، ص ١٣ وما بعدها.

(٢٠) تساءلنا في «المغرب الإسلامي...» (ص٤٢)، هل من الممكن القول: «إن الفئات الاجتماعية الجديدة التي ولدت في مراكز تجمع الثروات الكبرى نتيجة الازدهار التجاري تمثل الملامح الجنينية للمجتمع الرأسمالي التجاري المبكر»؟

(٢١) المقدمة، ج ٣، ص٩٧٥.

(٢٢) ن. م.، ص ٩٧٣ وما يليها.

(٢٣) «والبدوي لم يكن دخله كثيرا ...»، المقدمة، ج ٨، ص١٠٠١.

(٢٤) ن. م.، ١٠١١ وما بعدها.

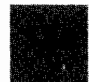
(٢٥) ن. م.، ص١٠١٢.

(٢٦) ن. م.، ج ٢، ص ٨٤٩ وما يليها.

(٢٧) راجع في هذا الصدد، ن. م.، ص ٨٣٧ وما بعدها.

(٢٨) انظر في هذا الصدد: السياسة المالية للدولة الفاطمية ضمن كتابنا «دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي»، بيروت، ١٩٨٦.

(٢٩) المقدمة، ج ٢، ص ٨٥٣.



(٣٠) ن. م.، ج ١، ص٤٠٦.

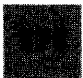
(٣١) نظرا لأهمية الفقرة التي يحلل فيها ابن خلدون أوضاع عصره، وينطلق منها ليحكم على أحوال الكون بأسره نورد نصها فيما يلي:

«وأما لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدلت بالجملة، واعتاض من أجيال البربر أهله على القدم بمن طرأ فيه من لدن المائة الخامسة من أجيال العرب بما كسروهم وغلبوهم وانتزعوا منهم عامة الأوطان وشاركوهم فيما بقي من البلدان لملكهم، هذا إلى ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف، الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلص من ظلالها، وفل من حدها، وأوهن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أحوالها، وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر، فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن، وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب، لكن على نسبته ومقدار عمرانه. وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة: والله وارث الأرض ومن عليها. وإذ تبدلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله، وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد، ونشأة مستأنفة، وعالم محدث فاحتاج لهذا العهد من يدون أحوال الخليقة والآفاق وأجيالها والعوائد والنحل التي تبدلت لأهلها، ويقفو مسلك المسعودي لعصره ليكون أصلا يقتدي به من يأتي من المؤرخين من بعده». ن. م.، ص ٤٠٥ وما يليها.

(٣٢) راجع في هذا الشأن كتابنا: «المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة»، سبق ذكره.

(٣٣) المقدمة، ج ١، ص٤٠٦.

(٣٤) نظرا إلى أهمية هذا النص نورده هنا كاملا رغم طوله، يقول ابن خلدون: «اعتبر ذلك بأقطار المشرق، مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها، وأقطار ما وراء البحر الرومي، لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم، وعظمت دولتهم، وتعددت مدنهم وحواضرهم، وعظمت متاجرهم وأحوالهم. فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفههم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف. وكذا

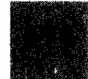


تجار أهل المشرق وما يبلغنا عن أحوالهم. وأبلغ منها أحوال أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين، فإنه يبلغنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار في غالب الأمور، ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك. فمعدن الذهب الذي نعرفه في هذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان وهي إلى المغرب أقرب. وجميع ما في أرضهم من البضاعة فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة، فلو كان المال عتيدا موفورا لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، ولاستغنوا عن أموال الناس بالجملة.

لقد ذهب المنجمون، لما رأوا مثل ذلك، واستغربوا ما في المشرق من كثرة الأحوال واتساعها و وفور أموالها، فقالوا بأن عطايا الكواكب والسهام في مواليد أهل المشرق أكثر منها حصصا في مواليد أهل المغرب. وذلك صحيح من جهة المطابقة بين الأحكام النجومية والأحوال الأرضية كما قلناه. وهم إنما أعطوا في ذلك السبب النجومي، وبقي عليهم أن يعطوا السبب الأرضي، وهو ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصها بأرض المشرق وأقطاره، وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه. فلذلك اختص المشرق بالرفه من بين الآفاق، لا إن ذلك لمجرد الأثر النجومي. فقد فهمت ممن أشرنا لك أولا أنه لا يستقل بذلك، وأن المطابقة بين حكمه وعمران الأرض وطبيعتها أمر لا بد منه.

واعتبر حال هذا الرفه من العمران في قطر إفريقية وبرقة لما خف ساكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاصة، وضعفت جباياتها، فقلت أموال دولها، بعد أن كانت دول الشيعة وصنهاجة بها على ما بلغك من الرفه وكثرة الجبايات واتساع الأحوال في نفقاتهم وأعطياتهم، حتى لقد كانت الأموال ترفع من القيروان إلى صاحب مصر لحاجاته ومهماته، وكانت أموال الدولة بحيث حمل جوهر الكاتب في سفره إلى فتح مصر ألف حمل من المال يستعد بها لأرزاق الجنود وأعطياتهم ونفقات الغزاة.

وقطر المغرب وإن كان في القديم دون إفريقية فلم يكن بالقليل في ذلك، وكانت أحواله في دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة. وهو لهذا العهد قد أقصر عن ذلك لقصور العمران فيه وتناقصه، فقد ذهب من عمران البربر فيه أكثره، ونقص عن معهوده نقصا ظاهرا محسوسا، وكاد يلحق في أحواله بمثل أحوال إفريقية، بعد أن كان عمرانه



متصلًا من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوس الأقصى وبرقة، وهي اليوم كلها أو أكثرها قفار وخلاء وصحارى، إلا ما هو منها بسيف البحر أو ما يقاربه من التلول، والله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين»، المقدمة، ج ٨، ص ١٠٠٢ وما يليها.

(٣٥) ن. م.، ص١٠٠٣.

(٣٦) انظر إيف لاكوست، ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨، ص ٩٩ وما بعدها.

(٣٧) انظر تعليق رقم٣٤.

هوامش الفصل الثامن

(١) نشير هنا إلى أن أكثر الدراسات الحديثة التي تعرضت الى الصراع الفاطمي ـ الأموي اقتصرت على الأحداث السياسية، والعسكرية، ولم تشر تماما، أو تكاد إلى الموضوع الذي يمثل محور اهتمامنا في هذه الدراسة، وأعني السيطرة على المسالك التجارية، ولا سيما مسلك تجارة الذهب.

ونذكر من هذه الدراسات:

E. lévi - Provençal, Histoire de l'Espagne musulmane, Paris, 1950, t. 2, pp. 78-110, pp. 184 - 196, pp. 259 - 268 ; R. Dozy, Histoire des Musulmans d'Espagne, Leyde, 1932, t. 2, pp. 136 - 175 ; G. Marçais, La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age, Paris, 1946, pp. 131 - 156 ; E. - F. Gautier, Le passé de l'Afrique du Nord, Paris, 1952, pp. 359 - 379 ; Ch. - André Julien, Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1956, t. 2, pp. 59 - 66 ; H.R. Idris, La Berbérie oriental sous les zirides, Paris, 1962, t. 1, pp. 27 - 31 ; Claude Cahen, L'Islam des origines au début de l'Empire Ottoman, Paris, 1970, pp. 165 - 170 ; R. Brunschvig, Un aspect de la littérature historico-géographique de l'Islam, Mélanges Gaudefroy - De Mombynes, Le Caire, 1935 - 45, pp.147- 158 ; R. Mantran, l'expansion musulmane, Paris, 1969, pp. 199-202.

وهو يكاد يلخص ما كتبه ليفي بروفنسال عن الصراع الفاطمي ـ الأموي.

ونذكر من المراجع العربية: حسن إبراهيم حسن ـ طه أحمد شرف، المعز لدين الله، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٢٤ وما بعدها، أحمد مختار العبادي، سياسة الفاطميين نحو المغرب والأندلس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، المجلد الخامس، ١٩٥٧، محمد جمال الدين، سياسة الفاطميين الخارجية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢١٩ ـ ٢٢٤.



أما الدراسات الحديثة التي تناولت العامل الاقتصادي في الصراع الفاطمي الأموي فهي:

M. Lombard, L'Islam dans sa première grandeur, Paris, 1971 ; p. 118 ; A Laroui, l'histoire du Maghreb, Paris, 1970, pp. 127-130, Yves Lacoste, Ibn Khaldoun, Paris, 1969, pp. 27-28 ; J. Devisse. Tegdaoust I., Paris, 1970, pp. 141-149.

(أ١) ركز ابن هانئ على العداوة القديمة بين الهاشميين والأمويين في معالجته للصراع الفاطمي ـ الأموي. راجع في هذا الصدد:

M. Yalaoui, " Les relations entre Fatimides de l'Ifriquiya et Omeyyades d'Espagne à travers de diwen d'Ibn Hani ", Actas del II, Coloquio Hispano-Tunécino, Madrid, 1973, pp. 13-30.

(٢) راجع بحثنا عن «السياسة المالية للدولة الفاطمية في المغرب».

(٣) راجع: محمود علي مكي، التشيع في الأندلس، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، المجلد الثاني، ١٩٥٤، ص ٩١ وما بعدها.

(٤) أحمد مختار العبادي، سياسة الفاطميين نحو المغرب والأندلس، سبق ذكره، ص٢٠٦.

(٥) وقد اضطربت الأوضاع في المغربين الأوسط والأقصى بعد أسابيع قليلة من بيعة عبيدالله المهدي في رقادة سنة ٢٩٧ هـ، واضطر الفاطميون إلى أن يجهزوا جيشا لإخضاع أرض المغرب، يقول ابن عذاري: «وفيها (أي من سنة ٢٩٧ هـ) خرج أبو عبدالله الشيعي مع جماعة من قواد كتامة ودعاتهم إلى أرض المغرب لما ظهر فيه من الالتياث، وفساد الطرق، وقيام القبائل على عمالهم، فافتتح المدن، وقتل وسبى»، البيان المغرب، ليدن، ج ١، ص١٦٠.

(٦) ن. م.، ج ١، ص ١٧٥، ١٨٠.

(٧) راجع في هذا الصدد: أبو علي منصور العزيزي الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر، القاهرة، ١٩٥٤، ص ١٢٣، ١٧٥.

Mohamed Yalaoui, Un poête chiite d'Occident.., Tunis, 1976.

راجع في هذا الصدد عن موقف أسرة ابن حمدون من الصراع: ابن الآبار، الحلة السيراء، القاهرة، ١٩٦٣، ج ١، ص ٣٠٥ وما بعدها.

(٨) R. Brunschvig, Un aspect..., op. cit. p. 151.

(9) R. Dozy, Histoire des Musulmans d'Espagne, op. cit., pp. 163-164.

راجع أيضا نقض المعز كتاب الناصر الوارد في «المجالس والمسايرات»، المعز لدين الله، سبق ذكره، ص٣٣٦.

(١٠) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص١٨٥.

(١١) راجع: ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، الجزائر، ١٩٢٧، ص ١٢ وما يليها.

(١٢) الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى، القاهرة، ١٣١٠-١٣١٢ هـ، ج ١، ص٨٥.

(١٣) انظر: البيان المغرب، تقدم ذكره، ج ٢، ص ٢٢١ وما يليها.

(١٤) راجع تعليق رقم ١.

(١٥) انظر: المقريزي، اتعاظ الحنفا، القاهرة، ١٩٦٧، ج ١، ص ٩٤، ١٠٠، دراستنا عن «السياسة المالية ...»، سبق ذكره.

(١٦) المقريزي، اتعاظ الحنفا، سبق ذكره، ج ١، ص ١٠٤، ١١٥، ١٣٢، نفسه، شذور العقود في ذكر النقود، النجف، ١٩٦٧، ص ٢٦ وما يليها.

(١٦أ) إنه من الغريب أن يزعم هـ. ر. إدريس أن الفاطميين سيطروا في بداية القرن العاشر الميلادي على جميع مسالك التجارة مع بلاد السودان. ر. كتابه: La Béerbérie orientale..., op. cit. t. 2, p ; 675.

يشير أيضا م. لومبارك (M. Lombard) إلى سيطرة الفاطميين على جميع مسالك تجارة الذهب في فترة معينة خلال القرن الرابع الهجري، ولكننا نعتقد أن هذه السيطرة شملت المسلك الغربي، وهو أهم المسالك عصرئذ، أما المسلك الرابط بين إفريقية وبلاد السودان عن طريق بلاد الجريد ـ وارجلان، أو المسلك الرابط بين المغرب الأوسط والسودان عن طريق المسيلة ـ وارجلان فلم يستطع الفاطميون السيطرة عليه.

ويلاحظ أنه بعد صراع عنيف أصبح المسلك الغربي خاضعا لنفوذ الأمويين، والمسلك الشرقي لنفوذ الفاطميين فكان ازدهار قرطبة غربا، والقاهرة شرقا. راجع مقالة:
Les bases monétaires d'une suprématie économique, l'or musulman du VIIe au XIe siècle " Annales, E. S. C. II, 1947, p. 150.

(١٧) ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، سبق ذكره، ص٣٠.

(١٨) نقلا عن «المعز لدين الله»، سبق ذكره، ص٣٢.

(١٩) ن. م.، ص ٣١، ٣٣.

(٢٠) ن. م.، ص ٣١، ٣٦.

(٢١) البيان المغرب، سبق ذكره، ج ١، ص٢٣٨.

(٢٢) يبدو أن الفاطميين حاولوا بعد انتقالهم إلى مصر إحياء المسلك الرابط بينها وبين بلاد السودان تعويضا للمسلك الغربي الذي سيطروا عليه سيطرة كاملة في الفترة المتراوحة بين سنة ٩٥٠ ـ ٩٧١م، راجع: Tegdaoust I, op. cit. p. 136.

نشير في هذا الصدد إلى أن يحيى بن علي بن حمدون الجذامي لما فر من الأندلس بعد مقتل أخيه متجها إلى القاهرة استعمل هذا المسلك «فصار إلى سجلماسة ثم ركب الصحراء إلى مصر، فقبله العزيز بالله أبو المنصور نزار، وهو يومئذ الخليفة بها»، ابن الآبار، الحلة السيراء، سبق ذكره، ج ١، ص٣٠٧.

(٢٣) انظر: A. Laroui, L'histoire du Maghreb, op. cit., p. 127.

(٢٤) العبر، بيروت، ١٩٥٩، المجلد السادس، ص٣١١.

(٢٥) ن. م.، ص ٣١٣ وما بعدها.

(٢٦) هنالك إشارة تلفت النظر وردت في حديث ابن حماد عن رحلة المهدي إلى سجلماسة إذ يقول: «... إلى أن وصل إلى سجلماسة إما بعلم سبق، وإنما بشيء اتفق»، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، سبق ذكره، ص ٦ وما يليها.

(٢٧) راجع تعليق رقم ١٦.

(٢٨) راجع أيضا عن ثروة قرطبة في آخر عهد عبد الرحمن الناصر: البيان المغرب سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٣١ وما يليها.

(٢٩) راجع في هذا الصدد: Tegdaoust I، سبق ذكره، ص ١٤٤ وما يليها.



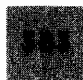


المصادر و المراجع (*)

(*) نظرا إلى أن عدد المصادر و المراجع المذكورة هنا محدود لم نر ضرورة ترتيبها حسب الحروف الهجائية بل قدمنا المصادر، ثم المراجع العربية فالأجنبية.

أ. بالعربية:

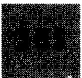
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: أنساب الأشراف، الجزء الخامس، تحقيق فوتين، القدس، ١٩٣٦؛ القسم الثالث، تحقيق عبد العزيز الدوري، بيروت، دار النشر فرانز شتاينر؛ القسم الرابع، الجزء الأول (بنو عبد الشمس)، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار النشر، فرانز شتاينر ١٩٧٩، الجزء الأول، تحقيق محمد حميد الله، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩.
- المؤلف نفسه: فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة، مكتب النهضة المصرية، د.ت.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩.
- ابن سعد محمد كاتب الواقدي: كتاب الطبقات الكبير، تحقيق إدوارد سخاو، ليدن، بريل، ١٣٢١هـ.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم: الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر و دار بيروت، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧.
- خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، بيروت، دار القلم، مؤسسة الرسالة ١٩٧٧، (الطبعة الثانية).
- أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود: الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٠.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم: الإمامة و السياسة، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٣ (الطبعة الثالثة).
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي: شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم، النجف، المكتبة الحيدرية ١٩٦٧ (الطبعة الخامسة).
- المؤلف نفسه: اتعاظ الحنفاء، القاهرة، ١٩٦٧.
- المؤلف نفسه: الخطط المقريزية، بولاق، القاهرة، ١٢٧٠هـ.
- ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: فتوح مصر و أخبارها، تحقيق شارل تواري، ليدن، بريل ١٩٢٠.
- الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس: كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا ـ ابراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨.



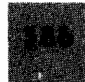
- القاضي أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم: كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٥٢هـ (الطبعة الثانية).
- قدامة بن جعفر: الخراج و صناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك: سيرة النبي، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٧٣.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم: كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨.
- أبو يعلى الفراء الحنبلي، محمد بن الحسين: الأحكام السلطانية، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦، (الطبعة الثانية).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: الأحكام السلطانية، القاهرة، مطبعة الوطن، ١٢٩٨ هـ.
- الشيباني، محمد بن الحسن: الكسب، دمشق، نشر عبد الهادي حرصوني،١٩٨٠.
- السمهودي: وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي ١٩٧١.
- المسعودي: مروج الذهب، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٩.
- ابن خلدون: المقدمة، القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٦٥.
- المؤلف نفسه: كتاب العبر، بيروت، ١٩٥٩.
- أبو الفرج الأصفهاني: مقاتل الطالبيين، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٩.
- الخزاعي التلمساني، أبو الحسن علي: تخريج الدلالات السمعية، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨٠.
- ابن حزم: جوامع السيرة، القاهرة، دار المعارف، د ـ ت.
- الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر: العثمانية، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٥.
- السالمي نور الدين: تحفة الأعيان بسير أهل عمان، القاهرة، نشر ابراهيم طفيش الجزائري، ١٣٥٠هـ.
- ابن الأبار: الحلة السيراء، القاهرة، ١٩٦٣.
- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، الرباط، ١٩٧٣.
- ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، الجزائر، ١٩٢٧.
- ابن عذاري: البيان المغرب، بيروت، ١٩٤٨.
- ابن محشرة (؟): كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، الإسكندرية، ١٩٥٨.
- يحيى بن عمر: أحكام السوق، تونس، ١٩٧٥.



- البرادي: الجواهر المنتقاة، القاهرة، ١٣٠٢هـ.
- البكري: المسالك و الممالك، الجزائر، ١٨٥٧.
- البيدق: أخبار المهدي بن تومرت، الرباط ١٩٧١.
- جوذر: (أبو علي منصور العزيزي): سيرة الأستاذ جوذر، القاهرة، ١٩٥٤.
- الخشني: طبقات علماء إفريقية، الجزائر، ١٩١٤.
- الدبّاغ/ ابن ناجي: معالم الإيمان، القاهرة، ١٩٧٢.
- أبو زكريا: كتاب السيرة و أخبار الأئمة، تحقيق عبد الرحمن أيوب، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٥.
- الدرجيني (أبو العباس أحمد): طبقات المشائخ (مخطوط)، نسخة كراكوفيا رقم ١٧٥ - نسخة المكتب الوطنية بالجزائر رقم ٥٠٥.
- الشماخي: كتاب السير، القاهرة، ١٣٠١هـ.
- القاضي النعمان بن محمد: رسالة افتتاح الدعوة، بيروت، ١٩٧٠.
- القاضي النعمان بن محمد: الهمة في آداب اتباع الأئمة، القاهرة، د.ت.
- القرطبي (عريب بن سعد): صلة تاريخ الطبري، ليدن، ١٨٩٧.
- المالكي: رياض النفوس، القاهرة، ١٩٥١.
- ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت، ١٩٥٧.
- اليعقوبي، البلدان، ليدن، ١٨٩٢.
- اليماني (محمد بن محمد): سيرة الحاجب جعفر بن علي، ضمن: «مجلة كلية الآداب - الجامعة المصرية»، المجلد الرابع، الجزء الثاني.
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله: الرحلة، بيروت، ١٩٦٤.
- الناصري السلاوي: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، ١٩٥٤.
- ابن حوقل، ابو القاسم محمد بن علي: صورة الأرض، بيروت، د.ت.
- ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين، باريس ١٩٠٨.
- أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم القيرواني: طبقات علماء إفريقية وتونس، تونس ١٩٦٨.
- الإدريسي، الشريف: نزهة المشتاق، ليدن، ١٨٦٤.
- الإصطخري، أبو إسحق إبراهيم: المسالك والممالك، القاهرة، ١٩٦١.
- باشا «ولدت سويسي»، نجاة: التجارة في المغرب الإسلامي، تونس، ١٩٧٦.
- الحميري، أبو عبد الله محمد بن محمد: الروض المعطار في خبر الأقطار، بيروت، ١٩٧٥.



- الرقيق القيرواني، أبو إسحق إبراهيم (؟): تاريخ إفريقية والمغرب (قطعة منسوبة إليه)، تونس، ١٩٦٨.
- القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى، القاهرة، ١٣٣١ ـ ١٣٣٨ هـ.
- القيسي، أبو المهلب هيثم بن سليمان: أدب القاضي و القضاء، تونس، د.ت.
- عياض أبو الفضل(القاضي): تراجم أغلبية، تونس، ١٩٦٨ .
- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، القاهرة،دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٦ .
- عبد الحي الكتاني: التراتيب الإدارية، بيروت، دار الثقافة، ١٣٤٧هـ.
- الدوري، عبد العزيز: مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦١ (الطبعة الثانية).
- المؤلف نفسه: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، ١٩٧٤ .
- المؤلف نفسه: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩ .
- المؤلف نفسه: نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٠، ١٩٧٠ .
- فالح، حسين: الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمّان، مطابع دار الشعب، ١٩٧٨ .
- جودة، جمال محمد داود: العرب و الأرض في العراق، عمّان، الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩ .
- الأعظمي، عواد مجيد: الزراعة و الإصلاح الزراعي في عصر صدر الإسلام، بغداد، مطبعة الجامعة ١٩٧٨ .
- صالح العلي: التنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩ .
- فاروق عمر: مقدمة في دراسة مصادر التاريخ العماني، بغداد، ١٩٧٩ .
- العاني، عبد الرحمن: عمان في العصور الإسلامية الأولى، بغداد، ١٩٧٧ .
- السيف عبد الله محمد: الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣ .
- إسماعيل علي، سعيد: النبات و الفلاحة و الري عند العرب، القاهرة، دار الثقافة للطباعة و النشر، ١٩٨٣ .
- باقر الصدر، محمد: اقتصادنا، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١ .
- دانيال دينت: الجزية والإسلام، ترجمة فوزي فهيم جاد الله، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٦٠.

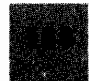


- محمد عبد الجواد محمد: ملكية الأراضي في الإسلام، القاهرة، ١٩٧٢.
- النقشبندي، ناصر السيد محمود: الدرهم الإسلامي، الجزء الأول، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٩ .
- موريس لمبار: الإسلام في فجر عظمته، ترجمة حسين العودات، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٩ .
- حسن، إبراهيم حسن ـ شرف، طه أحمد: عبيد الله المهدي، القاهرة، ١٩٤٧ .
- حسن، إبراهيم حسن ـ شرف، طه أحمد: المعز لدين الله، القاهرة، ١٩٤٧ .
- طه حسين: الفتنة الكبرى، بيروت، ١٩٧٦، سلسلة إسلاميات.
- حسين فالح: الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان، ١٩٧٨ .
- الدجيلي، محمد رضا حسن: فرقة الأزارقة، النجف، ١٩٧٣ رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي ـ جامعة بغداد.
- الريس، محمد ضياء الدين: الخراج و النظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة ١٩٦٩ .
- سرور، محمد جمال الدين: سياسة الفاطميين الخارجية، القاهرة، ١٩٦٧ .
- العبادي، أحمد مختار: «سياسة الفاطميين نحو المغرب و الأندلس»،
- ضمن: «صحيفة معهد الدراسات الإسلامية»، مدريد، المجلد الخامس، ١٩٥٧ .
- عبد الحميد، سعد زغلول: تاريخ المغرب العربي، القاهرة، ١٩٦٥ .
- عبد الرازق، محمود إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، الدار البيضاء، ١٩٧٦، رسالة دكتوراه.
- علي، ابراهيم فؤاد أحمد: الموارد المالية في الإسلام، القاهرة، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ .
- فلهوزن: تاريخ الدولة العربية، ترجمة أبو ريدة، القاهرة، ١٩٦٨ .
- فلهوزن: الخوارج والشيعة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، الكويت، ١٩٧٦ .
- مكي، محمود علي: «التشيع في الأندلس»، ضمن: «صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية»، مدريد، المجلد الثاني، ١٩٥٤ .
- النجم ، عبد الرحمن عبد الكريم: البحرين في صدر الإسلام و أثرها في حركة الخوارج، بغداد، ١٩٧٣ .
- بل، ألفرد: الفرق الإسلامية في الشمال الأفريقي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، بنغازي، ١٩٦٩.
- عبد الوهاب، حسن حسني: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية، تونس، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٧٢.



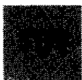
- كول، ماك: الرواية التاريخية عن تأسيس سجلماسة و غانة، الدار البيضاء، ١٣٩٥هـ.
- محمد، حسن : المدينة والبادية في العهد الحفصي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩ .
- ج. ف. ب.، هوبكنز : النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تعريب أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٨٠ .
- إبراهيم، القادري بوتشيش : المغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٣.
- عز الدين، أحمد موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٣ .
- رسائل موحدية : تحقيق ودراسة أحمد عزاوي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، ١٩٩٥ .





ب ـ باللغات الأجنبية:

- **MAURICE LOMBARD:** Monnaie et histoire d'Alexande à mahamet, Paris, La Haye, Mouton, 1971.
- **MAURICE LOMBARD**: Espace et réseaux du haut moyen age, Paris, La Haye, Mouton, 1972.
- **MAURICE LOMBARD:** " les bases monétaires d'une suprématie économique, l'or musulman du VII au XI siècle, Annales, E.S.O.,II, 1947.
- **X. DE PLANHOL:** Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam, Paris, Flammerion, 1968.
- **ROBERT MANTRAN:** L'expansion musulmane, Paris, P.U.F., 1969.
- **CLAUDE CAHEN:** L'Islam des origines au début de l'Empire Ottomon, Paris, Bordas, 1970.
- **CLAUDE CAHEN:** Histoire générale des Civilisations, t.3, le Moyen-Age, Paris, 1967.
- **MAXIM RODINSON:** Islam et Capitalisme, Paris, 1966.
- **HICHEM DJAIT:** Kufa aux deux premières siècles de l'Hegire, Thèse pour le Doctorat d'Etat Es-Lettres, Université de Paris-I, 1981.
- **DJAIT (H):**
    - "la Wilaya d'Ifriquiya au IIII/ VIIIe siècle: Etude institutionnelle", Studia Islamica, T. XXVII, T. XXVIII, 1967.
    - L'Islam ancien récupéré à l'histoire, Annales, E.C.S, juillet-Aout, 1975.
- **WASTON, ANDREW M:** Agricultural innovation in the early Islamic world, Cambridge, Cambridge University Press, 1983.
- **SCHMUKER, WERNER:** Untersuchungen zu einigen wichtigen bodenrechtlichen konsequenzen der islamischen eroberungsbewegung, Oriental. Seminar, Bonn, 1972.
- **E.I., NOUVELLE EDITION**: Layde-Paris, Brill-Maisonneuve, 1960.
- **GAUTIER (E.F.):** le passé de l'Afrique du Nord, Paris, 1952.
- **IDRIS (H.R.):** la Berbérie Orientale sous les Zirides, Paris, 1962.



- **JULIEN (CH.-A.):** Histoire de l'Afrique du Nord, Paris,1956.

- **LEVI-PROVENCAL (E.):** Histoire de l'Espagne Musulmane, Paris, 1950.

- **LEWICKI, T.:** les historiens, biographes et traditionnistes Ibadites- Wahbites de l'Afrique du Nord du VIIIe au XVIe siècle, krakow, 1962.

- **LEWICKI, T.:**
  - Les Ibadites en Tunisie au Moyen-Age, Rome, 1958.
  - Les subdivisions de l'Ibadiyya, Studia Islamica, Fasc.9/1958.

- **LACOSTE(Y.):** Ibn Khaldoun, Paris, 1969.

- **LAOUST (H.):** Les schismes dans l'Islam, Paris, 1965.

- **LAROUI(A.):** L'histoire du Maghreb, Paris, 1970.

- **MARCAIS(G.):** La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Age, paris, 1964.

- **TALBI MOHAMED:**
  - L'Emirat Aghlabide, Paris, 1966.
  - Les courtiers en vêtements en Ifriquiya au IXe- Xe siècle, JESHO, 2/1962, pp. 160-194.

- **TALBI MOHAMED:** " Rapports de l'Ifriquiya et de l'Orient au VII siècle ", les Cahiers de Tunisie: No 26-27,1959.

- **YALAOUI (M.):** Un poète chite d'Occident au IV/X siècle, Ibn Hani al-andalusi: publications de l'Université de Tunis, Tunis, 1976.

- **YALAOUI (M.):** " les relations entre Fatimides de l'Ifriqiya et Omeyyades d'Espagne à travers le diwan d'Ibn Hani, Actas del II.Coloquio hispano-tunecino, Madrid 1973.

- **BRUNSCHVIG (R.):** " Un aspect de la littérature historico-géographique de l'Islam ", Mélanges Gaudefroy-Demombynes, le Caire, 1935-45.

- **BRUNSCHVIG (R.):** " Ibn Abdalhakam et la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes , Annales de l'Institut d'Etudes Orientales, T.VI, 1942-7.

- **DOZY (R.):** Histoire des Musulmans d'Espagne, LEYDE, 1932.

- **EHRENKREUTZ (A.S.):** " Studies in the monetary history of the Near-East in the Middle Ages II. The standard of finances of western and eastern dinars before the Crusades", J.E.S.H.O., 3/1963.



- **AMIN, SAMIR:** la Nation arabe, Paris, 1976.

- **ASHTOR, E.:** quelques observations d'un orientaliste sur la thèse de Prienne, JESHO, 2/1970, pp. 166-194.

- **BRAUDEL, F.:**
  - La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, 1949.
  - Civilisation matérielle et capitalisme, Paris, 1967.
  - Ecrits sur l'histoire, Paris, 1969.

- **GARDET LOUIS:** La cité musulmane, Paris, 1954.

- **GIL, M.:** The Radhanite Merchants and the land of Radhan, JESHO, 3/1974, pp.299-328.

- **GSELL, STEPHANE:**
  - Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord, Paris, 1921.
  - Atlas archéologique de l'Algérie, Alger-Paris, 1911.
  - L'Algérie dans l'Antiquité, Alger, 1903.

- HADJ-SADOK, MOHAMED: Description du Maghreb et de l'Europe au IIIe-IXe siècle, Alger, 1949.

- **HEYD, W:** Histoire du commerce du Levant, Amsterdam, 1959.

- **IDRIS, H.R.:** Commerce maritime et kirad en Berbérie orientale, JESHO, 3/1961, pp.225-239.

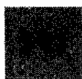
- **LACOST, YVES:** Ibn Khaldoun, Paris, 1969.

- **LAROUI, ABDALLAH:** L'histoire du Maghreb, Paris, 1970.

- **LOPEZ, ROBERT S./RAYMOND IRWING W:** Medieval trade in the Mediteranean world, New-York, 1955.

- **LOPEZ, ROBERT S.:** Naissance de l'Europe, Paris, 1962.

- **MARCAIS, GEOGES:**
  - La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Age, Paris, 1946.
  - L'architecture musulmane d'Occident, Paris, 1954.



- **MAUNY, RAYMOND:** Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen-Age, Dakar, 1961.

- **MESSIER, RONALD A.:** The Almoravids, West african gold and the gold currency of Mediterranean basin, JESHO, 1/1974, pp.31-47.

- **MIQUEL, ANDRE:** La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11e siècle, Paris, 1967.

- **PIRENNE, HENRI:**

  - Mahomet et Charlemagne, Paris, 1937.
  - Histoire économique de l'Occident médiéval, Bruges, 1951.

- **ROBERT, D. et S./DEVISSE,J.:** Tegdaoust I, Paris, 1970.

- **VANACKER, CLAUDETTE:** Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes, du IXe siècle au milieu du XIIe siècle, Annales, E.S.C., Mai-Juin, 1973.

- **VONDERHEYDEN, M.:** La Berbérie orientale sous la dynastie des Benou'Irlab, Paris, 1927.



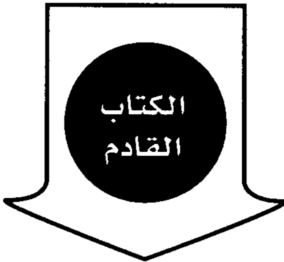


المؤلف في سطور

د.الحبيب الجنحاني

- أستاذ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربي الإسلامي في الجامعة التونسية.
- أستاذ زائر لعديد من الجامعات العربية والأجنبية.
- أحرزت مؤلفاته عددا من الجوائز التقديرية.
- صدرت له دراسات في العواصم العربية التالية:

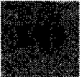
  تونس ـ الرباط ـ القاهرة ـ بيروت ـ دمشق ـ الكويت.
- نشر عددا من الدراسات في المجلات الأكاديمية والفكرية.
- شارك في عدد من الندوات العلمية الدولية.
- عضو في عدد من منظمات المجتمع المدني عربيا ودوليا.



تاريخ الملح في العالم

تأليف: **مارك كيرلانسكي**

ترجمة: **د.أحمد مغربي**



HAMZA MIZOU

هذا الكتاب

هل يمكن أن نفهم الصراع السياسي العنيف الذي عرفه مجتمع صدر الإسلام من دون أن ندرك عمق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها؟ يجيب هذا الكتاب بلا.

لا يمكن أن نفهم ذلك من دون تعرف العوامل الاقتصادية الاجتماعية الكامنة وراء الصراع على السلطة.

هل يمكن أن نكتب تاريخا علميا هادفا من دون رؤية؟ هذا الكتاب يجيب بلا.

إن المرء يشعر فعلا بشيء من التحديد حين يقرأ: «ليست هناك نظرية، فليس هناك إذن تاريخ». إننا نميل إلى تعويض كلمة نظرية برؤية، انطلاقا من أن كل عمل تاريخي ذي طابع علمي شمولي يحتاج إلى رؤية ما، قد تكون رؤية صائبة نتفق معها، وقد نعتبرها مخطئة نختلف معها، ولكن توافر الرؤية أمر أساسي في نظرنا، لأن الاطلاع على المصادر لا يكفي وحده، مهما بلغت هذه المصادر من كثافة وتنوع، خصوصا إذا كانت المحاولة تتسم بطابع التجديد في كثير من القضايا التي تطرحها، فتصبح الأسئلة عندئذ أهم من الأجوبة، والطريقة أشد خطورة من النتائج، وهل يمكن أن يتحقق ذلك خارج نطاق رؤية متكاملة لقضايا المجتمع؟

هل يمكن أن نفهم أسباب تدهور المدينة العربية الإسلامية، ابتداء من القرن السادس الهجري بصفة خاصة، من دون التعمق في فهم ظاهرة الإقطاع العسكري؟ هذا الكتاب يجيب بلا.

وبعد التحليل، ينقل عن المقريزي في كتاب «الخطط» نصا ثمينا يربط فيه بين كثرة الخوف من العسكرية والخراب حين قال: «ثم دخل أمير الجيوش بدر الجمالي مصر في سنة ست وستين وأربعمائة، وهذه المواضع خاوية على عروشها، خالية من سكانها وأنيسها، قد أبادهم الوباء والتباب، وشتتهم الموت والخراب، ولم يبق بمصر إلا بقايا من الناس كأنهم أموات قد اصفرت وجوههم، وتغيرت سحنهم من غلاء الأسعار، وكثرة الخوف من العسكرية».

ISBN 99906 - 0 - 171 - 2
رقم الإيداع (٢٠٠١٩/٠٠٠٥)